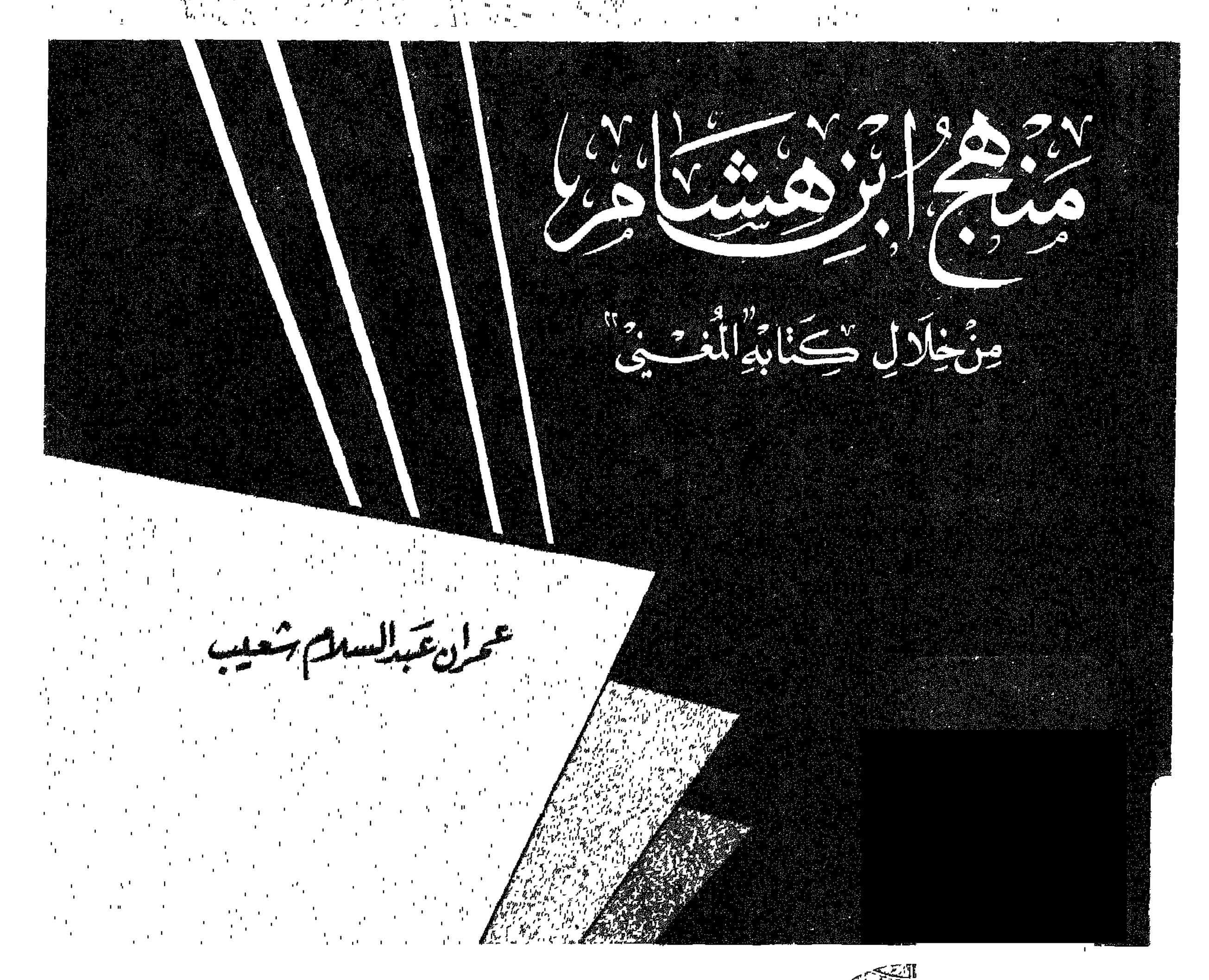


الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

منهج ابن هشام

من خلال كتابه "المغني"

عمران عبد السلام شعيب

منهج ابن هشام

من خلال كتابه "المغني"



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



الطبعة الاولى

1395 و. ر. 1986 م

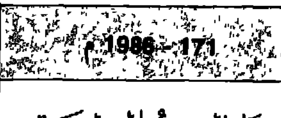
الكمية المطبوعة





3000 نسخة

رقم الايداع



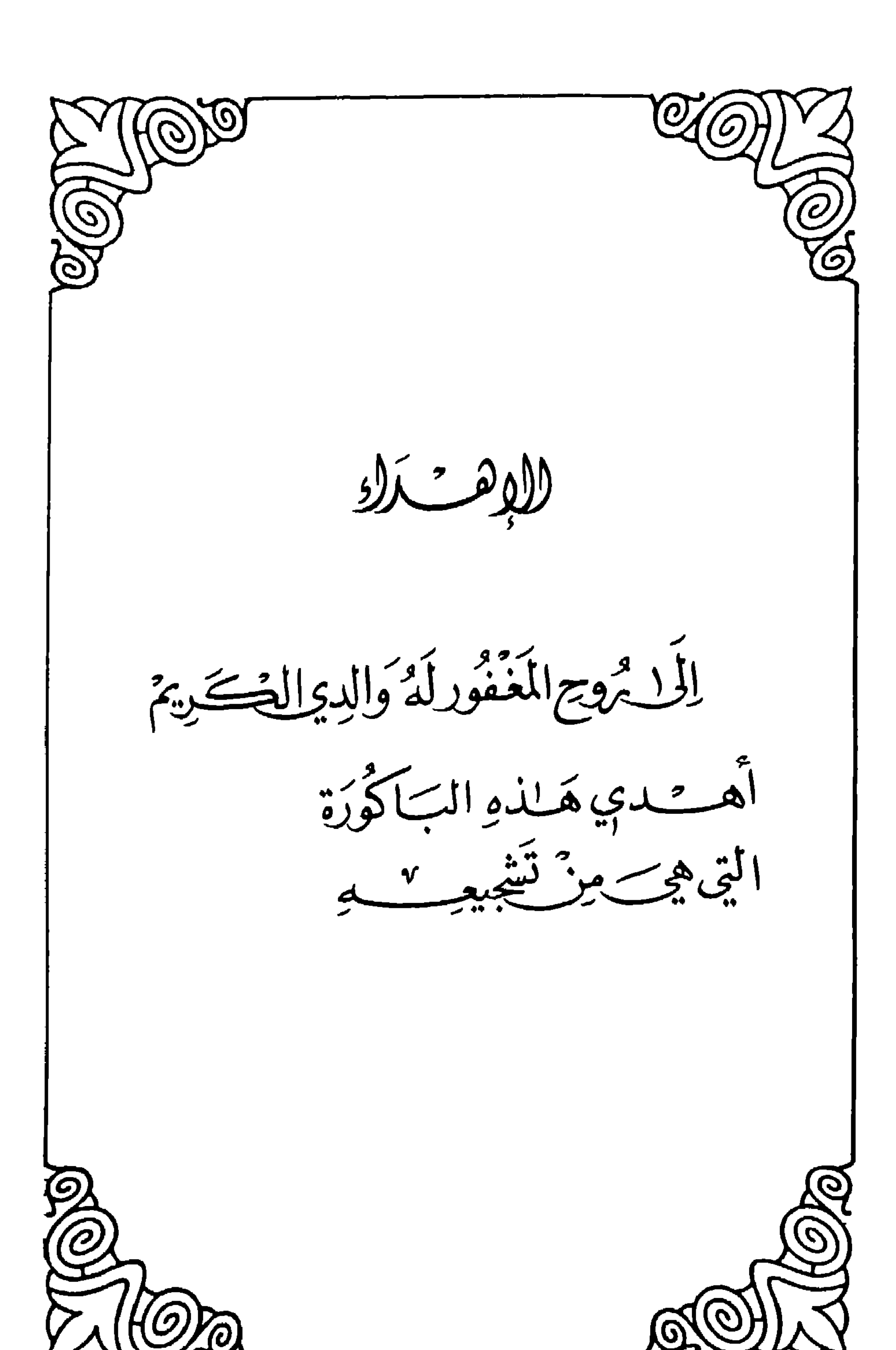
171 - 1986 م

دار الكتب الوطنية
بنغازي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراتة ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 "مطبوعات"



الإهداء

إلى روح المغفور له والدي الكريم

أهدي هذه الباكورة

التي هي من تشجيعه



مقدمة

كان لابن هشام منزلة سامقة بين معاصريه؛ لما كان له من قدم راسخة فى العلم، وباع طويل فى التأليف والتصنيف، وقدرة فائقة على التطويف فى هذه الآفاق الرحبة، التى يعيش فيها قارىء كتبه، والمطلع على جليل آثاره، وحسبه من ذلك شهادة ابن خلدون، وناهيك بها من شهادة حين يقول: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

ولعل من أهم ما لفت نظر ابن خلدون إلى علم ابن هشام، وجلال قدره، كتابه المغنى، وأغلب الظن أن هذا الكتاب بما له من منهج فريد لم يكد يسبق إليه هو الذى دفع ذلك العالم الجليل، والاجتماعى الفذ إلى أن يقول قولته المعروفة: «إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره فى صناعة النحو، وكان ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشىء عجيب، دالّ على قوة ملكته واطلاعه».

ولقد أثار ذلك فى نفسى رغبة دافعة إلى دراسة ابن هشام ومنهجه من خلال كتابه المغنى وصولاً إلى أسرار هذا الكتاب الفريد فى تناوله، وقصداً إلى تحليله تحليلاً يصل بينه وبين قرائه، ويقرب إليهم تلك الثمرة المرجوة من ورائه، وكانت هذه الغاية فى سموها، وعلو شأنها خير مشجع لى على أن أقدم على هذا العمل غير متهيب لانبعاثه، وغير واجف مما قد يلقانى فى الطريق من عقاب وصعاب.

وقد كان ما قدرته، فقد بذلت فيه جهداً كبيراً قبل أن أبلغ منه أرباً، أو أصل فيه إلى غاية، فها قد بلغت والحمد لله هذه الغاية، فأقدم هذا الكتاب للقراء فى ثقة الواثق بالله ومعونته وتوفيقه.

أقدمه فى مقدمة وتمهيد، وقسمين كبيرين، يشتمل القسم الأول منهما على ثلاثة فصول:

الفصل الأول : حياته العامة، حياته العلمية.
الفصل الثانى : الحروف والأدوات ومنهجه فى تناولها. مع الموازنة بينه وبين من كتبوا فيها.

الفصل الثالث : عرض وتحليل القسم الثانى من الكتاب.

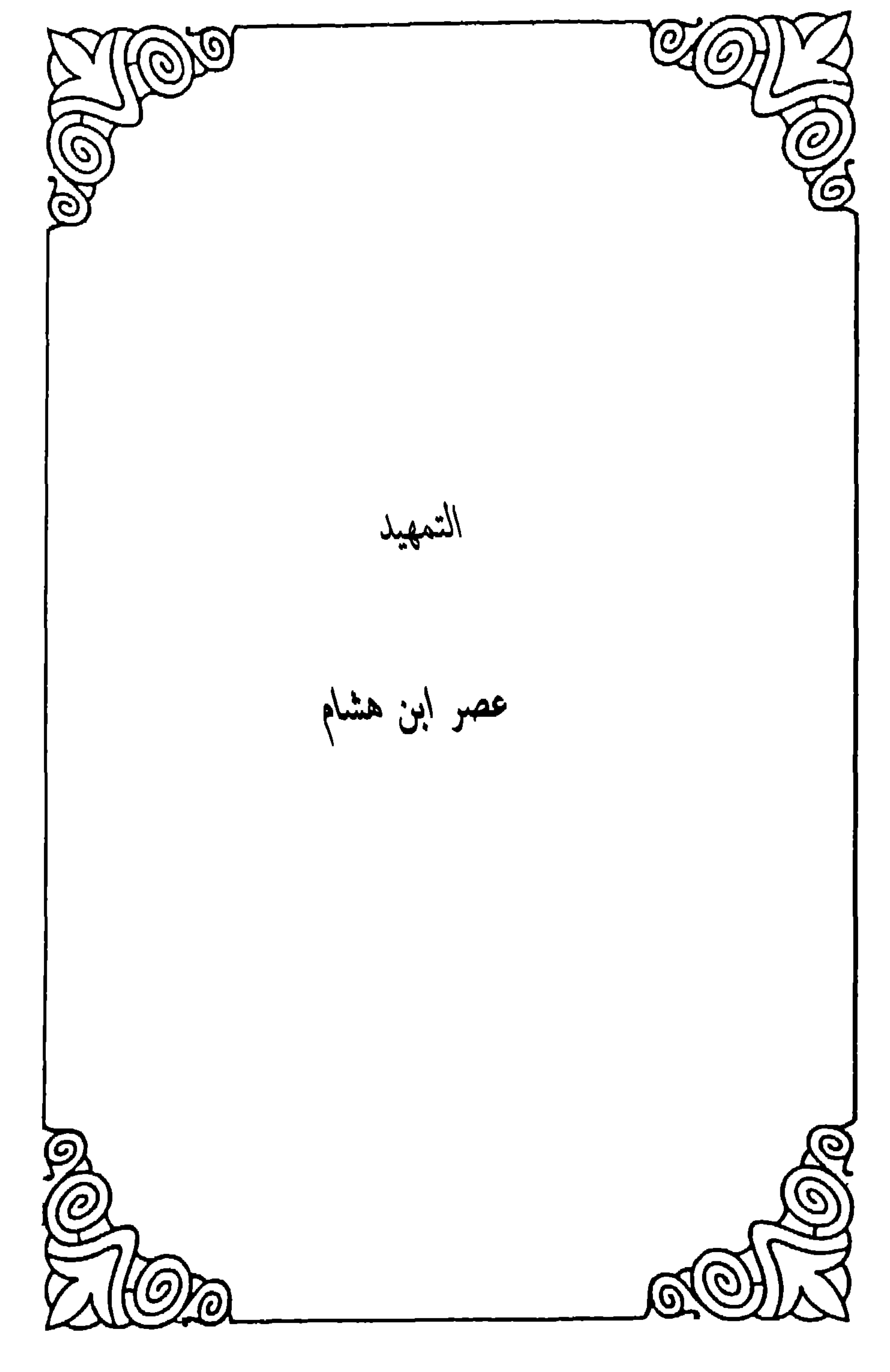
ويتناول القسم الثانى منهجه العام فى كتابه، وذلك فى أربعة فصول:

الفصل الأول : مصادره، اتصاله بأئمة النحاة.
الفصل الثانى : اتصاله باللغة، والدراسات القرآنية والبلاغية والفقهية .

الفصل الثالث مسكله فى التناول.
الفصل الرابع : الأصول التى يعتمد عليها ـ شواهده .

الخاتمة : وقد ضمنتها أهم النقاط التى تناولها هذا العمل وما ذكرته من جديد فيه .

المؤلف



التمهيد

عصر ابن هشام

يتناول الحديث عن ذلك العصر الناحيتين السياسية والاجتماعية وكذلك الناحية الثقافية، لما لذلك من أثر فى تكوين شخصيته عالماً ونحوياً ومؤلفاً، ولهذا لا نريد أن نوغل كثيراً فى ذلك فلا نمسه إلا بالقدر الذى يتصل بصاحبنا ويظهر أثره فيه.

الحياة السياسية والاجتماعية:

كانت مصر ـ موطن ابن هشام ـ فى الفترة التى قدر له أن يعيش فى خلالها تحت حكم المماليك، وهى فترة تمتد من عام (648 هـ ـ 923 م) ففى أثناء هذه المدة كان وجود ابن هشام على مسرح الحياة من سنة (708 هـ ـ 761 هـ)، وقد كانت مصر فى تلك الأيام يحكمها المماليك البحرية الذين أتيح لهم قتل توران شاه بن الملك الأيوبى فى عام (648 هـ) وقلدوا أمه (شجرة الدر)، ولكنهم مالبثوا أن خلعوها بعد مدة وجيزة، وبخلعها انتهى ملك الدولة الأيوبية وبدأ حكم المماليك البحرية.

وكان فى طليعة حكمهم الظاهر بيبرس، وتلاه السلطان قلاوون

(709 هـ ـ 741 هـ)، وهكذا نجد أنه فى عهد هذا الأخير كان الجزء الأكبر من حياة ابن هشام، أمّا الجزء الباقى له على قيد الحياة فقد عاش فيه ثمانية من أبناء الناصر وأحفاده تتابعوا على الحكم عشرين عاماً من سنة (741 هـ ـ 762 هـ).

والفترة الأولى التى عاشها ابن هشام فى ظل حكم الناصر كانت فترة طويلة، وتعتبر من أزهر الأيام التى أظلت مصر فى عهود المماليك البحرية وقد تمكن فيها قلاوون من إخماد الفتن والقضاء على الدسائس التى كانت من سمات هذا العصر المملوكى رغبة فى الحكم وتكالباً على السلطة، كما استطاع رد الغزاة من المغول وطرد فلول الصليبيين الذين كان قد انتصر عليهم صلاح الدين فى مواقعه الحاسمة، وأصبح قلاوون يحكم امبراطورية واسعة الأرجاء تمتد من برقة إلى ساحل البحر الأحمر، بلغ فيها نظام الحكم مبلغاً جعل الشعب فى عهده يحيا حياة استقرار وأمن ورخاء[1]، ولكن بعد وفاة الناصر دخلت الدولة فى طور آخر بسبب تعاقب السلاطين على حكم البلاد فى فترات متلاحقة وفى سن لا تمكنهم من النهوض بأعباء الحكم، وتبع هذا صراع سياسى وتنافس بين الأمراء على الوثوب إلى الحكم والعمل على خلع السلطان القائم بالأمر ثم نفيه أو قتله. ومجتمع هذا شأنه يسوده الغش والحقد وانحلال الأخلاق تلك حال المجتمع من استقرار ساد فى عهد الناصر، وأظل ابن هشام فى حياة التحصيل والنضج. ومن اضطراب ساد الحياة بعد هذا العهد ولكنّ ركب العلم بعامة، ومسار التأليف عند ابن هشام بخاصة لم يكن ليتأثر أو يتوقف بعد أن أمدته ذخيرة العهد السابق بنشاطه وانبعاثه.

* * *

الحياة الثقافية:

بعد سقوط الخلافة العباسية فى بغداد، وبعد أن ساد الخلاف والتفرق فى الأندلس، ذلك التفرق الذى بدأ يعصف بملك العرب فيها فأصبحت

---

(1) دولة بنى قلاوون فى مصر ص، 114.

شمسها تؤذن بالغروب. وأصبح عصر المماليك زاخراً بالعلوم والآداب، فكثر العلماء، وانتشرت المدارس ودور العلم حينذاك، ومن أشهرها (المدرسة الناصرية) التى أسسها الملك الناصر قلاوون، والمسجد الذى بناه بالقلعة سنة 718 هـ.

هذا إلى أن المماليك كانوا يعملون على نشر العلم وتقدير العلماء إرضاء لله، وتودّداً إلى الشعب حتى يستقر حكمهم، وحتى لا يتعرض التراث العلمى للضياع فى مصر كما حدث فى بغداد، وقد شجّع ذلك على كثرة العلماء وانتعاش حركة التأليف، فصارت مصر مصدر الإشعاع الفكرى فى العالم الإسلامى كما شهد بذلك علماء التاريخ والاجتماع[1].

وهكذا نرى عصر ابن هشام حافلاً بالعلماء والمؤلفين الذين تعددت مؤلفاتهم فى النحو وغيره. فمن مؤلفاتهم فى النحو: «الارتشاف، اللمحة البدرية، شرح التسهيل. . .» وغيرها لأبى حيان المتوفى (745 هـ) و«شرح الألفية، شرح التسهيل. . .» وغيرهما لابن عقيل المتوفى (769 هـ) و «الجنى الدانى، شرح الألفية. . . وغيرهما» للمرادى المتوفى (749 هـ).

ومن معاجم اللغة وأشهرها «لسان العرب» لابن منظور المتوفى (711 هـ).

ومن كتب التراجم والطبقات (الوافى بالوفيات)، (نكت الهميان) لصلاح الدين الصفدى (764 هـ)، (الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة)، (الإصابة فى تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلانى المتوفى (852 هـ).

كذلك نشطت كتابة التاريخ وازدهر هذا العصر بمشاهير المؤرخين ومنهم ابن خلدون المتوفى (808 هـ) صاحب التاريخ المعروف، وأبو الفدا المتوفى (732 هـ) مؤلف كتاب «المختصر فى أخبار البشر»، وابن تغرى بردى المتوفى (874 هـ) صاحب كتاب «النجوم الزاهرة»، والمقريزى المتوفى (845 هـ) فى

---

(1) انظر ابن خلدون: المقدمة، ص 434 و435.

كتاب «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» وكتاب «السلوك لمعرفة دول الملوك»[1].

وقد كثرت المؤلفات فى غير هذا من فقه وحديث وتفسير. . . فمن كتب الفقه: (زاد المعاد) لابن قيم الجوزية (751 هـ)، (الفتاوى الكبرى) لابن تيمية (728 هـ).

ومن كتب الحديث: (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المعروف بالحافظ العراقى (806 هـ).

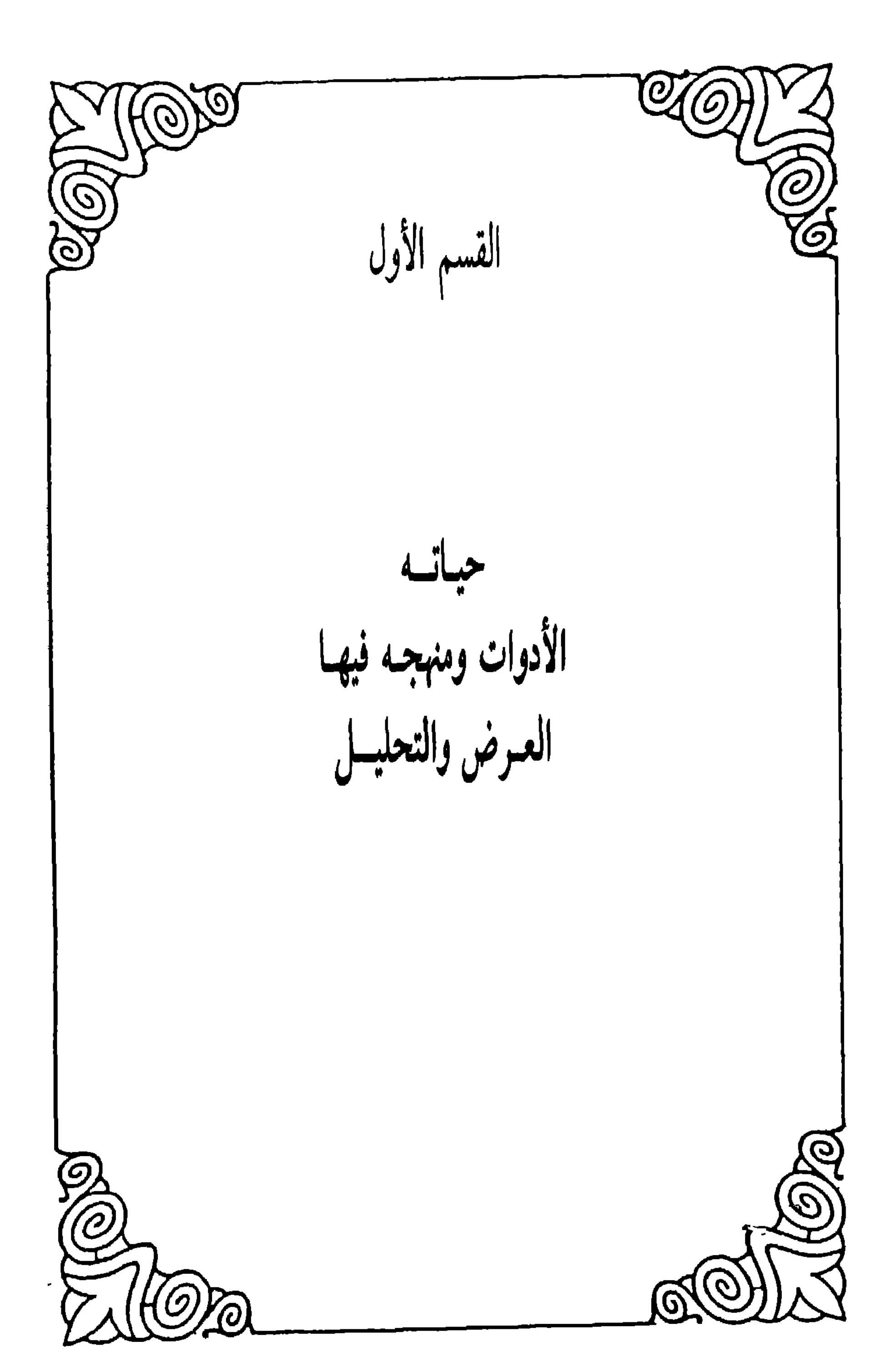
ومن كتب التفسير: (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) للنسفى (710 هـ)، (التسهيل لعلوم التنزيل) لابن جزى (741 هـ)، (البحر المحيط) لأبى حيان النحوى (745 هـ)، (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (774 هـ).

وكذلك اشتهر هذا العصر بكتب الموسوعات، وقد بقى ثلاث موسوعات هى كتاب (نهاية الأرب) للنويرى (733 هـ) وقد ألفه فى ثلاثين مجلداً، وكتاب (صبح الأعشى) للقلقشندى (821 هـ) فى أربعة عشر جزءاً، وكتاب (مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمرى (749 هـ).

فكأنى بهؤلاء العلماء، وقد أهابت بهم ضمائرهم أن يهبّوا لتعويض كل ما يمكن تعويضه من تراثنا المفقود على أيدى المغول الذين ألقوا به فى نهر دجلة سنة (656 هـ / 1258 م)، فكان ذلك عاملاً قوياً يبعث على النشاط الذى ألفيناه إلى جانب ما كان يتسم به العصر من تشجيع أشرنا إليه.

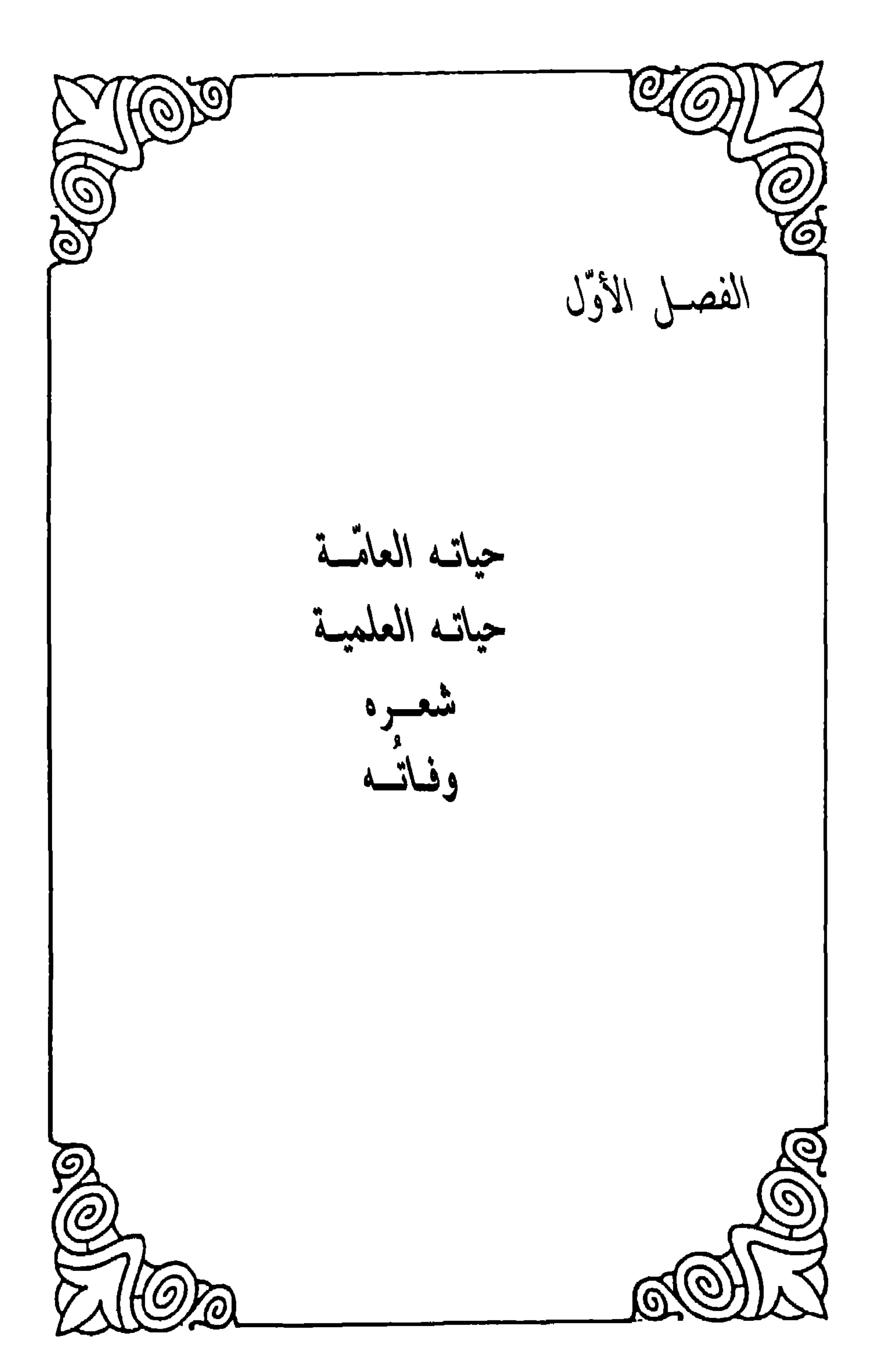
---

(1) شحاتة عيسى: القاهرة ص 172.



القسم الأول

حياتـه
الأدوات ومنهجه فيهـا
العـرض والتحليــل



الفصـل الأوّل

حياتـه العامّـة
حياتـه العلميـة
شعـرُه
وفـاتـه



حياتـه العامــه

نسبــه ولقبــه :

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بـن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوى الأنصارى المصرى[1].

ويعرف ابن هشام بنسبته إلى الأنصار، فيقال له ابن هشام الأنصارى، ثم هو منسوب إلى الخزرج أيضاً فى بعض المراجع [2].

واشتهر ابن هشام أيضاً بلقب (جمال الدين)، وقد ذكر هذا اللقب فى صدر أغلب مصنّفاته.

كنيته وشهرتـه :

يكنى بأبى محمد[3]، ولكنه اشتهر «بابن هشام»، ويشاركه فى هذه الشهرة كثيرون منهم :

(1) ابن حجر: الدرر 308/2.

(2) حاشية الأمير على المغنى 2/1.

(3) السيوطى: البغية ص 293.

ولده محب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام[1]، وحفيده شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن[2]، وحفيده الآخر جمال الدين عبد الله بن محمد[3]، وسبطه، محمد بن عبد الماجد العجيمى[4]. وآخرون أشهرهم:

محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى النحوى الأندلسى[5]، ومحمد بن أحمد بن هشام اللخمى[6]، وعبد الملك بن هشام الحميرى المعافرى صاحب السيرة[7]. ولكن يميّزه عن هؤلاء نسبته إلى الأنصار.

مولده ونشأته:

ولد فى القاهرة سنة (708 هـ) (1309 م) كما تصرح أغلب المراجع التى بين أيدينا، وهناك من أصحاب المراجع من حدّد اليوم والشهر الذى ولد فيه الرجل، فيقولون إنه ولد فى يوم السبت خامس ذى القعدة 708 هـ الموافق أبريل/ مايو 1309 م، وهذه دقة محمودة ولكنها غير ذات بال فى موضوعنا.

ويبدو أن ابن هشام نشأ نشأة عادية فى أسرة متواضعة لم يكن لأفرادها شىء كثير من الغنى والجاه، ولو وجد شىء من ذلك لأنبأتنا به المراجع التى بين أيدينا.

وتدلنا آثار ابن هشام وكثرة اطلاعه على العلوم المختلفة على أنه طلب العلم فى سن مبكرة، ونشأ نشأة الطلاب النابهين، فبدأ طفولته بتعلم القراءة والكتابة فى مساجد مصر وكتاتيبها كغيره من طلاب العلم فى عصره. ثم اهتم بدراسة العربية والعلوم الدينية منذ صغره، فبعد أن حفظ القرآن الكريم لازم

---

(1) البغية ص 62.

(2) السخاوى: الضوء اللامع 91/7.

(3) المرجع السابق 56/5، 57.

(4) البغية ص 68.

(5) المرجع السابق، ص 115.

(6) المرجع نفسه، ص 19، حاشية الأمير على شرح الشذور، ص 3.

(7) المرجع نفسه، ص 315.

كبار الشيوخ فتلقى عنهم مختلف العلوم كما سيأتى، وقد أهّلته هذه النشأة العلمية إلى أن تكتمل له شخصية العالم الفذ والمؤلف الذى لا يشق له غبار فذاع صيته ونال شهرة لم يحزها غيره من معاصريه.

أسرته:

لم تحدثنا المراجع حديثاً ذا غناء عن أسرة ابن هشام، فلا نكاد نعرف شيئاً عن والديه، وآله، فلعلهم كانوا من أوساط الناس ولم يشتهر لهم أمر يحمل التاريخ على أن يذكرهم أو يسجل ما يتصل بهم من آثار وأخبار، فابن هشام ـ فيما يبدو ـ من العصاميين النابهين الذين لم يستمدوا الشهرة من غيرهم بل كانوا عماداً يستند إليها الخالفون من أبنائهم وأحفادهم.

فلعل أسرة ابن هشام هى التى عرفت به ونبه شأنها لنباهة شأنه.

أما أولاده فكان له ولدان: أكبرهما هو محمد ولقبه (محب الدين) وكنيته ككنية أبيه كما أشرنا، ومولده سنة (750 هـ)، وكان هو أيضاً نحوياً محققاً نابه الشأن، فإذا كان أبوه قد وصفه ابن خلدون بأنه أنحى من سيبويه، فإن هناك من وصفه هو بأنه أنحى من أبيه، وقد درس على والده وغيره من النحاة والعلماء، وكانت وفاته سنة (799 هـ)[1].

أنجب محمد هذا ابناً هو عبد الله، وقد نشأ يتيماً، وحفظ القرآن والألفية، ودرس الفقه، وجلس للتدريس والفتيا، وتوفى سنة (855 هـ).

أما النجل الآخر لابن هشام فهو عبد الرحمن، ولقبه تقى الدين ولم نجد فى المراجع شيئاً ذا بال عن حياته وترجمته.

وقد أنجب هذا الابن ولدين: أولهما: محمد بن عبد الرحمن الملقب بولى الدين، وقد قال عنه صاحب الضوء اللامع: إنه حفظ القرآن وبعض الكتب الأخرى كالعمدة، ولم يكن من المتخصصين فى علم النحو وجل اهتمامه كان بالتجارة، وكان تاجراً أميناً ذا ورع ودين، توفى سنة (866 هـ).

---

(1) السيوطى: حسن المحاضرة، 531/1، البغية ص 62.

والآخر هو أحمد بن عبد الرحمن الملقّب بشهاب الدين، وكان اشتغاله بالعلم أكثر من أخيه، وكان من المبرزين فى بعض العلوم العربية والدينية، وهو أحد شيوخ (علاء الدين محمد بن محمد البخارى من كبار فقهاء الحنفيّة)، ومن مؤلفاته حاشيته على توضيح جده ابن هشام[1] توفى سنة (835 هـ).

وإذا كان لابن هشام أحفاد آخرون تحدث عنهم السخاوى فى الضوء اللامع، وذكر مشاركتهم فى العلم والمعرفة[2]، فإنه قد أشار السيوطى إلى سبط له هو الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الماجد العجيمى الذى سبقت الإشارة إلى أن كنيته هى كنية جده (ابن هشام) وكان عالماً بالفقه والنحو واللغة[3]، توفى سنة (822 هـ)[4].

هذا أهم ما تسجله المراجع من كلام فى أسرة ابن هشام، وهو يتمثل كما نرى فى الحديث عن نسله من بنين وحفدة، وكم كنا نود أن نعرف شيئاً عن أصوله التى إليها ينتمى لما عساه أن يكون له من آثار فى تكوين شخصيته، ولكن حسبنا ما ذكرناه عن بيئته بوجه عام، فإنها تلقى شيئاً من الضوء على حياته وعلمه وآثاره.

خلقه وفضله:

أشادت كتب التراجم بما كان عليه ابن هشام من خلق كريم[5]، فقد كان يتحلى حقاً بخلق العلماء، كان جم التواضع سخى النفس باراً بآله شفيقاً بالناس، رحيماً بالضعفاء، دمث الأخلاق، عفيف الجوارح، يتصف بالصدق والجد والنشاط والمثابرة والمصابرة.

---

(1) الضوء اللامع، 329/1.
(2) المرجع السابق، 108/1، 259/9.
(3) البغية، ص 68.
(4) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(5) انظر الشذرات لابن العماد، 192/1، الدرر 309/2.

وكان كثير من هذه الأخلاق الحميدة والصفات الكريمة خير معين له على ما أخذ به نفسه من التحصيل الذى بلغ به قمة المجد العلمى، وأفضل مساعد على أن ينتج من الآثار العلمية ما يعلو به شأنه بين من عاصره من عامة الناس وخاصتهم.

حياته العلميه

شيوخـه:

تلمذ ابن هشام لمشاهير علماء عصره ممن عاشوا فى مصر قبلة العلماء وطلاب العلم آنذاك من المشرق والمغرب.

ومن أشهر هؤلاء الشيوخ:

* شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، الذى كان يعتز ابن هشـام به وبعلمه اعتزازاً كبيراً، وكان يطريه، ويعرف له قدره، ويفضّله على معاصره أبى حيان[1] وغيره من العلماء، توفى سنة (744 هـ)[2].

* تاج الدين الفاكهانى عمر بن على، ولد سنة 654 هـ، وهو أيضاً من أجلّ شيوخ ابن هشام، وقد قرأ عليه بعض كتبه فى النحو، وأفاد منه فائدة جليلة، توفى سنة (731 هـ)[3].

---

(1) الدرر 407/2.

(2) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(3) المرجع نفسه 309/2، البغية، ص 262، شذرات الذهب، 96/6.

* تاج الدين على بن عبد الله التبريزى، ولد سنة (667 هـ) كان جل اشتغاله بالحديث، وله فيه مصنفات ومختصرات وحواش جليلة، وقد انتفع ابن هشام كثيراً بعلمه ومصنفاته، توفى سنة (746 هـ)[1].

* شمس الدين أبو بكر محمد بن السراج، ولد سنة (670 هـ)، وكانت له عناية بالقراءات وتعليم القرآن، وأفاد منه كثير من الطلاب، توفى سنة (747 هـ)[2].

* بدر الدين محمد بن جماعة، ولد سنة (639 هـ)، كان قوى المشاركة فى الحديث عارفاً بالفقه وأصوله[3]، توفى سنة (733 هـ)[4].

* وأبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الأندلسى الغرناطى، وكان من كبار العلماء بالعربية والتفسير والتراجم، ولد فى غرناطة سنة (654 هـ) وتنقّل حتى أقام بالقاهرة، ودرس عليه كثيرون، وسمع منه ابن هشام ديوان زهير بن أبى سلمى.

ويذكر صاحب الدرر أنه لم يلازمه ولا قرأ عليه[5]، ونقل ذلك عنه صاحب الشذرات[6] والسيوطى فى البغية.

فلا يكاد أصحاب التراجم يذكرونه بين شيوخ ابن هشام، وابن هشام نفسه ينكر عليه أستاذيته وله منه مواقف ينال فيها منه.

ولكنا آثرنا ذكره بين شيوخ ابن هشام، وإن كانت الفائدة التى تلقاها منه أدنى كثيراً مما تلقاه عن غيره.

---

(1) الشذرات، 148/6، الدرر، 72/3.
(2) الشذرات 152/6، البغية ص 101، الدرر 232/4.
(3) الدرر 282/3.
(4) الشذرات، 105.
(5) الدرر، 308/2، 309.
الشذرات، 191/6.

علمه ونشاطه العلمى:

تشير المراجع إلى أن ابن هشام اشتغل بالدرس منذ صباه، وأفاد من شيوخه علماً جمّاً فاق فيه أقرانه، وبعد أن بذل ما بذل فى الدرس والتحصيل تخرّج على أيدى هؤلاء الشيوخ الأجلاء، وما أن جاوز مرحلة الشباب المبكر حتى صار من العلماء الأثبات، ولم يلبث أن بزَّ شيوخه بسعة علمه واطلاعه وكثرة تصانيفه وإقبال الطلاب على الإفادة منه، فإذا نشاطه العلمى يأخذ اتجاهين عظيمين كان فى كل منهما طويل الباع بصورة تبدو جليّة فى تلك المصنفات من ناحية الكم والكيف جميعاً. وفى أولئكم الذين أفادوا من علمه وصاروا بعده من أفذاذ الرجال وهم - فى الحق - أكثر من أن نحصيهم عدّاً ولكن حسبنا أن نشير إلى بعض هؤلاء الذين تبوّؤوا بعد ابن هشام منزلة علمية رفيعة.

فإليك من هؤلاء الطلاب:

* نجله محب الدين، محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ولد سنة (750 هـ)، ويقول عنه السيوطى إنه كان أوحد أهل عصره فى تحقيق النحو، وكان أنحى من أبيه.

وقد قرأ على والده وغيره من العلماء الأجلاء كالتقى السبكى وابن عقيل والقلانسى والميدومى وغيرهم، وروى عنه الحافظ ابن حجر، توفى سنة (799 هـ)[1].

* ابن الملقن، سراج الدين عمر بن أبى الحسن المصرى، ولد سنة (723هـ)، أخذ العربية عن ابن هشام وأبى حيان وابن الصائغ وقد برز فى علوم كثيرة، وتفقّه وأفتى ودرس وحدّث، وله مصنفات كثيرة، يذكر صاحب الضوء اللامع أنها بلغت ثلثمائة مصنف ونسب إليه السخاوى شرحاً على ألفية ابن مالك، توفى سنة (804هـ)[2].

---

(1) البغية، ص 62، حسن المحاضرة، 537/1.

(2) الضوء اللامع 100/6 وما بعدها، الشذرات 44/7، 45.

* عبدالخالق بن الفرات، تلمذ على ابن هشام فى العربية، وكان محدثاً وبارعاً فى فقه المالكية، توفى سنة (794هـ)[2].

* جمال الدين محمد بن أحمد النويرى، ولد سنة (722 هـ) نسبة إلى النويرة بمصر، يسوق ابن العماد أنه أخذ العربية عن ابن هشام وكان فصيح العبارة لسناً، عالماً، فقيهاً، قاضياً، توفى سنة (786 هـ).

* على بن أبى بكر بن أحمد البالسى المصرى نور الدين النحوى، أخذ عن ابن هشام والإسنوى وغيرهما، توفى سنة (767 هـ)[2].

تصانيفه:

كان ابن هشام طيلة حياته مكبّاً على الكتابة والتصنيف فى مختلف العلوم، فكتب كثيراً من المصنفات بلغت الخمسين مصنفاً فى النحو والصرف والتفسير واللغة، وغيرها. . . ولكن أهم كتبه هى تصانيفه فى النحو، وإليك ثبتاً بكتبه التى وصلت إلى أيدينا مخطوطة أو مطبوعة وكتبه التى عدت عليها عاديات الأيام ولكنا عرفناها من خلال الكتب والمصادر التى ألمعت إليها أو نقلت شيئاً عنها، وإليك أهم هذه الكتب مقسّمة على أساس هذه التقسيمات الثلاثة: **أولاً** : كتبه المطبوعة، **ثانياً** : كتبه المخطوطة، **ثالثاً** : كتبه المفقودة.

أولاً : أهم كتبه المطبوعة:

1 ـ كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب[3]:

وقد صنف ابن هشام مؤلفاً بهذا الاسم بمكة المكرمة عام 749 هـ، وفقده وهو فى طريقه إلى مصر ثم عاد إلى الحرم سنة 756 هـ، فأعاد تصنيفه

(1) الشذرات، 333/6.

(2) الدرر، 33/3، البغية، ص 330.

(3) انظر كشف الظنون، 1751/2 ، 1752 ، وفيه تفصيل لشروح وحواشى المغنى، الشذرات 192/6 ، الدرر 309/2 ، دائرة المعارف الإسلامية 296/1 .

بهذا الاسم، وهذا الكتاب هو قمة كتبه، وهو موضوع هذه الدراسة من حيث المنهج، فنكتفى الآن بأن نتحدث عنه بإيجاز فى طليعة حديثنا عن هذه المصنفات.

حظى المغنى باهتمام كثير من العلماء فى مصر وغيرها، ولعل شهادة ابن خلدون لابن هشام كانت بصدد هذا الكتاب.

ومن مظاهر هذا الاهتمام تلك الشروح والحواشى التى تدور فى فلكه وألفها أصحابها شارحين له ومعقبين عليه، ومن أهم هذه الشروح:

أ - شرح الشيخ محمد بن أبى بكر الدمّامينى (828 هـ)، ويتسم هذا الشرح بكثرة نقده لابن هشام وتعقبه إياه، وصل فيه إلى حرف الفاء وهو مطبوع مع حاشية الشمنّى بالمطبعة البهية بمصر.

ب - شرح القاضى مصطفى بن حاج حسن الأنطاكى (1100 هـ) وقد استفاد فى شرحه هذا من شروح سابقيه فجاء شرحه شرحاً شاملاً مفيداً، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم عام 8485.

جـ - شرح أحمد بن محمد الحلبى المعروف بابن الملاّ (توفى فى حدود 990-1003 هـ)، واسم هذا الشرح (منتهى أمل الأريب من الكلام على مغنى اللبيب) وهو لا يزال مخطوطاً وكثيراً ما يشير الأنطاكى إليه فى شرحه.

د - شرح وحى زاده (1018 هـ) وقد وصفه صاحب كشف الظنون بأنه شرح مفيد جامع فى ستة مجلدات، سمّاه (مواهب الأديب فى شرح مغنى اللبيب) وهو من الشروح المخطوطة وكثيراً ما يحيل عليه الأنطاكى.

هذا وللمؤلف نفسه شرحان هما:

شرح الشواهد الصغرى، شرح الشواهد الكبرى، وهما شرحان لشواهد المغنى.

وثمة شرح آخر مطبوع لشواهد المغنى وهو لجلال الدين السيوطى، سمّاه (فتح القريب) فى مجلدين.

وشرح لأبيات المغنى، للبغدادى صاحب الخزانة، سماه (شرح أبيات مغنى اللبيب) - أوفى من شرح السيوطى - وهو مطبوع محققاً فى (ثمانى مجلدات).

* * *

أمّا عن حواشى المغنى فمن أهمها ما يلى:

أ - حاشية الشمنّى (872 هـ) وهى حاشية مطبوعة سمّاها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام)، وكما يبدو من اسمها نجده قد دفع عن ابن هشام فيها كثيراً من تعقّبات الدّمامينى إياه.

ب - حاشية الأمير (1232 هـ) وهى حاشية طبعت طبعتين بالقاهرة مصاحبة للمغنى، وهى من أجلّ حواشى المغنى وقد وصفت بأنها أشهر كتبه.

جـ - حاشية الدسوقى (1230هـ) وهى حاشية مطبوعة مع المغنى فى مجلدين (طبع القاهرة).

2 - أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك:

وهو شرح للألفية اشتهر باسم (التوضيح) على أساس ما ذكره المؤلف فى مقدمته، وهذا الشرح من أهم شروح الألفية، فقد استطاع ابن هشام أن يوضّح به معانيها ويحلل تراكيبها، وقد سلك فى منهجه مسلكاً لم يأل معه جهداً فى ترتيب أبوابه وتفصيل ما أجمله الناظم أو إضافة ما عساه أن يكون قد أغفله.

وهذا الشرح غير ممزوج بأبيات الألفيّة بل هو شرح مستقل يبدو كما لو كان تصنيفاً قائماً بذاته لولا ما نبّه عليه ابن هشام فى مقدمته من أنه شرح لها، ولولا إشاراته بين الفينة والفينة إلى الناظم فى ثنايا كتابه.

وقد وجد هذا الكتاب عناية كبيرة من العلماء، فإلى جانب شرح المصنف له قام بشرحه أيضاً محمد محيى الدين عبد الحميد الذى قام بتحقيقه وسمّاه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك). ومحمد عبد العزيز النجار فى شرحه (ضياء السالك إلى أوضح المسالك). والشيخ خالد الأزهرى فى حاشيته المسمّاة (بالتصريح بمضمون التوضيح). كما شرحه الأشمونى شرحاً ينقل عنه الصبان أحياناً فى حاشيته[1].

3 ـ الإعراب عن قواعد الإعراب[2] :

وهو كتاب صغير الحجم لا يعدو كونه رسالة مختصرة، ولكنه مع هذا عظيم النفع بالغ الأهمية، تناوله ابن هشام فى أربعة أبواب:

الباب الأول : الجملة وأحكامها.

الباب الثانى : فى الجار والمجرور.

الباب الثالث : فى تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب.

الباب الرابع : فى الإشارة إلى عبارة محررة.

وهذا الكتاب عليه شروح كثيرة أشهرها:

* شرح الشيخ خالد الأزهرى (905 هـ) ـ وعليه حاشية للشنوانى مطبوعة ـ وقد سمّى هذا الشرح (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب). . وهو شرح ممزوج بالمتن، ومنه نسخة خطيّة فى مكتبة الأوقاف ببغداد برقم 1271 وأخرى برقم 1397، ونسخة فى مكتبة المسجد الحرام برقم 309/ نحو وهى ضمن مجموعة رسائل.

* شرح الكافيجى (798 هـ)، وهو شرح مفصول عن المتن، ومنه نسخة فى مكتبة الحرم المكى برقم 162/ نحو، ونسخة فى مكتبة الأوقاف ببغداد تحت رقم 1268.

---

(1) انظر الصبان، 144/2.

(2) دائرة المعارف الإسلامية، 296/1، 297.

* شرح أحمد بن محمد الزيلى (1006 هـ) سمّاه (حل معاقد القواعد اللاتى ثبتت بالدلائل والشواهد).
* شرح أبى عبد الله بن أبى بكر بن جماعة الكنانى (819 هـ)، وهو شرح مختصر ممزوج بالمتن.

وهناك شروح أخرى لهذا الكتاب منها:

شرح جلال الدين المحلى (864 هـ)، وشرح نور الدين العسيلى (990 هـ)، وشرح السخاوى (902 هـ).

وعلى الكتاب منظومات منها:

نظم البرزنجى (1254 هـ) المسمى (الإعراب فى نظم قواعد الإعراب). ونظم ابن الهائم (815 هـ) المسمى (تحفة الطلاب)، وقد شرح هذا النظم المؤلف نفسه.

4 ـ قطر الندى وبل الصدى[1]:

وهو مقدمة موجزة فى النحو نشرت مرات عديدة، وقد شرحه كثير من الشراح.

5 ـ شرح قطر الندى وبل الصدى[2]:

هذا الشرح للمؤلف نفسه، وهو أتم الشروح التى قام بها النحاة على هذا الكتاب، وقد حاز هذا الشرح شهرة كبيرة، ونشر عدة مرات فى مصر. . فى سنة 1253 هـ، وسنة 1282 هـ، وكلتاهما فى مطبعة بولاق، كما نشر بالقاهرة سنة 1274 هـ، ثم نشر بشرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى فى جزءين سنة

---

(1) الدرر 309/2، الكشف 1352/2، دائرة المعارف الإسلامية 296/1، هدية العارفين 465/1.

(2) دائرة المعارف الإسلامية، 296/1، 297، الدرر، 309/2، هدية العارفين، 465/1.

(1377 هـ/1958 م)، ثم بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد سنة (1383 هـ). . كما نشر بتونس سنة (1381 هـ/ 1963 م).

ولأهمية هذا الكتاب وقيمته العلمية نشره مترجماً إلى الفرنسية العالم المستشرق الفرنسى جوجييه طبعه فى ليدن سنة (1305 هـ/ 1887 م).

وشرح قطر الندى المذكور عليه حاشية للسجاعى أحمد بن أحمد (1197 هـ) وهى مطبوعة فى مصر وتونس.

6 ـ شذور الذهب[1]:

كتاب نحوى موجز، وإن كان أكثر توسّعاً من كتابه القطر، وهو كتاب جليل معوّل عليه فى التدريس فى كثير من المعاهد المهتمة بالدراسات العربية.

وقد شرحه كثير من النحاة، منهم بدر الدين حسن القدسى الحلبى (836 هـ)، وسمّى هذا الشرح (شرح الصدور بشرح زوائد الشذور) وزكريا ابن محمد الأنصارى (911 هـ) وسمى شرحه (بلوغ الأرب لشرح شذور الذهب).

وشرحه السيوطى (911 هـ) وسمى شرحه (الزبور على شرح الشذور)، ومنه نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم: (89، 889، 1147/ نحو). . كما نظمه كثيرون.

7 ـ شرح الشذور[2]:

وهو شرح لابن هشام على كتابه (شذور الذهب) السابق ذكره، وقد طبع هذا الشرح طبعات فى مصر: بالقاهرة سنة (1253 هـ)، وسنة (1305 هـ)، وطبع بمطبعة بولاق عام (1282 هـ).

وظهرت أخيراً نشرة منه محققة وهى الطبعة الحادية عشرة فى سنة

---

(1) الكشف 1029/2، إيضاح المكنون 42/2، هدية العارفين، 465/1.

(2) دائرة المعارف الإسلامية، 296/1، 297، إيضاح المكنون، 42/2.

(1388 هـ/ 1968 م) بالقاهرة. قام بتحقيقه محمد محيى الدين عبد الحميد وسمّى تحقيقه ذاك (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب).

وهذا الشرح له قيمة علمية فائقة تجعله فى مرتبة الصدارة بين الشروح الأخرى، فقد تمّم به ابن هشام شواهد الشذور، ووضّح عبارته، وجمع شوارده، والتزم فيه بإعراب شواهد المتن جميعها، وشرح الغريب من ألفاظه، كما أكثر فيه من التدريبات المفيدة للطلاب.

ومن أهم حواشيه، حاشية الأمير (1232 هـ) الذى سبق أن أشرنا إلى حاشية له على المغنى. . وحاشية الأمير على الشذور هى حاشية مطبوعة بمطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى بمصر).

8 ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان[1]:

وهو كتاب تعرض فيه لكثير من مشكلات النجو، ويوجد فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى باريس وبرلين.

9 ـ كتاب «الألغاز»[2] أو «ألغاز ابن هشام»:

وهو كتاب فى مسائل نحوية عويصة ألّفه لخزانة الملك الكامل وقد طبع بالقاهرة سنة (1304 هـ/ 1322 هـ)، ولعله هو نفسه كتاب موقد الأذهان وموقظ الوسنان السابق ذكره كما جاء فى بعض المراجع. . فيسوق إسماعيل البغدادى فى هدية العارفين. وفى إيضاح المكنون، أن موقد الأذهان وموقظ الوسنان هو المشهور بألغاز ابن هشام، أى أنهما عنده كتاب واحد لا كتابين وقبله نجد صاحب كشف الظنون يشير إلى أنهما كتاب واحد.

ومع ذلك نجد بين المراجع من يذكر أن كلًّا منهما كتاب منفصل عن الآخر، وهكذا ألفيتهما فى دائرة المعارف الإسلامية.

---

(1) إيضاح المكنون، 607/2، دائرة المعارف الإسلامية 296، 297.

(2) المرجع السابق، 296/1، 297، هدية العارفين 465/1، إيضاح المكنون، 607/2.

10 ـ **شرح اللمحة البدرية** [1]:

واللمحة كتاب مختصر فى النحو لأبى حيان جعله فى سبعة أبواب وهو لا يزال مخطوطاً ومنه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (1050/ نحو).

وقد شرح اللمحة كثيرون، ومن أهم من شرحوها ابن هشام فى كتابه (شرح اللمحة البدرية فى علم اللغة العربية) وسمّاه الشوكانى (الكـواكب الدرية فى شرح اللمحة البدرية) وقام بدراسته وتحقيقه الدكتور هادى نهر وطبع بمطبعة جامعة بغداد سنة (1397 هـ/ 1977 م)، وقد أشار ابن هشام فى مقدمة هذا الشرح إلى أهميته مشيراً إلى وجوه نقص أو قصور فى المتن وذلك حين يقول:

«هذه نكت حررتها على اللمحة البدرية فى علم العربيـة لأبى حيان الأندلسى، مكملة من أبوابها ما نقص ومسبلة من أذيالها ما قلص».

11 ـ **فوح الشذا فى أحكام كذا:**

ـ الشذا فى أحكام كذا ـ هو كتاب موجز لأبى حيان النحوى[2] وهو كتاب مفقود أشار إليه أبو حيان فى «ارتشاف الضرب من لسان العرب» وفى شرح التسهيل لابن مالك.

أمّا (فوح الشذا) فهو لابن هشام، وقد ألفه إكمالاً وشرحاً لكتاب الشذا المذكور (طبع محققاً فى بغداد سنة 1963 م).

12 ـ **شرح بانت سعاد:**

وهى قصيدة فى مدح الرسول ﷺ قالها كعب بـن زهير الشاعر السّلمى والصحابى المعروف.

---

(1) الدرر، 309/2، هدية العارفين، 465/1، الكشف 1561/1 (قام بتحقيق هذا الكتاب الدكتور هادى نهر، وطبع بمطبعة جامعة بغداد سنة 1977 م).

(2) دائرة المعارف الإسلامية، 296/1.

وقد شرحها ابن هشام شرحاً وافياً فى سنة 756 هـ، وعنى بطبعه المستشرق جويدى فى ليبزج سنة (1871 م)، ثم طبع بالقاهرة مرتين، إحداهما سنه (1304 هـ)، والأخرى سنة (1307 هـ)[1]، وعلى هـذا الشرح حاشية للبغدادى صاحب الخزانة (1093 هـ).

ثانياً: أهم كتبه المخطوطة:

1 - مختصر الانتصاف من الكشاف:

وقد سمّاه (تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف)، وكتاب الانتصاف هذا هو لابن المنيِّر الاسكندرى يرد فيه على الآراء الاعتزالية التى احتواها «الكشاف» للزمخشرى.

والانتصاف نفسه مطبوع، أما تلخيصه لابن هشام فهو لا يزال مخطوطاً، وقد ذكرت دائرة المعارف الإسلامية أنه موجود فى مكتبة برلين برقم 791[2].

2 - تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:

ويعنى بالشواهد شواهد الألفيّة، ففى كتابه هذا يشرح هذه الشواهد، ويتخلل هذا الشرح بعض الأحكام اللغوية والنحوية، ويوجد من هذا الكتاب نسخة بدار الكتب المصرية برقم (18 ش).

3 - الجامع الصغير فى النحو:

وتوجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية برقم (669 - نحو تيمور) ومنها صورة بمعهد المخطوطات بالقاهرة، وينقل محقق كتاب «شرح اللمحة البدرية» عن دائرة المعارف الإسلامية، أن هذا الكتاب قد طبع بباريس، ولكن ليس فيما أوردته دائرة المعارف الإسلامية ما يفيد ذلك. وهذا

---

(1) دائرة المعارف الإسلامية، 296/1.

(2) المرجع السابق، والصفحة نفسها، الكشف 1477/2.

الكتاب عليه شرح مفيد للشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوى الزبيدى فى مجلدين[1].

4 ـ حواش على الألفية:

وهو تعليقات على ألفية ابن مالك[2].

5 ـ رسالة فى انتصاب لغة، وفضلاً، وأيضاً، والكلام على هلم جرا[3].

6 ـ رسالة فى إعراب بعض الكلمات:

وهو موجود بدار الكتب المصرية تحت رقم (128/ نحو)[4].

7 ـ رسالة فى مسألة (إن رحمة الله قريب من المحسنين):

ذكر بها العلة فى تذكير لفظة «قريب»[5].

8 ـ أسئلة وأجوبة فى النحو:

وهى رسالة فى صفحات قليلة سجّل فيها أسئلة سئل عنها فى بعض الأسفار، وأجوبة أجاب بها عن هذه الأسئلة فى إيجاز ويصفها المؤلف بأنها عميمة النفع، عظيمة الوقع.

وهذه الرسالة بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (10541 ـ عام)[6].

9 ـ المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية:

وهو مسائل فى النحو تتصل بالشرط، ومنه فى دار الكتب المصرية

---

(1) الكشف، 564/1، شرح التصريح، 5/1.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، تحقيق د. هادى نهر 81/1.

(3) السيوطى: الأشباه والنظائر 187/3، 205.

(4) بروكلمان: الفهارس.

(5) المكتبة الظاهرية بدمشق برقم 17، 20، 87، الأشباه والنظائر 10/3.

(6) بروكلمان: الفهارس.

نسختان، إحداهما تحت رقم (459 مجاميع) والأخرى (730 مجاميع).

10 ـ أبحاث نحوية فى مواضع من القرآن الكريم:

وهذه الأبحاث النحوية القرآنية أبحاث موجزة سئل عنها فى بعض أسفاره إلى الحجاز، توجد منه نسخة فى دار الكتب المصرية برقم (6426/ نحو)، وفى معهد المخطوطات بالقاهرة مصورة له عن مكتبة الأسكوريال برقم 1.

11 ـ تلخيص الدلالة فى تلخيص الرسالة:

أورده بروكلمان (فى الملحق) ومنه نسخة فى مكتبة جامع القرويين بمدينة فاس تحت رقم (1210)[1].

12 ـ شوارد الملح وموارد المنح:

تذكر دائرة المعارف الإسلامية أنه رسالة فى سعادة النفس، منها نسخة ببرلين تحت رقم (2097)، وقد أورده صاحب الكشف[2] غير منسوب إلى مؤلف بعينه، ولكن أورده صاحب الهدية[3] منسوباً إلى ابن هشام.

13 ـ رسالة صغيرة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم:

تشير دائرة المعارف الإسلامية[4] إلى وجودها ببرلين تحت رقم (6484).

14 ـ رسالة فى كان وأخواتها:

وهى موجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم (697/ نحو).

15 ـ رسالة فى معانى حروف النحو:

موجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم (96/ نحو).

---

(1) بروكلمان ـ الملحق، 16/2.

(2) الكشف: 1065/2.

(3) هدية العارفين، 465/1.

(4) دائرة المعارف، 296/1.

ثالثاً : بعض كتبه المفقودة :

1 ـ رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة :

وهو شرح آخر للألفية غير كتابه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، وهذا الكتاب ذكره السيوطى فى البغية[1].

ويذكر ابن حجر فى الدرر أنه يقع فى أربعة مجلدات[2].. ويصفه صاحب الكشف وصاحب الهدية بأنه حواش على الألفية[3] وذكره الشوكانى فى البدر الطالع[4]، وذكر أيضاً فى مراجع أخرى [5] .

2 ـ حواش على شرح الألفية لابن الناظم.

3 ـ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل:

و (التذييل والتكميل) هو كتاب لأبى حيان شرح به كتاب التسهيل لابن مالك، وكتاب ابن هشام (التحصيل والتفصيل) هو من جهة شرح للتسهيل، ومن جهة أخرى تعقيب على كتاب أبى حيان، واستدراك لما فاته فى شرحه، ويذكر صاحب الدرر أنه فى عدة مجلدات، وقد جاء فى الأعلام أنه كتاب كبير[6].

4 ـ شرح التسهيل:

التسهيل كتاب لابن مالك، وقد شرحه ابن هشام، ويسوق ابن حجر

---

(1) البغية، 293.

(2) الدرر، 309/2.

(3) انظر الكشف، 154/1، هدية العارفين، 465/1.

(4) البدر الطالع، 401/1.

(5) انظر، التصريح 5/1.

(6) الدرر، 309/2. الأعلام، 147/4.

فى الدرر أنه مسوّدة، وألمع إليه ابن هشام فى شرح اللمحة البدرية[1] وأشار صاحب الكشف[2] إلى أن هذا الكتاب هو نفسه (التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل) وهو فى عدة مجلدات، وله غير هذا على التسهيل عدة حواش، ويذكر الشوكانى أنه لم يبيّضه[3].

5 ـ حواشٍ على التسهيل:

أورده الأزهرى فى التصريح، ويشير إلى أنه فى مجلدين[4].

6 ـ التذكرة فى النحو:

فى عدة مجلدات، ذكره ابن العماد فى الشذرات[5]، والشيخ خالد الأزهرى فى التصريح[6]، وابن حجر فى الدرر[7]، والسيوطى فى البغية[8]، ونقل عنه فى الأشباه والنظائر، والشوكانى فى البدر الطالع[9].

7 ـ الجامع الكبير فى النحو:

وهذا الكتاب ورد ذكره فى كثير من المراجع كالشذرات لابن العماد[10]، والبغية للسيوطى[11]، والأعلام للزركلى[12].

---

(1) شرح اللمحة البدرية، 215/1.
(2) الكشف، 406/1.
(3) البدر الطالع، 401/1.
(4) التصريح، 5/1.
(5) الشذرات، 192/6.
(6) التصريح، 5/1.
(7) الدرر 309/2.
(8) البغية، ص 293.
(9) البدر الطالع، 401/1.
(10) الشذرات، 192/6.
(11) البغية، ص 293.
(12) الأعلام، 147/4.

8 ـ رسالة فى أحكام (لو) و (حتى):

ذكره الشيخ خالد الأزهرى فى تصريحه[1].

9 ـ شرح شواهد الجمل:

وكتاب «الجمل» هذا للزجّاجى، شرح ابن هشام شواهده، وألمع كتاب «الهدية» إلى هذا الشرح[2].

10 ـ عمدة الطالب فى تحقيق تصريف ابن الحاجب:

وسماه الأزهرى (عدة الطالب فى تصريف ابن الحاجب)[3].

11 ـ شرح أبيات ابن الناظم:

أشار إليه البغدادى فى خزانته ونقل عنه [4].

12 ـ شرح الجامع الصغير:

والجامع الصغير هو كتاب فى «فقه الأحناف» لمحمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة، شرحه ابن هشام، وورد ذكره فى الهدية[5].

* * *

شعــره:

قد يحاول بعض الكتّـاب والباحثـين أن يضيفوا إلى الشخصيـة التى يقومون بدراستها مزيةً لم تتوافر لها أو موهبة لم يكن لها منها حظ كبير، ولكن من حق البحث علينا أن نسجّل ما يسلمنا إليه من نتائج دون إفراط أو تفريط.

---

(1) التصريح، 5/1.

(2) انظر الهدية، 465/1.

(3) التصريح، 5/1.

(4) انظر الخزانة، 9/1.

هدية العارفين، 465/1.

وفى ضوء هذه الحقيقة نستطيع أن نقول إن ابن هشام لم يثبت لدينا أن قد كان له حظ ذو بال من الشعر والأدب، وإن كان قد شرح بعض القصائد الشعرية كالبردة لكعب بن زهير والبردة للبوصيرى.

ولكن هذا وحده لا يكفى فى أن نسلكه فى عداد رجالات الأدب ومشاهيرهم، وإن كان من العلماء الأفذاذ المبرّزين، هذا ولم يرو لابن هشام شعر كثير نستطيع من خلاله أن نحكم على شاعريته وأغلب الظن أنه لم يؤت فى هذه الناحية موهبة الشعراء، وإنما هى أبيات يقولها هى أقرب إلى النظم منها إلى الشعر.

انظر إلى قوله:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله
ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل
ومن لم يذل النفس فى طلب العلا
يسيراً يعش دهراً طويلاً أخا ذلّ

فمثل هذا الكلام فى لحمته وسداه يمكن أن نطلق عليه ما يسمونه شعر العلماء ولعله يذكّرنا فى موضوعه بقول الإمام محمد بن إدريس الشافعى:

ومن لم يذق ذل التعلّم ساعة
تجرّع ذل الجهل طول حياته

ومما يروى لابن هشام من الشعر، وربما كان أكثر بعداً عن روح الشعر قوله:

سوء الحساب أن يؤاخذ الفتى
بكل شىء فى الحياة قد أتى

وهكذا يمكن أن نقول - فى غير ما حرج - إن ابن هشام لم يكن من فرسان هذا الميدان.

* * *

وفاته:

بعد حياة ابن هشام الحافلة بهذا النشاط العلمى الضخم لقى ربّه راضياً عمّا قدّمه من آثار جليلة القدر، عظيمة النفع.

يسوق أصحاب التراجم من المحققين كابن حجر فى «الدرر»[1] وابن العماد الحنبلى فى «الشذرات»[2]، والشوكانى فى «البدر الطالع»[3] أن وفاة ابن هشام كانت سنة (761 هـ)، ويوافقهم على ذلك صاحب التصريح[4].

وقد حذا حذو هؤلاء من المحدثين.. الدكتور عمر رضا كحالة فى معجم المؤلفين[5]، والزركلى فى الأعلام[6]، وكذلك فى دائرة المعارف الإسلامية[7]، ولم يخالف عن ذلك إلا صاحب «كشف الظنون» الذى تردد فى تاريخ وفاته بين سنة (762 هـ)[8] وسنة (763 هـ)[9].

أما صاحب «الإيضاح والهدية» فقد جنح إلى أن وفاة ابن هشام كانت سنة 763 هـ [10].

وهؤلاء كان يعنيهم تتبّع الكتب وإسنادها إلى أصحابها أكثر مما تعنيهم تراجم الرجال وتحرّى الدقّة فى مواليدهم أو وفياتهم، كما كان يهتم بها أولئكم المترجمون الأثبات الذين ألمعنا إليهم، ولذا نرى أن أدق هذه الأقوال وأصحّها هو أن وفاة ابن هشام كانت فى سنة (761 هـ).

---

(1) الدرر، 309/2.
(2) الشذرات، 191/6.
(3) البدر الطالع، 402/1.
(4) التصريح، 5/1.
(5) معجم المؤلفين، 163/6.
(6) الأعلام، 147/4.
(7) دائرة المعارف الإسلامية، 296/1.
(8) الكشف، 406/1.
(9) المرجع السابق، 564/1.
(10) إيضاح المكنون، 422/2، هدية العارفين، 465/1.

ولمنزلة ابن هشام فى المحيط العلمى ، إلى ما عرف به من خلق وما امتاز به من شخصية فذّة، نجد لوفاته أثرها فى المجتمع من حوله فقد رثاه بعض عارفى فضله رثاء وردت أثارة منه فى بعض المراجع التى بين أيدينا، ومن عيون هذا الرثاء، رثاء محمد بن الحسن الفارقى المصرى المعروف بابن نباتة الشاعر المشهور فى قصيدة منها:

سقى ابن هشام فى الثرى نوء رحمة
يجر على مثواه ذيل غمام[1]
سأروى له من سيرة المدح مسنداً
فما زلت أروى سيرة ابن هشام

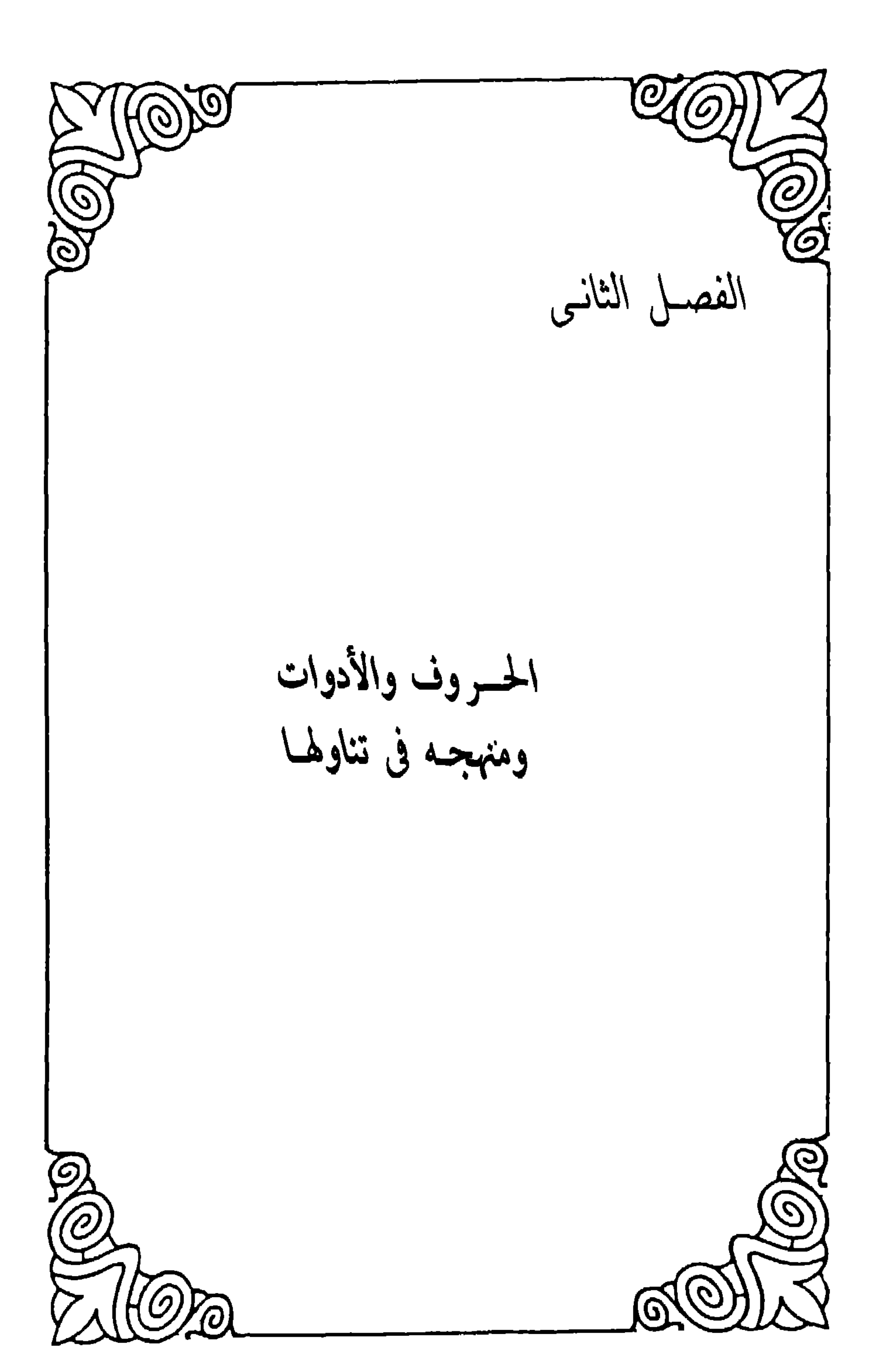
وفى الشطر الأخير تورية بعبد الملك بن هشام صاحب «السيرة»، وفى البيتين معاً نستشعر المنزلة الرفيعة التى كانت لابن هشام فى النفوس.

وممّن ورد لهم فيه رثاء أيضاً ابن الصاحب بدر الدين الذى يقول:

تهنّ جمال الدين بالخلد إننى
لفقدك عيشى ترحة ونكال[2]
فما لدروسٍ غبتَ عنها طلاوةً
ولا لزمانٍ لست فيه جمال

* * *

(1) انظر الدرر 309/2، والبغية ص 294.
(2) الدرر 309/2 .



الفصل الثانى

الحروف والأدوات ومنهجه فى تناولها

الكتب التى تناولت معانى الحروف

لم يعمد النحاة الأقدمون - لا سيما قبل الخليل وسيبويه - إلى دراسة الحروف دراسة مستقلة يفردون لها أبواباً خاصة بها، بل كانت دراستهم إياها غالباً فى غمار أبواب النحو حسب المقتضيات والمناسبات، فلم تكن هذه الدراسة دراسة متخصصة، وفوق هذا كانت جزئية لا يعمدون فيها إلى الاستقصاء والشمول، وهذا ما نجده غالباً فى كتب النحو القديمة ككتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، وغيرهما من كتب النحاة المتقدمين.

ثم اقتضى ناموس التطوّر أن تنفصل فروع الدراسات العربية بعضها عن بعض، فكان النحو يمتزج بغيره من هذه الدراسات، ويطلق على الجميع علم العربية، ثم بدأ النحو بعد هذا يستقل بنفسه ممزوجاً بالصرف، وبعد ذلك بدأ الصرف ينشعب عن النحو ويتميّز بموضوعاته التى استقل بها، وكذلك نجد أن بعض مباحث النحو نفسه كالحروف والأدوات تأخذ وضعاً خاصاً، وأهمية خاصة جعلت بعض النحاة يفردون لها بحثاً خاصاً بها فألفت فيها كتب كما نرى فى الجنى الدانى وغيره، أو أفرد لها قسم ضخم من الكتاب

تميزت به عن غيرها كما نرى فى كتاب المغنى أو باباً مستقلاً كما فعل السيوطى فى الإتقان.

والبحث فى الحروف والأدوات من حيث عملها وإعرابها وما يتصل بذلك هو بحث نحوى صرف، ولكن البحث فى معانيها المختلفة إنما هو فى الأصل بحث لغوى من جهة، ولعله يتصل بـ «المعانى» من جهة أخرى، وهذا ما حدا ببعض النحاة إلى اعتبار الكلام فيه من قبيل البحث اللغوى ولكنه دخل فى النحو على سبيل الاستطراد[1]. بيد أننا لا يمكن أن نقول بالفصل التام بين الكلام عن هذه الحروف من الوجهة النحوية والحديث عنها من وجهة نظر اللغة، فالنحو لا يبحث فى الألفاظ خالية من روحها ومعانيها، ولهذا فإننا نجافى الحق حين نطلق القول بأن معانى الحروف هى مبحث لغوى وأنها تذكر فى النحو استطراداً.

ولعل أول من كتب فى معانى الحروف كتابة مستقلة من علماء النحو واللغة هو الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه (170 هـ) ولكنه يتكلم عن حروف المبانى وحدها، وهى الحروف الهجائية ويبين ما عساه أن يكون لأسمائها من معنى فى اللغة كأن يقول: الألف: الرجل الحقير، والجيم: الرجل القوى، والحاء: المرأة السليطة. . . .

ويستمر هكذا حتى يأتى على جميع الحروف مبيناً ما يقابل اسم كل منها من معنى، فالخليل لم يتطرق فى بحثه إلى حروف المعانى وبيان أحكامها ومعانيها التى تعنينا فى هذه الدراسة، وهذا البحث الموجز الذى طرقه الخليل فى الحروف على هذه الشاكلة هو الذى يمكنه أن يقال إنه بحث لغوى بعيد كل البعد عن المباحث النحوية، فهو بحث فى معانى الحروف الهجائية (بمعناها اللغوى المحدود)، وليس بحثاً فى حروف المعانى. وهذا البحث الصغير وجدته مخطوطاً بدار الكتب الظاهرية بدمشق (يقع المخطوط فى ورقتين من مجموع عدد أوراقه 6 ورقات تحت رقم (10732)[2].

---

(1) حاشية الأمير على شرح الشذور، ص 74.

(2) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية علوم اللغة العربية، ص 160-161.

وبعد الخليل نجد رسالة لسيبويه فى الحروف ضمن مجموعة تشتمل على الأفعال والتصريف منسوبة إليه[1]، وهذه الرسالة صغيرة لا تتجاوز ثلاث ورقات ضمّنها ثمانية فصول صغيرة تناول فى سبعة منها الحروف العاملة وختمها بفصل أخير عن الحروف غير العاملة.

وقد اكتفى بالتمثيل لكل حرف من هذه الحروف العوامل أو الهوامل دون أن يلم بشىء من معانيها، فعلى الرغم من كونها رسالة مستقلة فى الحروف لكنها ليست على النهج الذى نراه بعد عند من كتبوا فى معانى الحروف هذه الكتابة المتخصصة.

وهناك روايات عن كتب تحمل اسم (الحروف) منها كتاب للكسائى (189 هـ)، وللمبرد (285 هـ)، ولكن لا نعلم شيئاً عن حقيقتها إذ لم يصلنا منها إلا أسماؤ ها.

أما الكتب النحوية التى يمكن القول بأنها تخصّصت فى حروف المعانى وتناولتها فى دراسة مفصلة عالجت فيها أحكامها ومعانيها وإعرابها فتتمثل فيما يلى:

1 ـ تسوق المراجع وصفاً لما يبدو أنه أول كتاب أفرد حروف المعانى بالتأليف، وهو كتاب محمد بن جعفر التميمى القيروانى النحوى المعروف بالقزّاز (412 هـ)[2].

وقد ألفه للعزيز بن المعز الفاطمى الذى تقدم إليه فى أن يؤلف كتاباً يجمع حروف المعانى، وأن يسير فيه على حروف المعجم، وينقل ابن خلكان أن هذا الكتاب هو أول كتاب ألف فى النحو على هذا النهج[3].

ويسوق القفطى بشأن هذا الكتاب كلاماً لا يخرج عن هذا المعنى،

---

(1) الرسالة مخطوطة فى دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم 9573 عام، وانظر فهرس المخطوطات 570.

(2) السيوطى، البغية ص 29، وذكر السيوطى أن له كتاب (الضاد والظاء).

(3) الوفيات 374/4، 375 وانظر عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) المقدمة 93.

وقد احتفظ ابن فضل الله العمرى فى كتابه (مسالك الأبصار) بقطعة من هذا الكتاب وللقزّاز ترجمة فيه[1].

2 ـ ومن كتب الحروف التى لم تصلنا أيضاً كتاب ألفه أبو علی الفارسی (377 هـ)، نقل عنه المرادى فى كتابه (الجنى الدانى) بشأن (ربّ) التى ذهب الفارسى إلى أنها تكون للتقليل والتكثير معاً أى أنها من الأضداد[2].

3 ـ ومنها كذلك كتاب (شرح معانى الحروف) لعلى بن فضّال المجاشعى (479 هـ)[3]، وكتاب (معانى الحروف) هذا هو من تأليف على بن عيسى الرمّانى (384 هـ)[4].

4 ـ ويذكر ياقوت الحموى أن للمجاشعى هذا (كتاب العوامل والهوامل) فى الحروف خاصة[5]، ونفهم من عنوانه أنه غير كتابه السابق (شرح معانى الحروف)، ونقل السيوطى عن كتاب (معانى الحروف) المذكور فى كتابه (الأشباه والنظائر)[6]، كما ألمع القفطى فى الإنباه إلى كتاب (العوامل والهوامل) و(شرح معانى الحروف)[7]، وقد أشار إليهما السيوطى أيضاً فى بغية الوعاة[8].

5 ـ كتاب معانى الحروف للغَزنوى (عبد الجليل بن فيروز) جاء ذكره فى البغية والهدية والكشف[9].

6 ـ وكتاب (الهادى فى الحروف والأدوات) للميدانى «أحمد بن محمد» (518 هـ)

---

(1) مسالك الأبصار 376/11.
(2) الجنى الدانى 440.
(3) معجم الأدباء 92/14، البغية ص 345.
(4) كشف الظنون 1729/2.
(5) معجم الأدباء 91/14.
(6) الأشباه والنظائر 197/2.
(7) إنباه الرواة 300/2.
(8) البغية ص 345.
(9) المرجع السابق ص 295، هدية العارفين 500/1، الكشف 1729/2.

صاحب كتاب (الأمثال) أشار إليه القفطى فى إنباه الرواة، ويسوق أن الميدانى هذا نقل عن الإمام أبى الحسن على بن الحسن بن فضّال المجاشعى النحوى [1].

7 - (معانى الحروف والأدوات)، لابن قيم الجوزية (751 هـ)[2].

تلك هى أهم الكتب التى لم تصل إلينا من بين كتب معانى الحروف والأدوات.

وهناك كتب أخرى وصلت إلينا، نتناولها بالحديث فيما يأتى:

1 - كتاب اللامات، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجى (337 هـ)، وقد تحدث فيه مؤلفه عن (اللام) فى اللغة العربية، وهذا النوع من التأليف يسير على الطريقة الجزئية وهو مختصر كما ذكر مؤلفه، فجاء فى مقدمته: «هذا الكتاب مختصر فى ذكر اللامات ومواقعها فى كلام العرب وكتاب الله عز وجل، ومعانيها، وتصرفها، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء فى بعضها من الخلاف».. حقق هذا الكتاب د. مازن المبارك، وطبع بدمشق سنة (1389 هـ - 1969 م).

وقد سبقه إلى مثل هذه الدراسة الجزئية للحروف نحاة متقدمون ألفوا فى (الهمز)، أولهم عبدالله بن أبى إسحق الحضرمى[3]، ومنهم قطرب[4]، وأبو زيد الأنصارى[5] أستاذ سيبويه.

ثم ألف بعد هذا فى ذلك النوع من الدراسة الجزئية المازنى فى كتابه (الألف واللام)[6]، والسيرافى فى كتابه (ألفات الوصل والقطع)[7]،

---

(1) إنباه الرواة، 122/1.

(2) البغية ص 25، الكشف 1729/2.

(3) الطنطاوى، نشأة النحو ص 59.

(4) الوفيات 312/4.

(5) المرجع السابق 379/2.

(6) نفسه 283/1 وانظر الأعلام 69/2.

هدية العارفين 271/1، البغية 222

والرمّانى فى كتابيه: الألفات[1]، وشرح كتاب الألف واللام للمازنى[2] ومحمد بن جعفر القزّاز فى كتابه الضاد والظاء.

2 ـ كتاب معانى الحروف للرمانى، أبو الحسن على بن عيسى (384 هـ).

ذكره بعض أصحاب التراجم بهذا الاسم[3] وذكره بعضهم باسم (الحروف)، وطبع هذا الكتاب ببغداد سنة (1955 م) وسنة (1966 م) باسم (منازل الحروف) وقال ناشره إن الناسخ هو الذى أطلق عليه هذا الاسم، وإنه تابعه على ذلك[4].

ولعل هذا هو الإسم الحقيقى لذلك الكتاب، وأنه مستقل عن كتاب معانى الحروف للرمّانى نفسه، فهما إذن على هذا الاعتبار كتابان، أحدهما «الحروف» أو «معانى الحروف»، والآخر «منازل الحروف» وليسا نسختين لكتاب واحد، إذ هما يختلفان اختلافاً كاملاً فى المنهج والتناول. ومن الغريب أن د. شلبى محقّق «معانى الحروف» حقق الكتابين جميعاً على أنهما كتاب واحد من نسختين.. إحداهما نسخة القدس مكتبة (البديرى) والأخرى نسخة استانبول (كوبريلى)، مع أنه هو نفسه قال بأن هذه النسخة تختلف فى منهجها ومادتها عن نسخة القدس[5]، الناظر فيهما يجد الفرق واضحاً بينهما كما أشرنا، فهما إذن كتابان مختلفان للرمّانى فى موضوع واحد هو موضوع الحروف.

3 ـ سر صناعة الإعراب (لأبى الفتح عثمان بن جنى)، (392 هـ)[6].. ألفه لأبى بكر عبد الواحد بن عرس بن فهد الأزدى، والكتاب مطبوع طبعة أولى سنة (1374 هـ/ 1954 م) بمطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر،

---

(1) انظر الرمانى، معانى الحروف.. مقدمة المحقق د. شلبى ص 17.

(2) البغية ص 344.

(3) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(4) د. مازن، الرمانى النحوى ص 88.

(5) عبد الفتاح شلبى، مقدمة التحقيق ص 22.

البغية، ص 322، وانظر الكشف 988/2.

وبتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم مصطفى وآخرين، وقد تناول فيه ابن جنى الحروف المفردة من حيث مخارجها وصفاتها وما يعتورها من قلب أو إبدال. . . وتناول من حروف المعانى الأحادية منها، ولم يتناول الأدوات والحروف الأخرى، لأنها خارجة عن خطته فى التناول.

4 ـ كتاب الأزهية فى علم الحروف للهروى (أبو الحسن على بن محمد) (415 هـ). . وهذه التسمية هى التى تحملها النسخة المطبوعة من الكتاب، ولكن المراجع المختلفة تضافرت على تسميته باسم (الأزهية فى الحروف)[1]، وقد عالج فيه مؤلفه كثيراً من الحروف والعوامل فى اللغة العربية، طبع فى دمشق سنة (1391 هـ/ 1971 م) بتحقيق عبد المعين الملّوحى.

وقد ذكر أنه جمع فيه ما فرق فى كتابه الملقب بالذخائر وزاد عليه [2].

5 ـ كتاب «رصف المبانى فى شرح حروف المعانى» للمالقى (أحمد بن عبد النور) (702 هـ)[3]. . من مطبوعات (مجمع اللغة العربية بدمشق) طبع سنة (1395 هـ/ 1975 م) بتحقيق أحمد محمد الخراط.

وهذا الكتاب وصفه لسان الدين بن الخطيب بأنه أجلّ ما صنف المالقى، وأنه يدل على تقدمه فى العربية.

6 ـ كتاب «الجنى الدانى فى حروف المعانى» للمرادى (الحسن بن قاسم)، وبين أيدينا منه الطبعة الأولى (1393 هـ ـ 1973 م) طبع بحلب، بتحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل.

7 ـ «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» لجمال الدين (عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى) (761 هـ).

---

(1) البغية ص 355، الكشف 73/1.

(2) انظر المرجعين السابقين.

(3) الكشف 908/1، البغية ص 143.

أوسع هذه الكتب دراسة للحروف وأول ما طبع منها وأكثرها انتشاراً.

وقد سبق الحديث عن المغنى ومن كتبوا عليه، وذلك عند الحديث عن تصانيف ابن هشام.. ولكن نفرده الآن بما يناسبه من تفصيل باعتباره موضوعاً لهذه الدراسة المنهجية.

* * *

كتاب المغـــنى

الكتب السابقة التى تناولت معانى الحروف لم تتناول غيرها من المباحث النحوية، أمّا المغنى فلم يقتصر على معانى الحروف والأدوات بل أفرد لها الباب الأول من كتابه، ثم تناول فى بقيّة كتابه موضوعات النحو تناولاً كليّاً يختلف فيه عن تناول النحاة الآخرين.

وقد جعل ابن هشام كتابه فى مقدمة وثمانية أبواب:

الباب الأول:

فى تفسير المفردات وذكر أحكامها، ولم يقتصر فيه على الحروف، بل تناول الأدوات الأخرى من أسماء وظروف.

الباب الثانى:

فى تفسير الجمل، وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث:

فى ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامها.

الباب الرابع:

فى ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس:

فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس:

فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها.

الباب السابع:

فى كيفية الإعراب.

الباب الثامن:

فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وسيأتى تفصيل ذلك بعد الكلام عن مقدمة الكتاب.

المقدمة وأسباب تأليف المغنى:

بدأ ابن هشام مقدمته بالحمدلة، والشكر لله سبحانه، والصلاة والسلام على صفوة الرسل وآله وصحبه.

ثم نجده يسوق الأسباب التى حدت به إلى تأليف كتابه، فصرح بأنه قصد به إلى تيسير فهم كتاب الله الكريم، وفتح أغلاق مسائل الإعراب، وتوضيح ما أشكل على الطلاب فهمه من قواعد النحو وعويص مسائله، وتصحيح ما كثر الخطأ فيه من المعربين وغيرهم، أو تنكّب هؤلاء المعربين للمنهج الصحيح فى تصانيفهم، فمنهم من أطال حيث لا ينبغى التطويل، وكرر حيث لا يحسن التكرار، وأورد ما لا يتصل بالإعراب من مسائل كالإفاضة فى الحديث عن الاشتقاق وغيره مما لا يمت إلى الإعراب بأدنى سبب.

ومن هذه الأسباب الدافعة إلى تصنيف هذا الكتاب أنه عندما صنف كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) حسن وقعه عند الشيوخ والطلاب مع

إيجازه وعدم استيفائه للمسائل النحوية والإعرابية، فدعاه ذلك الاستحسان إلى تأليف كتاب فى هذا المجال يستوفى فيه ما قصر عنه كتابه السابق، فكان ذلك الكتاب الجديد هو «المغنى».

أسلوبه فى مقدمته:

يبدو من ديباجة هذه المقدمة أنها من عمل طلابه الذين يقدّرون فضل شيخهم، ويذكرونه بالتقدير والثناء، ويدعون له بالرحمة والرضوان، وقد تكون من عمل النسّاخ إذ إن هذه الديباجة تختلف فيها نسخ الكتاب من نسخة إلى أخرى [1].

وهذه المقدمة كان قدماؤنا عادة يسمونها «خطبة الكتاب» ولعل أسلوبها عند ابن هشام فى المغنى أشبه ما يكون بأسلوب الخطبة المسجوعة، فهذه المقدمة كلها سجع منذ بدايتها حتى يختمها.

وليس غريباً هذا السجع على ابن هشام وعصره الذى نشأ فيه فهذا يبدو واضحاً حتى فى اسم الكتاب نفسه ـ كما هو معلوم ـ إذ سمّاه (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) وقد سمّى كثيراً من كتبه الأخرى هذه التسمية المسجوعة مثل (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، و(التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل)، و(شذور الذهب فى معرفة كلام العرب)... وغيرها من مؤلفاته التى التزم فى أسمائها مثل هذا السجع.

فلا غرو إذن أن يسير فى مقدمته على هذا النمط من الكلام المسجوع.

ولم يقتصر على ذلك، بل أخذ نفسه بالتزام غير السجع، من المحسنّات البديعية الأخرى كالجناس فى مثل قوله:

(أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح)، (الهادى

---

(1) يشير محقق المغنى (محمد محيى الدين عبد الحميد) إلى أن الديباجة ليست من كلام المؤلف، ويشير غيره من المحققين مثل د. مازن المبارك إلى أنها من زيادة النساخ، وأنه نقلها من حاشية الأمير.

إلى صوب الصواب)، والمطابقة فى مثل قوله: (المصالح الدينية والدنيوية)، كما يقتبس من القرآن الكريم فى مثل قوله: (وأن الحسنات يذهبن السيّئات)[1].

ولم يغفل ابن هشام فى خطبته هذه بعض الجوانب البلاغية الأخرى، فقد راعاها فى غير إسراف أو تزيّد، فنجد فى ثنايا عباراته بعض الصور البيانيّة من تشبيهات واستعارات وكنايات، فمن تشبيهاته قوله: (الذى أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر).

ومن الكنايات والاستعارات قوله: (شمّرت عن ساعد الاجتهاد) كناية عن الجد فى تصنيف كتابه، (وساعد الاجتهاد) هى نفسها استعارة بالكناية، ومن هذه الكنايات التى أوردها فى غير إسراف قوله: (فدونك كتاباً تشد الرحال فيها دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه)، فالأولى كناية عن إقبال الطلاب عليه أيّما إقبال والثانية كناية عن عدم إمكان مناقشته أو معارضته.

ومن الاستعارات أيضاً قوله: (فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه).

وهكذا نجد عنده هنا من الصور البيانيّة ما هو بعيد عن التزيّد والتكلف.

فنجد ابن هشام قد ألم فى هذه المقدمة ببعض ألوان البديع، وصور البيان، وقد يلم بشيء من ذلك فى ثنايا الموضوعات التى طرقها فى كتابه، ولا يعد ذلك منه خروجاً على موضوع الإعراب الذى خصّص له هذا الكتاب، فإنه على الرغم من أنه ينعى على المؤلفين فى النحو والإعراب إمعانهم فى تناول هذه الأمور الخارجة عن الإعراب ويعتبرها فضولاً فى النحو، وتطفّلاً منهم على صناعة البيان، نجده هو نفسه يلم بشىء من هذا - كما مرّ بنا - ولكنه يصرّح بأن ذلك يصنعه عن وعى منه، وقصد إليه، وأنه لم يذكره فى

---

(1) اقتباس من قوله تعالى: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ سورة هود: من الآية 114 .

كتابه جرياً على عادتهم، بل لأنه وضع كتابه لإفادة متعاطى التفسير والعربية جميعاً [1].

وقد سبق أن أشرنا إلى أن ابن هشام كان قصده من كتابه هذا ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل .

ونذكر هنا أنه يبدو مسلكه هذا واضحاً فى هذه المقدمة ـ فشواهده التى ساقها فيها مستدلاً على أن النحاة والمعربين أخطأوا فى كذا وكذا أو كيت وكيت ـ إنما هى فى معظمها من الآيات القرآنية وقلما ذكر إلى جانبها على سبيل الاستئناس والتنظير بيتاً أو بيتين ، وإلى جانب كتاب الله العزيز يذكر ابن هشام حديث الرسول الكريم ﷺ ، ولعله يشير بذلك بادىء ذى بدء إلى أنه معنى بحديث رسول الله قائل بالاستشهاد به مع القائلين بذلك، بل لعله يعنى أنه مهتم بالحديث والاستشهاد به أكثر من اهتمام غيره، فهو إلى جانب مسلكه العملى من إيراد الشواهد الحديثية فى ثنايا كتابه ، يبادر ـ مع هذا ـ بالإشارة فى مقدمته إلى أهمية الحديث الشريف فى هذا الشأن وفى غيره .

وابن هشام يشيد فى مقدمته هذه بكتابه إشادة أخذها عليه بعض المحدثين [2]، والحق أن الرجل لم يصنع إلا ما يصنعه كثيرون غيره من العلماء والمصنفين حين يشيدون بكتبهم لا كبراً ولا غروراً، وإنما هى سنة درجوا عليها، ولعل ذلك من قبيل التحدث بالنعمة من جانب، وترغيب القارئين فى قراءة الكتاب والإفادة منه من جانب آخر.

ومع هذا فإن ابن هشام لم يقف عند هذا الثناء الذى أثنى به على كتابه، بل إنه أظهر بعد ذلك تواضعاً يبدو جلياً فيما يدعو به القارىء إلى أنه إذا عثر على شىء طغى به القلم أو زلّت به القدم يغتفر ذلك، ويستحضر فى ذهنه أن الجواد قد يكبو، وأن الصارم قد ينبو، وأن لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة، وأن الإنسان محل النسيان.

---

(1) المغنى ص 725.

(2) انظر الجنى الدانى (مقدمة المحقق).

فابن هشام فى هذا ليس مجرد فخور يمدح عمله ويطريه وإنما هو عالم متواضع، يعلم تمام العلم أن كل إنسان عرضة للخطأ، وأنه جلّ من لا يسهو.

ويسوق صاحب المغنى فى هذه المقدمة أنه سبق له تأليف هذا الكتاب فى مكة المكرمة عام تسعة وأربعين وسبعمائة ثم إنه أصيب بضياعه مع غيره من كتبه فى منصرفه إلى مصر وأنه لمّا منّ الله عليه فى عام ستة وخمسين بالعودة إلى بيت الله الحرام شمّر عن ساعد الجد فألّف المغنى الذى بين أيدينا، فهو يحدد بهذا زمان ومكان تأليف المغنى فى المرتين.

وألمّ فى وصفه للمغنى بأثارة من المنهج الذى يتسم به فى قوله: ((وضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب، ومعضلات يستشكلها الطلاب، فأوضحتها ونقّحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم، فنبهت عليها وأصلحتها)).

ويشير ابن هشام إلى أن كتابه هذا وضعه للمبتدىء فى تعلّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب، أى أنه وضعه للمبتدئين فى هذا العلم، ومن شارفوا فيه غايته ونهايته.

ويختتم المؤلف مقدمته بالإشارة إلى أنه لمّا تم هذا التصنيف على الوجه المرضى الذى قصد إليه، سمّاه (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب).

وهذه التسمية هى التى وصلت إلينا دون تحريف أو تغيير من النساخ كما يحصل أحياناً فى بعض الكتب والمصنفات.

* * *

دراسة مقارنة للحروف والأدوات

لم تكن هذه الدراسة مقصورة عند ابن هشام على الحروف بمعناها المحدود كما فعل غيره ممّن سبقوه إلى هذا النوع من الدراسة، فقد عنى إلى جانب الحروف بما تضمّن معناها من الأسماء والظروف، وعلّل لذلك الشمول بأنها بوضعها هذا محتاجة جميعها إلى الشرح من غير تخصيص بعضها دون بعض فى ذلك.

وقد تناول هذه المفردات من حروف أو غيرها مرتّبة على أساس حروف المبانى (أى الحروف الهجائية).

ويبدأ فى هذه الدراسة بالحرف المفرد كالألف مثلاً، ويعنى بها الهمزة حين تنفرد بمعنى أو معان تستقل فيها عن غيرها فهو إذن يبدأ الحديث عن الحرف المفرد إذا وجد له معنى أو معانٍ حال انفراده، ثم يتحدث عنه مركّباً مع حرف أو حروف أخرى من حروف المبانى ليكون أداة تتمثل فى اسم أو ظرف أو حرف من حروف المعانى.

فبعد حديثه عن الألف المفردة واستيفاء معانيها من استفهام ونداء يتحدث عنها مركّبة مع غيرها مثل: أيا، أجل، إذن... الخ.

ثم ينتقل إلى حرف الباء ويصنع به هذا الصنيع نفسه، فيتكلم عن الباء المفردة فى معانيها المختلفة، ثم يتحدث عنها مركّبة مع غيرها من الحروف والأدوات، وهكذا ينتقل من حرف إلى حرف مرتّباً هذه الحروف ترتيباً يتفق وترتيب الحروف الهجائية من الألف إلى الياء.

ويضع ابن هشام نصب عينيه ترتيب الحروف والأدوات - التى يتناولها - طبقاً للحرف الأول منها فحسب، فالكلمات الداخلة تحت حرف من الحروف الهجائية يعتمد فى ترتيبها على أول حرف منها دون غيره من حروف الكلمة، فهو يكتفى بدخولها جميعاً تحت حرف واحد هو الألف مثلاً أو الباء أو التاء أى أنه لا يراعى فى الترتيب والتنسيق إلا الحرف الأول من هذه الكلمات، فمثلاً نراه يذكر إن - أن - إنّ - أنّ، ثم يذكر بعدها أم دون مراعاة لتقدم الميم على النون.

ويذكر بعد (أم) (أل) مع أن اللام سابقة للميم، ونجده أيضاً يذكر (أو) وبعدها (ألا) مع أن اللام سابقة على الواو، ويذكر (أياً) قبل (أجل) مع أن الياء آخر حروف الهجاء، و(الجيم) من أوائلها.

هذا ما يلتزمه ابن هشام فى ترتيب الحروف والأدوات عند تناولها، ويقتضينا هذا أن نعرض فى إيجاز لمسلك غيره من سابقيه فى هذا الشأن.

«فالرمّانى» مثلاً قد اتخذ مسلكاً آخر فى ترتيب الحروف فى كتابه «معانى الحروف»[1]، فأدار هذا الترتيب على أساس أحادية الحروف، وثنائيتها، وثلاثيتها، ورباعيتها.

ثم رتّب الأحادية فيما بينها ترتيباً هجائياً، ولكن اضطرب هذا الترتيب فى كل من الثنائية، والثلاثية، والرباعية، وفى هذا شىء من الإخلال بالمنهج حيث لم يلتزم فى عرضه للحروف الترتيب الكامل، ولم يسر فى سائر الأقسام

---

(1) انظر معانى الحروف تحقيق د. عبد الفتاح شلبى (نسخة بديرى).

على ما سار عليه فى القسم الأول، ثم هو فى كتابه الآخر[1] نجده لا يلتزم ترتيباً معيّناً بين الحروف وهذا إخلال أشد من سابقه.

والهروى فى كتابه «الأزهية» لا يعنى بترتيب هذه الحروف فيما بينها، فنراه يذكر (ما) قبل (أم) و(لا) قبل (ألا) و(لولا) قبل (إلا)، و(الواو) قبل (الفاء و(الفاء) قبل (رب)... وهكذا.

والمالقى فى «الوصف» لا يعنى بالترتيب بين أبواب الحروف المفردة، فيأتى بباب الكاف المفردة وباب النون المفردة قبل باب السين المفردة.

أمّا الأبواب الخاصة بالحروف المركّبة مثل: أجل، وإذ، وإذا، وإذن ومثل بجل، بل، بلى، ومثل جلل وجير، وحاشا، وحتى، و خلا.... إلخ، فإنه يرتّبها فيما بينها أحياناً كما نرى، ويهمل الترتيب فيها أحياناً أخرى حين يذكر منذ قبل مع، وعدا، وعن، وعلى.. قبل سوف.

ولكنه حين يرتّب يخرج على هذا الترتيب لداع يذكره، وينبّه عليه، كأن يكون الحرف الذى يسوقه مختلفاً على حرفيته مثل: أصبح، وأمسى، فهذان مبدوآن بالهمزة تليها الصاد فى (أصبح) والميم فى (أمسى) فكان حق الأولى أن تكون عنده فى قائمة هذه الحروف بعد (إذن) وحق الثانية أن تكون بعد (أل) وقبل (أن)[2].

وهكذا نجده من حيث الترتيب يلتزم الدقة فيه، بل إنه يفوق ابن هشام فى هذا الترتيب، فلم يقتصر فيه على الحرف الأول من الكلمة، على حين أننا نجد ابن هشام - كما سبقت الإشارة - يدير ترتيبه على أساس من الحرف الأول دون غيره.

والمرادى أدار ترتيبه للحروف أولاً على أساس من الأحادية، والثنائية،

---

(1) حققه الدكتور شلبى أيضاً على أساس (مخطوط كوبريلى) وألحقه بسابقه على أساس أنه نسخة أخرى من الكتاب.

(2) رصف المبانى ص 140.

والثلاثية، والرباعية، والخماسية. ثم رتّبها داخل كل من هذه الأقسام على أساس الحرف الأول دون غيره شأنه فى ذلك شأن ابن هشام فيه.

* * *

وإذا كان الحرف الهجائى المفرد ليس له فى ذاته معنى أو معانٍ ينفرد بها، فإن ابن هشام يهمله مفرداً، ويقصد قصداً إلى ما وجد من كلمات تكون مبتدئة بذلك الحرف.

والحروف التى تنكّب الحديث عنها حال انفرادها على هذا الأساس تتمثل فيما يلى:

الثاء، الجيم، الحاء المهملة، الخاء المعجمة، العين المهملة، الغين المعجمة، القاف، والميم.

فهذه الحروف لم يتناولها بالحديث مفردة لما ذكرنا، كما لم يتناولها غيره ممّن سبقوه إلى الكتابة فى حروف المعانى كالرمّانى والهروى والمالقى والمرادى، بل إن المرادى والرمّانى لم يوردا حرف الغين مفرداً ولا مركباً فى أثناء دراستهما للحروف.

ويستثنى مما ذكرنا حرف واحد هو (الميم) المفردة، فقد ذكرها كل من المالقى والمرادى. ولكن المالقى لم يتحدث عنها باعتبارها كلمة أو أداة مستقلة، بل تناولها على أساس أنها جزء من كلمة (مع وجود بعض معانٍ لها، لكنها لا تجعل منها أداة).

أمّا المرادى فقد اعتبرها حرف معنى فى موضعين: الأول فى القسم نحو (م الله) وهو بعيد عن نطاق الاستعمال. والثانى هو أنها بدل من لام التعريف عند طىء أو أهل اليمن.. ولكنه ذكر فى ذلك أن جعل (الميم) حرفاً من حروف المعانى فيه نظر، لأنها بدل لا أصل [1].

---

(1) الجنى الدانى ص 140.

وأورد ابن جنى هذه الحروف فى كتابه (سر صناعة الإعراب) ولكنه تناولها تناولاً يتصل بالأصوات كمخارج الحروف وصفاتها، وكالقلب والإعلال، وما إليهما من مباحث علم الصرف - كما سبقت الإشارة - لا من وجهة معانيها واستخدامها فى اللغة كما هو منهج هؤلاء الذين كتبوا فى معانى الحروف والأدوات ممّن ذكرنا.

* * *

هذا عن الحروف التى لا معانى لها حال انفرادها.

أمّا الحروف الأخرى فإن ابن هشام يتناولها بالبحث مفردة وغير مفردة نظراً لأنها ذات معنى أو معان فى الحالين (الإفراد وغيره).

وإذا وجد الحرف المنفرد وحده، ولم يوجد كلمات مرتّبة منه ومن غيره من حروف المبانى كالتاء، فإنه - على عكس ما سبق - يتحدث عنه منفرداً فحسب، لأنه لا يوجد مستعملاً فى حروف المعانى والأدوات إلا على هذا الوضع الانفرادى، كأن تكون التاء تاء القسم، وتاء الضمير المتحركة فى أواخر الأفعال، وتاء التأنيث وغيرها.

وذلك هو صنيع الكتب الأخرى التى تناولت الحروف والأدوات، كالرمّانى فى كتابه (معانى الحروف)[1]، والمرادى فى (الجنى الدانى)[2] والمالقى فى رصف المبانى، والأخير يبدأ مبحث التاء بقوله: (اعلم أن التاء لا تكون فى كلام العرب إلا مفردة)[3].

أمّا صاحب الأزهية فإنه لم يتعرّض للتاء أصلاً، بل تحدث عن الهاء، ويعنى بها التاء المربوطة والهاء كلتيهما، كما سنشير إلى ذلك فى موضعه من البحث.

---

(1) معانى الحروف ص 41.

(2) الجنى الدانى ص 56.

(3) الرصف ص 158.

وإذا كان هذا ما صنعه من كتبوا فى الحروف والأدوات وخصّوها بأبحاثهم، فإنا نجده كذلك عند من كتبوا فى موضوعات النحو العامة حينما يمر ذكر التاء فى ثنايا الموضوع وذلك هو ما تقتضيه طبائع الأشياء.

وإذا كان هذا شأن التاء فى وجودها حال انفرادها فحسب، فإن ثمة حروفاً لا توجد كليّة عند صاحب المغنى وهى: الشين المعجمة، والصاد المهملة، والضاد المعجمة، وهذه الحروف الثلاثة لا وجود لها أيضاً عند من كتبوا فى الحروف والأدوات ممّن ذكرنا باستثناء المرادى فى (الجنى الدانى) الذى تكلم عن الشين كلاماً قليلاً، وهو مع قلّته - على درجة من التكلف والتزيّد، فهو لم يتناول الشين على أساس أنها حرف من حروف المعانى كما يتطلبه منهجه وعنوان كتابه، بل كل ما قاله عنها إنها (حرف مهمل يزاد وقفاً بعد كاف المخاطبة فى لغة تميم كزيادة السين فى لغة بكر) وهى فى وضعها هذا ليست من حروف المعانى، فلا دخل لها بالموضوع.

* * *

هذا وابن هشام فى تناوله للحروف والأدوات متسق مع نفسه ومع ما نبّه إليه من أنه فى هذا القسم من كتابه المغنى لا يقتصر على الحروف وحدها؛ ولهذا نجد محتواه ومضمونه متفقين مع قصده والعنوان الذى عقده للموضوع.

وقد نجد بعض السابقين عليه ممّن كتبوا فى معانى الحروف يشاركونه فى هذه الميزة بعض المشاركة، ولكنه يتميّز عنهم بالدقة والالتزام لمنهجه فى هذا التناول، فنجد الهروى يجعل كتابه مختصاً بالحروف ولهذا يسمّيه «الأزهية فى علم الحروف»، ولكنه يخالف فى بعض الأحيان هذا الاتجاه دون تبرير له غالباً. فنراه يذكر أفعالاً لا شبهة فى فعليتها ولا خلاف فيها، وليس فيها شائبة حرفية تبرر له إدخالها بين الحروف التى خص بها كتابه، فتعرضّه لكان الناقصة والتامة والزائدة[1] والإسهاب فيها إسهاباً كثيراً يعد خلطاً فى المنهج عنده حيث لم يلتزم بمنهجه الخاص بتناول الحروف دون غيرها.

---

(1) الأزهية ص 193، 197.

ويذكر مثلاً لفظة (غير) التى يشير إلى أنها تأتى للاستثناء، أو النعت أو الحال، أو بمعنى ليس، أو بمعنى المخالفة. . . ولم يورد خلافاً فى اسميتها وحرفيتها يبرر له إدماجها بين الحروف التى من شأنه أن يقصر عليها كتابه[1]، هذا إلى ذكره للأسماء الموصولة فى نهاية كتابه دون مبرر لذكرها بين الحروف التى خصص لها هذا الكتاب[2] .

والرمّانى فى كتابه (معانى الحروف)[3] يلتزم الحروف ولا يخرج عنها إلى غيرها، أمّا ما نرجّح أنه (منازل الحروف)[4] فإن منهجه فى التناول أملى عليه أن تتراوح الوجوه التى عرضها بين الحرفية والاسميّة، ثم إنه لم ينهج نهجاً سلبياً حين أقحم موضوعات لا صلة لها بالحروف والكلام فيها، ككلامه عن أوجه الخبر، والأسماء التى تعمل عمل الفعل[5] .

أمّا المالقى، فعلى الرغم من أن عنوان كتابه (رصف المبانى فى شرح حروف المعانى)، أى أنه مخصّص للحروف دون غيرها من الأدوات، كالظروف والأسماء والأفعال ـ فإنه مع هذا يتناول من الظروف ما ورد خلاف فى حرفيته وظرفيته مثل (إذا)، و (إذ)[6].

ومن الأفعال ما شأنه كذلك مثل: (أصبح) و (أمسى)[7] و (ليس)[8]، ومن الضمائر ما تلك حاله أيضاً، مثل الضمائر: (أنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن)

---

(1) المرجع السابق ص 189، 192.
(2) المرجع نفسه ص 301.
(3) هو القسم الأول مما حققه د. عبد الفتاح شلبى.
تحت عنوان (معانى الحروف).
(4) هو القسم الثانى مما حققه د. شلبى تحت العنوان نفسه.
(5) الرمّانى ص 169.
(6) الرصف ص 59، 61.
(7) المرجع السابق ص 140.
(8) المرجع نفسه ص 300.

حين تقع ضمائر فصل[1]. نظراً لما هنالك من خلاف حول اسميتها وحرفيتها، فهو يتناولها على هذا الأساس باعتبار أن بها شائبة حرفية تدعوه إلى ذكرها فى كتابه.

وأمّا المرادى فكتابه (الجنى الدانى فى حروف المعانى) مختص بحروف المعانى هذه دون غيرها من الأدوات الأخرى، كما يؤكد ذلك هذا العنوان وما تلاه من مقدمة تختص بالحروف فحسب ولكنه مع هذا يدخل فى كتابه ضمائر الفصل (هو، هى، هم)[2] (وأنا، أنت، أنتم)[3] و (نحن، هما، هن)[4] و (أنتما وأنتن)[5]، ويشير إلى أنه ساقها بين الحروف لما أثر عن النحاة من خلاف بين حرفيتها واسميتها.

كما يورد الظرفان (إذ) و (إذا) للخلاف فى حرفية كل منهما وظرفيتـه[6].

ومن العجب أنه يذكر (كم) بين الحروف مع أنه يعترف بأنه لا خلاف على إسمية (كم) الإستفهامية، أما (كم) الخبرية فيسوق أن هناك خلافاً فى اسميتها وحرفيتها وأنه ذكرها بين الحروف لهذا السبب، ولكنه يعود فيصحح اسميتها ويقول بأن دليل اسميتها واضح، فكأنه يذكرها بين الحروف لأدنى ملابسة، وكان حقه ألا يفعل ذلك ما دامت اسميتها صحيحة والدليل عليها واضح على حد قوله.

ولكننا نجده يشير في ختام موضوعه إلى ما ورد من خلاف بين النحاة حين ذكر بعضهم أن (كان) الزائدة و (أصبح و أمسى)، كلها حروف، ويشير إلى أن الموصول (الذى) يكون حرفاً على مذهب يونس والفراء، ثم يعقب على

---

(1) الرصف ص 128

(2) الجنى الدانى ص 350.

(3) المرجع السابق ص 418.

(4) المرجع نفسه ص 507.

(5) المرجع نفسه ص 620.

(6) المرجع نفسه ص 185، 367.

ذلك بأنه كان حق هذه الألفاظ أن تذكر فى بابها، وإنما أهمل ذكرها لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها، وللكلام عليها موضع هو أليق بها من هذا الكتاب. .
وهذه ـ فى الحق ـ لفتة منهجية، وكأنها استدراك على من فعل ذلك قبله «كالهروى» فى (الأزهية) و «المالقي» فى (الرصف).

* * *

ومن جوانب سلامة المنهج عند ابنْ هشام فيما يتصل بهذه الحروف والأدوات أنه لا يتعرض إلا لمعانيها واستعمالاتها وأحكامها طبقاً للعنوان الذى عقده فى مستهل هذا القسم من كتابه، ولم يخرج عن ذلك خروجاً يؤخذ عليه.

هذا فى حين أننا نجد بعض سابقيه فى هذا المضمار يخرج عن نطاق حروف المعانى.

فالمالقى مثلاً عندما يتحدث فى باب «الياء المفردة» يدخل فى هذه الياء كثيراً من الأقسام التى هى جزء من الكلمة كالياء التى هى علامة للنصب والخفض فى التثنية والجمع، وياء التصغير، والياء المشددة للنسب، أو الياء التى هى إشباع للكسرة، أو لإطلاق القافية، وياء المضارعة، وهذا خروج عن المعانى كما نرى [1].

أما ابن هشام فلا نجد عنده مثل هذا إلا فى حالات نادرة. والهروى يخرج هو الآخر عن هذا النهج من زاوية أخرى، فيتحدث عن بعض الحروف من وجهة النظر الإملائية، وقد فعل هذا فى أول كتابه حين عرض لهمزة الوصل، وهمزة القطع (أو كما يسميها ألف الوصل وألف القطع) إذ تحدث عنها حديثاً متصلاً بالإملاء واستنفذ فيها خمس عشرة صفحة فى مستهل كتابه، وفعل مثل ذلك فى نهاية الكتاب حين تناول الأسماء الموصولة فى ست عشرة صفحة من آخر هذا الكتاب حيث وضع الأسماء الموصولة هذه فى كتاب خاص بالحروف، وإلى هذا يتحدث عن هذه الموصولات حديثاً ينصبّ فى كثير

---

(1) الرصف ص 443، 447.

من جوانبه على النواحى اللهجية والاستشهاد للهجات التى يوردها فى هذه الموصولات من كلام العرب، ولعل الذى حدا به إلى ذلك هو جعل كتابه فى علم الحروف بعامة لا فى معانيها بخاصة، ولكن يبقى شىء مهم هو أن هذه الموصولات ليست حروفاً.

أما المرادى، فإنه حين قدّم لكتابه بمقدمة فى حد الحرف، وتسميته حرفاً، وفى جملة معانيه وأقسامه، وبيان عمله «بصورة إجمالية»، وفى عدد الحروف، فإنه لم يخرج بذلك عن الحديث فى صميم معانى الحروف، فهذا مدخل موجز إلى الموضوع لا يضر بالمنهج بل يعد من حسناته فى كتاب متخصص فى الحروف كهذا الكتاب.

وإذا كان ابن هشام لم يلجأ إلى مثل هذا التقديم، فإنه اتجه إلى ذلك ـ فيما يبدو ـ من قبيل الاكتفاء، ولأن الحروف والأدوات لا تستغرق كتابه كله، بل هى باب منه، وهناك أبواب أخرى فى غير هذا الموضوع، ثم إن ذلك الباب نفسه ليس مختصاً بالحروف وحدها دون الأدوات الأخرى، ولهذا قصد إلى الموضوع قصداً دون تقديم، كهذا الذى فعله المرادى فى كتابه.

* * *

وتناول ابن هشام للحروف والأدوات هو تناول استقصاء وشمول من جوانب كثيرة، فقد اتجه منذ البداية إلى أن يكون تناوله ـ كما أشرنا ـ غير مقصور على الحروف وحدها بل يتعداها إلى ما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وقد دفعه إلى ذلك إدراكه أن الأدوات فى اللغة ليست حروفاً فحسب، ولهذا كانت هذه الأدوات لا تقتصر على الحروف بل هى جميعها (من حروف وغيرها) فى حاجة إلى هذا التناول الشامل الذى لم يطرقه غيره من سابقيه ـ فيما نعلم ـ على هذا النمط.

ولعل من أسباب ذلك أيضاً أن كتاب المغنى هو كتاب نحو وكتاب تفسير، وكما أن النحوى واللغوى بحاجة إلى معرفة هذه الأدوات ـ على تنوعها ـ فإن المفسر هو أيضاً فى أشد الحاجة إليه.

وقد تفهم ذلك السيوطى المتأخر عن ابن هشام والمتوفى سنة 911 هـ. حين تطرق فى كتابه (الإتقان في علوم القرآن) إلى هذه الأدوات باعتبارها نوعاً من أنواع علوم القرآن التى ضمها كتابه وقد خصص لذلك «النوع الأربعين» من هذا الكتاب، واسمه: «النوع الأربعون فى معرفة معانى الأدوات التى يحتاج إليها المفسر»[1].

وهكذا نرى أن السيوطى قد اقتبس هذا ـ فيما يبدو ـ من الاتجاه المشار إليه عند ابن هشام.

فقد فسر السيوطى تلك الأدوات فى هذا الإطار نفسه حين يقول[2] : «وأعنى بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف»، وهذا يؤكد ـ فى نظرنا ـ أن ابن هشام حين عدل عن الحديث فى الحروف وحدها ـ كما فعل غيره فى الأغلب الأعم ـ إلى هذا التوسع فى التناول، حتى بلغ عدد الحروف والأدوات عنده أكثر من مائة حرف أو أداة ـ كان فى ذلك يستشعر أن كتابه فى مجموعه سواء فى تلك الأدوات وغيرها سيكون هدفه خدمة التفسير والمفسرين، فليس شأنه مقصوراً على أنه كتاب فى النحو فحسب.

وذلك المنهج الذى سلكه ابن هشام فى تناول الحروف والأدوات أتاح له طول النفس، وهيأ له شيئاً غير قليل من الاستقصاء والشمول.

وهو حين يتكلم عن الأداة يتناولها من جميع الوجوه المحتملة فيها ولا يرى فى ذلك بأساً لأن هذا هو منهجه واتجاهه، وقد أكسبه هذا سلامة فى المنهج، ودقة وتوسعاً بصورة لم تتوافر لغيره ممن سبقوه فى هذا الميدان إذ قصروا أنفسهم على الحروف وحدها، ولم يستطيعوا الخروج عنها إلى غيرها إلا فى حالات قليلة أخذت عليهم باعتبارها إخلالاً بالمنهج الذى انتهجوه.

* * *

---

(1) الإتقان 145/1.

(2) المرجع السابق «الصفحة نفسها».

وهكذا أتيح لابن هشام أكثر من غيره أن يبسط الكلام عن الأدوات ومعانيها المختلفة بسطاً يتضح منه أن القسم الذى خصصه لهذه الأدوات، وإن كان باباً واحداً من أبواب كتابه، نجده يبلغ فى حجمه نصف هذا الكتاب، وهذا يدل على مبلغ عناية ابن هشام بالكلام عن الأدوات لأهميتها التى أشرنا إليها عنده وعند غيره من علماء النحو والتفسير بخاصة، وعلماء اللغة والبلاغة بعامة.

ومظاهر البسط والإطناب التى آثرها ابن هشام فى معالجة هذه الحروف والأدوات تتراءى فى كثرة الوجوه التى يعرضها لكل حرف أو أداة، وهذه ظاهرة نجدها واضحة عنده. وقد لا نجدها على هذا المستوى عند غيره من سابقيه فى هذا المضمار.

بل إن من حرصه على استيعاب المعانى المختلفة الواردة فى الحرف أو الأداة أنه قد يذكر وجهاً من الوجوه، وينسبه إلى القائل به، ثم يضرب له الأمثلة الكثيرة، وبعد ذلك يبطل القول به.

ومن أمثلة ذلك ما قاله فى الواو المفردة من أنها تكون بمعنى لام التعليل، وأن هذا قال به الخارزنجى، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة فى قوله تعالى: ﴿ أو يوبقهن بما كسبوا ويعفو عن كثير ويعلم الذين﴾[1] «وبعد ذلك يفيض فى ذكر الأمثلة بذكر آيتين أخريين بعد هذه الآية الكريمة ثم يعود فيقول: والصواب أن الواو فيهن للمعية [2].

* * *

ومن جوانب هذا الشمول، وذلك الاستقصاء عنده أنه عندما يذكر حكماً قد يتبعه بمناقشته من جميع وجوهه.

ومن أمثلة ذلك حديثه عن (أما) حين ذكر أنها حرف شرط وتفصيل

---

(1) سورة الشورى 42: الآية 34.

(2) المغنى 397/1.

وتوكيد، ثم عمد إلى مناقشة كونها شرطاً، وذكر دليل ذلك وهو وجود الفاء فى جوابها، ثم تطرق إلى أن هذه الفاء لو كانت للعطف لكان كذا، ولو كانت زائدة لصح كذا. . ولا يقف عند هذا بل يورد الاعتراضات الأخرى التى يمكن أن ترد على هذا ثم يناقشها فى دقة وعمق[1].

وقد صنع هذا أيضاً حين عد من أنواع الواو المفردة «واو الإنكار» نحو «آلرجلوه» بعد قول القائل قام الرجل، ثم قال: والصحيح ألا تعد هذه بأنها إشباع للحركة[2]. بقول من أراد أن يقول: «يقوم زيد» ونسى «زيد» فأراد مد الصوت ليتذكر، وهكذا نجد ابن هشام يقول بأن الصواب فيها أنها ـ هى الأخرى ـ إشباع للحركة[3].

وهذا نراه يعد من الحالات المختلفة للحرف أو الأداة بعض حالات يسوقها فى معرض سرده لتلك المعانى، ثم يكر عليها فيبطلها.

وعند سرده للمعانى المختلفة للحرف أو الأداة نجد أنه حين يكون هذا المعنى أو ذاك محل اتفاق بين اللغويين والنحاة يسكت عنه، أى يعرضه فى صمت دون إشارة إلى أنه محل اتفاق، أما إن كان وارداً عن أصحاب مذهب معين كالكوفيين مثلاً، فإنه ينص على ذلك، وإذا قال برأيهم بعض البصريين أو غيرهم فإنه يلمع إليهم.

وإذا قال ببعض هذه المعانى نحوى واحد أو جماعة من النحاة يمكن أن يشار إلى أسمائهم ـ فإننا نجده يسوق فى خلال ذلك أسماء من ذكرها أو نقلت عنه من النحاة، فمثلاً يسوق أن من معانى «إلى» المعية، وينبه على أن هذا المعنى قال به الكوفيون وجماعة من البصريين[4]، ويذكر أن من معانيها التوكيد

---

(1) المغنى ص 57.

(2) المصدر السابق ص 407.

(3) المصدر نفسه ص 408.

(4) المغنى ص 98.

وهى الزائدة، ثم ينسب القول به إلى الفراء، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله فى المعنى الثالث من معانى (إلا)، أن تكون عاطفة بمنزلة «الواو» فى التشريك فى اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة[1].

وقوله فى المعنى الرابع من معانيها إنها زائدة، قاله الأصمعى وابن جنى[2].

ونجده يوغل فى مناقشة الآراء ومعارضة بعضها لبعض فلا يقتصر على الحكم من جانبه بالترجيح أو التضعيف، والصحة أو الفساد، بل قد ينقل ردود النحاة أنفسهم بعضهم على بعض وتضعيف بعضهم رأى بعض، ثم ينبرى للرد على هذه الآراء مستدلاً لذلك بشواهد أغلبها من القرآن الكريم أو من الشعر والنثر[3].

وهو لا يكتفى فى ذلك بمناقشة آراء النحاة ـ بصدد هذه الحروف والأدوات ـ ومقابلة بعضها ببعض وصولاً إلى حكمه الذى يرتضيه مدعوماً بالشواهد، بل قد يستدل لذلك أحياناً برأى المفسرين وأصحاب علوم القرآن كأسباب النزول، ومن أمثلة ذلك قوله بأن «أو» فى أحد معانيها بمعنى الواو مستدلاً بقول المفسرين فى سبب نزول الآية الكريمة:

﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾[4]. إنها نزلت فى رجل أنصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض[5].

ولكن اتجاه ابن هشام إلى الشمول والاستقصاء لا يحمله على الخروج عن المنهج الذى رسمه لنفسه، فاستقصاؤه إنما هو فى حدود هذا المنهج الذى يلتزم فيه بالمعانى المختلفة للحرف أو الأداة، وإذا وجد أن الإسهاب والإطناب، أو التوسّع والشمول سيكون مخلاً بالمنهج، فإنه فى هذه الحالة يؤثر

---

(1) المغنى ص 76.

(2) المصدر نفسه ص 76.

(3) انظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) سورة البقرة 2: الآية 236.

(5) المغنى ص 70.

الإيجاز، ولا يصنع صنيع غيره ممن سبقوه إلى هذا الموضوع «موضوع الكتابة المتخصصة فى الحروف والأدوات» حين يخرج عن منهجه فى الالتزام بحروف المعانى إلى حروف ليست منها، كما فعل المالقى فى تناوله لأقسام الياء التى ليست من حروف المعانى كالياء التى تكون علامة للنصب والجزم فى التثنية والجمع، أو الياء التى هى جزء من بنية الكلمة أو هى بدل من أصل أو غير ذلك من الياءات التى ليست من حروف المعانى فى شىء [1].

* * *

ومن مظاهر هذا الشمول عند ابن هشام أنه يسوق جلّ ما قيل فى المسألة الواحدة، ومن ذلك الرأى الفردى، حتى لو عدل عنه صاحبه، ومن أمثلة ذلك قوله فى معانى «أو» أنها تكون للتقسيم نحو «الكلمة اسم وفعل وحرف» ذكره ابن مالك فى منظومته الصغرى، وفى شرح الكبرى، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه.

فصنيع ابن هشام هذا يدل على حرصه الشديد على عرض أغلب ما يقال فى المسألة المعروضة[2].

وهو لا يقف عند ذكر الرأى الضعيف إهمالاً لشأنه، بل يعطيه حقه من الكلام، والمناقشة، ويعرض ما عساه أن يكون قد قيل فى توجيهه من كلام.

فعند تضعيفه رأى الكسائى فى المناظرة التى تمت بينه وبين سيبويه ذكر فى توجيهه خمسة اتجاهات، وإن خطّأ الكثير منها، لكن هذا يتفق وما ألزم به نفسه فى منهجه من تعمق وشمول، وطول نفس فى تناول مسائل النحو ومباحثه[3].

وكان إذا وقف على مسألة يرى أن النحاة لم يفصلوها أشار إلى ذلك، وبسط هذا القول فيها، ومثال ذلك أنه فى باب «اللام المفردة» وهو يعدد

---

(1) المالقى الرصف ص 444 وما بعدها.

(2) المغنى ص 68.

(3) المصدر السابق ص 96، 97.

معانيها يقول: المعنى الثانى والعشرون: التبيين ولم يوفوها حقها من الشرح، ويقول: هى ثلاثة أقسام[1]. . .

ومن هذا الاستقصاء أنه يذكر ما فى المسألة من خلاف نحوى، وبعد أن يرجّح منه ما يرجّح، ويذكر الأساس الذى بنى عليه هذا الترجيح، والدليل الذى يقوم عليه.

ومن أمثلة ذلك قوله فى «إذا الفجائية»: هى حرف عند الأخفش، ويرجحه قولهم: «خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب» بكسر إن، لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند سيبويه، ثم هو لا يقتصر على سرد الآراء النحوية عند الأئمة، ثم الترجيح بينها، بل قد يستطرد من هذا إلى ذكر من اختار هذه الآراء من بين النحاة المتأخرين، كقوله: واختار الأول «أى رأى الأخفش» ابن مالك، واختار الثانى «أى رأى المبرد» ابن عصفور، واختار الثالث «أى رأى الزجاج»الزمخشرى[2].

ومن مظاهر هذا الاستقصاء والتفصيل ما نراه فى مثل حديثه عن «من» بكسر الميم، ذلك الحرف الذى ذكر له خمسة عشر وجهاً مناقشاً آراء النحاة فى كل وجه مع الإطناب فى ذلك مرجّحاً ما يراه راجحاً، مضعفاً ما يراه ضعيفاً، مدلياً برأيه فى الموضوع مع الإكثار من الشواهد الشعرية والقرآنية.

ويذيل هذا كله بتنبيهات متعددة مفعمة بكثير من الآراء والأحكام التى يراها متممة لهذا المبحث الذى يأخذ شكل جولات واسعة النطاق، ولا يقنع بهذا بل يضم إلى هذه التنبيهات كثيراً من المسائل التطبيقية يوضّح فى كل منها كل الاحتمالات التى تحتملها «من» فى الآيات الكريمة التى يعرضها تدريباً على ما سبق سوقه من هذه المعانى فى خلال الموضوع[3].

* * *

---

(1) المغنى ص 243.

(2) المصدر السابق ص 92.

(3) المصدر نفسه 353، 363.

وإذا كان هذا هو شأن الشمول والاستقصاء الذى نلاحظه عند ابن هشام، فإننا نجد كثيرين غيره ممن سبقوه لا يتسمون بهذه السمة.

فالرمانى فى كتابه «معانى الحروف» نجد الحروف التى يتناولها لا تتجاوز ستين حرفاً، وقد أغفل الكثير مما ذكره ابن هشام من هذه الحروف مثل «آ» لنداء البعيد، «أجل»، «إذ ما»، «ألاّ»، «بجل»، «بله»، «بيد»، «عوض»، «عل»، «كذا»، «كأين»، «لكن»، «نون التوكيد». فهو دون ابن هشام فى هذا المجال.

أما الهروى فإننا نجده يختار بعض الأدوات عـاملة، أو غير عـاملة ويكتفى بها عن نظائرها فى بابها، فهو على سبيل المثال يتحدث عن مواضع «لولا» ويشير إلى نظائرها إشارة، فعندما يعتبرها للتحضيض يسوق فى إيجاز أن حروف التحضيض أربعة (هلاّ، ألا، لوما، لولا).. ويكتفى بذلك دون أن يخص سائر أدوات التحضيض بشىء من الدراسة المستقلة، أو الداخلة فى حيز كلامه عن «لولا»[1]، ولمثل هذا عنده نظائر.

ثم إنه تحدث أصلاً عن كثير من الحروف بل تخيّر منها ما تخيّر، وأهمل ما أهمل دون مبرر واضح، فترك الكلام عن: أجل، إذ ما، إذن، أل، أما، أمّا، إمّا، أيا، ثم، جير، وغيرها مما تناوله ابن هشام فى المغنى حتى إنك لتجد عدد الحروف عند صاحب الأزهية لا يتجاوز ثلاثة وأربعين حرفاً، أى أقل من نصف عدد الحروف نفسها عند ابن هشام، فضلاً عن الأدوات التى أفردها بالدراسة المستفيضة فى كتابه المغنى.

أما المالقى فإن هذا التوسع عنده ناشىء عمّا أدخله فى نطاق بحثه من الكلمات المختلف على حرفيتها، مثل: إذ، ضمائر الفصل، أصبح وأمسى، بجل، جير، خلا، عدا، ليس، ذا، مع، ما، مذ، منذ....

ولكن الشمول بمعنى الكلمة لا يتحقق عنده فى نطاق ما يدخل تحت

---

(1) الأزهية ص 178.

عنوان كتابه المختص بالحروف، إذ نجده أسقط من بين الحروف حروفاً كان ينبغى له أن يتناولها مثل: إذ ما، ثم، علّ، لعلّ، لات، كأين. . . .

وهكذا نجد تتبعه للحروف ينقصه الاستقصاء، مقارناً بتناول ابن هشام للموضوع.

أمّا المرادى حين تطرق فى ثنايا كتابه أحياناً إلى بعض الأسماء والأفعال والظروف، فإن هذا لا يعد شمولاً فى ذاته لأنه خروج عن منهجه ـ كما سبقت الإشارة ـ ونظيره توسعه فى سوق الحروف التى لا صلة لها بحروف المعانى كحديثه عن حرف الشين الذى قال فيه: إنه حرف مهمل يزاد وقفاً بعد كاف المخاطبة فى لغة تميم، كزيادة السين فى لغة بكر[1].

وهذا لا شأن له بحروف المعانى، فلا يعد إذن من قبيل الاتجاه إلى الشمول المطلوب، هذا على الرغم من تأخّره فى الزمان، ومعاصرته لابن هشام الذى يتميز كتابه بهذا الاستقصاء الذى لمسناه عنده.

* * *

(1) الجنى ص 61.

نُقول ابن هشام عن غيره ممّن كتبوا فى الحروف

عندما اتجه ابن هشام إلى الكتابة فى معانى الحروف والأدوات وجد نفسه أمام تراث سابق عليه فى هذا الموضوع، فأعمل نظره فيه، وأفاد منه كما تقتضيه طبائع الأشياء من إفادة اللاحق من السابق، فالعلم متكامل يبنى فيه الخالفون على ما سبقهم إليه أسلافهم وصولاً إلى التقدم العلمى المنشود، وإلّا وقفت عجلة التقدم فى هذا الجانب كما تقف فى غيره من شؤون الحياة إذا لم يسدها التكامل المطلوب.

لهذا اتجه ابن هشام إلى تراث هؤلاء السابقين عليه، ونقل من كل منهم نقولاً تقل أو تكثر تبعاً لحاجة الموضوع الذى يتناوله.

وكما نقل عنهم نجده ينقل أحياناً عن غيرهم ممّن كتبوا فى موضوعات النحو العامة، ولكن يهمنا أولاً نقوله فى محيط الحروف لأنها تختص بهذا المبحث.

وإليكم هذا البيان الموجز فى هذه النقطة من نقاط الموضوع:

نقل ابن هشام عن الرمّانى فى هذا الباب (باب الحروف والأدوات) سبعة نقول، ولكن أغلبها من موضوعات النحو الأخرى غير كتابه «معانى الحروف» يستثنى من ذلك نقله[1] عنه قوله إن «لولا» تأتى تحضيضاً بمعنى هلّا[2]، وما نقله أيضاً من قول الرمّانى[3] بشأن «رب» إن لها صدر الكلام بين حروف الجر[4]، أمّا سائر نقوله الأخرى عنه فلا وجود لها فى كتابه «معانى الحروف»، ولعل ابن هشام قد نقلها من مواطن أخرى فى غير هذا الكتاب.

ونقل عن الهروى نقلين:

أحدهما نص عليه ابن هشام نفسه بأنه من كتاب «الذخائر»[5] للهروى، فهو خارج نطاق كتابه «الأزهية»، أى ليس خاصاً بالحروف.

أمّا النقل الآخر فمضمونه قول الهروى بشأن «لولا» إنها تأتى للاستفهام[6] مع التمثّل لذلك بآيتين من الكتاب الكريم وفى هذا النقل يشير إلى أن الهروى يكاد ينفرد به، ثم يلمع إلى ضعفه فيقول بأن المثالين خارجان عن الاستفهام، داخلان فى معانٍ أخرى كالتحضيض والتوبيخ [7].

ثم ينقل عن الهروى أيضاً أن «لولا» هذه تكون نافية بمنزلة لم[8]، وأنه جعل منه ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس﴾[9] ولكنه يقول بأن الظاهر هو أن المعنى على التوبيخ[10].

---

(1) المغنى ص 305.

(2) معانى الحروف ص 123. وانظر معانى القرآن للفراء 479/1.

(3) المغنى ص 493.

(4) معانى الحروف ص 106.

(5) ذكره صاحب الكشف 822/1.

(6) الأزهية ص 175.

(7) المغنى ص 305.

(8) الأزهية ص 175.

(9) سورة يونس 10 الآية 98.

(10) المغنى ص 305.

ونقل عن المالقى خمسة نقول تتلخص فيما يلى:

الأول: كلمة «أجل» وهى تقع بعد الطلب، وبعد الخبر، يقول ابن هشام: «وقيد المالقى الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهى»[1].

وهذه العبارة نقلها بفحواها عن المالقى[2].

الثانى: «أما» بفتح الميم المخفّفة، يقول ابن هشام[3]: «وزاد المالقى لـ «أما» معنى ثالثاً هو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل «أما تقوم» و «أما تقعد».

ونص ما فى كتاب المالقى: «اعلم أن لأما موضعين: الموضع الأول، أن يكون معناها العرض كأحد معانى «ألا» فتقول «أما تقوم»، «أما تقعد» والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود فلا يكون بعدها إلا الفعل...»[4].

الثالث: فى «لام الابتداء» يقول ابن هشام:

«اختلف فى دخولها فى غير باب إن على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام جماعة من النحويّين الجواز، وفى أمالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ، الثانى الفعل نحو «ليقوم زيد» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقى وغيرهما، زاد المالقى «الماضى الجامد»[5].

والنقل الرابع من نقول ابن هشام عن المالقى هو فى «لوما» يقول ابن هشام[6]:

---

(1) المغنى ص 15.
(2) الرصف ص 59.
(3) المغنى ص 57.
(4) الرصف ص 96.
(5) المغنى ص 252.
(6) المصدر السابق ص 306.

لوما بمنزلة لولا، تقول: لوما زيد لأكرمتك، وفى التنويل ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾[1]، وزعم المالقى أنها لم تأت إلّا للتحضيض ويرده قول الشاعر:

لوما الإصاخة للوشاة لكان لى
من بعد سخطك فى رضاك رجاء[2]

أمّا النقل الخامس فهو «منذ»، «مذ» يقول ابن هشام[3]: «قال المالقى: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ، أو حرفاً فهى أصل».

ومما نلاحظه أن نقل ابن هشام عن هؤلاء السابقين ممّن كتبوا فى الحروف هو نقل يتسم فى أغلبه بالتصرف فى عبارتهم، بل قد نجده ينقل عنهم هذه النقول بمعناها وفحواها، وإذا وجد ما يدعو إلى تضعيفها أو تعقبها فإنما يقدم على ذلك كدأبه فى منهجه العام من عرض الآراء ومناقشتها والحكم لها أو عليها.

وهكذا لا نجد نقول ابن هشام نقول المذعن المستجيب لكل ما يعرض له من آراء سابقيه، بل إنه كثيراً ما يتناولها هذا التناول الذى أشرنا إليه.

* * *

ابن هشام والمرادى:

لم ينقل ابن هشام عن المرادى كما نقل عن غيره ممّن سبقوه إلى الكتابة فى الحروف ـ كما سبقت الإشارة ـ ولكن الحقيقة التى ينبغى معرفتها هى أن ابن هشام والمرادى متعاصران ولم تسبق وفاة المرادى وفاة ابن هشام بأكثر من اثنى عشر عاماً، فقد توفى المرادى 749 هـ، وتوفى ابن هشام 761 هـ.

---

(1) سورة الحجر 15 الآية 7.

(2) انظر شرح أبيات المغنى 131/5. لم يذكر قائله.

(3) المغنى ص 374.

ولعل هذه المعاصرة كانت حائلاً دون أخذ ابن هشام عن معاصره المرادى، لأنه قد يتعذر أخذ المتعاصرين بعضهم عن بعض بالصورة التى يتم فيها أخذ اللاحق عن السابق، وذلك لأسباب كثيرة منها:

عدم انتشار الكتاب الذى يتم تصنيفه بالسرعة التى يتم بها انتشار الكتب الآن بفضل الطباعة الحديثة، الأمر الذى يمكن ألا يتم معه قدرة كل معاصر على الاطلاع على تصانيف معاصره، وربما كان منها أيضاً أنفة المصنفين من أن ينسب إليهم الأخذ عن المعاصرين، حفاظاً منهم على هيبتهم العلمية أمام نظرائهم وطلابهم، وناهيك بابن هشام الذى لا يشق له غبار فى التأليف والتصنيف، ووجد من الثناء والإطراء مالم ينله معاصروه وكثير من سابقيه، ومادام هذا شأنه فإنه قد لا يبيح لنفسه أن يأخذ عن معاصر له كالمرادى الذى لم ينل من الشهرة ما ناله، حتى إنه يتجلى فيه بحق ما قالوه من أن المعاصرة حجاب.

ولعل عزوف ابن هشام عن الأخذ عن صاحبه المرادى فى علانية، قد صحبه عزوفه عن أخذه عنه أخذاً يتنافى والأمانة العلمية، وليس من قبيل الاستنتاج القائم على منطق سليم أن يعتبر عدم نقله عنه علانية وصلة إلى القول بأنه أخذ عنه من وراء حجاب كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين والدارسين المحدثين من أمثال فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل اللذين قاما بتحقيق كتاب «الجنى الدانى» للمرادى، فقد صرحا بأن كتاب «مغنى اللبيب» لسبقه فى النشر، ولما ألف حوله من شروح وتعليقات واستدراكات، ولما تمتّع به مؤلفه من منزلة علمية مرموقة - استطاع أن يملأ فراغات كبيرة فى هذا المجال، ثم يتطرقان من ذلك إلى القول بأن قراءة يسيرة فى كتاب «الجنى الدانى» رسمت لهما خطّاً جديداً فى تاريخ مغنى اللبيب، فقد ذكر ابن هشام أن كتابه فريد فى بابه، فأوهم الدارسين والقراء أنه نسيج وحده، وفريد أصله، مع أن معارضة الباب الأول منه بما جاء فى الجنى الدانى أسفرت - كما يقولان - عن لقاء واضح فى تقسيم معانى الأدوات، والشواهد، والمذاهب، والتوجيهات النحوية والمعنوية، والاستدراكات والتعقيبات. . .

ثم يسترسلان فى القول بأن هذا اللقاء ليس مقصوراً على المضمون، وإنما هو فى كثير من المواطن ظاهر فى العبارات والجمل والمفردات.

وينتهى بهما الأمر آخر المطاف إلى الجزم بأن ابن هشام فيما كتبه من معانى الحروف والأدوات مدين لصاحب الجنى ومعتمد عليه[1].

ونحن لا نريد أن نسبق إلى إثبات شىء من ذلك أو دحضه على غير أساس من الدراسة والبحث، فهذا مسلك خطابى استهوائى لا يلجأ إليه الباحثون.

ولهذا نعمد إلى عمل موازنة دقيقة بين هذين الكتابين فيما عرض له هذان المحققان من أمور جزما بأن المشاركة بين الكتابين فيهما أمر واقع.

ونعرض أيضاً لما يمكن أن تتناوله هذه الموازنة وتسفر عنه من نتائج نستطيع عن طريقها إثبات هذا التلاقى أو نفيه.

وإليك شيئاً من الأمثلة فى ذلك:

الموازنة بينهما فى الشكل والمضمون:

نجد ابن هشام قد تناول الحروف وما تضمّن معناها من الأدوات والظروف، أما المرادى فيتضح من كتابه «الجنى الدانى فى حروف المعانى» أنه تناول الحروف وحدها دون غيرها من الأدوات. وإذا عرض فى خلال كتابه إلى بعض الأسماء والظروف والأفعال، فإن هذا فيه خروج عن موضوعه.

وكذلك ما فعله عند الحديث عن بعض حروف المبانى التى لا صلة لها بحروف المعانى التى هى موضوع كتابه [2]

وهكذا نجد من السعة فى الموضوع عند ابن هشام ما لا نجده عند

---

(1) الجنى الدانى (مقدمة التحقيق) ص 5، 6.

(2) انظر حرف الشين فى «الجنى»، ص 61.

المرادى الذى اقتصر على حروف المعانى، وإذا خرج عنها قليلاً ظهر عدم التساوق عنده بين عنوان الكتاب ومضمونه.

وتناول ابن هشام للحروف قائم على أساس الترتيب الهجائى للحرف الأول من كل حرف معنى أو ظرف أو أداة يذكرها.

أمّا تناول المرادى فهو قائم على أساس الترتيب الأحادى والثنائى، والثلاثى، والرباعى، والخماسى، لما تناوله من هذه الحروف.

وهكذا نجد الفرق بينهما واضحاً فى التناول على الترتيب الذى اعتمده كل منهما.

فلو تأثر ابن هشام صاحبه المرادى وسار على خطاه لاتّبعه فى مثل هذا الاتجاه.

* * *

ولكن ينبغى لنا من الناحية الموضوعية أن نقوم بشىء من الدراسة والمقارنة التى يتضح منها اتجاه كل من ابن هشام والمرادى، لنستبين مدى صحة ما قيل من كلام فى هذا الشأن.

وتحقيقاً لهذا نتناول دراسة بعض الحروف عند كل منهما فنجعل منها نماذج يظهر لنا من دراستها هذا التقارب أو التشابه (وجوداً وعدماً) بين الكتابين، ومن هذه الأمثلة:

فى حرف الهمزة لا يوجد فارق كبير يتضح فى الأصل بين تناول نحوى وآخر من حيث الهيكل العام، نظراً لأن الهمزة لا تكون إلا استفهاماً أو نداء، ولا ثالث لهما، فمجال الاختلاف فى التناول بشأنها إنما هو مجال ضيّق لا يتيح للموازنة ميداناً فسيحاً.

ومع هذا فإن الباحث المنصف يحاول أن يتعمّق الموضوع دراسة واستبطاناً ليظهر له ـ مع التجرد الكامل ـ ما عساه أن يكون هنالك من

خلاف، أو وفاق.. فلنحاول إذن أن ننظر فى مسلك كل منهما فى هذا الصدد..

1 ـ تناوُل المرادى لهمزة النداء تناولٌ موجز ألمّ فيه باستعمالها، ومثّل لذلك بشطر من بيت هو قول امرىء القيس:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلّل[1]

وقراءة الحرميّين:

﴿أمن هو قانت﴾[2] بتخفيف الميم[3].

وانتهى الأمر عند هذا.

أمّا ابن هشام فإنه توسّع فى الموضوع، فنقل الخلاف فى استعمال الهمزة لنداء القريب وناقشه وجعل مخالفته خرقاً لإجماع النحاة.

وخصّ همزة الاستفهام بأحكام أساسها أنها أصل فى أدوات الاستفهام، من بينها أنها يجوز حذفها، وأنها ترد لطلب التصوّر، وأنها تدخل على الإثبات، وأن لها تمام التصدير بالقياس إلى أدوات الاستفهام الأخرى.

وقد أكثر فى ذلك من ذكر الشواهد والأمثلة الشعرية والقرآنية.

وهذه الشواهد والأمثلة لا نجد للكثرة الكاثرة منها نظيراً عند المرادى اللهم إلا فى المثال الشعرى من قول امرىء القيس، والمثال القرآنى الماثل فى قراءة الحرميّين، وغيرهما من أمثلة قليلة، كما فى قراءة ابن محيصن ﴿سواء عليهم أنذرتهم﴾[4]، والحديث الشريف «وإن زنا وإن سرق»[5]، وبعض هذه

(1) انظر ديوانه ص 37، وشرح الزوزنى ص 18.

(2) سورة الزمر 39 من الآية 9.

(3) حجة القراءات ص 630.

(4) سورة البقرة 2 الآية 6.

(5) صحيح مسلم 94/3، وفتح البارى 387/13.

الشواهد نفسها موجود عند صاحب الأزهية[1]، ومعظمها ماثل فى الرصف[2]، فلم يكن المرادى هو الأصل فيها أو هو أول من طرقها حتى يمكن القول بأن ابن هشام أخذها عنه.

ويسوق ابن هشام مع هذه الأمثلة كثرة غامرة من الآيات والشعر كما أشرنا، ثم إنه ناقش ـ على عادته ـ قراءة الحرميّين السابقة الذكر مناقشة تتّسم بالعمق والوعى، فأسند القول بأنها للنداء إلى من قال به من النحاة، وضعّفه بأنه ليس فى التنزيل نداء بغير (يا) (أى حتى يقاس عليه هذا).

ولكنه وجهه ـ من ناحية أخرى ـ ببعض أدلّة منها: سلامته من كثرة الحذف، أى حذف معادل الهمزة والخبر، وهذا النوع من عمق التناول قد لا نجده عند المرادى.

وابن هشام لا يكتفى بالإكثار من الشواهد والأمثلة، بل إنه مع هذا يكثر من التنظير كلما واتته الفرصة لذلك، فهو عندها يتناول الحذف (حذف المعادل) يتطرّق منه إلى وجود نظيره فى الشعر كقول أبى ذؤيب:

فـما أدرى أرشـد طـلابهـا[3]؟

ويقدّر المعادل المحذوف ثم يعود إلى ذلك التنظير، فيسوق نظائر كثيرة للحذف فى آيات متعددة من الكتاب الكريم، ويناقش كل هذا مناقشة تدل على دقّة وعمق، واتجاه فى التناول نحو القرآن وتفسيره.

فالفرق جد واضح، والتلاقى إلى الآن بينهما ضعيف إلى الحد الذى لا يسمح بالقول بأن ابن هشام أوهم الدارسين أن كتابه نسيج وحده وأنه إذا ما

---

(1) الأزهية ص 23.

(2) انظر الهمزة ومعانيها فى «الرصف» ص 38 وما بعدها. وانظر المغنى ص 58، الجنى ص 35.

(3) انظر المغنى (مازن) 6/1، وشرح أبيات المغنى 21/1، ومعانى القرآن للفـراء 230/1. والبيت كاملاً هو ضمن قصيدة له فى شرح أشعار الهذليين 43/1.

عورض الباب الأول منه بما جاء فى الجنى الدانى نتج عن ذلك وجود لقاء واضح بينهما[1].

هذا، ويختلف ابن هشام والمرادى فى جوانب منهجية أخرى كما فى النقل عن السابقين عليهما فى هذا المضمار، فابن هشام حين ينقل إنما يفعل ذلك على اللمح كقوله فى (أجل) جواباً وقيّد المالقى الخبر المثبت والطلب بغير النهى[2] خلافاً للمرادى ومسلكه فيما ينقله.

فمن وجوه سير المرادى فى ظلال المالقى وفى هديه، أنه حينما ينقل عنه نقلاً صريحاً فى بعض مسائله نجد هذا النقل غالباً من قبيل النقل الحرفى الذى لا تصرف فيه، ومن ذلك ما نجده فى حرف النداء «أيا» حيث يقول:

«قال صاحب رصف المبانى: ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى وإذا وجدنا منادى دون حرف نداء حكمنا بالحذف لـ «يا» لأنها أمّ الباب».

وهذا جلّ ما ذكره المرادى بشأن هذا الحرف، وهو كما نرى منقول بنصّه عن المالقى، ثم إن الشاهد نفسه نجدهما قد تواردا عليه[3].

أمّا ابن هشام فقد اتجه وجهة أخرى مغايرة لهما تمام المغايرة فى التناول وفى الشاهد معاً، وفى أنّه ناقش فى ذلك بعض أصحاب المعاجم كالجوهرى الذى قال بأن «أيا» حرف لنداء القريب والبعيد، وفنّد «أى ابن هشام» رأيه هذا، ثم تكلم فى إبدال همزتها هاء وأورد شاهداً لذلك[4].

فنراه يختلف معهما فى العرض والتناول والتمثيل تمام المخالفة.

والمرادى عندما يأخذ هكذا عن المالقى هذا الأخذ قد يلحّ فيه إلحاحاً

---

(1) انظر الجنى الدانى (مقدمة التحقيق ص 5).

(2) المغنى ص 15.

(3) الرصف ص 136، الجنى ص 419.

(4) المغنى ص 14.

يدفع به إلى الخطأ، فعندما ذكر المالقى أن الهمزة تكون منقلبة عن أصل أو تكون أصلاً فى نفسها (أى هى: قسم أصل، وقسم بدل من أصل) فإنما عنى بذلك أن الهمزة إمّا أصلية أو مبدلة عن غيرها، ثم شرع فى بيان مجىء الهمزة الأصلية فى مواضع منها همزة الاستفهام، أمّا سائرها فهى خارجة عن معنى الاستفهام كليّة[1].

وهنا نجد المرادى أيضاً فى تقسيمه للهمزة كتقسيم المالقى، ولكنه يخطىء فى معنى أصالة الهمزة فيعتبر أن الهمزة فى كل الأقسام التى عرض لها أصلها فى جميعها معنى الاستفهام[2] وهذا خطأ محض.

ومن وجوه التشابه الواضح بين الجنى والرصف دون المغنى ما نجده بالرصف فى الموضع الثانى عشر من مواضع الهمزة الأصلية، فقد ذكر أنها تكون معاقبة لحرف القسم مقصورة وممدودة[3].

ونجد فى هذا الموضع نفسه من مواضع الهمزة عند المرادى على هذا الترتيب، «أى الموضع الثانى عشر» معاقبة حرف القسم[4] مع التشابه فى الأمثلة، ثم نجد من قول المالقى: «ينبغى أن تكون الهمزة عوضاً من باء القسم وحدها معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفى غيره»، وهذا أخذه المرادى فقال: «وينبغى أن تكون عوضاً من الباء دون غيرها لأصالة الباء فى القسم».

فالتقارب هنا واضح لا يقلّل من وضوحه ما نراه من تغيير طفيف فى العبارة.

وفى همزة التسوية نجد مشاركة المرادى للمالقى فى المثال القرآنى الذى أورده وإن كان قد زاد عليه مثالاً آخر.

---

(1) الرصف ص 38 وما بعدها.

(2) الجنى ص 31.

(3) الرصف ص 53.

(4) الجنى ص 33.

أمّا ابن هشام فإنه لم يشاركهما فى المثال الأول، ولم يشترك مع المرادى فى المثال الذى انفرد به.

وتناول المرادى لخروج الهمزة عن الاستفهام يتبع فيه تناول المالقى، فكلاهما يتحدث عن استخدام الهمزة فى معان أخر غير الاستفهام[1].

ويخالفهما فى ذلك ابن هشام، فإنه حين يتناول خروج الهمزة ينحو منحى آخر هو خروج همزة الاستفهام نفسها عن الاستفهام الحقيقى إلى معان أخر متصلة بالاستفهام.

ولكنها ليست من قبيل هـذا الاستفهام الحقيقـى[2] أى لا يقصد بها السؤال عن شىء ولا تتطلب جواباً بل هى معان بلاغية.

فالتناول بينه وبينهما جد مختلف.

وإذا كـان بـين ابـن هـشـام والمـرادى اشـتـراك فى تـرتيب معـانى الاستفهام، فإن هذا لا يدل على أخذ ابن هشام عنه، فقد ذكرها كذلك كل من المالقى فى «الرصف» والرمانى فى «معانى الحروف».

وعند الحديث عن حذف همزة الاستفهـام يسوق المالقى قول الشـاعر عمر بن أبى ربيعة:

لـعمـرك مـا أدرى وإن كـنت داريـاً

بسبـع رمـين الجمـر أم بثـمـان؟[3]

والمرادى يذكر البيت نفسه بروايته تلك، وإن كان قد أضاف إليه بيتاً آخر.

---

(1) انظر الرصف ص 38 والجنى ص 31.

(2) المغنى ص 10.

(3) انظر شرح أبيات مغنى اللبيب 34/1 والخزانة 447/4.

أمّا ابن هشام فينشد هذا البيت مختلفاً فى روايته، ويجعله أحد أمثلة شعرية أخرى متعددة فى هذا الموضوع يتناولها بالشرح، ويبيّن وجه الاستدلال فيها أو التمثيل بها، ويوضّح أن بعض أئمة النحو كالأخفش يقيس عليها فى الاختيار، ثم يكثر من الآيات التى حملت على حذف همزة الاستفهام هذه[1].

وهكذا ما نكاد نجده عنده تقارباً طفيفاً مع المرادى أو غيره حتى نجد أضعافه من وجوه الاستقلال فى المسلك، والعبارة، والاستشهاد، ومعالجة الموضوع بطريقته الخاصة التى ينفرد بها، فلا يكاد يجاريه فيها غيره.

* * *

وفى حرف الباء نجد المرادى يعتمد على المالقى اعتماداً كبيراً، فيأخذ عنه كثيراً من الشواهد، ثم فى نقله عنه وإحالته عليه نراه غالباً ينقل نقلاً حرفياً قد يطول، وقد يقصر[2] بل قد يكون كلامه فى المسألة مقصوراً على النقل عنه.

وحين نجد نقولاً لابن هشام عن كثير من النحاة، كما هو دأبه فى التطويف فى آفاق هذا العلم، نجد المرادى يكاد يقصر نفسه على الحكاية عن قلة من العلماء كابن مالك الذى يتجه كثيراً إلى النقل عنه، ثم إن هذا النقل كثيراً ما يكون حرفياً غالباً، دون تصرّف.

ففى المقابلة (من معانى الباء) يقول: «قال ابن مالك (هى الباء الداخلة على الأثمان والأعواض)»[3].

وفى التعليل يقول: «قال ابن مالك: (هى التى تصلح غالباً فى موضعها اللام)». ولم يقل فى ذلك شيئاً أكثر من هذا النقل الذى نقله[4].

---

(1) الرصف ص 45.

(2) المرجع السابق ص 59، 136 ـ الجنى ص 360، 419.

(3) المرجع السابق ص 41.

(4) المرجع نفسه ص 39.

فالمرادى فى هذا قليل التطواف بين المراجع، محدود التصرف فى النقل عنها.

أمّا ابن هشام فإنه طويل الباع فى هذا الميدان.

هذا ويقول المرادى - بصدد التعليل السابق ذكره: «ولم يذكر الأكثرون باء التعليل استغناء بباء السببيّة، لأن التعليل والسبب عندهم واحد، ولذلك مثّلوا لباء السببيّة بهذه الأمثلة التى مثّل بها ابن مالك للتعليل».

والمفهوم من هذا الكلام أنه هو نفسه يفرّق بين السببية والتعليل، وكان مقتضى هذا أن يذكر السببية بعد ذكر التعليل، ولكنه لم يفعل، وأغلب الظن أنه لم يستطع ذلك لعدم وجود فرق واضح بينهما.

وابن هشام يدرك ذلك، ولهذا لم يذكر التعليل بين هذه المعانى اكتفاء بالسببية. وهو يخالف فى ذلك ابن مالك والمرادى الذى هو كثير النقل عنه كما سبقت الإشارة.

وفى الحديث عن زيادة الباء فى الفاعل ضرورة يذكر ابن هشام من خلافات النحاة فى المسألة ما يدل على طول نفسه، وأنه يقلّب الأمر على مختلف وجوهه، وهو يختلف عن المرادى فى ذلك[1].

وكذلك الشأن فى الحديث عن «المجاوزة» من معانى الباء، فمناقشة الآراء وتزكية بعضها على بعض هو ديدن ابن هشام، أمّا المرادى فلا نكاد نجد له شيئاً ذا بال فى هذا الاتجاه.

* * *

هذا وأسلوب المرادى يجافى أحياناً الاتجاه العلمى الذى يوائم الصناعة النحوية.

---

(1) انظر الجنى ص 48 وما بعدها، والمغنى ص 112 وما بعدها.

فنراه يقول: من معانى الباء الظرفية، وعلامتها أن يحسن فى موضعها «فى»، فكيف يكون هذا علامة لها مع أنه هو معناها؟ فالتعبير ليس على المستوى المطلوب دقّة وتسديداً.

ومثل ذلك نجده فى «البدل» بين معانى الباء حين يقول: وعلامتها أن يحسن فى موضعها بدل. فكيف يكون هذا أيضاً علامة لها مع أنه حقيقتها ومعناها؟.

وابن هشام لا يتورط فى مثل هذه الهنوات، ولو تبع المرادى فعلاً متابعة المقلّد ـ كما يفهم من عبارة بعض الباحثين والدارسين ـ لوقع فى مثل هذه الأخطاء.

وعند الكلام عن (ما) نجد تشابهاً بين المالقى والمرادى، فيقول المالقى: هى لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً[1].

ويقول المرادى: «هى لفظ مشترك يكون حرفاً واسماً»[2].

أمّا ابن هشام فعبارته لا تسير فى ركابهما[3].

هذا ويأخذ المرادى أحد شواهد المالقى، وهو قول الشاعر:

وما الدهر إلا مجنوناً بأهله
وما صاحب الحاجات إلا معذّباً[4]

ويعالجه فى المعنى والإعراب معالجة توحى بأنه استفاد من كلام المالقى.

هذا، ونجد ابن هشام فى ثنايا الكلام عن (ما) الاستفهامية لا ينسى أن

(1) الرصف ص 310.
(2) الجنى ص 322.
(3) المغنى ص 327.
(4) مجهول القائل، وهو من شواهد التوضيح (مع التصريح) 197/1، والأشمونى (مع الصبان) 348/1.

يتحدث عن (ماذا) فيعقد لها فصلاً خاصاً لصلتها بموضوع (ما) الاستفهامية هذه[1]، خلافاً للمرادى والمالقى اللذين لم يشيرا إلى ذلك أصلاً.

وهكذا نرى ابن هشام قد اشتق لنفسه فى (ما) طريقاً خاصاً - ما هو الشأن فى كثير غيرها - فلا شبه فيها بينه وبين المرادى أصلاً، فى حين أننا نجد الشبه معقوداً بين المرادى والمالقى.

فهذه صورة من صور اعتماد المرادى على غيره، ووجه من وجوه الخلاف والاستقلال الذى يتميز به ابن هشام فى منهجه.

واستمراراً للحديث عن (ما) الاستفهامية نجد المرادى يتناولها بذكر المثال فقط، وفى نصف سطر[2]، أما ابن هشام فقد فسّرها، ومثّل لها بأمثلة كثيرة، واستفاد من القراءات فى أثناء الحديث عنها، واستند إلى هذه القراءات فى تقوية بعض الآراء على بعض.

ثم تناول حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرّت، وضرب لذلك أكثر من مثال.

وبيّن أن علّة حذف هذه الألف هى الفرق بين الاستفهام والخبر، وساق لذلك كثرة غامرة من الأمثلة القرآنية والشعرية، وناقش ما جاء من الشعر على خلاف ذلك، وعدّه ضعيفاً لا يجوز حمل القراءة المتواترة عليه لضعفه، ثم ساق الكثير من القراءات المتواترة والشاذة، وناقش آراء المفسّرين كالزمخشرى، وفخر الدين الرازى، وردّ منها ما خالف سمت اللغة، وتجافى عن الرسم القرآنى.

ثم وضّح أن (ما) الاستفهامية مع (ذا) لم تحذف ألفها لأن هذه الألف صارت حشواً[3]، وهكذا يطوف بالقارىء فى رحلة ممتعة مفيدة.

---

(1) المغنى ص 332.

(2) الجنى ص 336.

(3) المغنى ص 330، 331.

فهنالك فرق كبير فى التناول بين الرجلين.

وفى (ما) الاسمية نجد المرادى يتناول أقسامها فى خلط بين النكرة والمعرفة، فيذكر الموصولة، والشرطية، والاستفهامية، والنكرة الموصوفة.. على صعيد واحد[1].

أمّا ابن هشام فهو يهتم بهذا التقسيم، فيجعلها معرفة ونكرة، ويجعل المعرفة نوعين: ناقصة، وتامة. والتامة عنده نوعان: عامة وخاصة. ثم يجعل النكرة ناقصة وتامة، ويتحدث عن كل منها مع الإكثار من الشواهد والأمثلة القرآنية[2] فلا نكاد نجد بين تناوله وتناول المرادى تلاقياً فى صورة من الصور.

ومن وجوه الخلاف فى التناول هنا أن المرادى عندما تحدث عن (ما) الزائدة ذكر من أقسامها أن تكون عوضاً مع أنها ليست من حروف المعانى فسلامة المنهج تقتضى عدم ذكرها فى كتاب مختص بهذا النوع من الحروف[3].

أمّا ابن هشام فقد اقتضه دقّته والتزامه للمنهج أن يهملها[4] كما فعل غالباً مع نظائرها من الحروف الخارجة عن المنهج المرسوم.

* * *

فيتضح من جميع ما سبق أن المرادى عمد إلى كتاب المالقى «رصف المبانى» فاستقى منه الكثير مشيراً إلى ذلك أحياناً، ودون إشارة فى أغلب الأحيان.

وقد بلغ من إمعانه فى النقل أن المالقى عندما يقف من الأمثلة القرآنية عند حد معين من الآيات الكريمة دون إكمالها ـ نجد المرادى يصنع هذا

---

(1) الجنى ص 336 وما بعدها.

(2) المغنى ص 327 وما بعدها.

(3) الجنى ص 333.

(4) انظر المغنى ص 327-353.

الصنيع نفسه، فيقتصر من كل آية على ما ذكره المالقى دون أن يزيد على ذلك حرفاً، أو ينقص حرفاً [1].

أضف إلى هذا أن بعض الأمثلة التى اتضحت فيها المشاركة بين ابن هشام والمرادى أغلبها موجود عند المالقى ، وهذه الحقيقة تتنافى تماماً مع ما ذكره المحقّقان فى مقدمة تحقيق «الجنى الدانى» من أنه يتعذّر عليهما الوصول إلى كتاب يتضح فيه أنه مصدر لهذين الكتابين (الجنى والمغنى) .

فها قد رأينا ان المالقى ـ ولعل معه غيره ممن كتبوا فى الحروف من السابقين ـ يعدّ كتابه أصلاً للخالفين ممّن كتبوا فى الحروف من المتأخرين .

كما رأينا أن الجنى فيه شبه بالرصف، وهذا يجعل شبهة نقله عن الرصف أقرب إلى الحق والواقع من شبهة نقل ابن هشام عنه .

ومع هذا كله ، نحن لا ننكر استفادة ابن هشام ممّن سبقوه إلى التأليف فى هذا العلم ، ولكن ذلك لا يعدو إفادة الخالف من السالف كما يقتضيه ناموس الحياة .

ولكنه يتّسم ـ بعد هذا ـ بصفات تميّزه عن غيره كطول النفس والسعة والشمول، والمناقشة والترجيح، وغير ذلك ممّا لا يكاد يجاريه فيه غيره، ويبعد عنه شبهة الاعتماد على المرادى أو سواه.

ولعل ممّا قد يدحض فرية اعتماد ابن هشام على المرادى والأخذ عنه ذلك الأخذ الشائن الذى وصفوه به ـ ما يسوقه محقّق الرصف فى مقدمته من أن الرصف ترك أثره الواضح فى الكتب التى جاءت بعده. . . وما يقول به من أن مادته ورصده لمعانى كل حرف كان المرجع الأول للكتابين اللذين ظهرا من بعده ويعنى بهما «الجنى الدانى، ومغنى اللبيب»، ففى تقديره أنه هو الذى فتح لهما الطريق.

---

(1) انظر الرصف ص 48-53، الجنى ص 30-36.

فإذا كان كل محقّق لكتاب من هذه الكتب يحاول - بحق أو بغير حق - أن يزكى صاحبه، ويقدمه على غيره، فإننا - مع هذا - نستطيع القول بأن كلام محقّق الرصف أقرب إلى السّمت العلمى ممّا قاله المحققان لكتاب «الجنى» وقد سبقت الإشارة فى ثنايا الموضوع إلى ما جزما به - فى غير حق، ودون استقراء لما كتب فى معانى الحروف - من أن ابن هشام لا محالة ناقل عن المرادى، معتمد عليه دون أن يشير إشارة واحدة إليه.

ومن الأحكام التى ثبت أنها تجافت عن الصواب، وجنحت إلى المبالغة فى هذا الشأن ما قال به بعض الباحثين المحدثين من أن ابن هشام نقل كتاب «الجنى الدانى» بنصّه وفصّه إلى كتابه «المغنى» دون أن يشير ولو مرة واحدة إلى اسم الكتاب أو مؤلّفه[1].

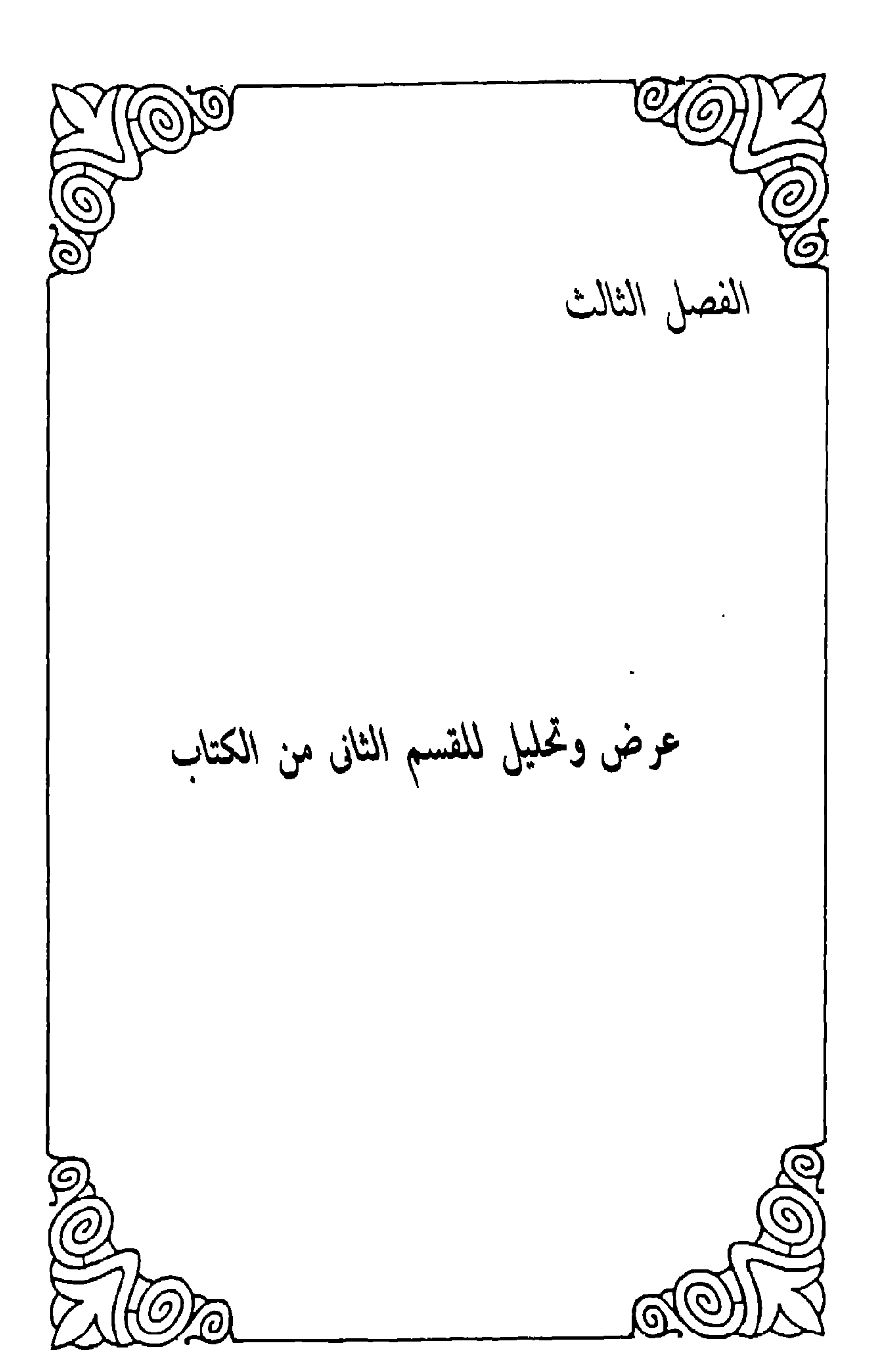
فهذا الشطط فى الأحكام وإطلاق القول على عواهنه دون سند أو دليل يعدّ مسلكاً لا يتجه إليه صاحب منهج.

وقبل أن أنهى الحديث فى هذا الفصل، أشير إلى أن ما سبق من تحقيق تبيّنت منه براءة ساحة ابن هشام ممّا نسب إليه - يمكن معه أن نأنس إلى أن المعاصرة بين ابن هشام والمرادى تعد - كما أشرنا - عائقاً يحول دون أخذه عنه حفاظاً على سمته الذى يودّ المحافظة عليه، وأنفة من أن يتورّط فى أمر يسوءه أن ينسب إليه، وإلى ما له بين العلماء من منزلة رفيعة.

---

(1) محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 97/1، 100





الفصل الثالث

عرض وتحليل للقسم الثانى من الكتاب

بعد أن أنهينا الكلام فى الفصل السابق عن القسم الأول من المغنى ماثلاً فى الحروف والأدوات، نتجه فى هذا الفصل إلى الكلام عن القسم الثانى، ذلك القسم الذى خصصه المؤلف لسائر أبواب الكتاب.

وإذا كان ابن هشام فى القسم السابق يعد واحداً من النحاة المعدودين الذين أفردوا الحروف والأدوات ببحث مستقل، ثم تميّز من بينهم باتجاهات خاصة سبق الإلماع إليها، فإنه فى القسم الثانى من كتابه يعد شخصية نحوية فذّة، فقد تناول - فى هذا القسم - النحو تناولاً لم يسبق إليه، وتنكب فى أغلب الأمر - الحديث عن الجزئيات التى تناولها غيره من النحاة، وتناولها هو نفسه فى كتبه الأخرى كالتوضيح، والشذور، والقطر، وغيرها.

فمسلكه فى المغنى مسلك فريد فى بابه لا يكاد يشبهه فيه أثر من آثاره الأخرى إلا ما نلمسه فى كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» من وجود شىء من التشابه مع الفارق الكبير بينهما كمّاً ومحتوى، وهذا ما ألمع إليه هو نفسه فى مقدمة كتابه المغنى حين تحدث عن سبب وضع هذا الكتاب إذ

يقول: «ومما حثني على وضعه أنني لمّا أنشأت فى معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولى الألباب، وسار نفعها فى جميع الطلاب، مع أن الذى أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر. . .»[1].

وهكذا نرى أن هذا القسم من الكتاب فذّ فى تناوله لموضوعات النحو، إذ تناولها فى أصول يمكن أن ينبثق عنها ما هنالك من فروع مختلفة، وفى كليات هي منطلق لما فى كتب النحو من جزئيات، فلا يكاد يشبهه فى هذا التأصيل إلاّ كتاب «الخصائص» فإذا صح أن ابن جنى يتناول فى خصائصه الأصول اللغوية، فإنه يصح أيضاً أن نقول بأن ابن هشام يهتم فى المغنى بالأصول النحوية.

وسأتناول الكلام عن هذه الأبواب التى يتضمّنها هذا القسم، وذلك فى شكل مباحث تساوق فى عددها سائر أبواب الكتاب، فأجعل لكل باب منها مبحثاً خاصاً أتناوله فيه بالتحليل الموجز والعرض السريع باعتباره جزءاً من منهج الرجل فى كتابه تضاف إليه فى فصل آخر الخصائص المنهجية العامة فى هذا الكتاب.

---

(1) مقدمة المغنى ص 1.

المبحث الأول

يتضمن هذا المبحث الكلام عن الباب الثانى من أبواب الكتاب وهو الباب الخاص بتفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها [1].

وقد استهل ابن هشام هذا الباب بشرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها وليس مرادفاً لها، فهو يعرف الكلام والجملة، ويبيّن الفرق بينهما متعرّضاً فى ذلك لكلام الزمخشرى فى مفصله[2]، ثمّ يأخذ فى جولاته المعروفة، فيدير البحث حول بعض آيات من الكتاب الكريم [3] .

ثم يتكلم فى إيجاز عن انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، ويعرض لرأى ابن مالك والزمخشرى ويلم برأى لسيبويه فى إعراب الآية من خلال مناقشة الموضوع مناقشة ينتهى فيها إلى إعلان رأيه الشخصى .

وهو فى هذا يعطى الزمخشرى نصيباً كبيراً من الاهتمام، فيحكى عنه

---

(1) المغنى ص 419-483.

(2) المفصل مع شرح ابن يعيش 20/1.

(3) سورة الأعراف 7 الآيات 95-97.

تمثيله للجملة الظرفية، ثم يقول بأن الزمخشرى ـ ومعه غيره ـ زاد بين أقسام الجمل «الجملة الشرطية»[1] والصواب أنها من قبيل الجملة الفعلية.

ويوضّح فى تنبيه أن المراد بصدر الجملة، المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، ويضرب لذلك أمثلة توضيحية أكثرها من آيات الكتاب العزيز.

ثم يتحدث عمّا يجب على المسؤول من تفصيل إجابته عمّا يسأل عنه لاحتماله الاسمية والفعلية، لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين، ولأهمية هذا الموضوع عنده يعقد له عنواناً يسميه باباً، وإن كان فى هذا يخل بالمنهج الشكلى للكتاب حين يجعل باباً داخل باب، ولكن الحديث المفصل عن هذا ونظائره له موضعه من البحث.

ويضرب لذلك أمثلة تطبيقية يناقشها، ويتطرّق من هذا إلى ما تحتمله من اسمية أو فعلية على أساس الاختلاف فى التقدير، أو الخلاف بين النحاة طبقاً لذلك العنوان الذى سبقت إليه الإشارة[2].

ثم يأخذ فى الحديث عن انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى[3] فيعرّف كلاً منهما، ويوضّح أن الجملة قد تكون صغرى وكبرى باتجاهين.

ولكنه فى تعريفه للكبرى يقول بأنها الاسمية التى خبرها جملة. ويعود فى تنبيه يعقده ليقول بأن ما فسّر به الجملة الكبرى هو مقتضى كلام النحاة، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل.

ثم ينبّه إلى أنه إنما قال صغرى وكبرى موافقة لغيره من النحاة، وإنما الوجه استعمال «فعلى أفعل» بأل أو بالإضافة، ويناقش المسألة مخطّئاً من ذكرها من الشعراء منكرة (غير مصحوبة بأل أومضافة) فى قوله:

* كأن صغرى وكبرى من فقاقعها *

---

(1) المفصل مع شرح ابن يعيش 88/1، وانظر المغنى ص 421.

(2) المغنى ص 422-424.

(3) المصدر السابق ص 424، 425.

ويرد قول من خرّجها على أن من زائدة، وأنها مضافان، ويستمر فى جولته تلك حتى يخرج منها أخيراً بأنه ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً، وعلى هذا الأساس يسوّغ قول النحويين السابق ذكره، بل يريد أن يمد أطنـاب الحديث فيـدخل فيـه العروضيـين ويصحّح - على الأساس السابق - قولهم؛ فاصلة صغرى وفاصلة كبرى.

ولا يترك الحديث عن الصغرى والكبرى حتى يسوق أمثلة يناقشها فيستدل بها على أن الكلام قد يحتمل أحياناً كون الجملة كبرى أو غيرها.

وابن هشام فى هذا - شأنه شأن غيره - لا يشـير إلى القسم الثالث للجمل، وهو الجمل التى ليست صغرى ولا كبرى، فهى ليست جزءاً فى غيرها، وليس غيرها جزءاً منها. ولعله لم يشر إلى هذا النوع لأنه النوع المعتاد فى الجمل، الكثير الدوران فى اللغة.

وبعد هذا يأخذ ابن هشام فى تقسيم سريع للجملة الكبرى، هو أنها تكون ذات وجه، وذات وجهين.

ويعـرّف ذات الوجهـين بأنها اسميـة الصدر فعليـة العجـز، وذلـك على أساس ما سبق أن ساقه من تعريف النحاة إياها بأنها الجملة الاسمية التى خبرها جملة، ولكن مثلما استدرك هناك[1] بأنها كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل - نجده على هذا الأساس - يستدرك هنا بأنه ينبغى أن يزاد عكس ذلك أى أن تكون ذات الوجهين أيضاً فعلية الصدر اسمية العجز، نحو «ظننت زيداً أبوه قائم»، أمّا ذات الوجه، فهى إمّا أن تكون اسمية الصدر والعجز مثل «زيد أبوه قائم» أو فعلية فى كل منهما نحو «ظننت زيداً يقوم أبوه».

وهو هنا يقوم - كما نرى - بتحليل سريع يسترعى الانتباه، لما فيه من استدراكات على النحاة[2].

* * *

---

(1) انظر ص 103.

(2) المغنى ص 427.

وبعد تقسيم الجملة هذا التقسيم الموجز يتحدث عن «الجمل التى لا محل لها من الإعراب»[1] ويطيل فيها، ويكثر من ذكر المسائل والتنبيهات.

ويذكر أن علة ابتدائه بها أنها لا تحل محل المفرد وهذا هو الأصل فى الجمل، ثم يقسمها سبعةأقسام: الأولى الابتدائية[2]، ويرجّح تسميتها بالمستأنفة، لأن تسميتها بالابتدائية تسبّب الخلط بينها وبين الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل.

ثم يقسّم المستأنفة هذه نوعين: أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، والثانى: الجملة المنقطعة عمّا قبلها.

وإذا كان ابن هشام قد أورد اعتراضاً على الجملة الابتدائية[3] فإنه يرد عليه ـ هو أيضاً ـ اعتراض من قبل أن الجملة المفتتح بها النطق لا يصح أن تكون من قبيل الجملة المستأنفة لما بين المعنيين من تعارض.

وابن هشام يكثر فى هـذا ـ كدأبـه ـ من الأمثلة القرآنيـة، ويعرض للاستئناف عند البيانيين ويبيّن كنهه عندهم.

ولا يترك هذا القسم حتى يعقد فيه تنبيهات كثيرة مطولة، يخص الأول منها بالاستئناف الخفي، ويسوق له نماذج يناقشها ويضرب لها أمثلة كثيرة غامرة، أغلبها من القرآن الكريم، وأقلها من الشعر.

ويسوق فى الثانى أن اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره ويقسمه قسمين؛ أحدهما ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً، والثانى مالا يحتاج فيه إلى ذلك.

ويخص الأخير بالاهتمام. ويضرب لـه أمثلة قرآنيـة كثيرة ينـاقشها، ويسوق آراء النحاة فيها، ويتناول هذه الآراء بالاستحسان أو الاستهجان.

---

(1) المغنى ص 427 - 458.

(2) المصدر السابق ص 427.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ثم يستطرد إلى ذكر ما سها فيه الفخر الرازى حين سئل: ما الحكمة فى تقديم «من دونكم على (بطانة)»؟ فأخذ يجيب بأن محط النهى هو «من دونكم» لا بطانة، فلذلك قدّم الأهم، والواقع أن التلاوة على غير ما ذكر[1].

ويستطرد من ذلك الاستطراد إلى استطراد آخر يناظر بينهما، ويسوق فى الأخير منهما خطأً وقع لأبى حيان حين فسّر فى سورة الأنبياء كلمة«زبرا» بعد قول الله تعالى: ﴿وتقطّعوا أمرهم بينهم﴾[2]، وإنما هذا فى سورة المؤمنون. أما سورة الأنبياء فالآية فيها: ﴿وتقطّعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون﴾[3].

وفى التنبيه الثالث: يسوق أن من الجمل ما صدر بشأنه خلاف هل هو مستأنف أم لا، ويضرب لذلك أمثلة ينبنى على بعضها مسائل، ويناقش كلاً منها، ويوضّح ما يمنعه بعض أئمة النحاة، وما يجيزه بعضهم من ذلك، ويرجّح بعض الرأى على بعضه الآخر.

* * *

ثم ينتقل إلى الجملة الثانية من هذه الجمل التى لا محل لها من الإعراب، وهى الجملة المعترضة[4]، ويبين فائدتها فى الكلام، ومواقعها منه، ويسوق لذلك الكثرة الكاثرة من الشواهد: القرآنية، والشعرية، كما أنها لا تخلو من الشواهد التى تقوم على الحديث الشريف، ويتناول هذه الشواهد على أوجهها التى تحتملها، فقد يكون هناك حروف زائدة فى الكلام ويوجد فيه اعتراض، أو لا يوجد زيادة، وكثيراً ما يكون الاعتراض بأكثر من جملة أو لا اعتراض أصلاً، وهو فى هذا يوجه بعض الاحتمالات على بعضها الآخر.

---

(1) التلاوة الصحيحة: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم﴾. سورة ال عمران 3: من الآية 118.

(2) سورة المؤمنون 23: من الآية 54.

(3) سورة الأنبياء 21: من الآية 93.

(4) لمغنى ص 432.

ويمر في تطوافه هذا بالاعتراض الوارد في عدد كبير من الأساليب، ويعطي كلاً حقه من العناية والبحث الدقيق، فمن جملة معترضة بين الفعل ومرفوعه، إلى أخرى تقع بينه وبين مفعوله، أو بين الشرط وجوابه، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين الموصوف وصفته، والموصول وصلته، وبين أجزاء الصلة، وبين المتضايفين... ويستمر حتى يصل بها إلى سبعة عشر أسلوباً يعطيها كلها حقّها من العناية والبحث الدقيق .

وكل هذا من الأمور التي لا تتأتّى لمصنّف من المصنّفين في النحو على الطريقة التقليدية.

ثم يسوق أن الجملة المعترضة كثيراً ما تشبه جملة الحال، ويوضّح الأمور التي تميّز كلاً منها عن الأخرى، ويجول في كل منها جولته المعروفة.

ثم يلم بالجانب البلاغي، فينبّه إلى أن للبيانيّين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويّين، وأن الزمخشري يستعمل بعض هذه الاصطلاحات، وأن بعض النحويّين كأبي حيان ينقده في ذلك توهّماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين .

* * *

وبعد هذا يتحدث ابن هشام عن الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي الجملة التفسيرية [1] فيعرفها بأنها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، ويذكر لها كثيراً من الأمثلة التوضيحية .

ثم يقحم بين هذه الأمثلة كلاماً يضمّنه أن المفسرة ثلاثة أقسام؛ مجردة من حرف التفسير، ومقرونة بأي، ومقرونة بأن.

وبعد هذا يعود إلى أمثلته، وإذا صادفه ما يستوجب الاختلاف يعرض ما هنالك من خلاف حول الجملة المفسّرة، ويفصل في هذا الخلاف كما هي عادته غالباً.

---

(1) المغني ص 446.

وحينما تأتى فى بعض أمثلته جملة إنشائية تقع مفسرة يذكرنا بأنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسّرة بنفسها، ويذكر موضعين من مواضع الكلام يصح فيهما ذلك مع الاستشهاد والتمثيل، وذلك مع اتجاه أسلوبه أحياناً إلى التقرير والحوار.

ثم يتناول الجملة الرابعة من هذا النوع وهى الجملة المجاب بها القسم[1]، ويحشد لها كل ما عنّ له من الأمثلة القرآنية، ويفرّق بين ما يتحتم أن يكون جواباً للقسم من هذه الجمل، وما يحتمل منها أن يكون جواباً له، ويعرض بعض آراء النحاة فى ذلك .

وفى هذه المناسبة ينحى على أبى حيان باللوم، ويذكر أنه أخطأ فى هذا المجال خطأ لا يتورط فيه صغار الطلاب.

وبعد هذا ينبّه على أن من أمثلة جواب القسم ما يكون خفياً، ويذكر لذلك الكثير من الشواهد والأمثلة القرآنية، ثم يلمع إلى ما يحتمل الجواب وغيره، ويذكر له نماذج شعرية يناقشها، ويخرج من كل منها بأن الجملة إمّا جواب أو غيره كالحال.

ثم يتطرّق من جواب القسم إلى جواب الشرط لما بينهما من صلة حين يجتمعان فى الكلام.

(وإذا كان ابن هشام قد فهم من الألفاظ الواردة فى هذه الأمثلة كأخذ الميثاق فى قوله تعالى: ﴿وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾[2]، ﴿وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم﴾[3]، أن أخذ الميثاق معناه الاستحلاف، فإن الأمر قد توهّم عليه، لأن الاستحلاف شىء والحلف أو القسم شىء آخر.) ومثل هذا يقال فيما ورد من أمثلته الأخرى فى هذا الشأن.

(1) المغنى ص 451.

(2) سورة البقرة 2 الآية 83.

(3) سورة البقرة 2 الآية 84.

ثم يعقد مسألة، فتنبيهاً، فمسألة[1] على عادته فى الإكثار من المسائل والتنبيهات، ويذكر فى بعضها رأى بعض النحاة كثعلب فى أن جملة القسم لا تقع خبراً، ويسوق ما ورد من تعليل لذلك، ويردّ هذا الذى قيل ويلغيه موضّحاً أسباب هذا الإلغاء.

ثم يعرّج فى بعضها على ما وقع لمكى وأبى البقاء من وهم فى جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضى أن لها محلاً من الإعراب مع ما هو معلوم من أنها من الجمل التى لا موضع لها. ويفصّل ما قاله كل منهما، والمثال أو الأمثلة التى طبّق عليها إعرابه ذاك، ويعقّب على كلّ بما يفيد خطأه مع بيان وجه هذا الخطأ. وذلك فى استيعاب وتفصيل مع الدقة والتمحيص المعروفين عنه.

وكذلك يسوق ما وقع للأخفش من خطأ فى مجال جواب القسم، ويرد قوله عليه مع التعليل لذلك.

* * *

يتحدث ابن هشام بعد هذا عن الجملة الخامسة، الواقعة جواباً لشرط غير جازم[2]، ويلم بها إلماماً سريعاً.

ثم يتناول الجملة السادسة: الواقعة صلة للموصول[3] اسماً كان أو حرفاً، ويذكر لذلك بعض أمثلة يتناولها بالإعراب توضيحاً لما يقوله فى ذلك وتطبيقاً عليه، ويعتمد فى هذا على بعض الأمثلة المعتادة من كلام الناس، وعلى كثير من الأمثلة المأثورة أو المروية قرآناً كانت أو شعراً مع الإلمام بما يتصل بالموضوع من قراءات.

ويختم كلامه ذاك بحديث موجز كل الإيجاز فى الجملة السابعة التابعة لما لا محل له كالجملة المعطوفة على جملة لا موضع لها.

(1) المغنى ص 453-458.

(2) المصدر السابق ص 457.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وهكذا نجد كلامه فى ذلك هو كلام من يتناول الأصول ويعنى بها غاية العناية، وسوف نرى - كما سبقت الإشارة - أن هذا الاتجاه هو المسلك العام الذى سلكه فى كتابه.

* * *

وبعد أن أنهى كلامه عن الجمل التى لا موضع لها أخذ فى الحديث عن الجمل التى لها محل من الإعراب[1]، فذكر أنها - هى الأخرى - سبع جمل: الواقعة خبراً، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والمضاف إليها، والواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل.

ويتناول هذه الأقسام السبعة على السمت الذى تناول فيه أقسام الجملة التى لا محل لها من الإعراب .

وبعد هذا يسوق حكم الجمل بعد المعارف والنكرات[2] .

ويورد ما قاله المعربون فى هذا الشأن من أن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، ثم يشرح هذا القول معقّباً عليه بأن الجملة حين تكون مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها، أو بمعرفة محضة فهى حال لها، أو بغير المحضة منهما فهى محتملة لهما، ويشترط لكل ذلك وجود المقتضى وانتفاء المانع، ثم يأخذ فى توضيح الموضوع ومناقشته .

وبهذا ينتهى ذلك الباب من أبواب الكتاب.

* * *

---

(1) نفسه ص 458-478.

(2) نفسه ص 478-483.

المبحث الثانى

تناولت فى المبحث السابق ما عرض له ابن هشام من ذكـر الجملة وأحكامها فى الباب الثانى من أبواب كتابه، وأتناول فى هذا المبحث ما تضمّنه الباب الثالث من أحكام ما يشبه الجملة من ظرف، وجار ومجرور[1].

(فهو يستهل حديثه فى هذا بذكر حكم شبه الجملة (بقسميه) فى التعلق، فينبهى إلى القارىء أنه لا بد من تعلقهما بأحد أمور أربعة هى: الفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه. وأنه إذا لم يوجد أحد هذه الأربعة قدّر .

ويوضح فى ذلك آراء النحاة من كوفيّين وغيرهم، ومدى اختلافهم حول هذا التقدير فى بعض أمثلة عرضها، ويتطرّق من هذا إلى آرائهم حول العامل فى الخبر حين يكون ظرفاً أو غير ظرف ، ويناقش هذه الآراء ويتبعها بالحكم لها أو عليها .

---

(1) المغنى ص 484-502.

ثم يسوق أمثلة لكلٍّ من حالات التعلق الأربعة التى سبقت الإشارة إليها، ويناقشها فى عمق وأناة، ويصدر حكمه على ما يجوز وما لا يجوز، ويبيّن الراجح من المرجوح؛ ثم يسلم فى خلال ذلك بشىء ممّا أخذ على بعض أئمة النحو كالكسائى وسيبويه، ويخص سيبويه بالاهتمام فيحكى ما ورد من اعتذار عنه، ويصف بعض ذلك الاعتذار بأنه متكلف مردود، وبعضه بأنه أقرب إلى الصواب .

وضرب بعد هذا مثالاً للتعلق بالمحذوف ، شرح ما فيه من تقدير وحذف موضّحاً ما يدل عليه، وذكر الأمثلة المشابهة التى يتضح فيها التعلق بالمحذوف. وكل هذه الأمثلة أمثلة قرآنية: ومن ذلك باء البسملة[1].

* * *

وبعد هذا ينتقل إلى تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص[2] وما حدث من خلاف حول هذا الموضوع، فمن مانع لهذا التعلق على أساس أن الفعل الناقص لا يدل على الحدث، ومن مثبت لذلك على أساس دلالته على الحدث، ثم يزكّى الرأى الأخير، فهى عنده دالة على الحدث إلا ليس .

ويستدل لمثبتى هذا التعلق بشاهد قرآنى يناقشه، ويقلّبه على مختلف الوجوه المحتملة فيه مستشهداً فى بعض هذه الوجوه بما ورد فى الشعر .

ثم ينتقل إلى تعلق شبه الجملة بالفعل الجامد[3]، وبعده بأحرف المعانى[4] على غرار ما سبق فى تناوله للتعلق بالفعل الناقص، ويعرّج فى ذلك على ما ذكره فى بعض كتبه السابقة كشرحه لقصيدة كعب بن زهير.

ويلجأ فى ذلك إلى أسلوب المحاورة لتقرير المعنى فى ذهن القارىء أو السامع. هذا ويلم بشىء من إعراب بعض الشواهد، أو ذكر معناها قصد

---

(1) المغنى ص 487.

(2) المصدر السابق ص 488.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) نفسه ص 489.

الإيضاح، وتحقيق الفهم، ويعرض فى أثناء ذلك آراء بعض النحاة، كالسخاوى والحريرى الذى ينقل تخطئة النحاة إياه، ثم ينبرى للرد عليهم، ويوجّه رأيه موضّحاً وجهة نظره فى ذلك.

* * *

وإذا كان هكذا قد شرح ما يتصل بالتعلق فى إسهاب لا يزايله الوضوح، مع عمق الفكرة، واستقصاء مناقشة المسائل، فإنه ينتقل الآن إلى ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر استثناء من قوله «لا بد لحروف الجر من متعلّق».

فيستثنى من ذلك أموراً منها الحرف الزائد «كالباء ومن» ومنها أيضاً «لعل» فى لغة عقيل، و «لولا» فيمن قال: «لولاى، ولولاك، ولولاه» على قول سيبويه بأن لولا جارة للضمير، ومنها كذلك «رب»، وكاف التشبيه، وحرف الاستثناء (خلا وعدا وحاشا).

وينتقل إلى حكم شبه الجملة من ظرف أو جار ومجرور عند ورودهما بعد المعارف والنكرات[1]، فيوضّح أن حكمها فى ذلك حكم الجمل سواء بسواء، فهما بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.

* * *

وبعد أن أنهى حكمهما فى التعلّق وحكمهما بعد المعارف والنكرات، شرع فى الكلام عن حكم المرفوع بعدهما. وذكر لذلك حالتين:

إحداهما: إن تقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال، وعدّد فى هذه الحال المذاهب التى يكون عليها هذا المرفوع، فالأول أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو الجار والمجرور، وجوّز كونه فاعلاً.

---

(1) المغنى ص 493، 494.

والثانى: أن الأرجح كونه فاعلاً، وبيّن أنه اختيار ابن مالك، ووجهه بأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

وهذه لمحة من لمحات ابن هشام التى يبعد فيها عن المعيارية فى بعض الأحيان.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، وساق أن ابن هشام (الخضراوى)نقله عن الأكثرين من النحاة، وتساءل عن عامل هذا المرفوع حين يعرب فاعلاً هل هو الفعل المحذوف أو الظرف والجار والمجرور؟ واختار الثانى، وساق لذلك بعض الأمثلة المرجّحة. وذكر أن ابن مالك قد اختار المذهب الأول ونقده فى هذا.

ثم كرّ راجعاً ليسوق الحالة الثانية لذلك المرفوع وهى التى لا يعتمد فيها الظرف أو المجرور، وذكر أن الجمهور يوجبون الابتداء، أما الأخفش والكوفيّون فيجيزون الوجهين لعدم اشتراط الاعتماد عندهم.

ثم يذكر مثالاً تطبيقياً من شعر المتنبى يقلّبه على وجوهه تطبيقاً على ما سبق، وهو فى هذا يؤثر شعر المتنبى على غيره فيختار من شعره غالباً هذه الأمثلة التطبيقية.

ثم يعرض بعد ذلك أمثلة يتمثّل بأحدها لعدم الخلاف فى تعيّن الابتداء، وبآخر يورد أن الأرجح تعيّن الابتداء فيه، ويسوق بعد هذا مثالاً يرى أنه من المشكل، ثم يناقشه ويوضّح وجه الإشكال فيه.

* * *

ويتناول بالكلام ما يجب فيه تعلّق الظرف والجار والمجرور بمحذوف[1]. وربما كان المنهج يقتضيه أن يقدم ذلك فيضعه مع التعلّق بالمحذوف الذى أورده بعد الأمور الأربعة الخاصة بالتعلق.

---

(1) المغنى ص 496-498.

ثم ينتقل من ذلك إلى تعلقهما بالفعل الناقص وما وليه من نقاط سبقت إليها الإشارة.

وهو يحدد ما يجب فيه تعلّقهما بمحذوف فى أحوال ثمانية: أن يقعا صفة أو حالاً، أو صلة أو خبراً، أو أن يرفعا الاسم الظاهر، أو أن يستعمل المتعلّق محذوفاً فى الأمثال وأشباهها أو أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير.

وبعد هذا يتساءل عن كنه المتعلق الواجب الحذف هل هو فعل أو وصف؟ ويوضّح أنه لا خلاف بين النحاة فى وجوب أن يكون فعلاً فى باب القسم وباب الصلة، ويعلّل ذلك بأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، وأنه يجب أن يكون المحذوف فعلاً فى الصفة أيضاً فى مثل «رجل فى الدار فله درهم».

واختلف فى الخبر والصفة والحال، فمن قدّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنه الأصل فى العمل، ومن قدّر الوصف، فلأن الأصل فى الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل فى ذلك لا بد من تقديره بالوصف، ولأن تقليل المقدّر أولى، ثم يحكم بأن هذا الرأى ليس بشىء، لأن الضمير لم يحذف بل نقل إلى الظرف فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد.

فهو ـ كما نرى ـ يشفع الحكم بذكر السبب الذى يستند إليه، وإذا تقابل حكمان جائزان ذكر لكل منهما وجهه، وإذا رجحت كفة أحدهما بيّن وجه هذا الرجحان، فليست المسألة عنده مجرد سرد للأحكام فحسب.

ويتمّم الكلام عن المتعلّق الواجب الحذف بالإلمام بكيفيّة تقديره باعتبار المعنى، ثم تعيين موضع التقدير حيث إن الأصل أن يقدّر مقدماً عليهما كالعوامل الأخرى مع معمولاتها، ولكن قد يوجد ما يستدعى تقديره مؤخراً ترجيحاً أو وجوباً.

ويختم هذا الباب بتنبيه موجز ـ على عكس عادته فى إطالة التنبيهات غالباً ـ يذكر فيه جماعة من النحاة منهم ابن مالك يردّون على من قدّر الفعل.

فى قوله تعالى: ﴿إذا لهم مكر فى آياتنا﴾[1] وفى قولهم (أمّا فى الدار فزيد) معللين ذلك بأن إذا الفجائية لا يليها الفعل، و (أمّا) لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط مثل ﴿ فأمّا إن كان من المقربين ﴾[2].

ويرد ابن هشام على ذلك بأنه غير وارد، لأن الفعل إنما يقدّر مؤخراً .

* * *

(1) سورة يونس 10: الآية 21.

(2) سورة الواقعة 56: الآية 88.

المبحث الثالث

نتناول فى هذا المبحث ما ساقه ابن هشام فى الباب الرابع من ذكر الأحكام النحوية الكثيرة الدوران، ولا يسوغ للمعربين الجهل بها، وعدم معرفتها معرفة كاملة على وجهها الصحيح لإمكان وجود تشابه فيها أو تداخل بين بعض أفرادها[1].

ويجعل من ذلك فى مستهل هذا الباب ما يعرف به المبتدأ من الخبر. فيقول بوجوب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمية فى مسائل معينة:

* إحدى هذه المسائل أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما فى التعريف أو اختلفت.
* والثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما.
* والثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة.

وفى هذه الأخيرة يكثر من التفصيل مع ذكر الآراء والخلافات النحوية

(1) المغنى ص 503-581.

على أساس ما إذا كان الأول هو النكرة، مع وجود ما يسوّغ الابتداء به حيث يحكى عن الجمهور خبريّته، وعن سيبويه جعله المبتدأ، ويوجّه رأى سيبويه بأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

ولا يغفل ابن هشام عن إيراد رأيه الخاص، فيقول بأنه يتجه عنده جواز الوجهين، ويسوق لابتدائية النكرة شواهد بعضها من القرآن وبعضها من كلام العرب، ولخبريتها بعض شواهد أخرى.

ثم يقول بوجوب الحكم بابتدائية المؤخر من الاسمين رعاية للمعنى فى مثل «أبو حنيفة أبو يوسف»، «بنونا بنو أبنائنا».

ويتفرّع عن معرفة المبتدأ من الخبر ما يعرف به الاسم من الخبر[1]، ويعنى به اسم الناسخ من خبره، فيجعل ابن هشام لذلك حالات ثلاثاً مساوقة للحالات التى يتميز بها المبتدأ من الخبر.

ويأخذ ـ بعد هذا ـ فى بيان ما يعرف به الفاعل من المفعول[2]، فيقول بأن أكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما إسماً ناقصاً، والآخر اسماً تاماً، ويضع لمعرفته قاعدة يعقب عليها بكثير من الأمثلة التوضيحية تحت عنوان (فروع).

وبعد هذا ينشط إلى القول فى «ما افترق فيه عطف البيان والبدل»[3]، ويحدد ذلك بأمور ثمانية:

* أحدها : أن البدل يكون تابعاً للمضمر بالاتفاق، والعطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، ويعلل ذلك بأن العطف فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات، وهذه صورة من صور التنظير التى تكثر عنده.

ثم يعرض ما خالف ذلك من آراء الزمخشرى ويردها، ويذكر ما دار من خلاف بين النحويين فى أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر أو لظاهر

---

(1) المغنى ص 504.

(2) المصدر السابق ص 506.

(3) المصدر نفسه ص 507.

حيث خالف ابن مالك فى جواز الثانى، وقال بأنه لم يسمع، وأن الصواب فى الأول قول الكوفيين إنه توكيد.

* والأمر الثانى: أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره، وأمّا ما خالف ذلك من آراء الزمخشرى فيعده سهواً.

* والأمر الثالث: أن البيان لا يكون جملة بخلاف البدل.

* والرابع: أنه (أى البيان) لا يكون تابعاً لجملة.

* والخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل.

* والسادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان.

ويضرب لذلك شواهد من القراءات والشعر، ويفيض فى ذكر الخلاف بين النحاة ويحتفظ لنفسه غالباً بالترجيح والتضعيف والرد.

* والسابع: أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل.

* والثامن: أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل.

* * *

ثم يأخذ ابن هشام فى بيان ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة[1]، ويعد من ذلك أحد عشر أمراً منها:

أنه يصاغ من المتعدى واللازم، وهى لا تصاغ إلا من القاصر. وأنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهى لا تكون إلا للحاضر (للماضى المتصل بالحاضر).

وأنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع فى حركاته وسكناته... وهى تكون مجارية له، وغير مجارية. وأن معموله يكون سببياً وأجنبياً، ولا يكون معمولها إلا سببياً.

(1) المغنى ص 511-513.

وهكذا يستمر فى سرد هذه الفروق حتى الحادى عشر. ثم ينتقل إلى ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه[1]، ويجعل الاجتماع فى خمسة أمور، والافتراق فى سبعة.

ثم يأخذ فى تفصيل أوجه الافتراق، ويجمل أوجه الاجتماع بعد الإشارة السابقة إليها؛ لأنه يهتم فى هذا المقام بذكر الفروق التى يحتشد لها، ويعنى بها مسايرة للاتجاه الذى أخذ به نفسه لا سيما فى هذا الباب، وهو التحرّز من الخلط بين ما تشابه من هذه الأنواع.

ثم يأخذ فى بيان أقسام الحال، ويسوق أنها تنقسم باعتبارات مختلفة:

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه.

والثانى : انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها.

والثالث : انقسامها بحسب الزمان.

والرابع : انقسامها بحسب التبيين والتوكيد.

وكلّ من هذه الأقسام نجد الحالات التى تندرج تحته مصحوبة بشواهدها وأمثلتها، مع الإلماع إلى أقوال النحاة وآرائهم، ونقد هذه الآراء.

وينتقل إلى إعراب أسماء الشرط والاستفهام[2] موضحاً أحوال إعرابها، ثم يأخذ فى بيان مسوغات الابتداء بالنكرة[3]، فيوضح الفرق بين وجهة نظر المتقدمين والمتأخرين فى الموضوع، وأن القدامى لا يعوّلون فى ذلك إلا على حصول الفائدة، أمّا المتأخرون فقد تتبعوا مواطن هذه الفائدة، فمنهم من أوجز إيجازاً مخلاً، ومنهم من أكثر من تعداد هذه المواطن بصورة متداخلة، ويرى هو أنها تنحصر فى عشرة أمور:

---

(1) المغنى ص 513.

(2) المصدر السابق ص 519.

(3) المصدر نفسه ص 520.

أحدها أن تكون موصولة، والثانى أن تكون عاملة، والثالث العطف بشروط خاصة، والرابع أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، والخامس أن تكون عامة، والسادس أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة، والسابع أن تكون فى معنى الفعل، والثامن أن يكون ثبوت الخبر للنكرة من خوارق العادات، والتاسع أن تقع بعد إذا الفجائية، والعاشر أن تقع فى أول جملة حالية.

هذا مع التفصيل، وضرب الشواهد والأمثلة الكثيرة لكل هذه المسوّغات، ويذهب أحياناً إلى التقرير والحوار فى توضيح بعض المسائل، نحو: فإن قلت: قلت، وإن قيل... قلنا.... وهكذا.

ثم يتحدث عن أقسام العطف[1] بين عطف على اللفظ، وعطف على المحل، وعطف على التوهم، وينوّع فى التمثيل لذلك بين القرآن والشعر، وإن كان اعتماده على القرآن أكثر، ويستفيد كثيراً من القراءات المتواترة والشاذة. ويذكر بعض أمثلة تطبيقية للعطف يناقشها، ويبيّن وجوه الإعراب المختلفة فيها.

ويدخل فى الحديث عن عطف الخبر على الإنشاء وعكسه[2]، ويسوق أن البيانيين وبعض النحاة يمنعونه، وبعضهم يقول بجوازه.

ولا يترك العطف حتى يتناول عطف الاسمية على الفعلية وعكسه[3]، والعطف على معمولى عاملين[4].

ثم ينتقل إلى المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[5]، ويحددها بسبعة مواضع، يسردها، ويناقشها، ويبيّن مواقف النحاة منها، ويضعّف ما يضعّفه، ويقوّى ما يقوّيه من آرائهم.

---

(1) نفسه ص 525.
(2) نفسه ص 535-538.
(3) نفسه ص 538.
(4) نفسه ص 539.
(5) نفسه ص 541.

ويأخذ بعد هذا فى شرح حال الضمير المسمى فصلاً أو عماداً[1] ويتحدث عن شروطه، وفائدته، ومحله، وما يحتمله من الأوجه.

ويأخذ أيضاً فى الحديث عن روابط الجملة بما هى خبر عنه[2]، ويحددها بعشرة روابط يذكرها فى إسهاب.

وينبّه إلى أنه قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك فى مسائل خاصة تتلخص فى: أن يكون معطوفاً بغير الواو، أو أن يعاد العامل، أو أن يكون بدلاً.

ثم يذكر الأشياء التى تحتاج إلى الرابط، كالجملة المخبر بها، والجملة الموصوف بها، والجملة الموصول بها الأسماء، والواقعة حالاً، . . . إلخ. وذلك فى تفصيل كثير.

وبعد هذا ينتقل إلى مسألة أخرى فى هذا الباب هى الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة[3]، كالتعريف، والتخصيص، والتخفيف، وإزالة القبح أو التجوّز، ويستفيد من القرآن والقراءات فى هذا الموضوع فائدة جمّة، ومع ذلك لا ينسى حظّه من الشواهد الشعرية فى الموضوع.

ثم يخوض فى شرح الأمور التى لا يكون معها الفعل إلا قاصراً[4]، وقد اقتضت أن يكون تناوله إياها تناولاً صرفيّاً يتصل بصيغ الأفعال وأوزانها، تلك الأوزان التى جاء الفعل معها لازماً فى اللغة.

ويتناول الأمور التى يتعدى بها القاصر[5]، ويعدّها سبعة: همزة أفعل، وألف المفاعلة، وصوغه على فعلت بالفتح، أفعل بالضم لإفادة الغلبة،

---

(1) المغنى ص 546.
(2) المصدر السابق ص 551.
(3) المصدر نفسه ص 564.
(4) نفسه ص 573.
(5) نفسه ص 576.

وصوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء، وتضعيف العين، والتضمين، وإسقاط الجار توسعاً.

ويتناول كلاً من هذه الأمور السبعة بالشرح والتفصيل المعهودين عنده.

* * *

المبحث الرابع

يشمل هذا المبحث الكلام عن مضمون الباب الخامس «فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها»[1].

ويحدد ابن هشام هذه الجهات بعشرة على تأنيث العدد، ولعل هذا سهو منه، فالصواب تذكيره، لأن المعدود مؤنث.

وإذا كان لابن هشام أن يعدد الشروط، والأنواع، والحالات المحدّدة فى المسائل المختلفة، وغيرذلك من الأمور المستقرة التى يصح عدّها وتحديدها مع ورود الخلاف فيها، فإنه لا يحق له أن يحدد هذه الجهات التى جعلها عنوان هذا الباب لأنها مجرد أمثلة لما يعترض به على المعربين، وهذه أمور فيها من المرونة ما لا يصح معه تحديدها.

* والجهة الأولى من هذه الجهات هى أن يؤخذ على المعرب مراعاة ما يقتضيه

---

(1) المغنى ص 582-725.

ظاهر الصناعة مع عدم مراعاة المعنى. ويضرب لذلك الأمثلة الكثيرة، ويناقشها مناقشة مستفيضة.

* والجهة الثانية: أن يراعى المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر فى صحته فى الصناعة. ويورد لذلك أمثلته فى تتبع واستقصاء.

* والجهة الثالثة: أن يخرّج على ما لم يثبت فى اللغة، وذلك عن جهل أو غفلة. وهو يعالج هذه المسألة على ما يعالج به غيرها من المسائل من طول نفس لا يبارى.

* والجهة الرابعة: أن يخرّج على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القوى القريب الاحتمال.

* والجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة. وهو يورد فى هذا مسائل لتمرين الطلاب.

بعضها فى باب المبتدأ وتحته كثير من المسائل الفرعية يناقش فى كل منها مثالاً أو أكثر. وبعضها فى باب كان وما جرى مجراها، ويدخل تحته مسائل يتحدث فى بعضها عن نقصان كان وتمامها وزيادتها مطبقاً ذلك على أمثلة أغلبها من القرآن الكريم.

وبعضها فى نقصان عسى وتمامها. وبعضها الآخر فى احتمال كون ما حجازيّة وتميمية مع وجود الباء فى خبرها.

وينهى هذا الموضوع بمسألة فى تكرار «لا» وكيف يعرب الاسمان فى حالة الرفع، وفى حالة النصب، مع إيراد الخلاف الوارد فى ذلك.

ويسلمه هذا إلى الكلام فيما تشابهه من المنصوبات[1]: فيذكر أن منها ما يحتمل المصدرية والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، وما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، وما يحتمل المفعول به والمفعول معه. ويتناول كلاً بشىء من التفصيل والتمثيل.

(1) المغنى ص 620، 621.

وما دام بصدد هذه المنصوبات فإنه يتعرّض للاستثناء[1]، فيلمّ بالاستثناء المنفى، وما يجوز فى إعراب الاسم الواقع بعد إلا من وجوه يرجّح بعضها، ويضعف الآخر.

وهنا يضطرب عليه منهجه فى الترتيب فيعقد مسألة للضمير بعد حاشا وخلا وعدا، ثم يعود إلى «إلا» وكان أولى به أن يجعل الكلام فيها متصلاً.

ثم يرجع إلى ما تشابه من المنصوبات، فيعرض لما يحتمل الحالية والتمييز، ويخرج من ذلك إلى أن من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول. ومن الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين، ومنه ما يحتمل التعدد والتداخل.

وصنيعه فى هذا يسفر عن قدرة عجيبة على التتبّع والاستقصاء.

* * *

وبعد ذلك ينتقل إلى إعراب الفعل[2] المنفى فى مثل «ما تأتينا فتحدثنا» ويعرض وجوه الإعراب الجائزة فيه، واتجاه معنى الكلام وتصرفه فى كلّ وجه، ويعقد فى ذلك مسائل مشابهة لما سبق، مثل «هل تأتينى فأكرمك»، «ليتنى أجد مالاً فأنفق منه»، «ليقم زيد فنكرمه»،﴿أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا﴾[3] ويناقش كل وجه جائز فيها.

ثم يتحدث فى الموصول[4] ويتناوله فى مسائل يعالج فيها أمثلة تتناول مختلف الموصولات مستعيناً فى ذلك بالقرآن وقراءاته، ويعرض فيها الاحتمالات المختلفة التى يقتضيها المقام.

---

(1) المصدر السابق ص 622-624.
(2) المصدر نفسه ص 624.
(3) سورة يوسف 12: من الآية 109.
(4) المغنى ص 625 .

ويصنع مثل هذا الصنيع فى التوابع[1]، وفى حروف الجر. ثم يعقد باباً فى مسائل مفردة[2].

وكان الأجدر به فى كل ذلك ألا يعقد أبواباً داخل الباب العام الذى يعالج هذه المسائل تحت عنوانه، وإن كان - فيما يبدو - لا يقصد بالباب فى هذه الجزئيات معناه الحقيقى ولكنه على كل حال - إخلال طفيف بالمنهج مردّه إلى عدم وضوح هذه المسائل عند كثير من العلماء فى عصور متقدمة. وإذا كان ابن هشام قد فعل هذا واضحاً فى كتابه التوضيح حين عقد لكل مسألة صغيرة فصلاً، فعذره هناك أنه يشرح الألفية، ويتابع فى الغالب أحكامها دون التصريح بأبياتها، فاقتضاه الموقف عند الانتقال من حكم إلى حكم يتضمنه بيت أو أكثر من أبيات الألفية أن يعقد لهذا الانتقال فصلاً، فإذا كان ذلك كذلك فإن صنيعه هنا فى المغنى لا يعدو أن يكون تعبيراً عن النقاط المختلفة التى يتناولها لا عن أبواب بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة.

* * *

وبعد هذه الرحلة الطويلة يعود إلى الكلام فى النقاط الكبرى التى يتناولها فى هذا الباب.

وتلك هى الجهة السادسة[3] من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهى ألا يراعى المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب.

وقد أورد لذلك أنواعاً يشير فيها إلى بعض ما وقع للمعربين فيه من وهم:

فالنوع الأول: اشتراط الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.

---

(1) المغنى ص 628.

(2) المصدر السابق ص 629.

(3) المصدر نفسه ص 630 وما بعدها.

وينسب إلى الزمخشري وهما في الأول في إعراب ﴿ملك الناس إله الناس﴾[1] أنهما عطفا بيان[2]، ويعد من الخطأ في الثاني قول كثير من النحاة إن «الرجل» نعت في نحو «مررت بهذا الرجل» ويحكى قول ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك[3].

والنوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ونعت المعرفة، والتنكير للحال والتمييز وأفعلَ مِن، ونعت النكرة.

ويبيّن ابن هشام بعض ما وقع للمعربين من وهم في كل ذلك.. حيث أعرب جماعة البدل عطف بيان، وأعرب غيرهم الخبر نعتاً... إلخ.

ويطول نفس ابن هشام في ذلك بصورة ملحوظة، ويقلب الأمور على مختلف الوجوه، ويسرد الخلافات ويوازن بين الآراء ويحكم لها أو عليها، ويدلي بدلوه فيذكر الرأي الذي يراه صواباً في الموضوع.

ويسترسل ابن هشام في ذكر هذه الأنواع التي وقع فيها الوهم وتندرج تحت الجهة السادسة التي هو الآن بصددها، ويفيض في ذلك إفاضة كبيرة، ولا يكتفي بأن يتجه إلى القرآن بشواهده وأمثلته بل يولي وجهه أيضاً شطر التفسير والمفسرين. فيثير اعتراضاً للرازي على الزمخشري في إعراب بعض الآيات، ويحكي إعراب الزمخشري وغيره في آيات أخرى، ويلمع إلى قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: بأنه يجوز كونها في موضع جر بإسقاط حرف القسم، ويرد هذا القول بأنه لا جواب للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود، ونحوهن.

* الجهة السابعة : أن يحمل كلاماً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير

---

(1) سورة الناس 114 الآيتان 2، 3.

(2) انظر الكشاف 302/4.

(3) انظر المغني ص 630.

ذلك الموضع بخلافه[1]. ويذكر لذلك أمثلة كثيرة أغلبها من القرآن وأقلها من الشعر.

ثم ينبه إلى أن الموضع الواحد قد يحتمل أكثر من وجه، وهناك ما يرجّح كلًا منها، فينظر فى أولاها.

* الجهة الثامنة[2]: أن يحمل المعرَب على شىء، وفى ذلك الموضع ما يدفعه. وهو يستفيد فى ذلك من رسم المصحف فى تصحيح رأى وتخطئة آخر، ومن القراءات فى تزكية رأى على آخر.

وهذا الاتجاه واضح عنده فى الاعتماد على القرآن وعلومه من جهة والاتجاه بتأليفه فى النحو، ولا سيما فى المغنى إلى خدمة التفسير وعلوم القرآن من جهة أخرى.

* الجهة التاسعة: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات[3]. ويضرب لذلك أمثلة منها اشتباه الفعل الذى على وزن أفعل مثل (أحصى) بأفعل التفضيل، واختلاط الصفة بالخبر، والخلط بين «رأى» العلمية والبصرية، وغير ذلك من وجوه الخلط المؤدى إلى فساد الإعراب.

* الجهة العاشرة: أن يخرّج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير داع، وهذا يؤدى إلى التخريج، والإعراب على وجه مرجوح[4]. ولذلك عنده أمثلة يحكى بعضها عن مكى، وابن الحاجب وغيرهما.

وتداعى المعانى يجد طريقه إليه، فعندما يتحدث عن الحذف فى غمار أمثلته نراه يعقد خاتمة يسوق فيها أنه إذ قد انجر به القول إلى ذكر الحذف فليوجّه القول إليه، فإنه من المهمات، وينبرى لذكر شروطه التى منها:

---

(1) المغنى ص 657 وما بعدها.

(2) المصدر السابق ص 660 وما بعدها.

(3) المصدر نفسه ص 663 وما بعدها.

(4) نفسه ص 665 وما بعدها.

وجود دليل حالى.

ألا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه.

ألا يكون مؤكَّداً؛ لأن المؤكِّد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار.

ألا يؤدى حذفه إلى اختصار المختصر.

ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

ألا يكون عوضاً عن شىء، فلا تحذف «ما» فى «أمّا أنت منطلقاً انطلقت»...

ألا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى. ويضرب لهذا كله أمثلة توضيحية، ويناقشها ويستخدم الحوار فيها.

وبمناسبة الحذف يمعن فى بيان أن الشىء قد يظن أنه من باب الحذف وليس منه[1]، ويتكلم فى هذا كلاماً لطيفاً ينقد به قول النحويين: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، فالحق أنه ليس من قبيل الحذف فى شىء، وإنما هو لا يذكر لأسباب منها ألا يتعلق الغرض بذكره. وهذا ميدان، والحذف ميدان آخر.

وابن هشام يبدع فى هذا الموضوع إبداعاً ينبىء عن شفافية وحس مرهف يخرج به عن إطار النحو وحده إلى التحليق فى آفاق بلاغية.

وبعد هذا يلم ببيان مكان المقدّر[2]، ويوضّح فيه أن القياس أن يقدّر

---

(1) المغنى ص 676 وما بعدها.

(2) المصدر السابق ص 678 وما بعدها.

الشيء فى مكانه الأصلى، وجوّز البيانيّون تقديره مؤخراً عنه وعللوا ذلك بأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وهؤلاء يسِمُهم ابن هشام بالوهم.

وتعرضه لرأى البلاغيين ودحضه هو من قبيل خروجه عن الإطار النحوى إلى غيره، ويساعده على ذلك رحابة أفقه وسعة اطلاعه.

ثم يأخذ فى بيان مقدار المقدّر[1]، ويقول بأنه ينبغى تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل.

وذلك من لمحات ابن هشام التى يتجه فيها إلى ذوق اللغة، ويقلل من عرامة الجانب المعيارى الذى يأخذ به النحاة أنفسهم.

وبعد هذا يشرع فى بيان كيفية التقدير[2]، فيذكر أنه إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدّر أن ذلك المحذوف حذف دفعة واحدة بل على التدريج، ولكن هناك خلاف بين النحاة فى ذلك.

وهذا على كل حال ليس من الأمور العملية التى تؤدى إلى نتيجة واقعية بل هو أمر صناعى بحت.

ولعل القول الأخير الذى ينقل عن أكثر أهل العربية ومنهم سيبويه والأخفش بجواز الأمرين هو أقرب الأقوال إلى الواقع، وإن كان ابن هشام وصفه بأنه نقل غريب.

ثم ينتقل إلى القول بأنه ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن[3]، فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر مالا مانع له.

ثم يطرح تساؤلاً عمّا إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً

---

(1) المغنى ص 680.

(2) المصدر السابق ص 681.

(3) المصدر نفسه ص 682.

فأيها أولى؟"[1] ويجيب عن هذا بذكر الخلاف فيه من نحوى إلى آخر مع ذكر أمثلة يناقش فيها هذا الموضوع.

ويظل فى إطار ما هو أولى بالحذف، وذلك فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقى فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقى خبراً، فالثانى أولى، ويذكر علة ذلك وهى أن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل.

ويستثنى ابن هشام من ذلك استثناء يجرى على طريقته وعمقه فى الفهم، فيقول: «اللهم» إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى فى ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آت على طريقته، ويمثل للاتجاهين بالقرآن الكريم وقراءاته.

ويظل ابن هشام فى هذا الإطار فيقرر أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى[2]، وذلك مثل القول بحذف نون الوقاية بدلاً من حذف نون الرفع عند من يحذف، وكذلك نون الوقاية بدلاً من نون الإناث. ويحكم ابن هشام بأن هذا هو الصحيح، وينقل عن صاحب البسيط أنه مجمع عليه؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، كما ينقل عن ابن مالك فى التسهيل أن المحذوف الأولى[3]، وأنه مذهب سيبويه، ويسترسل فى ذكر أمثلة أخرى يرى أن المحذوف فيها هو الحرف الثانى دون الأول.

ويظل ابن هشام فى نطاق الحذف مهتماً به، فيذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها الطلاب، ويمعن فى ذلك إمعاناً شديداً، فيتناول حذف الاسم المضاف، وحذف المضاف إليه، وحذف اسمين مضافين، وحذف ثلاث متضايفات، وحذف الموصول الاسمى، وحذف الصلة، وحذف الموصوف، وحذف الصفة، وحذف المعطوف، وحذف المعطوف عليه، وحذف المبدل

(1) نفسه ص 683.

(2) نفسه ص 685.

(3) التسهيل ص 10 وما ورد فيه مقصور على حذف نون الرفع مع نون الوقاية.

منه، وحذف المؤكد وبيان توكيده (والخلاف بين النحاة فيه)، وحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف الفعل، وحذف المفعول، وحذف الحال، وحذف التمييز، وحذف الاستثناء، وحذف حرف العطف، وحذف فاء الجواب، وحذف واو الحال، وحذف قد، وحذف لا التبرئة، وحذف لا النافية وغيرها، وحذف ما النافية، وحذف ما المصدرية وحذف أداة الاستثناء، وحذف لام التوطئة، وحذف الجار، وحذف أن الناصبة، وحذف لام الطلب، وحذف حرف النداء، وحذف همزة الاستفهام، وحذف نون التوكيد، وحذف نونى التثنية والجمع، وحذف أل، وحذف لام الجواب، وحذف جملة القسم، وحذف جملة الشرط ، وحذف جملة جواب الشرط، وحذف الكلام بجملته، وحذف أكثر من جملة.

ثم ينبّه إلى أن الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل. ويسوق أمثلة لكل هذا[1].

وبيّن أن من الحذف والتقدير ما يكون فضولاً فى علم النحو وإنما هو للمفسر، نحو ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُم الحَرَّ﴾[2] حين يقولون إن التقدير: والبرد، ونحو ﴿وتِلْكَ نعمةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أن عَبَّدْتَ بَنِي إسرائيل﴾[3] حين يقولون إن التقدير: ولم تعبّدنى.

كما يشير إلى أن قولهم بحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، إنما هو تطفّل منهم على علم البيان.

---

(1) المغنى ص 724، 725.

(2) سورة النحل 16 الآية 81.

(3) سورة الشعراء 26 الآية 22.

ثم يستدرك فيقول إنه حين أقدم على شيء من ذلك لم يقدم عليه مقلداً لهم، بل فعله؛ لأنه وضع الكتاب لإفادة متعاطى التفسير والعربية جميعاً [1].

* * *

(1) المغنى ص 725.

المبحث الخامس

يلم فى هذا المبحث بعرض وتحليل ما تضمّنه الباب السادس من الكتاب بشأن التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين وجانبوا الصواب فيها[1].

وصف ابن هشام هذه الأمور بالكثرة، ثم ذكر أن الذى يحضره منها الآن عشرون موضعاً، وهو هنا أكثر دقّة وتسديداً مما سبق فى الباب الخامس من تعبيره عن الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وتحديد عددها بعشرة، وقد أشرت إلى هذا فى موضعه.

ويمكن أن نوجز بعض ما تناوله ابن هشام من هذه المواضع فيما يلى:

* قولهم فى (لو) إنها حرف امتناع لامتناع، وقد فنّد رأيهم فى ذلك عند الحديث عن (لو) بين الحروف والأدوات، وذكر أن العبارة الجيدة قول سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل

(1) المغنى ص 726-740.

على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه. ولكنه يختار عبارة يراها أجود العبارات وهى قوله: (لو) حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه[1].

وهذا ـ فيما أرى ـ أصح تعبير فى الموضوع.

* قولهم فى (إذا غير الفجائية) إنها ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالباً. ويعيب ابن هشام عليهم كلامهم هذا من جوانب ذكرها، منها أن هذا إنما هو لتفسير الأداة من حيث هى، ولكنه غير كاف فى تحديدها ثم إن فيه تطويلاً، فبدلاً من قولهم «لم يستقبل من الزمان» يحسن أن يقولوا: مستقبل، ومعه الحق فى هذا أيضاً.

* قولهم النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة، وإنما ذلك فى النعت الحقيقى، فأمّا السببى فإنما يتبع فى اثنين من خمسة.

* وقولهم (الفاء جواب الشرط) ويذكر ابن هشام أن الصواب أن تقول إنها رابطة لجواب الشرط.

* وقولهم العطف على عاملين، والصواب «على معمولى عاملين».

* وقولهم بل حرف إضراب، والصواب أنها حرف استدراك وإضراب، ذلك أنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن.

* وقولهم فى نحو قوله تعالى: ﴿فانكِحُوا ما طاب لكم من النساء مَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَاعَ﴾[2] إن الواو نائبة عن أو. ويعقّب على ذلك بأنه غير معروف فى اللغة وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين، وينقل عن بعض أئمة النحو تفنيده على أساس أن الأعداد التى يضم بعضها إلى بعض هى الأعداد الأصول، وأمّا الأعداد المعدولة هذه، فلا يضم بعضها إلى بعض،

---

(1) المصدر السابق ص 287.

(2) سورة النساء 4 الآية 3.

وإنما يراد بها الانفراد لا الاجتماع. ثم يشير إلى وقوع الخطأ فيها للجهل باستعمالها ويجعل من ذلك استعمال المتنبى لها فى قوله [1]:

أُحَادُ أَمْ سُدَاسٌ فى أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنوطَةُ بالتَّنَادِى[2]

ويلاحظ هنا أن ابن هشام كثيراً ما يلجأ إلى شعر المتنبى لتوضيح مسألة أو التطبيق عليها وله فى هذه العناية بالمتنبى وشعره أمثلة كثيرة.

ويستمر ابن هشام فى هذه الأمور التى يحذّر من الخطأ فيها حتى يتم المواضع العشرين، ويكثر فيها من التمثيل والمناقشات والتفريعات الكثيرة، والإشكالات والتخطئة والتصويب، والتضعيف والترجيح. ويتعرض كثيراً لكتب المفسّرين ولا سيما الكشاف موافقاً أو معارضاً. ويستدل ببعض مصاحف الصحابة كمصحف ابن مسعود[3].

وينبّه فى خاتمة كلامه إلى ما ينبغى للمعرب هو أن يتخيّر العبارات التى هى أكثر إيجازاً وجمعاً للمعنى المراد من غيرها، ويضرب لهذا أمثلة يطبّق عليها ذلك[4].

وقبل أن أنهى الكلام فى هذا المبحث ألم إلى أن ابن هشام جمع فى هذا الباب ـ على قصره ـ أموراً لها أهميتها، فقد صحّح مفاهيم كثيرة خاطئة، واتجاهات بعيدة عن واقع اللغة من جهة، وعن الصناعة النحوية من جهة أخرى.

ولعل من أهم هذه الأمور ما دحضه من قولهم «ينوب بعض حروف الجر عن بعض»، وسنده فى رد هذا الكلام هو واقع اللغة نفسها، إذ لا يصح أن يقال: مررت فى زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم.

---

(1) المغنى ص 730.
(2) شرح ديوان المتنبى 208/1.
(3) المغنى ص 733.
(4) المصدر السابق ص 740.

ويرى ابن هشام تصحيح هذا القول بإدخال (قد) فتكون العبارة: قد ينوب بعض حروف الجر عن بعض.

فهذا تصحيح لمفهوم خاطىء ساد بين الكثيرين من المشتغلين بالنحو وكثيراً ما نجده على الألسنة الآن، فهو خطأ مشهور حجب الصواب وراءه وساعده الإلف على الذيوع، ولكن هذا الإمام المحقق وضع الأمور موضعها فى كثير من هذه المسائل.

* * *

المبحث السادس

يتضمّن هذا المبحث ما تناوله الباب السابع من المغنى من بيان كيفية الإعراب[1] وقد وضع ابن هشام هذا الباب أو أغلبه لتدريب المبتدئين على ذلك، وتصحيح خطأ بعض المعلمين، ويبدأ هذا بالتنبيه إلى أن اللفظ المعبّر عنه حين يكون حرفاً واحداً يعبر عنه باسمه، كقولنا عن إعراب التاء المتصلة بالفعل مثل (ضربت) التاء فاعل، أو الضمير فاعل ولا نكتفى بذكر صوتها (ت). وكذلك الشأن فى الكاف الاسمية فى مثل «وما هداك إلى أرض كعالمها». فإننا عند إعرابها ننطق باسمها فنقول: الكاف فاعل، ولا نقول (كَ) فاعل.

وكذلك نقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف ولا ننطق بلفظهما، أمّا مثل (م الله) و (ق نفسك) و (ل) هذا الأمر، فلك أن تنطق بلفظها فتقول: م مبتدأ على القول بأنها جزء من كلمة أيمن، و (قِ) فعل أمر. وذلك لأنها ليست على حرف واحد بل الحذف فيها عارض.

---

(1) المغنى ص 741.

وإذا كان اللفظُ على حرفين ينطق به، مثل: قد حرف تحقيق، وهل حرف استفهام. وكذلك إذا كان ضميراً مثل (نا)، وإن كان الأفضل التعبير عنه بقولنا: الضمير، حتى لا ننطق بالمتصل مستقلاً.

ولا يجوز النطق باسم شيء من ذلك خوف الإطالة، وعلى هذا فقولهم (أل) أقيس من قولهم: الألف واللام.

وإذا كان اللفظ على أكثر من حرفين نُطق به أيضاً. فنقول سوف حرف استقبال، وضرب فعل ماض.

ثم أخذ يوضّح أن الكلمات حين نخضعها للإعراب فى الجملة إنما يكون ذلك على اعتبارها أسماء لمسمياتها حتى حين تكون فى الأصل حروفاً أو أفعالاً، ويدلّل على ذلك بأننا نخبر عنها فنقول: سوف حرف استقبال، وضرب فعل ماض.

ولهذا نقول (أل) حرف تعريف، بقطع همزة أل، لأنها هنا اسم، وهمزة الأسماء همزة قطع.

وعلى هذا ينقد ابن مالك فى قوله بأن الإسناد اللفظى يكون فى الأسماء والأفعال والحروف، وأن الذى يختص به الاسم هو الإسناد المعنوى، فلا تحقيق فيه[1].

وينقد أبا حيان أيضاً فى تقليده لابن مالك فى ذلك.

وينتقل ابن هشام إلى نقطة أخرى فى كيفية الإعراب فيقول بأنه لا بد لمن يتكلم عن الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه إعرابه كقولنا: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأما قول الكثيرين فى أعاريبهم: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشىء، لأن هذه المذكورات لا تستحق بوصفها هذا إعراباً معيناً، فالاقتصار بها على هذا لا يعلم معه موقعها من الإعراب.

---

(1) المغنى ص 742.

وإذا كان ما يعرب مفعولاً عين نوعه: مفعول مطلق، مفعول بـه، مفعول لأجله، مفعول معه، مفعول فيه.

وبالنسبة للمفعول فيه يحسن أن يعيّن بقولنا ظرف زمان أو مكان.

ويجب بيان متعلق الظرف كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق.

وإن كـان المفعول به متعدداً عيّنت كل مفعول، فقلت: مفعول به أول، أو ثان، أو ثالث.

وإن تعيّن للمبتدىء نوع الفعل فتقول: فعل ماض، فعل مضارع، فعل أمر... . وينصح بأن تذكر حركة بناء الفعل إن كان مبنياً وحركة إعرابه إن كان معرباً مع ذكر السبب أحياناً كما فى حالة اتصال الفعل بنون النسوة، أو مباشرته لنون التوكيد. وإن كان الفعل ناقصاً نص عليه، وإن وجد مفعول مقدم، أو خبر مقدم نص على ذلك... وإن كان المبحوث فيه حرفاً بيّن نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً.

وبعد المفردات يتكلم على الجمل، ألها محل أم لا؟.

ثم يعقد فصلاً يضمنه ما يجب أن يحترز منه المبتدئون كالخلط بين الأصلى والزائد، أو نطق بعض العبارات على غير وجهها[1]، كأن يقول فى (كنت، كانوا) «كان الناقصة» فعل وفاعل لأنه ألف أن يقول ذلك فى الأفعال التامة. أو أن يعرب شيئاً طالباً لشىء ولا ينظر فى ذلك المطلوب. كأن يعرب فعلاً ولا يذكر فاعله، أو مبتدأ، ولا يتعرض لخبره.

ويوضّح أن إغفال شىء من هذه الأمور يوقع فى الخطأ، ويضرب لذلك كثيراً من الأمثلة العملية التى يناقشها ويطبق عليها ما يقوله،ويوضّح بها ما يعرضه. ويسوق كثيراً من الأخطاء التى وقع فيها غير المتصلين بالنحو، وما استشكلوه من أمور لا إشكال فيها إلا فى وهمهم، ويعرض ذلك فى روايات

---

(1) المغنى ص 744.

طريفة وقعت لعامة الناس أو لبعض الفقهاء، وبعض المفسّرين، وجماعة من المعربين.

ثم ينبه فى آخر الباب إلى أنه قد يكون للشىء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شىء آخر تغيّر إعرابه، ويدعو إلى التحرز فى ذلك[1]، ويضرب لذلك أمثلة منها (ما أنت، وما شأنك) فإن كلًا منهما مبتدأ وخبر. ولكن إذا قلت مثلاً: ما أنت وزيداً، فيكون (أنت) مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع، أو ما تكون، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وهو مرفوع على أنه فاعل فى التقدير الأول، أو اسم لكان فى التقدير الثانى، وشأنك بتقدير (ما يكون). ويسترسل فى هذا الإعراب التطبيقى إلى نهاية الجملة.

ثم ينبه أيضاً إلى أنه يختلف إعراب الشىء باعتبار المحل الذى يحل فيه. ويضرب لذلك مثلاً يوسعه مناقشة، ويعرض الخلاف بين النحاة فيه على أوسع نطاق.

وهكذا نجد هذا الباب العملى التدريبى لا يخلو من طبيعة ابن هشام التى جبلت على التحليق الكثير فى آفاق هذا العلم.

* * *

---

(1) المغنى ص 750.

المبحث السابع

أتناول فى هذا المبحث ما أورده صاحب المغنى فى الباب الثامن من أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية[1].

ويحددها بإحدى عشرة قاعدة، وليس هذا التحديد مقصوداً به الحصر، وإنما هو بحسب ما وصل إليه، كما أشار إلى مثل ذلك فى أول الباب السادس الذى تناولناه فى المبحث الخامس من مباحث هذا الفصل.

والقاعدة الأولى التى يسوقها فى هذا الصدد هى أنه قد يعطى الشىء حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما.

ويعطى للأول - وهو الشبه فى المعنى - صوراً منها دخول الباء فى خبر أنّ فى قوله سبحانه ﴿أو لم يروا أن الله الذى خَلَق السَّمَوَاتِ والأرضَ وَلَم يَعْىَ بِخَلْقِهِنّ بِقَادِرٍ﴾[2] لأنه فى معنى ﴿أوليس الله بقادر﴾.

(1) المغنى ص 751.

(2) سورة الأحقاف 46 الآية 33.

ودخولها فى ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾[1] لأنه يشبه فى المعنى (اكتف بالله شهيداً).

ويكثر من هذه الصور حتى يصل بها إلى ثلاث عشرة صورة تتخللها الشواهد والأمثلة وعرض الآراء ومناقشتها، ثم يعقد تنبيهين لهما صلة بالمقام. يسوق فى أولهما أنه وقع فى كلامهم أبلغ مما ذكره من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود، كما فى قوله:

بَـدَا لِىَ أَنِّى لـسـتُ مـدركَ مـا مَـضَـى
ولا سـابـقٍ شـيـئـاً إذا كـان جَـائِـيـا[2]

ويذكر فى ثانيهما أنه يلازم دائماً أن يعطى الشىء حكم ما هو فى معناه، فإن المصدر قد لا يعطى حكم أنّ و أن وصلتهما و بالعكس، فهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ولا فى سدهما مسد جزأى الإسناد[3]...

ثم ينتقل فى نطاق القاعدة الأولى نفسها إلى ما يعطى حكم الشىء المشبه له فى لفظه دون معناه، ويعدد له صوراً كثيرة أيضاً منها:

زيادة إنْ بعد (ما) المصدرية الظرفية، وبعد (ما) التى بمعنى الذى، لأنهما بلفظ (ما) النافية. ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملاً لها فى اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ.

وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا النافية) حملاً لها فى اللفظ على (لا الناهية).

ويظل حتى يصل بهذه الصور إلى عشر.

ثم يتحدث فى نطاق القاعدة الأولى أيضاً إلى ما يعطى حكم الشىء

---

(1) سورة الرعد 13: من الآية 43، سورة الإسراء 17: من الآية 96.
(2) انظر الخزانة 665/3، والبيت لزهير بن أبى سلمى «الديوان 107».
(3) المغنى ص 756.

لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب لشبهه وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة. وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب بأفعل التفضيل فيما سبق.

* * *

بعد هذا ينتقل إلى القاعدة الثانية وهى أن الشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوره[1]، ويضرب أمثلة لذلك منها قولهم: «هذا جحر ضب خرب» بالجر، وقول الشاعر:

«كبير أناس فى بجاد مزمّل»[2]

«وحور عين» فيمن جرهما . . . وغير ذلك من أمثلة[3].

ثم ينبّه إلى أن السيرافى وابن جنى أنكرا الخفض على الجوار، وتأوّلا ما ورد منه فى اللغة.

ولعل مثل هذا أدخل فى البلاغة منه فى النحو - وإن كان شركة بينهما - فهو من قبيل الإتباع والمشاكلة والاتساق فى ألفاظ اللغة وعباراتها، ولكن النحاة يتناولونه من حيث الإعراب موافقين عليه أو مناقضين له، والحق أن الذين عارضوه - وأغلبهم من البصريين - ليسوا على صواب فى ذلك، فإن له أمثلة كثيرة فى اللغة، وليست اللغة مجرد قواعد وأقيسة صارمة لا تتخللها بعض مظاهر الجمال والتناسق، بل إن بعض هذه المظاهر قد تعد قاعدة فى ذاتها وتأخذ سمتها فى التعبير اللغوى معترفاً بها عند اللغويين والنحاة.

وابن هشام لم يشر هنا إلى هذا الاتجاه البلاغى بل كان تناوله إياه من الجانب النحوى، وإن كان فى تناوله العام يلمع إلى هذه الجوانب البلاغية فى كتابه.

* * *

---

(1) المغنى ص 760.

(2) قائله امرؤ القيس انظر الديوان ص 62 وشرح الزوزنى ص 54.

(3) المغنى ص 760.

يستمر ابن هشام فى قواعده تلك، فيسوق أن العرب قد يشربون لفظاً آخر فيعطونه حكمه ويسمّون ذلك تضميناً[1].

وأنهم يغلّبون على الشىء ما لغيره لتناسب أو اختلاط بينهما ولهذا قالوا الأبوين فى الأب والأم، وفى الأب والخالة . . .[2].

وأنهم يعبّرون بالفعل عن أمور، منها وقوعه وهو الأصل ومنها مشارفته، ومنها إرادته، ومنها القدرة عليه.

وأنهم يعبرون عن الماضى والمستقبل كما يعبرون عن الشىء الحاضر، قصداً لإحضاره فى الذهن، حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار.

وأنهم يتوسعون فى الظرف، والجار والمجرور ما لا يتوسعون فى غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص عن معموله، وفعل التعجب من المتعجب منه. . . . إلخ.

وأن من فنون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه فى الشعر ومن أمثلته قول رؤبة:

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه[3]

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة.

وقول عروة بن الورد:

فديتُ بنفسِه نفسى ومَالى وما آلوك إلا ما أُطيقُ[4]

---

(1) المغنى ص 762.

(2) المصدر السابق ص 764.

(3) قائله رؤبة (انظر التصريح 339/2) ويروى فى ديوان رجزه (ديوان رؤبة فى مجموع أشعار العرب ص 3):

وبلد عاميَة أعماؤه كأن لون أرضه سماؤه

(4) جاء فى شرح أبيات المغنى 120/8، ومعجم شواهد العربية أن قائله عروة بن الورد، ولم أجده فى ديوانه.

إلى غير ذلك من أمثلة ساقها. ولا ينتظر طبعاً أن نجد مثل ذلك كثيراً فى القرآن، ولهذا نجده يسوق أغلب هذه الأمثلة من الشعر ثم من النثر العربى مثل «إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء» أى انتصب الحرباء فى العود. ومثل «عرضت الناقة على الحوض»[1].

وإن كان ابن هشام يسوق رأياً آخر مؤداه أنه لا قلب فيه ويشير إلى أن هذا الرأى قد اختاره أبو حيان، ولكنه ينسب وجود هذا القلب إلى الجوهرى وجماعة منهم السكّاكى والزمخشرى، ويسوق أن الزمخشرى جعل منه: ﴿ويَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا على النار﴾[2]، وأن أبا حيّان رد عليه قوله، ويحكى ابن هشام عن ثعلب فى قوله تعالى: «ثم فى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سبعون ذِرَاعاً فاسلُكُوه﴾[3] أن المعنى اسلكوا فيه سلسلة. ويسوق (أى ابن هشام) ما قيل من أن منه ﴿وكَمْ مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فجاءها بَأْسُنَا﴾[4] ﴿ثم دنا فتدلى﴾[5] ولكنه يؤوّلها. وينقل القول بالقلب فى أمثلة قرآنية أخرى لكنها مختلف فيها أو مردود عليها.

وإذا كان يكثر من الأمثلة على القلب، فإنه يتعقب من يدخل فيه ما يرى أنه ليس منه، انظر إليه فى قوله: وزعم بعضهم فى قول المتنبى:

وَعَذَلْتُ أهلَ العشقِ حتى ذقتُهُ ... فَعَجِبتُ كيف يموتُ من لا يعشقُ[6]

أن أصله كيف لا يموت من يعشق، إذ يقول إن الصواب خلافه، وإن المراد أنه صار يرى أنه لا سبب للموت سوى العشق.

* * *

(1) المغنى ص 777.
(2) سورة الأحقاف 46 الآية 20، 34.
(3) سورة الحاقة 69 الآية 32.
(4) سورة الأعراف 7 الآية 4.
(5) سورة النجم 53 الآية 8.
(6) شرح ديوانه ص 125.

ويختم كلامه فى هذا الباب بأن من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام[1].

وتلك هى القاعدة الأخيرة من القواعد الكلية التى تندرج تحتها صور جزئية متعددة. ويضرب ابن هشام لذلك أمثلة كثيرة منها:

* إعطاء (غير) حكم (إلا) فى الاستثناء بها نحو ﴿لا يستوى القاعِدُون من المؤمنين غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ﴾[2] فيمن نصب غير. وإعطاء (إلا) حكم (غير) فى الوصف بها نحو﴿لو كان فِيهِما آلِهَةٌ إلا الله لَفَسَدَتَا﴾[3].

* إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية فى الإهمال كقوله:

أَنْ تَـقْـرَآنِ عـلى أسـماءَ وَيْحَـكُـما ... مِنِّى السلامَ وأَلَّا تُشعِرا أَحَدا[4]

* إعمال (ما) حملًا على أنْ، كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام «كما تكونوا يولّى عليكم»، وينقل هذه الرواية عن ابن الحاجب، لكنه يستدرك عليها بأن المعروف فى الرواية كما تكونون.

* إعطاء إن الشرطية حكم (لو) فى الإهمال كما روى فى الحديث: «فإلا تراه فإنه يراك».

وإعطاء لو حكم إن فى الجزم كقوله:

* لو يشأ طار بها ذو ميعة *[5]

---

(1) المغنى ص 778.

(2) سورة النساء: 4 الآية 95.

(3) سورة الأنبياء: 21 الآية 22.

(4) قائله مجهول. انظر التصريح 232/2. والأشمونى مع الصبان 287/3.

(5) قائله علقمة الفحل (أو امرأة حارثية). شرح الكافية 452/4، الصبان على الأشمونى 42/4 الخزانة 521/4. انظر الديوان ص 133.

ويحكى الثانى عن ابن الشجرى[1]، ولكنه ينقل أن غير ابن الشجرى خرّجه على أنه جاء على لغة من يقول شاء يشا - بالألف - ثم أبدلت الألف همزة، كما ينقل أنه يقدح أيضاً فى تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك، ويستظهر ابن هشام أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل (إنه مَنْ يتَّقِى وَيَصْبِرْ فإنَّ اللَّهَ) [2] بإثبات ياء يتقى وجزم يصبر.

* إعطاء (إذا الشرطية) حكم (متى) فى الجزم بها، كقول الشاعر:

* وإذا تصبك خصاصة فتحمل * [3]

وإهمال (متى) حكماً لها بحكم (إذا) فى الإهمال كقول عائشة للرسول ﷺ بشأن أبى بكر: «. . . وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس».

* إعطاء (لن) حكم (لم) فى الجزم كقوله:

لن يَخِبِ الآن من رجائِكَ مَن حَرَّكَ من دونِ بابِكَ الحَلْقَة[4]

وإعطاء (لم) حكم (لن) فى عمل النصب، ينقله ابن هشام عن بعضهم استدلالاً بقراءة من قرأ «ألم نشرح» بفتح الحاء، ولكنه يضعفه بأن (لن) لا تحل هنا والشىء يحمل على ما يحل محله.

* وإعطاء عسى (حكم) لعل فى العمل كقول الشاعر:

* يا أبتا علك أو عساكا * [5]

---

(1) المغنى ص 779.

(2) سورة يوسف 12 : الآية 90 .

(3) قائله عبد قيس بن خفاف. انظر شرح أبيات المغنى 223/2.

(4) قائله أعرابى. انظر الصبان على الأشمونى 278/3، وحاشية يس 247/2.

(5) قائله رؤبة. ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب ص 181، من شواهد سيبويه 375/2.

وإعطاء (لعل) حكم (عسى) فى اقتران خبرها بأن كما فى الحديث: «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»[1].

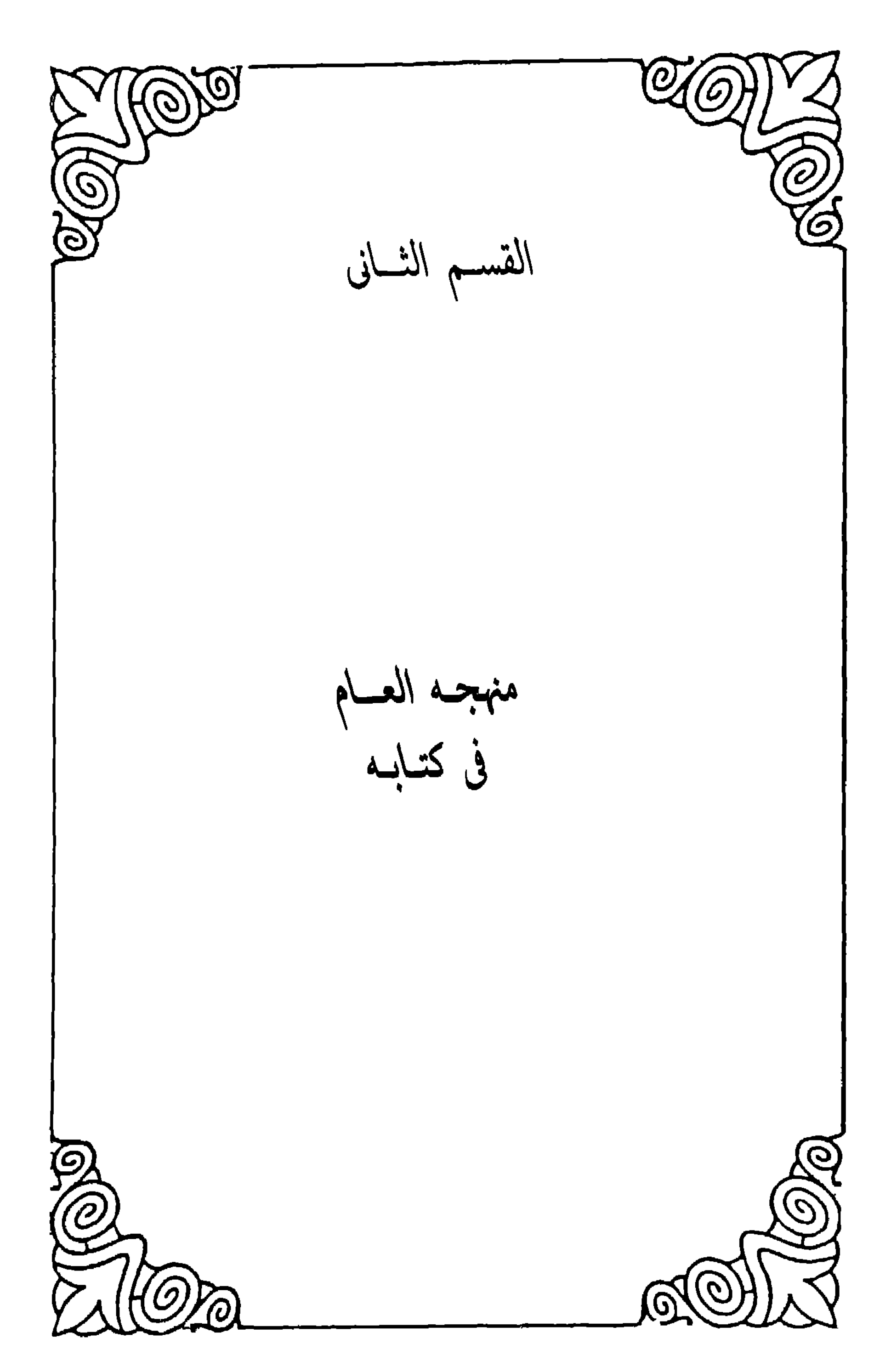
ويستمر فى سرد أمثال هذه الصور على هذا النهج.

ولعلنا الآن نحس أن هذا المبحث من أكثر مباحث الكتاب استشهاداً بالحديث الشريف.

وفى بعض المواطن السابقة نجد أن ابن هشام ينشىء صوراً لبعض المسائل على أساس ما، ثم يعود فينقضها بنفسه، أو نقلاً عن غيره، وقد يقول قائل إنه كان ينبغى له إلغاء مثل هذه المسائل وعدم التحدث فيها أصلاً، ولكن يبدو أن الرجل لسعة اطلاعه، وطول باعه يريد أن يتخذ من الصور المختلفة فى الموضوع الواحد مجالاً فسيحاً للمناقشات وعرض الآراء والرد عليها ليفيد القارىء ويمتعه، فتبدو مباحثه وكأنما هى فوائد علمية عليها أشهى ألوان الأطعمة، وأكثرها لذة وإمتاعاً.

---

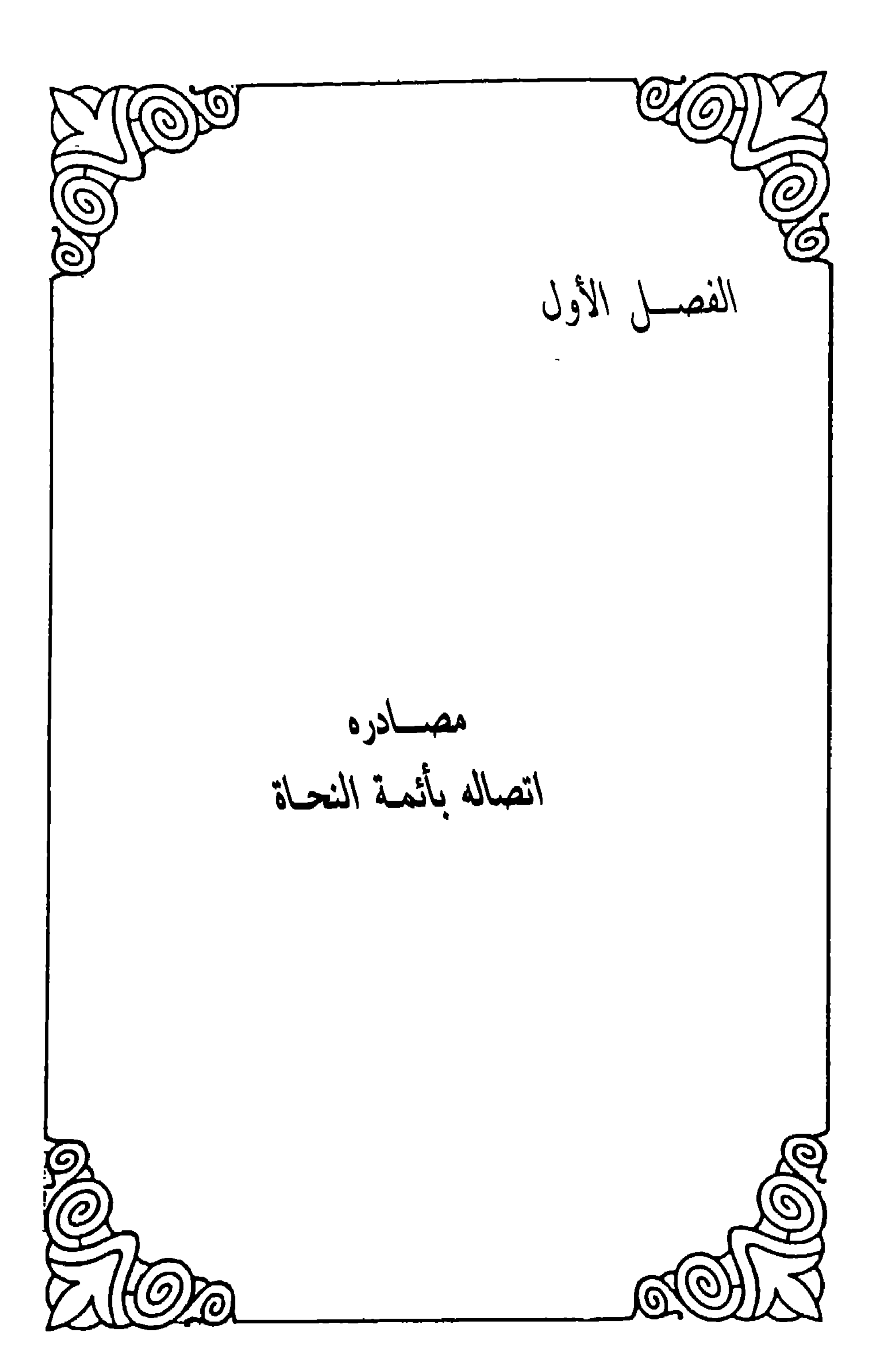
(1) المغنى ص 780.



القسم الثانى

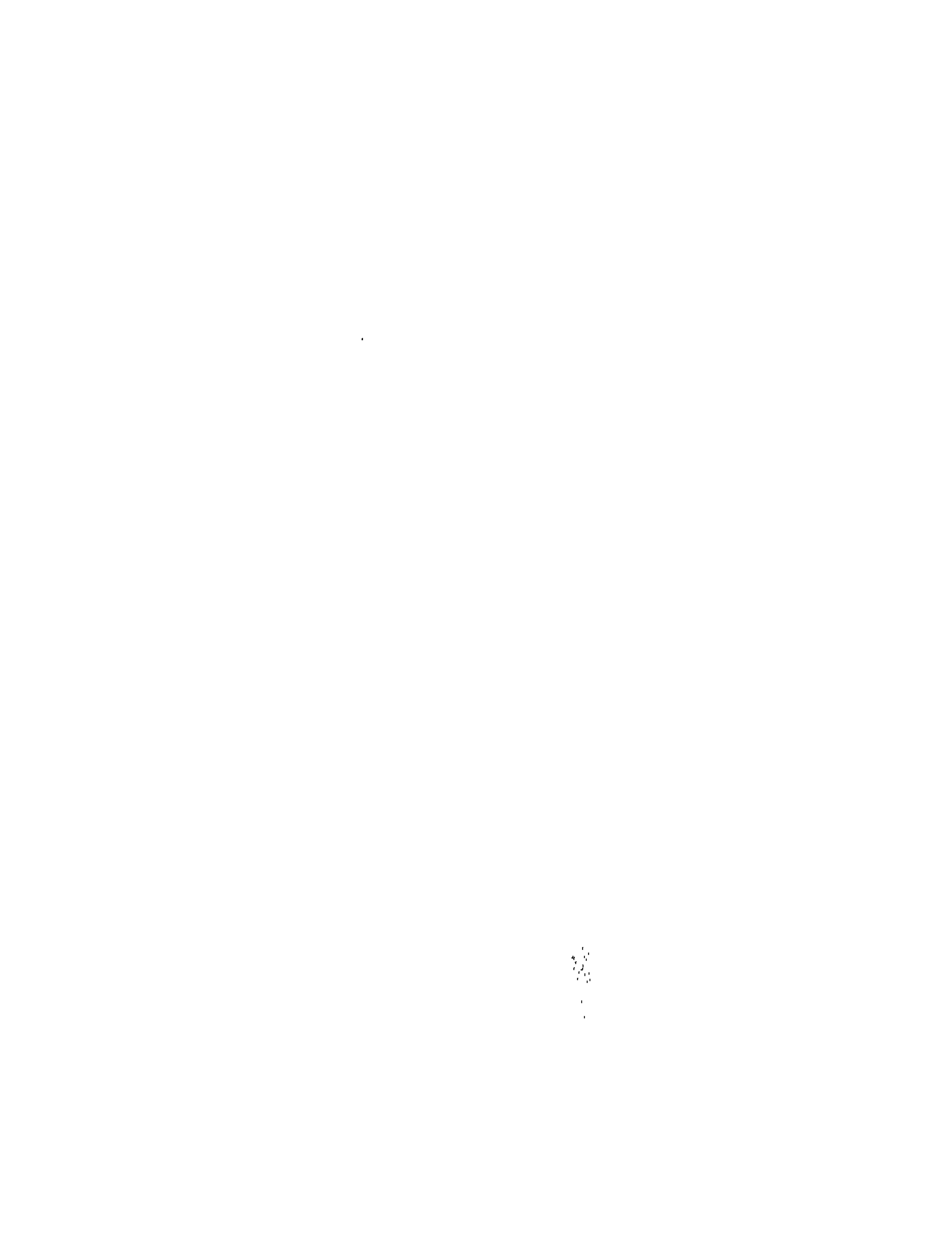
منهجه العام
فى كتابه

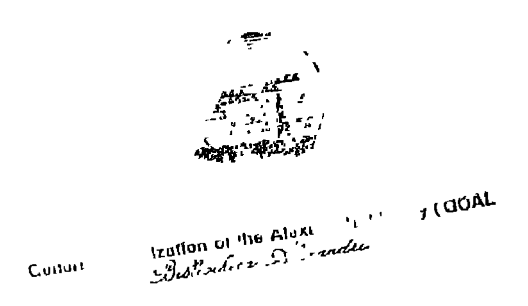




الفصـــل الأول

مصـــادره
اتصاله بأئمـة النحـاة





مصادر ابن هشام فى كتابه المغنى

لعل من نافلة القول أن نسهب فيما هو معلوم من أن ابن هشام من أئمة النحو البارزين الذين كان لهم ثقافتهم الواسعة واطلاعهم الذى لا يكاد يعرف حدوداً ينتهى إليها، فقد اختلف إلى النابهين من الشيوخ كما فى القسم الأول من هذا البحث بما لا يدع مجالاً للشك فيما اتسموا به من علمٍ غزير ومعارف منوعة ما بين نحو ولغة وبلاغة وأدب وتفسير وفقه وأصول . . .

هذا إلى أن ابن هشام كان نسيج وحده فى القراءة، والاطلاع، وسعة الأفق، وبعد الغور، وعمق الفكرة، وطول الأناة، فلا غرو أن نجد منه رجلاً طلعة، وعالماً بحّاثة، وضع يده على المذاهب النحوية وآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم وتفاوت آرائهم، فعايشهم فى كتابه، ونسب إليهم آراءهم، ونقل عنهم نقولاً كثيرة.

فأخذ عن المدرسة البصرية مجتمعة، وعن كبار أئمة النحو البصرى مثل يحيى بن يعمر، وعيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد،

ويـونس بن حبيب، وسيبويـه، والأخفش الأوسط، وقـطرب، والجـرمى، والمازنى، وأبى حاتم، والمبرِّد.

كما أخذ عن المدرسة الكوفية مجتمعة وعن كبار أئمة النحو الكـوفى كالكسائى، والفراء، واللحيانى، وابن سعدان، والطُّوَال، وثعلب.

ونقل عن المدرسة البغدادية بوجه عام، وعن نحاة بغداد ممن غلبت عليهم النزعة البصرية كالزجّاج، وابن السرّاج، والزجّاجى، ومبرمان، وابن درستويه.

وممن غلبت عليهم النزعة الكوفية كأبى موسى الحامض، وابن الأنبارى (أبو بكر محمد بن القاسم).

وممن جمعوا بين النزعتين البصرية والكوفية كابن قتيبة، وابن كَيسان، وابن شقير، وابن الخياط... ثم شرّق وغرّب فأخذ عن نحاة مصر الذين استمدوا نحوهم من النحو العراقى مثل، ولّاد، وأبى على الدِّينَورى، وابن ولّاد، وأبى جعفر النحاس.

كما أخذ عن نحاة العراق وما يليه من جهة الشرق أو يقاربه من جهة الغرب، كابن خالويه، وأبى على الفارسى، وأبى سعيد السيرافى، وأبى الحسن الرمانى، وابن جنى، والرّبعى، وابن برهان، والتبريزى، والزمخشرى، وابن الشجرى، وابن الخشاب، وابن الدهان، والأنبارى، والمطرِّزى، والعُكبرى، وابن الخباز، وابن إيَاز.

وأخذ عن المغاربة والأندلسيين بوجه عام كما أخذ عن كثير من نحاتهم كالأعلم، وابن السِّيد، وابن الطراوة، وابن الباذش، وابن هشام اللخمى، وابن طاهر، والسهيلى، وابن مضاء، والجُزولى، وابن خروف، والشلوبين، وابن هشام الخضراوى، وابن الحـاج، وابن عصفور، وابن مـالك، وابن الضائع، وابن أبى الربيع، والمالقى، وأبى حيان.

كما نقل عن نحاة مصر والشام: مثل الحوفى، وابن بابشاذ، وابن برّى،

وابن معط، وابن يعيش، والسخاوى، وابن الحاجب. وأخذ عن بعض نحاة العصر المملوكى من شراح الألفية أو غيرهم كابن الناظم، وابن النحاس.

وقد آثرت عرض هذه الجمهرة من النحاة فى شكل مجموعات على هذا النحو الذى نراه؛ حتى لا يكون عرضها فى شكل ركامى مملّ، وحتى يستبين منها - إلى جانب كثرتها - مدى تغطيتها للرقعة الواسعة من عالمنا العربى والإسلامى على مر العصور فى تاريخ النحو، فنقف من وراء هذا على منهجه التوسعى فى عرض الآراء ونسبتها إلى أصحابها.

هذا إلى من نسب إليهم الرأى فى إجمال مثل: الجمهور، الجماعة، جماعة (بالتنكير)، جماعة من المحققين، جماعة من المغاربة. وغيرهم ممن لم يصرح بأسمائهم مثل: قال بعضهم.. وقال آخرون.. فهذا كله كثير فى كتابه.

وابن هشام فى عزو هذه الآراء كان غالباً ما ينسبها إلى أصحابها دون الإشارة إلى كتاب معين، ولعل هذا يرجع فى معظمه إلى أن كثيراً من هذه المراجع مفقود، أو لم يصل إليه، ولكن وصلت إليه هذه الآراء عن أصحابها منقولة عنهم فى كتب غيرهم.

ولكنه مع هذا حين يجد الكتاب يذكر الرأى أحياناً منسوباً إلى المؤلف والكتاب معاً.

ومن أمثلة ذلك:

* نقله عن الزجّاج فى كتاب الشجرة[1].
* نقله عن حمزة بن الحسين الأصفهانى فى كتابه المسمى الرسالة المعربة عن شرف الإعراب[2].
* نقله عن ابن خالَويه فى كتابه المسمى الجُمل[3].

---

(1) المغنى ص 128.

(2) المصدر السابق ص 729.

(3) المصدر نفسه ص 261.

* نقله عن أبي على الفارسى فى الحجة وفى الشِّيرازيّات[1].
* نقله عن أبي الفتح (عثمان بن جنى) فى كتاب التَّمام[2].
* نقله عن الهروى فى الأزهية، والذخائر[3].
* نقله عن ابن سيده فى شرح الجمل[4].
* نقله عن الزمخشرى فى الكشاف وفى الأنموذج[5].
* نقله عن ابن الدهان فى الغرّة[6].
* نقله عن ابن معطى فى ألفيته[7].
* نقله عن ابن الخباز فى كتاب النهاية، وفى شرح الإيضاح، وشرح الدرّة[8].
* نقله عن ابن يعيش فى شرح المفصّل[9].
* نقله عن ابن الحاجب فى أماليه، وفى شرح المفصّل[10].
* نقله عن ابن عصفور فى المقرّب[11].
* نقله عن ابن مالك فى التسهيل، وشرحه، والتحفة، وشرح العمدة، وفى التوضيح، وفى منظومته الصغرى (الخلاصة)، ومنظومته الكبرى (الكافية الشافية)[12].

* * *

---

(1) نفسه ص 275، 342 .
(2) نفسه ص 141، 764.
(3) نفسه ص 305، 563.
(4) نفسه ص 387.
(5) نفسه ص 314.
(6) نفسه ص 471.
(7) المغنى ص 710، 721.
(8) المصدر السابق ص 253، 291، 451.
(9) المصدر نفسه ص 497.
(10) نفسه ص 290، 563، 737.
(11) نفسه ص 322.
(12) نفسه ص 68، 77، 189 ، 197 ، 244، 378، 568 .

فهـذه أمثلة للكتب التى رجـع إليهـا، ليس مقصـوداً بهـا الحصـر والإحصاء.

* * *

وهكذا نجد مصادر ابن هشام لا تكاد تحصى عداً، مّما يشهد له بطول باعه فى هذا المجال بصورة ما إخال أنه مسبوق إليها بين النحاة.

هذا، ونرجىء الكلام عن مصادره فى اللغة، والبلاغـة، والتفسير، والفقه، وغيرها إلى مواضعها من هذا الكتاب.

مدى دقته فى نقل هذه الآراء ونسبتها:

يتسم ابن هشام بالأمانة فى نقل هذه الآراء، ونسبتها إلى أصحابها، ويلتزم فى ذلك الدقة العلمية التى يأخذ نفسه بها لا فى عزو هذه الآراء فحسب، بل فيما يتصل به وبغيره من مباحث كتابه المغنى، وسائر مصنفاته الأخرى.

ولكنه مع هذا قد يسهو أحياناً، فيزايله شىء من الدقة فى نسبة هذه الآراء، وقد تعقبه بعض الشراح وأصحاب الحواشى فى شىء من ذلك.

وسأقتصر منه على ما يتصل بالنقول التى رجع فيها إلى كتب النحو، لأن الكلام فى هذا المبحث متصل بالمصادر النحوية، وأرجىء الكلام فيما يتصل بغيرها إلى مكانه فى المباحث الخاصة بها.

ومن هذه الجوانب التى سها فيها ابن هشام، والجديرة بالتناول هنا ما يأتى:

فى نهاية مبحث (إلا) ينبه إلى أنه ليس من أقسام (إلا) التى فى نحو ﴿إلا تَنْصُرُوه فقد نَصَرَهُ اللهُ﴾[1] وإنما هذه كلمتان: إن الشرطية ولا النافية،

---

(1) سورة التوبة 9 الآية 40.

ثم يتعجب بعد ذلك من أن ابن مالك على إمامته ذكرها فى شرح التسهيل من أقسام إلا[1].

وقد تعقبه الأمير فى هذا بأنه «ليس ما فى شرح التسهيل نصاً فى ذلك، نعم هو يوهمه، فإنه عرّف المستثنى بالمخرَج بإلا، فقال: «واحترزت عن إلا بمعنى إن لم ومثّل بالآية، أى فلا إخراج فيها»[2].

وأرى أنه إذا صح هذا النقل (نقل الأمير عن شرح التسهيل) فإنه يمكن القول بأن نقده لابن هشام فيه تسمّح وتساهل حين يقول: «ليس ما فى شرح التسهيل نصاً فى ذلك، نعم هو يوهمه»، فالحق أن قول ابن مالك واضح كل الوضوح بشكل يبرىء ساحته، ويلقى بتبعة السهو على ابن هشام فيما نسبه إليه.

ومن ذلك أن المعارضة التى وجهت إلى المازنى فى بيت العرجى:

أظلومُ إن مُصابكم رجلاً ردَّ السلامَ تحيةً ظلمُ[3]

نسبها ابن هشام إلى اليزيدى[4]، والأنطاكى شارح المغنى يتعقب ابن هشام بأن فى هذا نظر، لأن اليزيدى (أبا محمد) كان يؤدب المأمون وتوفى سنة اثنتين وستين ومائة، والواثق توفى سنة سبع وعشرين ومائتين، وينقل الأنطاكى عن الصفدى قوله: لعل هذا اليزيدى هو أحد أولاده فإنهم كانوا خمسة كلهم علماء وأدباء وشعراء ورواة أخبار. ولكنه (أى الأنطاكى) يستدرك على ذلك بأن الأقرب ما ذكره أبو حيان فى كتاب البصائر من أن المعارض للمازنى هو يعقوب بن السكّيت[5].

---

(1) المغنى ص 77.

(2) حاشية الأمير 79/1.

(3) أمالى ابن الشجرى 107/1، التصريح 64/3، شرح أبيات المغنى 158/7. نسبه العينى (هامش الخزانة 502/3 للحارث بن خالد من أحفاد هشام بن المغيرة).

(4) المغنى ص 593، 594.

(5) الأنطاكى ورقة 374.

ولعل من قبيل هذا السهو أيضاً ما ساقه فى المسألة الزنبورية من أنه لما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف، فسأله خلف عن مسائل وخطّأه فى إجابتها ثم أقبل عليه الفراء يسأله[1]، فيبدو أن ابن هشام سها فذكر خلفاً (أى خلف الأحمر) بدلاً من الأحمر (على بن المبارك) تلميذ الكسائى وزميل الفراء، ورفيقه فى مناقشة سيبويه فى بدء هذه المناظرة قبل حضور أستاذهما الكسائى، أمّا خلف الأحمر فقد كان راوية عالماً بالأدب ولا شأن له بالنحو، ثم إنه بصرى ولا صلة له بهؤلاء النحاة من الكوفيين حتى يجىء فيسأل سيبويه ليحرجه أو يضعف شوكته خدمة للكسائى. وليس هناك من نحاة الكوفة فى تلك الفترة من يسمى خلفاً فيم نعلم.

وقد لا يخطىء ابن هشام فى عزو الرأى إلى صاحبه، ولكنه يسهو فيعتبره أول من قال به، فعند كلامه عن أن همزة الاستفهام لها تمام التصدير ذكر لذلك بعض أدلة وأمثلة، ثم صرح بأن هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأنه خالفهم جماعة أولهم الزمخشرى. فزعموا أن هذه الهمزة فى تلك المواضع فى محلها الأصلى، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف.

وهنا يشير الأمير فى حاشيته إلى أنه كان حقه ألا يجزم بأن أولهم الزمخشرى، فإنه قيل قبله[2].

ومثل ذلك أنه عندما عرض للخلاف فى كون (أنْ) توصل بالأمر قال إن المخالف فى ذلك أبو حيان، زعم أنها لا توصل به، فنسب الخلاف إليه، مع كونه مسبوقاً به، فقد سبقه إليه الرضى[3] ولكن عذره فى ذلك أن كتاب الرضى لم يصل إلى القاهرة إلا بعد وفاته[4].

---

(1) المغنى ص 93.
(2) حاشية الأمير على المغنى 14/1.
(3) شرح الكافية 36/4.
(4) انظر حاشية الأمير 28/1.

ومما ينقصه الدقة فيه أنه عندما أورد ابن هشام أن (من) تأتى للبدل، وساق لذلك قول الشاعر:

ولم تذُق منَ البقولِ الفُستُقَا[1]

ينقل عن الجوهرى قوله: الرواية (النقول) بالنون[2]، وقد يفهم من ذلك أن الجوهرى قال هذا بصيغة الجزم. والحق أنه قال: وأنا أظنه بالنون[3]، فكان الأولى بابن هشام أن ينقله بهذه الصيغة.

ابن هشام والمدارس النحوية

لم يكن ابن هشام وثيق الصلة بالنحاة السابقين وحدهم فى شكل فردى أو جماعى حين يشترك جماعة منهم أو جمهورهم فى رأى بعينه يعرض له فى كتابه، بل كان وثيق الصلة أيضاً - إذا لم يكن أصلاً - بالمدارس النحوية المختلفة ينقل عنها آراءها ومذاهبها فى أصول النحو وفروعه ويناقشها فيتفق معها حيناً، ويختلف معها حيناً، ويرجّح بعضها على بعض حيناً آخر.

ولم يكن نقله عن هذه المدارس على درجة واحدة من الكثرة والقلة بل كان يقل ذلك أو يكثر تبعاً لأهيمتها عنده، فحين يكثر نقله عن البصريين ثم الكوفيين يقل صنيعه هذا مع غيرهم كالبغداديين.

ومن أمثلة نقله فى قلة عن البغاددة ما ساقه فى مبحث ما افترق فيه إسم الفاعل والصفة المشبهة من أنهم أجازوا إتباع المنصوب بمجرور فى مثل قول الشاعر (امرىء القيس):

---

(1) قائله أبو نخيلة الراجز، وهو من شواهد ابن عقيل 18/2.

(2) المغنى ص 355.

(3) الصحاح، مادة (بقل)، وانظر حاشية الأمير 15/2.

فظل طهاة اللحم ما بين منضجٍ
صفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ معجّلِ[1]

فقدير عندهم معطوف على صفيف[2].

ويضعّف رأيهم عن طريق تخريج البيت تخريجات مختلفة.

وهذا نفسه إضافة إليهم عند حديثه فى شروط العطف على المحل حين ساق منها: «أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز هذا ضارب زيداً وأخيه» لأن الأصل إعمال الوصف المستوفى لشرط العمل، لا إضافته، لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله:

. . . . منضجٍ صفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ معجّلِ[3]

وأحال على ما سبق فيه بقوله: وقد مر جوابه.

وكذلك عند ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ساق منها أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ولكنه لا ينظر فيه إلى جانب الصناعة، وضرب من أمثلته تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ اليومَ من أمرِ الله إلا من رَحِمَ﴾[4]، ﴿لا تَثْرِيبَ عليكُمُ اليومَ﴾[5]. . . باسم لا، وإنما التعليق فى ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين[6].

وكذلك من أمثلة نقله فى قلة عن المغاربة قولهم إن مجرور حتى من شروطه أن يكون آخر جزء، أو ملاقياً لآخر جزء نحو: ﴿سلامٌ هى حتى مطلعِ الفجرِ﴾[7].

---

(1) شرح المعلقات السبع للزوزنى ص 66، والديوان ص 58.

(2) المغنى ص 512.

(3) المصدر السابق ص 526.

(4) سورة هود 11 الآية 43.

(5) سورة يوسف 12 الآية 92.

(6) المغنى ص 597.

(7) سورة القدر 97 الآية 5.

ومنه ما حكاه عن المغاربة من أن جماعة منهم قالوا: إذا قلت (علمت زيداً لأبوه قائم) أو (ما أبوه قائم) فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ. وأن بعضهم خالف فى ذلك، لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب، وألا يؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق[1].

وما حكاه عن متأخرى المغاربة من أن اسم الفاعل يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، أما الصفة المشبهة، فلا يتبع معمولها بصفة. وقد ساق أنه يُشكل عليهم الحديث فى وصف الدجال «أعورُ عينَه اليمنى»[2].

أما اهتمامه ـ فى الغالب ـ بهذا النقل فمنوط بالبصريين والكـوفيين، ولعل ذلك راجع إلى أنهما المدرستان المؤسستان للنحو العربى.

ويتمثل مسلكه فى النقل عن كل منهما فيما يلى:

وصلت نقوله عن البصريين إلى (71) نقلاً، منها نقول وسمها بالرجحان أو الصحة، أو ما فى معناهما (24) نقلاً، وأغفل الترجيح أو التضعيف فى (40) نقلاً، فتكون نسبة الآراء التى أيّدها بين مجموع الآراء (34) بالمائة.

وبلغت نقوله عن الكوفيين عشرة ومائة نقل، أيد من بينها (8) نقول، وضعّف منها (41) نقلاً، أما النقول التى أغفل ترجيحها أو تضعيفها فعددها (61) نقلاً، فتكون نسبة الآراء التى أيّدها بين مجموع الآراء (7) بالمائة.

ومن هذه الموازنة القائمة على الاستقراء يتضح لنا أن تأييده للنقول التى نقلها عن المذهـب البصرى أكثر من تأييده لنظائرها فى المذهب الكوفى.

وهكذا يتضح لنا من كثرة موافقاته للبصريين إذا قورنت بنظائرها عند الكوفيين أن الرجل له اتجاه قوى نحو المذهب البصرى، وتمسك بأصوله، ولكنه ليس معنى هذا أنه يسير فى ركاب البصريين، أو ينحاز دون تبصر إلى

(1) المغنى ص 466.

(2) المصدر السابق ص 512.

آرائهم. فهو حر الرأى، ناضج الفكر، يرجّح ما يراه راجحاً، ويضعف ما يراه ضعيفاً. ودليل ذلك ما رأيناه من موافقاته للمذهب الكوفى التى تعد هى نفسها من مخالفات للمذهب البصرى، وربما يزيد الأمر وضوحاً أن نشفع الإحصاء الرقمى بالنص على هذه المواطن التى أيد فيها الكوفيين، والتى تتمثل فيما يلى:

* إنكار الكوفيين وجود أن المفسرة، ويستدل لرأيهم بأنه لا يصح فى الطبع أن تجىء بأىّ المفسرة مكان (أن) فى أى مثال يُدّعى أنّ (أن) فيه مفسّرة[1].

وإذا كان قد تعقبه بعض الشراح، وبعض أصحاب الحواشى كالأنطاكى[2] والدسوقى[3] فى هذه الموافقة، ودافع بعضهم عنه كالأمير[4]، فإن هذا لا يعنينى هنا؛ لأن المهم عندى من حيث المبدأ هو أن هذا من أمثلة تأييده للكوفيين بغض النظر عن صوابه أو خطئه.

* ونقله عنهم قولهم بأن (أن) المفتوحة المخففة من معانيها أن تكون شرطية، ثم ترجيحه لهذا الرأى بأمور شرحها[5].

* وقولهم بأن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً قبل فعل الأمر، فى مثل قم، واقعد، وأن الأصل فيه لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة.

إذ يعقب على هذا بقوله: «وبقولهم أقول»[6] وهذا تصريح بموافقتهم.

---

(1) المغنى: ص 29.

(2) انظر شرحه للمغنى ورقة 30.

(3) انظر الدسوقى على المغنى ص 31.

(4) انظر/ الأمير على المغنى ص 21.

(5) المغنى ص 34، 35.

(6) المصدر السابق ص 250.

* مخالفتهم للبصريين القائلين بأن (أم) المنقطعة تكون دائماً بمعنى بل والهمزة معاً، فابن هشام يستظهر هنا قول الكوفيين ويستدل عليه بما يدعمه[1].

* اختيارهم أن يكون المقدَّم فى جملة البسملة فعلاً (أى أبدأ باسم الله) خلافاً للبصريين القائلين بأنه اسم (أى ابتدائى باسم الله)، ويصف ابن هشام قول الكوفيين بأنه المشهور فى التفاسير والأعاريب . .[2].

* قولهم فى مثل «أما العلم فعالم» و«أما علما فعالم» إنهما ينتصبان على المفعولية (أى المفعول به)، وهذا أحسن عنده من نصب كل منهما على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرفة، وحال إن كان نكرة[3].

ويذكر الأنطاكى أن ما ساقه المصنف من استحسان أن المعرّف والمنكّر ينتصبان على المفعولية هو مذهب الكوفيين.

فهذا إذن من موافقات ابن هشام للكوفيين[4].

* وقوله ردّاً على البصريين القائلين بوجوب دخول قد على الماضى الواقع حالاً: «وخالفهم الكوفيون والأخفش، لكثرة وقوعه حالاً بدون قد، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله»[5].

* * *

وإذا كنا قد رأيناه - فى ندرة - يشير إلى أن البصريين أصحابه[6] فإن هذا قد يثبت ما أشرنا إليه من ميل قوى نحوهم ليس غير. أمّا ما نجده عند

---

(1) المغنى ص 45.
(2) المصدر السابق ص 423.
(3) المصدر نفسه ص 60، 61.
(4) الأنطاكى: ورقة 61.
(5) المغنى: ص 188.
(6) المصدر السابق ص 600، 694.

بعض سابقيه من تكرار كثير لهذه العبارة وأمثالها كما نراه عند الزمخشرى[1]، وعند السيرافى فى شرحه للكتاب[2]، فإنه من شأنه أن يجعل النظرة إليهما غير النظرة إلى ابن هشام، فكلاهما أكثر منه اندماجاً فى المذهب البصرى وامتزاجاً به.

(ثم إننا نجده يستخدم بعض المصطلحات الكوفية ويراوح بينها وبين نظائرها عند البصريين، كتسميته لا النافية للجنس لا التبرئة[3] وكذلك يستخدم المصطلح الكوفى عند حديثه عن الأمور التى لا يكون معها الفعل إلا قاصراً[4]، والأمور التى يتعدى بها الفعل القاصر[5]، ويستخدم المصطلحين فى قوله: «شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً»[6]، وقد يمزج بينهما فى عبارة واحدة كحديثه عن التجوز بإجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى[7] وهذا معناه أن الأمرين عنده سواء،) وكل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه ـ مع تقديره للمذهب البصرى واعتداده به كما رأينا ـ لا يجنح ولا ينحاز إلى أى من الفريقين وإنما رأيه رأى حر يقوم على أساس من صدق النظر ومعارضة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان.

ابن هشام وسيبويه

مما لا مراء فيه أن سيبويه هو شيخ النحاة، وكتابه هو أول كتاب نحوى وصل إلينا وقد جمع فيه كثيراً من علوم العربية كالنحو والصرف والقراءات والأصوات... فهو بهذا يعد رائداً لجميع النحاة من بعده، إذ جمع آراء

---

(1) انظر/ المفصل على شرح ابن يعيش 44/1، 52، 56، 101 ـ 45/2، 100، 141.

(2) السيرافى: شرح الكتاب، جـ 1 ورقة 57، 65...

المغنى: ص 72.

(4) المصدر السابق ص 573.

(5) المصدر نفسه ص 576، 577.

(6) نفسه: ص 546.

(7) نفسه: ص 566.

السابقين عليه، وشق الطريق للخالفين بعده؛ ولهذا لا نكاد نجد مؤلفاً فى النحو لا يشير إليه، فضلاً عن أنهم ينقلون الكثير عنه وينظرون إليه وإلى كتابه نظرة التبجيل والتقدير.

وابن هشام - وهو من هو بين أئمة النحو البارزين - ينقل الكثير من آرائه النحوية ويشفع أغلبها بالتقدير والترجيح وكثيراً ما نجده - فى معرض الثناء على سيبويه - يصرّح بأنه مشافه للعرب، فاهم لمقاصدهم.

وقد نقل ابن هشام نقولاً كثيرة عن سيبويه، كانت على النحو التالى:

نقول يوافق فيها سيبويه:

ويكون ذلك عن طريق التصحيح أو الترجيح أو الاستظهار وما إليها من وجوه التعبير عن الموافقة.

* ومن هذا قول ابن هشام فى (أما) بالفتح والتخفيف: تكون على وجهين: ..... الثانى منهما أنها تكون بمعنى حقاً أو أحقاً وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقاً على ذلك، وهو قول سيبويه وهو الصحيح[1].

* عند الحديث عن (أو) وأنها قد تكون للإضراب مثل (بل) ينقل عن سيبويه إجازة ذلك بشرطين[2]: تقدم نفى أو نهى، وإعادة العامل. ثم يذكر ما يؤكد من شواهد.

ومن قبيل التصويب ما ذكره من وجوه (إلّا) بالكسر والتشديد وهو أن تكون صفة بمنزلة غير. فقد ساق أن هذا قول سيبويه ثم صوّبه[3].

* ومما نقله عنه مع ترجيح رأيه فى المسألة الزنبورية[4] وهى قوله: (فإذا هو هى) خلافاً لقول الكسائى (فإذا هو إياها). حيث علق ابن هشام على قول

(1) المغنى ص 56.

(2) المغنى ص 67.

(3) المصدر السابق ص 74.

(4) المصدر نفسه ص 95.

سيبويه بأن هذا هو وجه الكلام مثل (فإذا هى بيضاء)[1] (فإذا هى حية)[2].

وقد يرجّح ابن هشام رأى سيبويه ولكن ترجيحه هذا لا يكون عن طريق التصريح بل على أساس تضعيف الرأى المخالف له أى عن طريق مفهوم المخالفة.

* ومن ذلك قوله فى باب الألف المفردة بشأن التدليل على تمام التصدير لهمزة الاستفهام إنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها فى التصدير، نحو: ﴿أو لم ينظروا﴾[3]، ﴿أفلم يسيروا﴾[4]، ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾[5].

ثم يسوق أن هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشرى فزعموا أن الهمزة فى تلك المواضع فى محلها الأصلى وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف[6].

* ومن ذلك ما ساقه حول أن المفتوحة المخففة حين تكون زائدة، إذ يذكر أن من وجوهها أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً أو متروكاً مع التمثيل لذلك، فهنا يسوق ابن هشام أن هذا قول سيبويه وغيره، وفى مقرّب ابن عصفور أنها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك[7] فإبعاد ابن هشام لرأى ابن عصفور ترجيح للرأى المقابل وهو رأى سيبويه.

---

(1) سورة الشعراء 26 الآية 33. وسورة الأعراف 7 الآية 108.

(2) سورة طه 20 الآية 20.

(3) سورة الأعراف 7 الآية 185.

(4) سورة يوسف 12 الآية 109.

(5) سورة يونس 10 الآية 51.

(6) المغنى ص 8، 9.

(7) المصدر السابق ص 31، 32.

وقد يرجّح ابن هشام رأى سيبويه، أو يصحّحه دون التصريح بلفظ يفيد الترجيح أو التصحيح، بل يستنبط ذلك من عبارته.

وذلك عند حديثه عن (إن) المكسورة الخفيفة أنها إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه[1]، إذ أشار فى ثنايا كلامه أن هذا الرأى مطابق للغة الأكثرين.

نقول يخالف فيها سيبويه:

قد ينقل عنه بعض نقول يضعّف رأيه فيها أو يميل إلى تضعيفه: كقوله عن (أىّ)[2] بفتح الهمزة وتشديد الياء إنها تقع موصولاً فى نحو﴿لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ﴾[3] بتقدير الذى هو أشد، ثم يميل إلى تضعيف رأيه قائلاً: وخالفه جماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن أيّاً الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية، ثم يسوق قول الزجّاج: ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين، هذا أحدهما.

وقد يذكر ابن هشام رأى سيبويه ولكنه لا يتعرض له لا بالترجيح ولا بالتضعيف.

* من ذلك أنه عند حديثه عن (أمّا) بالفتح والتشديد يسوق فيها رأى سيبويه والمازنى والجمهور[4]، ثم رأى مخالفيهم وذلك دون ترجيح أو تضعيف.

* ومن ذلك ما نقله عن سيبويه من أن (إمّا) المكسورة المشددة مركبة من إن وما[5]، فهذا لا يعدو أن يكون من قبيل السرد دون الحكم.

---

(1) المغنى ص 19، 20.
(2) المصدر نفسه ص 81.
(3) سورة مريم 19 الآية 69.
(4) المغنى ص 60.
(5) المصدر السابق ص 61.

* ومن قبيل ذلك أيضاً ما صنعه عند الكلام عن (ألا) بفتح الهمزة والتخفيف، حيث ساق أن من أقسامها ما هو مختص بالدخول على الجملة الاسمية وتعمل عمل (لا) التبرئة، ولكن تختص التى للتمنى بأنها لا خبر لها، وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت. . وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه[1].

* ويقول فى (إذ ما) [2]: أداة شرط تجزم فعلين وهى حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية.

ويستمر ابن هشام فى نقوله عن سيبويه حتى تربو على مائة نقل. منها: سبعون نقلاً مصحوبة بالتقدير والترجيح، وما يقارب عشرة نقول يتجه إلى تضعيفه فيها، أما بقية نقوله فهى خالية من الترجيح والتضعيف، إذ إنه لم يتبعها بالحكم ترجيحاً أو تضعيفاً.

وهكذا نرى من هذا الإحصاء مدى تقدير ابن هشام لسيبويه واحترامه لرأيه كما يتضح لنا إلى جانب ذلك أن ابن هشام عالم نحوى ثبْت فى مادته، حرٌّ الرأى لا ينحاز إلى الآراء التى يراها غير صائبة مهما كان مصدرها.

* * *

ابن هشام والزمخشرى

الزمخشرى إمام جليل له قدم راسخة فى كثير من الدراسات العربية، ولا سيما النحو والتفسير والبلاغة، وقد أفاد ابن هشام منه فى كل هذه الجوانب فائدة كبيرة، تتمثل فى نقوله المتعددة التى بلغت زهاء مائة وستين نقلاً نرجىء الإشارة إلى الجانب البلاغى والبيانى منها إلى المبحث الخاص بالبيان والبيانيين

---

(1) المصدر نفسه ص 72.

(2) نفسه ص 92.

ويبقى الجانب النحوى والتفسيرى ممتزجين، ومع هذا سيكون لى عود إلى ما نقله ابن هشام عن الزمخشرى المفسر، ضمن الحديث عن التفسير والمفسرين، ولكنى ألمع الآن إلى الإشارة إليه نحوياً بين كبار أئمة النحو البارزين الذين نقل ابن هشام عنهم أكثر مما نقله عن غيرهم، واهتم بآرائهم مناقشة وتحليلاً أكثر مما اهتم به مع سواهم. فنلم هنا ببعض آرائه التى ساقها صاحب المغنى غير مصاحبة فى الغالب للآيات القرآنية وتفسيرها.

استفاد ابن هشام من آراء جار الله فوائد جمّة، وأقام على هذه الآراء الكثير من تحقيقاته ومناقشته، ورجّح منها ما رآه جديراً بالترجيح، وضعّف منها ما هو دون ذلك من آراء.

وقد ينقل عنه بعض آرائه دون ترجيح أو تضعيف، ويغلب ذلك حين يكون ابن هشام بصدد عرض آراء النحاة فى مسألة من المسائل، أو أداة من الأدوات يكون للزمخشرى مشاركة فيها مع غيره من النحاة، وتكون هذه الآراء كلها متقاربة فيما بينها، جديرة بالقبول فى مجموعها، وليس منها ما هو ظاهر على غيره، أو بادى الضعف أكثر من سواه.

ومع ذلك ما نجده عند الحديث فى (أجل) بسكون اللام، حيث ذكر أنها حرف جواب مثل نعم، وأنها تكون جواباً فى الخبر والإنشاء، وأن المالقى قيد الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهى، وقيل لا تجىء بعد الاستفهام.

وأخذ فى سرد هذه الآراء حتى انتهى إلى قوله: وقيل تختص بالخبر، وهو قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده[1].

فالزمخشرى ورد رأيه هكذا فى درج الكلام فهو فى هذا صاحب رأى يشترك فيه مع غيره مقابلاً لبعض الآراء الأخرى.

ومن ذلك ما قاله ابن هشام عن (ما) فى باب نعم وبئس، إذ يسوق

(1) المغنى ص 15.

أنها نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشرى، أو معرفة تامة كما هو ظاهر كلام سيبويه[1].

ومن هذه الآراء النحوية التى نقلها ابن هشام عن الزمخشرى مهتماً بعرضها على القارىء إفادة له وإثراء للكتاب بالمادة العلمية ما قاله من أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود، وساق له شاهداً.

والثانى : أن تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه، نحو: خذ الأكمل فالأفضل.

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها فى ذلك نحو: رحم الله المحلّقين فالمقصرين[2].

ومن قبيل هذا فى قصد الإفادة مالم يقتصر فيه على نقله عن الزمخشرى بل حكى فيها نقل غيره عنه مثلما فعله عندما تناول (لو) التى للتمنى، وذكر اختلافهم فيها بين كونها قسماً برأسها لا تحتاج إلى جواب مثل جواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وبين كونها لو الشرطية أشربت معنى التمنى - إذ نقل بعد هذا قول ابن مالك بأنها هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى، وذلك أنه أورد قول الزمخشرى «وقد تجىء لو فى معنى التمنى فى نحو: لو تأتينى فتحدثنى» فقال: «إن أراد أن الأصل» وددت لو تأتينى فتحدثنى، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى، كما لا يجمع بينها وبين ليت»[3]

* *

(1) المغنى ص 329.

(2) المصدر السابق ص 176، وانظر الكشاف 119/3.

(3) المغنى ص 295، 296، وانظر الكشاف 119/3، والمفصل مع ابن يعيش 11/9.

ومن هذه الآراء ما نقله مصحوباً بالإشادة والتقدير. ومن ذلك ما ساقه عند الحديث عن (أمّا) بالفتح والتشديد من أنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد. فقد أسس القول بأنها للتوكيد على كلام نقله عن الزمخشرى هو أن «فائدة أمّا فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: «زيد ذاهب» فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب».

وقد قرّظ ابن هشام رأى جار الله بأنه «قل من ذكره أو أحكم الكلام فيه غيره»[1].

ومن تلك الآراء المصحوبة بالتقدير ما ساقه من قول بعض المعربين فى السين الخاصة بالاستقبال مع المضارع إنها حرف تنفيس، حيث نراه يعقب على ذلك فيقول: «وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرى وغيره: حرف استقبال[2].

ومن هذا القبيل ما ينقله عنه قاصداً به الرد على رأى ضعيف، ودعم الحكم بتضعيفه، فإن من النحاة من جعل من معانى (مهما) الزمان والشرط فتكون ظرفاً لفعل الشرط، وأنشد شواهد فى ذلك. ولكن يرد ابن هشام هذا، وينقل عن الزمخشرى أنه شدد الإنكار على من قال بها فى قوله: «هذه الكلمة فى عداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له فى علم العربية، فيضعها فى غير موضعها، ويظنها بمعنى متى، ويقول (مهما جئتنى أعطيتك) وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية»[3].

* * *

ومن مظاهر نقله عن الزمخشرى ما ينقله عنه مستصحباً هذا النقل بتضعيف رأيه فيه أو عدم قبوله وذلك أن ابن هشام عندما تكلم فى شرح

---

(1) المغنى ص 59، وانظر الكشاف 266/1.

(2) المغنى ص 147، وانظر المفصل مع ابن يعيش 148/8.

(3) المغنى ص 368، 369، وانظر الكشاف 106/2 ـ 107 .

الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادفٌ لها، يقول فى ثنايا الكلام إن صاحب المفصل يسوى بينهما، ويعقب على قوله بأن الصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها[1].

وعند الكلام عن انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية يختم حديثه فى ذلك بأن الزمخشرى وغيره زادوا فى هذه الأقسام الجملة الشرطية، ويعقب على ذلك بأن الصواب أنها من قبيل الجملة الفعلية[2].

وفى أثناء كلامه عما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه عندما يقول بأن الحال تتعدد، ويخطّىء بهذه المناسبة قول بعضهم فى مطلع قصيدة الشاطبية فى القراءات:

تَبَـارَكَ رحمـانـاً رحيـماً ومـوْئِـلا

إنهما تمييزان - نجده يخلص من هذا إلى قول الزمخشرى: إذا قلت: «الله رحمن» أتصرفه أم لا فخارج عن كلام العرب، لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرداً من أل، وإنما حذف فى البيت للضرورة...[3]

وعند حديثه عن الرابط فى الجملة الحالية، وأنه إما الواو والضمير، أو الواو فقط، أو الضمير فقط - ينقل بصيغة التضعيف قول الزمخشرى فى الحالة الأخيرة إنها شاذة نادرة، وينفى صحة هذا القول، لورودها فى آيات كثيرة ذكرها[4].

ومن ذلك قوله عند الكلام فى إعراب كلمة التوحيد على اختلاف صيغها: «لا إله إلا هو، لا إله إلا إله واحد، لا مستحقاً للعبادة إلا إله واحد

---

(1) انظر المغنى ص 419، وانظر المفصل مع ابن يعيش 18/1.

(2) انظر المغنى ص 421، 643 . وانظر المفصل مع ابن يعيش 1/ 88

(3) المغنى ص 514.

(4) المصدر السابق ص 558، 559، والمفصل مع ابن يعيش 65/2.

أو إلا الله»: ولم يتكلم الزمخشرى فى كشافه على المسألة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، وزعم فيه أن الأصل «الله إله» المعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة، ثم قدم الخبر، ثم أدخل النفى على الخبر، والإيجاب على المبتدأ، وركبت لا مع الخبر[1]، فيقال له: فما تقول فى نحو «لا طالعاً جبلاً إلا زيد» لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن لا عاملة عمل ليس، فذلك ممتنع لتقدم الخبر، ولانتقاض النفى، ولتعريف أحد الجزئين، فأما قوله «يجب كون المعرفة مبتدأ» فيرد عليه بما سبق من أن الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو قوله تعالى: ﴿إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة﴾[2].

فهنا يضعّف ابن هشام قول الزمخشرى عن طريق وصفه بالزعم، ثم مناقشته والرد الصريح على قوله بما يفيد تفنيده. والتأليف الذى يشير ابن هشام إلى أن الزمخشرى أفرده لهذه المسألة هو «مسألة فى كلمة الشهادة» وتتعلق بإعراب «لا إله إلا الله».

ومن ذلك أيضاً أنه (أى ابن هشام) عند قوله إنه ليس بلازم أن يعطى الشىء حكم ما هو بمعناه، وتوجيه النظر إلى أن المصدر قد لا يعطى حكم أنّ أو أن وصلتها، وبالعكس - يسوق من أمثلة ذلك أنك تقول: لو أنّك تقوم، ولا تقول: لو أن تقوم، وتقول: جئتك صلاة العصر، ولا يجوز جئتك أن تصلى العصر، وينسب القول الأخير إلى الزمخشرى مصحوباً بما يفيد تضعيفه[3].

* * *

وإذا كنا قد أشرنا إلى أننا قصرنا هذا المبحث على الآراء المأخوذة عن كتب الزمخشرى النحوية، أو ما ذكره ابن هشام فى معرض نقل آرائه منفردة عن الكلام فى التفسير، وإننا أرجأنا آراءه فى الكشاف إلى المبحث الخاص

---

(1) المغنى ص 634.

(2) سورة آل عمران 3 الآية 96.

(3) انظر المغنى ص 756.

بالتفسير والمفسرين، فإننا ـ مع هذا ـ نحب أن نشير إلى أن ابن هشام قد يمزج فى النقل أحياناً بين هذين النوعين من المراجع إذا اقتضت المسألة هذا المزج أو هذه المزاوجة، كما صنع عند الكلام فى مبحث (لن) حين ساق أنها لا تفيد توكيد النفى خلافاً للزمخشرى فى كشافه، ولا تأييده خلافاً له فى أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل[1].

ومن هذا القبيل ما ساقه عند الحديث عن (هل) وأن من معانيها أنها تأتى بمعنى (قد)، وبذلك فسرها فى قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾[2] جماعة سماهم.

ثم أردف أن الزمخشرى بالغ فزعم أنها بمعنى قد، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله فى المفصل عن سيبويه[3].

وما ينقله عن الزمخشرى فى الكشاف والمفصل معاً قوله: «امتنع الزمخشرى من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط، فقال فى قوله تعالى: ﴿وما عملت من سوء تودّ﴾[4] لا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تودّ[5]، هذا مع تصريحه فى المفصل بجواز الوجهين فى نحو (إن قام زيد أقوم)[6]، ولكنه لما رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه!».

والحق أن امتناع الزمخشرى عن هذا التخريج ينبغى أن يقوم على أساس المعنى المفهوم من الآية كاملة، فالحق أن (ما) هنا ليست شرطية أصلاً على

---

(1) المصدر السابق ص 314.

(2) سورة الإنسان 76 الآية 1.

(3) انظر المغنى ص 388، 389، والكشاف 194/4. والمفصل مع ابن يعيش 152/8 ، والكتاب 189/3.

(4) سورة آل عمران 3 الآية 30.

(5) الكشاف 423/1.

(6) المغنى ص 610، وانظر المفصل مع ابن يعيش 157/8.

التخريج الصحيح، لأنها معطوفة على أخت لها غير شرطية فى صدر هذه الآية الكريمة ﴿يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً﴾ والمعنى يأبى غير هذا.

ومما ينقله عن الكتابين مع تضعيفه فى كل منهما ما ساقه من تقدير الزمخشرى للفظة (كافة) نعتاً لمصدر محذوف فى قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾[1] إذ قدر كافة أى إرسالةكافة[2] فضعف هذا الرأى لأنه أخرجه عما التزم فيه من الحالية.

كما نسب إليه الوهم فى خطبة المفصل حين قال فى تقريظه «محيط بكافة الأبواب»[3] لأنه أخرج هذا اللفظ عن النصب كلية[4].

* * *

فإذا كان ابن هشام يسوق من آراء الزمخشرى قدراً غير مصحوب بترجيح أو تضعيف، فإننا ـ مع هذا ـ نجد سائر الآراء التى نقلها عنه تتراوح بين الرد والقبول بغض النظر عن غلبة بعضها على بعض، فإن الذى يعنينا ـ فى الغالب ـ هو وجود هذين النوعين جنباً إلى جنب دليلاً على نظرته الحرة إلى آراء الأئمة دون نظر إلى منزلة هذا الإمام أو ذاك.

ابن هشام وابن مالك

ابن مالك من كبار أئمة النحو المتأخرين، وقد شغلت كتبه من جاؤ وا بعده فاهتموا بها، وشرحوها، ونقلوا الكثير من آ رئه فيها، وكانت ألفيته من أهم هذه الكتب التى عنوا بها وشرحوها فاكتسبت شروحهم منزلة عظيمة عند الشيوخ والطلاب، وكان ابن هشام نفسه من أئمة النحو الذين اهتموا بها

---

(1) سورة سبأ 34 الآية 28.

(2) انظر الكشاف 290/3.

(3) انظر المفصل مع ابن يعيش 17/1

(4) المغنى ص 623.

اهتماماً كبيراً، فشرحها شرحين: أحدهما شرح لم يصل إلى أيدينا، وهو «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، والآخر هو شرحه المسمى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المعروف أيضاً باسم التوضيح، وقد سبقت الإشارة إلى هذين الشرحين بين كتب ابن هشام فى موضعها من البحث[1].

فلا عجب إذن ـ بعد هذا الاهتمام ـ أن نرى للرجل نقولاً كثيرة عن ابن مالك ضمّنها كتبه المختلفة بعامة، وكتابه المغنى بخاصة، فقد بلغت نقوله فيه مائة وستين نقلاً تقريباً.

وهذه النقول تمثل اختيارات لابن مالك، أو آراء اشترك فيها مع سابقيه أو بعضهم موافقاً لهم فيها، أو آراء انفرد بها، وفى كل هذا يرجح ابن هشام رأى ابن مالك أو يضعفه، فقد يقع منه موقع الرضا أو لا يقع، وقد ينقل رأيه فى بعض الأحيان دون حكم عليه كما فعل أحياناً مع غيره حين تتساوق الآراء أو تتقارب، ولا يكون لأيها فضل على غيره أو تقصير واضح عنه، ومثل هذه الآراء يقصد منه إما الاستدلال لرأى، أو دعم حكم، أو إفادة طلابه وإثراء كتابه بهذه الثروة العلمية التى هى نتيجة لقراءته واتساع ثقافته.

فمما نقله عن ابن مالك من قبيل الاستدلال ما نص عليه من أن عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ونبّه ابن هشام إلى القياس يساند ابن مالك ومن قال معه بهذا الرأى[2].

وكذلك ينقل عنه فى هذا الموضوع قوله: «أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً فى ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك فإنه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت»[3].

---

(1) انظر ص 16، 26 .

(2) المغنى، ص 30، وانظر التسهيل ص 171.

(3) المغنى: ص 630، 631 وانظر التسهيل، ص 171.

ومثله أنه عندما ساق أن من معانى (عن) الاستعانة نسب القول به ابن مالك، واستدل به على تخطئة الحريرى فى إنكاره القـ بـذلك[1].

ومنه أيضاً ما نقله عنه مستدلاً به على ضعف ما قال به النحويون مثل قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾[2] من أن العطف الضمير المستتر، فيسوق أن ابن مالك قد ردّ هذا وجعله من عطف الجمـ والأصل ولتسكن زوجك[3]، وأنه قال كذلك فى قوله تعالى: ﴿لا نخلفه نـ ولا أنت﴾[4]: إن التقدير «ولا تخلفه أنت»[5].

وقد أورد أبو حيان بصيغة التضعيف رأى ابن مالك فى أن ذلك عطف الجمل ولكنه لم يصرح باسمه بل كنى عنه بقوله: زعم بعض الناس لا يجوزإلا أن يكون من عطف الجمل، التقدير ولتسكن زوجك وحذ ولتسكن لدلالة اسكن عليه، وأتى بنظائر من هذا الباب نحو (لا نخافه نـ ولا أنت)[6].

ومن هذا النقل عن ابن مالك قصد الاستدلال ما يعقب به ابن هشـ من قول ابن مالك على مسألة خلافية، كالخلاف فى نعت فاعل نعم وبئس حـ يسوق أن غير الفارسى وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس تمسكاً بقـ الشاعر:

نـعـم الـفـتى المـرِّيُّ أنـت إذا هـمُ
حضـروا لـدى الحُجـرات نـارَ المـوقـد[7]

(1) المغنى: ص 159، 160.
(2) سورة البقرة 2 الآية 35، وسورة الأعراف 7 الآية 19.
(3) انظر: المغنى، ص 641، وانظر الأشمونى مع الصبان 121/3.
(4) سورة طه 20 الآية 58.
(5) انظر: المغنى، ص 641.
(6) البحر المحيط 156/1.
(7) قائله زهير: انظر ديوانه ص 25، والأشمونى مع الصبان 31/3.

أمّا الفارسى وابن السراج فإنهما حملاه على البدل[1]. ثم يعقب على ذلك بما ينقله عن ابن مالك من قوله: «يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه حينئذ، مناف لذلك القصد، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ، لإمكان أن ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت»[2].

ومما ينقله عن ابن مالك ما يحقق به اتجاهه فى الاستقصاء لجوانب الموضوع الذى يتناوله كما فى الأدوات أو غيرهما من المسائل. ومن ذلك ما ساقه فى مبحث (أو) حين أضاف أن من معانيها التقسيم وأن ابن مالك ذكره فى منظومته الصغرى[3] وفى شرح الكبرى، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه، فقال: تأتى للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير[4]، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومثل بقوله تعالى: ﴿إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما﴾[5]، وقوله سبحانه: ﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا﴾[6]، وقال (أى ابن مالك): «وهذا أولى من التعبير بالتقسيم، لأن الواو فى التقسيم أجود نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف).

وعند الكلام فى (إنّ) المكسورة المشددة، سرد الآراء فى إعراب قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ ومنها أن (هذان) جاءت على لغة بلحارث ابن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائما، ثم شفع هذا بقوله «واختار هذا الوجه ابن مالك»[7]، ثم استمر فى سرده للآراء بغير ترجيح أو تضعيف ودون استحسان أو غيره، لأن الموضوع منحصر فى سرد هذه الأقوال.

---

(1) المغنى، ص 650. وانظر: التسهيل ص 126، 127.

(2) انظر: المغنى ص 650، والأشمونى مع الصبان 31/3 نقلاً عن شرح التسهيل.

(3) المغنى، ص 68. وانظر: الألفية مع شرح الأشمونى 105/3، (خيّر أبح قسّم بأو وأبهم).

(4) انظر: التسهيل، ص 176.

(5) سورة النساء 4 الآية 135.

(6) سورة البقرة 2 الآية 135.

(7) المغنى ص 37.

ومما ذكر فى مقام السرد من غير حكم أيضاً أنه عند الكلام عن (أو) وأنها حرف عطف ذكر المتأخرون له معانى.. منها الإباحة وهى الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع ساق أن ابن مالك ذكر أن أكثر ورود (أو) للإباحة والتشبيه نحو: ﴿فهى كالحجارة أو أشد قسوة﴾[1]، والتقدير نحو: ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾[2]، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب[3].

ومثله أنه ذكر أن من معانى (الباء) التبعيض، ونسب ذلك إلى جماعة من النحاة سمّاهم، ومنهم ابن مالك[4]، على سبيل ذكر الآراء دون تعقيب عليها.

ومن ذلك ما ذكره فى مبحث (إلى) حيث ساق أن من معانيها موافقة (فى) ثم أتبع ذلك بما حكاه عن ابن مالك[5]، من أنه يمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة﴾[6].

وكذلك ما ساقه فى مبحث الباء المفردة حين ذكر أن من معانيها التوكيد وهى الزائدة، وعدّ من مواضعها الحال المنفى عاملها كقول الشاعر:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيَّبِ مُنتهاها[7]

وقول الآخر:

* فما انبعثت بمزؤودٍ ولا وَكِلِ[8] *

---

(1) سورة البقرة 2 الآية 74.

(2) سورة النجم 53 الآيتان 8، 9.

(3) المغنى ص 65.

(4) المصدر السابق ص 111.

(5) المغنى ص 79. وانظر الإتقان 153/1.

(6) سورة النساء 4 الآية 87.

(7) قائله القحيف العقيلى. انظر الخزانة 249/4، والجنى الدانى ص 55. وشرح شواهد المغنى 339/1.

(8) قائله مجهول. انظر الجنى الدانى ص 56، وشرح أبيات المغنى 393/2، وشرح شواهد المغنى 339/1.

ونسب القول بها إلى مالك[1].

ومنه أيضاً ما ذكره فى مبحث (بَيْد) من خلاف فى الآراء حول كونها بمعنى غير، أو بمعنى من أجل. حيث أورد فى هذا المقام الحديث الشريف «أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش» وساق قول ابن مالك وغيره أنها هنا بمعنى غير[2].

ومنه كذلك ما ذكره فى (ثم) من أن الكوفيين أجروها مجرى الفاء والواو فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، فقد خلص من هذا إلى أن ابن مالك أجراها مجراهما بعد الطلب، فأجاز فى قوله ﷺ: «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل منه» ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير ثم هو يغتسل، والجزم بالعطف على فعل النهى، والنصب قال فيه إنه بإعطاء (ثم) حكم واو الجمع[3].

ومنه أيضاً ما ساقه من خلاف فى أن الفاء قد تحذف للضرورة من جواب الشرط، حيث ذكر أن المبرد منع ذلك حتى فى الشعر، وأن الأخفش قال بأن هذا واقع فى النثر الصحيح، وأما ابن مالك فقد قال بوجوده فى النثر نادراً، كما فى حديث اللقطة (فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها)[4].

ومما نقله عن ابن مالك من آراء موسومة بالضعف أنه (أى ابن هشام) عندما تحدث عن(أل) وأن من أوجهها أن تكون اسماً موصولاً قال إنها ربما وصلت بظرف، أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع ومثّل لها جميعاً ثم أعقبها بقوله: «والجميع خاص بالشعر خلافاً للأخفش وابن مالك فى الأخير[5]، فذلك تضعيف من ابن هشام لهذا الرأى.

---

(1) المغنى ص 117، وانظر التسهيل ص 145.

(2) المغنى، ص 122. وانظر التسهيل ص107، الصبان على الأشمونى 154/2.

(3) المغنى 127/1.

(4) المصدر السابق ص 178. . .

(5) المصدر نفسه ، ص 49، 50 وانظر: التسهيل ص 34.

ومنه قوله إن الفاء لا تدخل فى جواب (لمّا) خلافاً لابن مالك[1]، ومن هذه الآراء التى وسم بعضها بالغرابة، وبعضها بالضعف أو الرد أو الوهم ما ذكره فى مبحث (أو) من أن الغريب قول جماعة - منهم ابن مالك - بأن أو تجىء بمعنى الواو[2].

وزعم ابن مالك أيضاً أن أو التى للإباحة حالة محل الواو وهذا أيضاً مردود، لأنه لو قيل (جالس الحسن وابن سيرين) كان المأمور به مجالستهما معاً، ولا يكفى أن يجالس المأمور واحداً منهما، ويقول ابن هشام بعد ذلك: إن هذا هو المعروف من كلام النحويين[3].

ومن ذلك ما نسب فيه الوهم إلى قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو «قاموا ليس زيداً» ، ولا يكون زيداً، وما خلا زيداً «إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم. ويستصوب ابن هشام فيه آراء أخرى منها أنه مضمر عائد على البعض المفهوم من الجمع السابق[4] . . .

ومما نقله عن ابن مالك، ولم يقع عنده أيضاً موقع القبول والرضا ما ساقه فى مبحث (أم) من أن أم المنقطعة لاتدخل على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ فى «إنها لإبل إن شاء»، وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين فقال: «لا حاجة إلى تقدير مبتدأ»، وزعم أنها تعطف المفردات مثل بل[5].

ومثل ما ساقه فى قراءة قوله تعالى: ﴿فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم﴾[6] بفتح الواو حيث حُكى عن ابن مالك تخريجها بأن الأصل تهوى

---

(1) المغنى، ص 180، وانظر: التسهيل ص 241.

(2) انظر: المغنى، ص 66.

(3) المصدر السابق 66/1. وانظر: التسهيل ص 176.

(4) انظر: المغنى، ص 654. وانظر: التسهيل ص 106

(5) المغنى: ص 46. وانظر: التسهيل ص 176.

(6) سورة إبراهيم 14 الآية 37.

بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً كما يقال فى رَضِى رَضَا، وفى ناصية ناصاة، وعقب على كلام ابن مالك بقوله: فيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الأصل[1] .

وكذلك ما نقله من قول جماعة منهم ابن مالك فى قوله تعالى ﴿فَلَمَّا نَجَّاهم إلى البرِّ فمنهم مُقْتَصِدٌ ﴾[2]، إن الجملة جواب لمّا، حيث يستظهر ابن هشام) أن الجواب جملة فعلية محذوفة، والتقدير: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد ومنهم غيرذلك، ثم يؤيد رأى نفسه ويضعف رأى ابن مالك وجماعته بأن جواب (لمّا) لا يقترن بالفاء[3].

ومن ذلك ما نقله عن ابن مالك - فى مقام سرد بعض الآراء، وموافقة ابن مالك لغيره فيها - أنه فى مبحث إما المكسورة المشددة يحكى بصيغة التضعيف عن بعض النحاة القدامى أن (إما) الثانية عاطفة فى مثل :(جاءني إما زيد وإما عمرو) وأن ابن مالك وافقهم فى هذا الرأى المقابل لقول أكثر النحاة بأنها عاطفة[4].

ومثله فى مبحث (إلا) حيث ساق ابن هشام من معانيها أن تكون زائدة، ونسب القول به إلى الأصمعى، وابن جنى، وابن مالك، وذكر أن ابن مالك حمل عليه قول الشاعر:

أرى الدهر إلا مجنوناً بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذّبا[5]

ثم يعقب ابن هشام على إنشاد ابن مالك بأن المحفوظ (وما الدهر) ثم إن صحت روايته فتخرّج على أن أرى جواب لقسم مع حذف (إلا)[6] .

المغنى ص 79، 80.

(2) سورة لقمان 31 الآية 32.

(3) انظر: المغنى، ص 646، وانظر: التسهيل ص 241.

(4) انظر: المغنى، ص 61، 62. وانظر: التسهيل ص 176.

(5) قائله مجهول انظر شرح شواهد المغنى 220/1، والخزانة 129/2.

(6) انظر: المغنى، ص 76.

ومن هذا أيضاً أنه عند الكلام فى خروج (إذا) عن الظرفية ساق بصيغة التضعيف قول ابن مالك أنها وقعت مفعولاً فى قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها: «إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية وإذا كنت علىّ غضبى»[1]. ويشفعه ـ لتأكيد ضعفه ـ بقول الجمهور إن (إذا) لا تخرج عن الظرفية[2].

ومنه كذلك ما ساقه فى مبحث (بل) من أنها حرف إضراب، فإن تلتها جملة كان معنى الإضراب الإبطال مثل قوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه بل عباد مكرمون﴾[3]. . . وإما الانتقال من غرض إلى آخر فهنا يحكى أن ابن مالك وهم حين زعم فى شرح كافيته أنها لا تقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه[4].

وكذلك ما أورده فى أحد أوجه (حاشا) وهو أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول حاشيته بمعنى استثنيته، ومنه الحديث الشريف «أسامة أحب الناس إلىّ ما حاشا فاطمة»ما نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة. فهنا يحكى أن ابن مالك توهم أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية، فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيداً . . . ويرد ابن هشام هذا التقدير بأنه ورد فى معجم الطبرانى «ما حاشا فاطمة ولا غيرها»[5].

وقوله فى حتى الابتدائية إنها تدخل على الجملة الاسمية. . وعلى الفعلية التى فعلها ماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ثم بدّلنا مكان السيئة الحسنة حتى عَفَوا﴾[6]. يسوق ابن هشام أن ابن مالك زعم أن حتى هنا جارّة، له فى ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، وكذا قال فى حتى الداخلة على إذا

---

(1) مسند الإمام أحمد 61/6.

(2) انظر: المغنى ص 99. وانظر: التسهيل، ص 94.

(3) سورة الأنبياء الآيتان 21، 22 .

(4) انظر : المغنى، ص 119 .

(5) المصدر السابق 129، 130 . وانظر التسهيل ص 106 .

(6) سورة الأعراف 7 الآية 95.

فى نحو قول الله تعالى ﴿ حتى إذا فَشِلْتُم وتَنَازَعْتُم ﴾[1]، إنها الجارّة، وإن إذا فى موضع جرّ بها، وهذه المسألة سبقه إليها غيره، والجمهور على خلاف ذلك، وأنها حرف ابتداء[2].

وما قاله فى غمرة الحديث عن مثل «عساى وعساك وعساه» من أن هذا ليس من إنابة ضمير عن ضمير، لأن ذلك إنما ثبت فى المتصل نحو (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا) وأمّا قول الشاعر: (يا بن الزبير طالما عصيكا)[3] فالكاف فيه بدل من التاء تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك[4].

وعند الكلام فى حذف (أل) أورد رأى الخليل فى «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا»، ويتمثل هذا الرأى فى قوله: هو على نية أل فى خير، ورده بأنها لا تجامع (من) الجارة للمفضول، وقول الأخفش: اللام زائدة، ورده بأنه ليس بقياس والتركيب قياسى، وفى خلال ذلك أورد قول ابن مالك: خير بدل ثم رده بأن إبدال المشتق ضعيف[5].

وعند الكلام فى مسوغات الابتداء بالنكرة ذكر من بينها أن تقع فى أول جملة حالية، وساق أمثلة يعلم منها أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم، ثم عرض تمثيل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿ وطائفةٌ قد أهمَّتهم أنفُسُهم ﴾[6]، وقول الشاعر (عبدالله بن الدمينة):

عَــرَضْـنــا فَـسَــلَّـمـنــا فَـسَــلَّـم كــارهــاً
علينــا وتبـريــحٌ من الـوجــد خَــانِقــه[7]

---

(1) سورة آل عمران: 3 الآية 152.

(2) المغنى، ص 138.

(3) قائلة راجز من حمير، وهو من شواهد الأشمونى (مع الصبان) 267/1، 283/4.

(4) المصدر السابق، ص 164، 165.

(5) المصدر نفسه، ص 717.

(6) سورة آل عمران 3 الآية 154.

(7) ديوانه ص 53.

وعقب على المثالين بقوله: ولا دليل فيهما، لأن النكرة موصوفة بصفة صريحة فى البيت، مقدرة فى الآية[1]. أى أن المسوغ هنا ليس وجود النكرة بعد الواو بل كونها موصوفة .

ومما نقله عن ابن مالك، وكان المقام مقام استحسان أو استظهار أو ترجيح، ما ذكره فى مبحث (إذا) حين ذكر أنها حرف عند الأخفش ورجحه ثم أشار ـ بعد سوق آراء أخرى ـ إلى اختيار ابن مالك لهذا الرأى الراجح[2].

وكذلك ما ذكره من فرق بين حتى العاطفة، وواو العطف فى أن حتى إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقاً بينها وبين الجارة، فتقول: مررت بالقوم حتى بزيد. فيشير ابن هشام إلى أن بعض النحاة ذكر ذلك وأطلقه، وقيده ابن مالك بألا يتعين كونها للعطف مثل عجبت من القوم حتى بنيهم، وقول الشاعر:

جـودُ يُمنـاكَ فـاض فى الخـلقِ حـتّى
بـائسٍ دانَ بـالإسـاءة ديـنـا[3]

ويستحسن ابن هشام هذا من ابن مالك[4].

ومنه أنه بعد أن قال بضعف الكسائى فى «فإذا هو إياها» ساق بعض الأقوال الضعيفة فى تخريجه، ثم أتبعها بقول ابن مالك فى ذلك التخريج، وهو أن ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع. ودعَم ابن هشام هذا التخريج بأنه يشهد له قراءة الحسن (إياك تعبد) ببناء الفعل للمفعول[5].

وقوله فى أحد معانى (حتى) الداخلة على المضارع: مرادفة إلا فى

---

(1) انظر: المغنى ص 524. وانظر: التسهيل، ص 46.

(2) انظر: المغنى ص 92. وانظر: التسهيل، ص 94.

(3) مجهول القائل. انظره فى الهمع 137/3، والدرر 2/ 189.

(4) انظر: المغنى ص 136، وانظر: التسهيل ص 175، 176 .

(5) انظر: المغنى، ص 95، 96 .

الاستثناء، فهنا ينقل عن ابن هشام الخضراوى وابن مالك أنهما صرحا به. ويستظهر إنشاد ابن مالك فيه قول الشاعر:

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً
حتى تجودَ وما لديك قليلُ[1]

وقول الآخر:

والله لا يذهبُ شيخى باطلاً
حتى أُبير مالكاً وكاهلاً[2]

وعند توضيحه الخلاف فى أن من معانى (قد) التوقع مع الماضى بين إثبات أكثر النحاة له، وإنكار بعضهم وجوده مع الماضى، وإبداء رأيه هو فى أنها لا تفيد التوقع أصلاً لا مع الماضى ولا مع المضارع- يسوق أن عبارة ابن مالك فى ذلك حسنة، فإنه قال: «إنها تدخل على ماض متوقع» ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق[3].

* * *

تلك نماذج مختلفة من نقول ابن هشام عن ابن مالك، يتضح منها منهجه واتجاهاته فى هذا النقل، وأهدافه التى يقصدها من ورائه، ومدى اعتداده بالآراء الصحيحة بهذا الإمام، كما هو شأنه مع غيره من الأئمة، هذا مع إبداء رأيه واضحاً صريحاً فيما يراه من خطأ فى رأى من الآراء أو سهو فى حكم من الأحكام.

* * *

---

(1) قائله الكندى. انظر شرح أبيات المغنى 3/100-103، والتصريح 1/272.

(2) انظر: المغنى، ص 134. وانظر: التسهيل، ص 230. والبيت لامرىء القيس «الديوان» والدرر 150.

(3) المغنى، ص 187. وانظر: التسهيل، ص 242.

ابن هشام وأبو حيان

عرفنا فيما مرّ بنا من نقول ابن هشام عن سيبويه والزمخشرى وابن مالك أنه يقدّر هؤلاء الأئمة وأمثالهم تقديراً كبيراً، وينقل ما ينقله عنهم لتحقيق أهداف علمية معينة سبقت الإشارة إليها.

ولكن موقفه من أبي حيان يختلف عن ذلك اختلافاً كثيراً، فقد كانت بين الرجلين جفوة أو شبه جفوة، وقد كان ذلك بادياً فى مسلك ابن هشام إزاءه، فكان ينكر أستاذيته ولا يعده شيخاً له، وكثيراً ما كان يصرح بذلك تصريحاً أو يلمع إليه إلماعاً حينما تسنح الفرصة فى كتابه، فهو مثلاً عندما يتناول بالحديث إحدى المناسبات التى جمعت بينه وبين أبي حيان ويذكر أن أبا حيان سأله عن مسألة نحوية ساقها نجده يُفهم القارىء أن اجتماعهما كان عارضاً، فعند قوله: سألنى أبو حيان نراه يتبع هذه العبارة قوله ـ وقد عرض اجتماعنا[1] ـ فهو حريص على أن يفهم الناس أن سؤال أبي حيان لم يكن من قبيل سؤال الشيخ لتلميذه بل هو اجتماع طارىء.

فكانت مواقف ابن هشام تنبىء عن تنكره لأبي حيان، فهو كثير المخالفة له شديد الانحراف عنه، ويعزو ذلك بعض أصحاب التراجم كالشوكانى إلى أن أبا حيان كان منفرداً بعلم النحو فى ذلك العصر، ثم كان المنفرد بعده ابن هشام[2]. ومهما يكن من أمر صحة تقديم أحد الرجلين على صاحبه، فإن المنافسة فيما يبدو كانت بينهما شديدة.

ونقول ابن هشام عن أبي حيان هى خير مصداق لذلك، فقد كان يستطيع أن ينقل عنه مئات من النقول المفيدة فى كتبه النحوية، والبحر المحيط، والنهر الماد من البحر، ولكنه لم يفعل[3] بل اقتصر على نقول قليلة لا

---

(1) المغنى ص 582.

(2) البدر الطالع 400/1.

(3) انظر: دراسة لأسلوب القرآن الكريم 100/1.

تزيد على ستة وثلاثين نقلاً توخى فيها جميعها تقريباً أن تكون معرضاً لأخطاء أبى حيان، حقاً إنه لم يتحيف عليه فى الحكم بشأنها، ولكن اختياره لها، واقتصاره عليها يبرز موقفه من أبى حيان، ذلك الموقف الذى أشرنا إليه.

وهأنذا مورد أمثلة من هذه النقول يتضح فيها ذلك: ـ

* فمن هذه الأمثلة المتعددة التى تعقب فيها ابن هشام أبا حيان تعقباً شديداً أنه عند حديثه عن (أن المفتوحة المخفّفة) والاختلاف حولها ـ حين تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ـ ساق أنها توصل بالأمر، والمخالف فى ذلك هو أبو حيان، زعم أنها لا توصل به، وأن كل شىء سمع من ذلك فإن فيه تفسيرية، وذكر لذلك دليلين فندهما ابن هشام تفنيداً يقوم على أساس نحوى سليم، لست بصدد الإطناب فيه وفى تفصيله.

ويَكُرّ ابن هشام على قول أبى حيان مرة أخرى فيبطل كلامه على أساس حكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم» تلك التى أجاب عنها أبو حيان بأن الباء محتملة للزيادة مثلها فى قول الشاعر:

* لا يقرأن بالسُّوَرِ *[1]

ويصف ابن هشام ذلك من أبى حيان بأنه وهم فاحش، لأن حروف الجر ـ زائدة كانت أو غير زائدة ـ لا تدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله[2].

* ويستغرب ابن هشام فى العطف على المحل مضعفاً رأياً لأبى حيان بشأنه، فيقول: «ومن الغريب قول أبى حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه

---

(1) جزء من بيت ينسب للراعى النميرى، والقتال الكلابى. انظر شرح أبيات المغنى 368/2، والخزانة 667/3 ـ البيت بتمامه:

هن الحرائر؛ لاربات أحمرة ... سود المحاجر لا يقرأن بالسور

(2) المغنى ص 26، 27.

أسقط الأول الذى ذكرناه ولا بد منه»[1]. وذلك الشرط الذى أهدره أبو حيان هو ما ذكره ابن هشام من أنه يشترط إمكان ظهوره فى الفصيح مثل: ليس زيد بقائم، وما جاءنى من امرأة حيث يجوز أن تُسقط الباء فتنصب، ومن فترفع، وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زيدا[2].

* وعندما يحكى قول الفارسى فى الشيرازيات: إن العرب عاملوا (إنما) معاملة النفى وإلا فى فصل الضمير، كقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى[3]

نراه يحكى قول أبى حيان إنه لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما وأن الفصل فى البيت ضرورة، ويسوق أن أبا حيان استدل فى ذلك بقوله تعالى: ﴿قل إنما أعظكم بواحدة﴾[4] ﴿إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله﴾[5] ﴿ وإنما تُوَفَّوْنَ أُجوركم يوم القيامة ﴾[6]. ويصف ابن هشام صنيع أبى حيا فى الاستدلال بهذه الايات بأنه وهم منه، لأن الحصر فيهن فى جانب الظرف لا جانب الفاعل. ثم يزيد الأمر وضوحاً بقوله: «ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة»[7].

وفى خلال الكلام عن الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ذكر من ذلك قول الزجاج فى قوله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل

---

(1) المغنى ص 529.

(2) المصدر السابق، ص 525، 526.

(3) ديوان الفرزدق 153/2.

(4) سورة سبأ 34 الآية 46.

(5) سورة يوسف 12 الآية 86.

(6) سورة آل عمران 3 الآية 186.

(7) المغنى ص 342، وانظر خديجة الحديثى/ أبو حيان النحوى ص 364.

مَرْصَدٍ﴾ [1]: إنّ (كلًّا) ظرف وحكى عن أبي عليٍّ ردَّه في كتابه الإغفال، ثم أورد إجابة أبي حيان عن ذلك بأن (اقعدوا)ليس على حقيقته،بل معناه أرصدوهم كل مرصد، ويصح ارصُدوهم كل مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد.

ويعقب ابن هشام على توجيه أبي حيان بأن هذا مخالف لكلامهم إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما في المصدر[2].

وكذلك ممّا تعقب فيه أبا حيان أنه (أى ابن هشام) عندما ساق أنه يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد، نحو قولهْ تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أُكُلَها﴾ [3]، ومراعاة معناهما وهو قليل، وأنهما قد اجتمعا في قول الشاعر:

كلاهما حين جَدَّ السَّيرُ بينهما
قد أقْلَعا، وكلا أنْفَيْهِما رَابِ[4]

نجده يسوق أن أبا حيان مثّل لذلك بقول الأسود بن يعفر:

إن المنيَّةَ والحُتوفَ كلاهما
يُوفِي المنيَّةَ يَرقُبانِ سَوَادِي[5]

ثم يعقب على تمثيل أبي حيان بقوله: «وليس بمتعين، لجواز كون (يرقبان) خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أواعتراضاً» ثم يستمر في تعقبه فيقول: «ثم إن الصواب في إنشاده: «كلاهما يوفى المخارم» إذ لا يقال إن المنية توفى نفسها[6].

---

(1) سورة التوبة 9 الآية 5.

(2) المغنى ص 637، 638. وانظر البحر المحيط 10/5.

(3) سورة الكهف 18 الآية 33.

(4) ديوانه ص 33. من شواهد التصريح 43/2.

(5) المفضليات. .

(6) المغنى ص 224.

والحق أن هذه صورة من صور الدقة الكاملة عند هذا الإمام.

ومن ذلك أيضاً أنه عندما تحدث عن احتمالات تعلق الجار والمجرور فى قوله تعالى: ﴿وهو الله فى السموات وفى الأرض﴾[1] وذكر أن منها تعلقه بخبر محذوف قدره الزمخشرى بعالم ـ نجده يعرّج على أبى حيان وردّه على الزمخشرى بأن «فى» لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة.. ثم يعلق على رد أبى حيان بأنه ليس بشىء؛ لأن الدليل ليس هو حرف الجر بل إنه ما جرى فى الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يعلم سركم وجهركم﴾ ثم يخاطب أبا حيان خطاب المتعجب أو المنكر: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوى مع عدم وجود ما يسد مسده، فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ ويسترسل فى التوضيح فيقول: وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه[2].

وكلام ابن هشام فى هذا واضح جد الوضوح.

وفى الحديث عن «المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة» نقل القول فى قراءة هشام ﴿ولا يحسبن الذين قُتِلوا فى سبيلِ اللَّهِ أمواتاً﴾[3] بالغيبة بدلاً من الخطاب: إن التقدير ولا يحسبنهم، والذين فاعل، ثم حكى أن أبا حيان رده باستلزامه عود الضمير على المؤخر، ووصف هذا القول من أبى حيان بأنه غريب جداً، فإن هذا المؤخر مقدم فى الرتبة[4].

وعند الكلام عن الجملة الموصوف بها ـ بين الأشياء التى تحتاج إلى الرابط ـ وذكره أنه لا يربطها إلا الضمير مذكوراً أو مقدراً مرفوعاً أو مجروراً وتمثيله للمجرور بقوله تعالى: ﴿ واتقوا يوماً لا تَجزِى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً، ولا يُقبلُ منها شفاعةٌ ولا يُؤخذُ منها عدلٌ ولا هم يُنصَرُون ﴾[5] قال إنه على تقدير

---

(1) سورة الأنعام 6 الآية 3.

(2) المغنى ص 487، وانظر البحر المحيط 73/4.

(3) سورة آل عمران 3 الآية 169.

(4) المغنى ص 546. وانظر البحر المحيط 112/3.

(5) سورة البقرة 2 الآية 48.

(فيه) أربع مرات. . ثم يحكى عن أبي حيان ـ بالتضعيف ـ زعمه ألّا يقدر فى هذه الآية ضمير، بل يقدر أن الأصل يوماً يوم لا تجزى بإبدال يوم الثانى من الأول ثم حذف المضاف، ثم يعقب ابن هشام على ذلك بأنه لا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذف[1].

ومن ذلك أنه فى حديثه عن (كل) الواقعة توكيداً وقوله إنه تجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد مثل قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلُّهم﴾[2] يحكى قول ابن مالك[3]: وقد يخلفه الظاهر، كقول الشاعر:

كم قـد ذكـرتـكِ لـو أُجزَى بذكـرِكُمُ
يـا أشبَهَ النـاسِ كـل النـاس بـالقمـر[4]

ويذكر أن أبا حيان خالفه، وزعم أن (كل) فى البيت نعت مثلها فى (أطعمنا شاة كل شاة) وليست توكيداً، ثم يعقّب على كلام أبي حيان قائلاً: «وليس قوله بشىء، لأن التى ينعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد»[5].

ومن أمثلة هذه النقول التى ينتقد أبا حيان فيها ما نقله عنه فى (مبحث عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس) من حكايته عن سيبويه أنه أجاز «جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان» على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله:

وإنَّ شِـفَـائِـى عَـبْـرَةٌ مُـهْـرَاقَـةٌ
وهـل عنـد رسمٍ دارسٍ من مُعَـوَّلِ؟[6]

---

(1) المغنى ص 556، 557.

(2) سورة الحجر 15 الآية 30، وسورة ص 38 الآية 73.

(3) انظر التسهيل ص 164.

(4) قائله عمر بن أبي ربيعة. انظر ديوانه ص 123، وشرح أبيات المغنى 185/4.

(5) المغنى ص 212. وانظر خديجة الحديثى ص 355.

(6) من معلقة امرىء القيس الديوان 31 وشرح الزوزنى 11.

وقوله:

تُناغى غزالاً عند باب ابنِ عامرٍ
وكَحِّلْ أماقِيكَ الحسانَ بإثمِدِ[1]

واستدل الصفار بهذا البيت. وقوله:

* وقائلةٍ خولانُ فانكحِ فَتَاتَهُم *[2]

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان[3].

وبعد المناقشة ينتهى ابن هشام إلى قوله: وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فَغُلِّط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز، «من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت، لأنك لا تُثَنّى إلا على من أثبتّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال الصفار: لّما منعها سيبويه من جهة النعت عُلم أن زوال النعت يصححها، فتصرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما، لأنه الذى اقتضاه المقام[4].

* * *

ولا يتعقب ابن هشام أبا حيان فى آرائه فحسب بل يتعقبه أيضاً فى ردوده على من سبقه من العلماء، فينبرى له فى أغلبها ويحاول تفنيدها منتصراً لغيره عليه، وإن كان لا يظاهر غيره عليه فى صورة انحياز أو تعصب يجافى الحقيقة العلمية، فإنا نربأ به فى منزلته وفضله أن يكون منه مثل هذا الإسفاف.

ومن مظاهر تعقبه لأبى حيان فى رده على غيره ما نوجزه الآن فيما يلى:

---

(1) قائله حسان بن ثابت انظر ديوانه 188. وشرح أبيات المغنى 63/2.

(2) قائله مجهول انظر الخزانة 218/1.

(3) المغنى ص 535، 536.

(4) المصدر السابق ص 537، 538.

عندما يصحح قول الزمخشرى بأن (أنما) بالفتح تفيد الحصر كـإنما، ويضرب لذلك مثلاً اجتمعا فيه وهو قوله تعالى: ﴿ قُل إنما يُوحَى إلىَّ إنَّما إلَهكم إلَهٌ واحد ﴾[1]، لا يسكت ابن هشام عند هذا، بل ينتهز فرصة سانحة أخطأ فيها أبو حيان: فى رده على الزمخشرى فيتعقبه فى هذا الرد مبطلاً إياه فيقول: «وقول أبى حيان» هذا شىء انفرد به، ولا يُعرف القول بذلك إلا فى إنما بالكسر» مردود. . وقوله: «إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد» مردود أيضاً بأنه حصر مقيد، إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحى إلىّ فى أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك. . وإلا فما الذى يقول هو فى نحو قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلا رسول﴾[2] فإن (ما) للنفى، و(إلا) للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة فى الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك[3].

* * *

وقد يجىء هذا النقد فى هوادة أحياناً، فعندما تحدث عما تزاد فيه الباء، وذكر منه الحال المنفى عاملها مثل لذلك بمثالين أنشدهما هما قول الشاعر:

فـمـا رَجَـعَـتْ بـخـائـبـةٍ ركـابُ
حـكـيـمُ بـن الـمـسـيَّـبِ مُـنْـتَـهَـاهـا[4]

وقول الآخر:

* فما انبعثُ بمزؤ ودٍ ولا وَكِلٍ *

(1) سورة الأنبياء 21 الآية 108 .

(2) سورة آل عمران 3 الآية 144 .

(3) المغنى ص 39، وانظر البحر المحيط 344/6، خديجة الحديثى 455، 456.

(4) تقدم فى ص 186.

(5) تقدم فى ص 186.

ثم حكى ذلك عن ابن مالك، وذكر أن أبا حيان خالفه، وخرّج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود . .

ثم يعقب ابن هشام ـ على قول أبي حيان ـ بأن التخريج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى[1]، والحق مع ابن هشام فى ذلك، ولكن الذى نود أن نقوله هو أنه حين أعطى أبا حيان الحق فى أحد البيتين دون الآخر، كان نقده فى هوادة على غير ما عوّدنا فى صنيعه مع أبى حيان.

ومن هذه الحالات القليلة التى جاء نقده فيها لأبى حيان نقداً هادئاً أنه عندما أورد قراءة ﴿كلّاً سيكفرون بعبادتهم﴾[2] بالتنوين حكى تجويز الزمخشرى كون (كلّا) حرف الردع ونوّن كما فى (سلاسلا) ثم حكى أن أبا حيان رده «بأن ذلك إنما صح فى (سلاسلا) لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله، للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل»[3].

والحق أن أبا حيان مصيب فيما ارتآه، ولعل هذا ما أعفاه من نقد ابن هشام، ذلك النقد الذى كثيراً ما يكون مريراً كما رأينا. ولهذا اكتفى بالتنبيه الهادىء، على أنه ليس التوجيه منحصراً عند الزمخشرى فى ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية، ثم إنه وصل بنية الوقف.

ومن قبيل هذا الرد الهادىء أيضاً على أبى حيان مالم يقتصر عليه فيه، بل أشرك غيره من أئمة النحو معه كابن مالك ـ أنه عند الحديث عن وجوب مراعاة معنى كل فى كونها للجمع، وذلك عند إضافتها إلى النكرة ـ يحكى أن هذا نص عليه ابن مالك، ورده أبو حيان بقول عنترة:

---

(1) المغنى ص 117، 118.

(2) سورة مريم 19 الآية 82.

(3) المغنى ص 208. وانظر البحر المحيط 214/6.

جادت عليه كُلُّ عينٍ ثَرَّةٍ
فَتَرَكْنَ كُلَّ حديقةٍ كالدِّرهم[1]

ثم يرد عليهما جميعاً بأنه إذا أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو «كل رجل يشبعه رغيف»، وأنه إذا أريد نسبته إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة السابق، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جادَ، وأن مجموع الأعين تركن[2]. والحق أن ابن هشام قد أجاد فى ذلك أيما إجادة.

وربما كان الرأى الوحيد الذى نقله ابن هشام عن أبى حيان دون انتقاد أو تخطئة - هو ما نقله عن الجوهرى وجماعة منهم السكاكى والزمخشرى أن مثل: «عرضت الناقة على الحوض» و «عرضتها على الماء» هو من قبيل القلب، وفى كتاب التوسعة لابن السكيت: إن «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلب فى واحد منهما، ويحكى ابن هشام عن أبى حيان أنه اختار هذا الرأى، وأنه رد على الزمخشرى قوله فى الآية الكريمة: ﴿ويَوْمَ يُعْرَضُ الذين كفروا على النار﴾[3] بأن فيها قلباً[4].

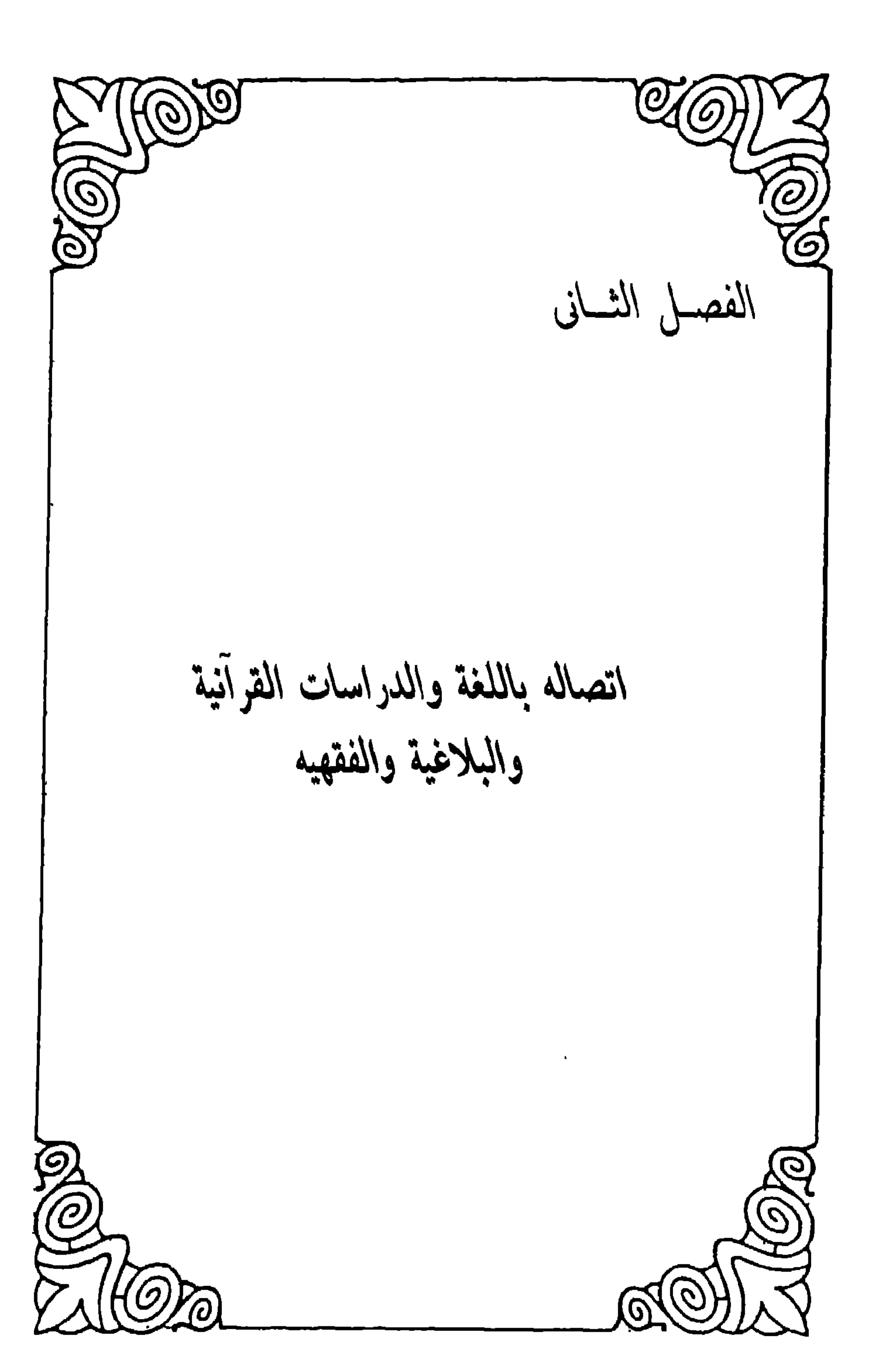
ومن هذا الذى عرضناه من نقول ابن هشام عن أبى حيان، ونقوله عن غيره من بعض أئمة النحو، يتبين لنا فى وضوح ما سبقت الإشارة إليه من أنه وقف منه موقفاً غير الذى وقفه من غيره.

* * *

ونكتفى بهذه النقول التى نقلها ابن هشام عن شيخ النحاة، وعن الأئمة الثلاثة: الزمخشرى، وابن مالك، وأبى حيان؛ فإنها - فى رأيى - نماذج كافية تعطى فكرة واضحة عن هذا الجانب عند ابن هشام، ننتقل بعدها إلى الجوانب الأخرى فى منهجه.

* *

(1) من معلقته انظر شرح الزوزنى 196.
(2) المغنى ص 216، 217.
(3) سورة الأحقاف 46 الآية 20، 34.
(4) المغنى ص 777. وانظر البحر المحيط 63/8.



الفصـل الثـانى

اتصاله باللغة والدراسات القرآنية والبلاغية والفقهيه



مع اللغة واللغويين

لا يمكن أن يكون المجال النحوى منبتّ الصلة بالكلام فى المسائل اللغوية، نظراً للوشائج القوية التى تصل بين هذين الفرعين من فروع الدراسات العربية، فكثيراً ما نجد بينهما تواصلاً فى كتب النحو واللغة على السواء، ولكن هذا قد يقل أو يكثر تبعاً لاختلاف المصنفين من علماء النحو واللغة فى اتجاههم وثقافتهم.

فابن هشام ـ وإن كان نحوياً ـ لم تقصر همته فى كتبه على مسائل النحو وحدها، ولا سيما فى كتابه المغنى الذى نجد فيه اتجاهاً لغوياً واضحاً يتمثل فى إلمامه ببعض المباحث اللغوية فى كتابه كالقلب[1]، وفى قوله عن علماء اللغة، ورجوعه إلى المصادر اللغوية كلما جدّت مناسبة نحوية تدعو إلى ذلك، وفى الاتجاه إلى التفسير اللغوى للألفاظ، فهو يهتم بتوضيح الكلمات وشرح ما يحتاج منها إلى الشرح[2] ويوجهها توجيهاً نحوياً على أساس ذلك، فنراه فى

(1) المغنى ص 775 وما بعدها.

(2) المصدر السابق ص 45، 83، 372، . . .

شأن الآية الكريمة ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾[1] ينبه إلى أن للقاف معنيين: القدر، وما بين مقبض القوس وطرفها، وعلى تفسير الذى فى الآية بالثانى، قيل إنها على القلب، وقد سبق له فى الموطن نفسه أن وجه الآية على المعنى الأول بأن فيها حذفاً[2].

* وكذلك ينبه - عند الكلام فى إنّ المكسورة المشددة إلى أن إنّ تكون فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الأين - وهو التعب - تقول (النساء إنّ)، أو من آن بمعنى قرب. أو مسنداً لغيرهن على أنه من الأنين. وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال فى رُدَّ، وحُبَّ: رِدَّ وحِبَّ، أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو للواحدة مؤكداً بالنون من وأى بمعنى وعد[3].

فهذه الاحتمالات قائمة على الخلاف اللغوى فى هذه اللفظة، وعلى التعدد فى معانيها هذا التعدد الذى نراه.

وبهذه المناسبة ينقل عن الصحاح أن الأين بمعنى الإعياء، وهذا أحد نقوله عن المعاجم اللغوية[4]. وينقل عنه فى (بيد) أن «بيد بمعنى غير، يقال «إنه كثير المال بيد أنه بخيل»[5] كما ينقل عن المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكّيت، وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى على، وأن تفسيرها بلفظة (غير) أعلى[6].

* كما ينقل عن علماء اللغة الآخرين، أو من له اتصال من علماء النحو باللغة، كثعلب، والخليل بن أحمد، وأبى زيد الأنصارى، ويونس بن حبيب، وابن السيِّد البطليوسى، فنراه بشأن اللفظتين اللغويتين (يتعهد، ويتعاهد)

---

(1) سورة النجم 53 الآية 9.

(2) المغنى ص 691.

(3) المصدر السابق ص 38.

(4) المصدر نفسه الصفحة نفسها، وانظر الصحاح مادة (أين) 2076/5.

(5) المغنى ص 122، وانظر الصحاح مادة (بيد) 447/1.

(6) المغنى ص 122. وانظر إصلاح المنطق ص 24.

يحكى أن فى فصيح ثعلب فى باب المشدّد: فلان يتعهّد ضيعته، وأن ابن درستويه قال: ولا يجوز عنده (يتعاهد)، لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين ولا يكون متعدياً.

وأجاز الخليل (يتعاهد)، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من (يتعاهد)، فقال يونس: يا أبا زيد، كم من علم استفدناه كنت أنت سببه[1].

ومن ذلك ما ينقله عن الرمّانى فى حكايته عن أبى عبيدة أن أحببت من (أحبّ البعير إحباباً) إذا برك فلم يثر[2].

* *

* وقد يذكر ابن هشام بعض هؤلاء اللغويين فى معرض تصويب رأيه، وذلك فى قوله: إن من وجوه العطف عطف مالا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب. . . ولهذا كان الأصمعى يقول الصواب[3].

* ومن النقل الذى يكون مصحوباً بالترجيح أو التضعيف نقله عن الحريرى وأبى هلال العسكرى قولها إنك «تقول عندى مال وإن كان غائباً، ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضراً»[4]. وقوله فى عقب هذا: «وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند»، وقول غيره أولى. ففى هذا ترجيح لرأى الحريرى والعسكرى وتضعيف لرأى المعرى.

---

(1) المغنى ص 576.

(2) المصدر السابق ص 158.

(3) المصدر نفسه ص 393، 394.

(4) نفسه ص 169. وانظر الفروق فى اللغة لأبى هلال العسكرى ص 295 .

* ومنه قوله فى أحد معانى (إنّ) أن تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافاً لأبى عبيدة، فهذا تضعيف لرأى أبى عبيدة.

* وقوله بصدد اللغة الضعيفة الخاصة بنصب (لعلّ) للاسم والخبر جميعاً: زعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب[1].

* وكذلك قوله فيما أورده من قول امرىء القيس:

* . . . بـين الـدَّخـول فحومل[2] *

وزعم الأصمعى أن الصواب روايته بالواو لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو». وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل[3].

فلفظة (زعم) مقصود بها التضعيف بدليل ما ساقه من إجابة تبين صواب ما خطأه الأصمعى.

* ومثله ما قاله بشأن (علُ): إنها اسم بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين: أحدهما: استعماله مجروراً بمن، والثانى: استعماله غير مضاف، فلا يقال «أخذته من عل السطح» كما يقال «من علوه، ومن فوقه» وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى[4].

* ومثله أيضاً ما ساقه من الأمور التى يكتسبها الاسم من الإضافة حيث جعل من ذلك تذكير المؤنث فى قول الشاعر:

إنـارة العقـل مكسـوفٌ بَـطَوْعِ هَـوَى
وعقـلُ عـاصِى الهَـوَى يـزدادُ تنـويـرا[5]

---

(1) المغنى ص 317.

(2) من معلقته الديوان 29 وشرح الزوزنى 7.

(3) المغنى ص 174.

(4) المصدر السابق ص 165، 166.

(5) انظر هامش الخزانة 396/3، قال العينى: قيل: إن قائله من المولدين.

حيث يقول: وأما قول الجوهرى: «إن التذكير لكون التأنيث مجازياً» فوهم[1].

* وما قاله عند الكلام عن (لمّا) حين ذكر أن أحد أوجهها أن تكون حرف استثناء، وأورد لذلك شاهدين، ثم عقب قائلاً: «وفيه رد لقول الجوهرى إن لمّا بمعنى إلا غير معروف فى اللغة[2].

* وما نقله فى مبحث أم - عن الصحاح من قوله تقول: «سواء على قمت أو قعدت» حيث وصفه بأنه سهو[3].

* وكذلك ما قاله عند الكلام فى (لات) حيث ساق رأياً يقول إنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة فى أول الحين، فقد نسب هذا إلى أبى عبيدة الذى استدل بأنه وجدها فى المصحف الإمام مختلطة بحين فى الخط، ثم وصف ذلك بأنه لا دليل فيه، فهذا هو أيضاً نوع من التضعيف[4].

* * *

وهناك نقول أخرى لا يصحبها حكم بالترجيح أو التضعيف بل ينقلها قصد الاستدلال بها، ومن أمثلة ذلك:

* ما ينقله من حكاية بعض اللغويين عن العرب، كنقله عن أبى عبيدة أن بعضهم يجزم بـ (أن)، وأن اللِّحيانى نقله عن بعض بنى صباح من ضبَّة[5].

---

(1) المغنى ص 901.

(2) المصدر السابق ص 516.

(3) المصدر نفسه ص 42.

(4) نفسه ص 281.

(5) نفسه ص 27.

* وما ينقله فى حذف حرف العطف من أن أبا زيد حكى «أكلت خبزاً لحماً تمراً»[1].

* ومن وجوه هذا النقل نقل رواية على أساسها يتغير المعنى، ويتغير تبعاً له الحكم النحوى، كسوقه رواية الجوهرى فى قول الشاعر:

* ولم تذق من البقول الفستقا* [2]

إذ يقول: وقال الجوهرى: الرواية (النقول) بالنون، . . . والمعنى على قول الجوهرى أنها تأكل النقول إلا الفستق[3].

وقد سبقت الإشارة إلى هذا النقل بين النقول التى زايلت الدقة فيها ابن هشام فى الموطن الخاص بذلك من البحث[4].

* * *

اللهجات العربية

يهتم كثير من النحاة باللهجات العربية، وإيراد شىء منها قل أو كثر فى ثنايا مباحث النحو التى تتناولها كتبهم، فالمسموع الذى بنيت عليه قواعد اللغة والنحو - ولا سيما فى إبان نشأتها - وقام عليه القياس الذى كان له فى هذه القواعد دوره، إنما يقوم على هذه اللهجات وأعنى بها لهجات القبائل التى ارتضى العلماء الأخذ عنها، فكان لهذه اللهجات دورها الذى لا يمكن لعالم اللغة وعالم النحو إغفاله أو تجاهله.

(1) المغنى ص 706.
(2) تقدم فى ص 166 .
(3) المغنى ص 355، وانظر الصحاح مادة (بقل) 1637/4.
(4) انظر ص 163 من هذا البحث.

ولكن هذا التناول لم يكن طبعاً على درجة واحدة، بل كان يتفاوت قلة أو كثرة بين لغوى ولغوى، أو بين نحوى ونحوى آخر.

ولعل ابن هشام كان من أبرز النحاة الذين ضمّنوا كتبهم الكثير من هذه اللهجات؛ فهى جزء لا ينفصل عن علم العربية الذى وضع له كتابه أو خصّص له الجانب الأكبر من هذا الكتاب.

وإليك بعضَ مظاهر اهتمامه بهذه اللهجات:

* قد يلمّ باللهجة للاستدلال أو لبيان الأصل المسموعِ من العرب، ذلك الأصل الذى قام عليه هذا الرأى النحوى أو ذاك من آراء النحاة.

فمثلاً عند الكلام عن (إنْ) والاختلاف حول إعمالها عمل ليس، أو إهمالها - يسوق أن الإعمال لغة القليلين من العرب مقابلاً للغة الأكثرين منهم، ويضع أيدينا على مصداق هذا القليل من كلامهم وهو الإعمال، فيقول: «وسمع من أهل العالية: ﴿ إنّ أحدٌ خيراً مِنْ أحدٍ إلا بالعافية)»[1].

أما لغة الأكثرين من العرب، فلا سبيل إلى أن يحيط بالقائلين بها وليس هناك من حاجة تدعوه إلى ذلك.

ونظير هذا قوله: «ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأنْ، ونقله اللِّحيانى عن بعض بنى صَبَاح من ضَبّة[2].

ومثله قوله فى لم الجازمة: «وزعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها»[3].

وعند الكلام عما لا يتعلق من حروف الجر يذكر من ذلك لعل فى لغة عُقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد، فالاسم إذن يجر بعدها فى هذه اللغة[4]،

(1) المغنى ص 20.

(2) المصدر السابق ص 27.

(3) المصدر نفسه ص 307.

(4) بنفسه ص 492.

وفى (حاش) يحكى القول بأنها إسم فعل ماض، ويرده بأنها معربة فِى بعض اللغات.

وفى باب المبتدأ يذكر أنه يجوز فى الضمير المنفصل من نحو قوله تعالى: ﴿إنك أنت السميع العليم﴾[1]، أوجه ذكر منها الابتداء وخصه بلغة تميم[2].

* ومما يتصل بما سبق أن يكون غرضه من إيراد اللهجة بيان ما فى المسألة النحوية من بعض الوجوه الإعرابية المختلفة، وما هنالك من خلاف نحوى غير الإعراب..

ومن ذلك قوله: وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا كان الخبر مفرداً، وروى قول الفرزدق:

كـم عـمـةٍ لـك يـا جـريـرُ وخـالـةٍ
فـدعـاء قـد حَـلـبَـت عـلـىَّ عِـشَـارِى

بخفض لفظتى عمة وخالة على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية[3].

وكذلك قوله: «ومن العرب من يعرب حيث»[4].

وإشارته إلى أن الأخفش حكى أن بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية، ويصفها ابن هشام بأنها لغة رديئة[5].

وقوله فى بعض صور ما أعطى حكم الشىء فى لفظه دون معناه: بناء باب حذامِ فى لغة الحجاز على الكسر تشبيهاً لها بدَرَاكِ ونزالِ[6].

---

(1) سورة البقرة 2 الآية 127، وسورة آل عمران 3 الآية 35.

(2) المغنى ص 614.

(3) المصدر السابق ص 202.

(4) المصدر نفسه ص 140.

(5) نفسه ص 65.

(6) نفسه ص 758.

* وقد يكون من هذه الدوافع بيان بعض وجوه الاتفاق أو الخلاف بين القبائل الكبرى أو المجموعتين الكبيرتين فى شبه الجزيرة العربية حول الإعراب، وإعمال بعض العوامل أو إهمالها.

فعند الحديث عن (ما) وضح أن من أوجهها أن تكون نافية، وأنها إن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس. . .[1].

وعند الكلام فى إحدى صور تعارض اللفظين يقـرر أن إعطاء (مـا النافية) حكم (ليس) فى إعمالها هو لغة الحجاز، وإعطاء ليس حكم ما فى الإهمال عند انتقاض النفى بإلا هو لغة تميم كقولهم «ليس الطيبُ إلا المسكُ» بالرفع[2].

وفى ثنايا الكلام عن (منذ ومذ) يقول إن أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضى على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضى على جره[3].

* وقد يكون هدفه من إيراد اللهجة هو استيعاب الأوجه المختلفة للحرف أو الأداة التى هو بصدد الحديث عنها، كما فعل عند الكلام عن الواو المفردة حين أورد من أقسامها وقوعها علامة للمذكرين فى لغة طيىء، أو أزد شنوءة أو بلحارث[4].

وكما فعل عند بيان أوجه (عن) حيث ذكر أن من هذه الأوجه أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بنى تميم يقولون (عن تفعل) بدلاً من أن تفعل.

---

(1) نفسه ص 335.

(2) نفسه ص 780.

(3) نفسه ص 372.

(4) نفسه ص 404.

وهنا تدفعه طبيعته المستوعبة إلى أن ينص على أنهم يفعلون هذا أيضاً مع (أنّ)المشددة[1].

* وقد يكون الدافع إلى النص على اللهجة اهتمامه ببيان ما فى الألفاظ من لغات مختلفة قد تكون مشهورة هى الأخرى أو غير مشهورة.

ومن ذلك قوله فى (حيث): وطيىء تقول (حوث)[2].

وقوله فى مبحث اللام المفردة: «ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل»[3].

وقـوله فى الـلام الجازمـة (لام الأمر) إن حـركتهـا الكسـر، وسليم تفتحها[4].

وقوله فى مع: إن تسكين عينها لغة غَنْم وربيعة[5].

وقوله فى تنوين الترنّم إنه ماثلٌ فى إنشاد بنى تميم[6].

وقوله فى (ها) الواقعة نعتاً لأىّ فى النداء: إنه يجوز فيها حذف ألفها فى لغة بنى أسد، وأن تضم هاؤها إتباعاً مثل قراءة ابن عامر « أيـه المؤمنون»، «أيه الثقلان»[7]..

وقوله فى (لعل): وفيها عشر لغات[8]، وإذا كان لم يعدد هذه اللغات العشر فحسبه أن قد أشار إليها، أما سردها فلعله رأى أن يتركه لشهرتها.

---

(1) المغنى ص 160.

(2) المصدر السابق ص 140.

(3) المصدر نفسه ص 228.

(4) نفسه ص 245 .

(5) نفسه ص 370.

(6) نفسه ص 378.

(7) نفسه ص 385، 386.

(8) نفســه ص 318.

وإذا كان قد أجمل هذه اللغات فى (لعل) فإنه فصّل ست عشرة لغة فى رُبَّ[1].

* *

ونلاحظ أنه يتجه فى تناوله للهجات ـ فى أغلب ما سقناه من أمثلة لها ـ إلى أن ينص على القبيلة أو القبائل أصحاب اللهجة، وقليلاً ما يركن إلى التعميم، كأن يقول أكثر العرب، أو بعض العرب، أو لغة القليلين من العرب.

كما أنه لا يفوته أن ينص على ما توسم به اللهجة إن كان لها سمة معروفة، كقوله عن قلب همزة أنْ أو أنّ عيناً: «وتسمى عنعنة تميم[2].

وإذا كان يتجه غالباً إلى النص على لهجات القبائل التى ارتضوا الأخذ عنها، فإنه فى بعض الأحيان ـ ولا سيما عند عرضه للآراء الضعيفة ـ ينص على غيرها من اللهجات، ومن ذلك ما رأيناه من أن بعضهم يجزم بـ (أنْ) حيث حكى عن اللحيانى نقله عن بعض بنى صباح من ضَبّة[3]. وقد سبقت هذه اللهجة فى معرض الكلام عن الاستدلال فى ثنايا هذا الكتاب.

وإذا كنا نجد أن كثيراً من اللغويين فى معاجمهم، والنحاة فى تصانيفهم عندما يلمون باللهجات العربية يتجهون أحياناً فى ذلك اتجاهاً عاماً يلجأون فيه إلى التعميم فى نسبة اللهجات إلى أصحابها، فيقولون بأن هذه لغة أسد وتلك لغة ربيعة، مع أنها قد تكون لغة لبعض أولئك أو هؤلاء، وأخذها الرواة عمّن ينطقونها منهم، ونسبوها إلى قبائلهم مجتمعة.

إذا كان ذلك هو شأن كثير من اللغويين والنحاة كما ذكرنا، فإننا ـ مع هذا ـ نجد عند ابن هشام دقة فى تمحيص هذه النسبة إذا ما دعا داع إليها.

---

(1) المغنى ص 147.

(2) المصدر السابق ص 160.

(3) المصدر نفسه ص 27.

ومن ذلك أنه عند الحديث عن (أم)، وأنها قد تكون للتعريف، يحكى أنها نقلت هكذا «عن طيىء، وعن حمير، وإنهم أنشدوا:

ذاك خَليلِى وذو يُواصِلُنى
يرمى ورائِىَ بامْسَهْمِ وامسَلِمَهْ[1]

ويذكر بعد هذا أنه «قيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو، غلام وكتاب، بخلاف رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع فى بلادهم من يقول: خذ الرمح، واركب امفرس».

ويعلق ابن هشام على ذلك بقوله: «ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم»[2]، فهو يخالف فى هذا كثيراً من النحاة واللغويين القائلين بأنها لغة حمير؛ فينصرفون إلى هذا التعميم الذى قد تعوزه الدقة.

مع البيان والبيانين

لم يكن ابن هشام فى ثقافته الواسعة، وأفقه الرحب بمعزل عما يتصل بالنحو من علوم العربية، ومن ذلك علم البيان الوثيق الصلة بالنحو، فكلاهما وُصْلة إلى التعبير السوىّ المستقيم، وكل منهما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، وتلك عنده غاية من أسمى الغايات التى توخاها فى كتابه.

ومن مظاهر هذا الاتجاه البيانى عنده نقله عن البيانيين أحياناً عندما تجدّ مسألة نحوية تدعوه إلى ذلك، كما فعل عند الكلام فى مبحث (كل) بالقسم

---

(1) السلمة: الحجر.

(2) المغنى ص 48، 49.

المختص بالحروف والأدوات، إذ نراه يحكى قول البيانيين: «إذا وقعت (كل) فى حيز النفى كان النفى موجّهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك «ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ»، وقوله:

* ما كلُّ رأى الفتى يدعُو إلى رشدِ * [1]

وقوله:

* ما كلُّ ما يتمنى المرءُ يدركهُ[2] *

وإن وقع النفى فى حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام - لمَّا قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة: كل ذلك لم يكن»، وقول أبى النجم:

قد أصبحت أمُّ الخيارِ تدَّعى   علىّ ذنباً كلّه لم أصنعِ [3]

ولا يكتفى ابن هشام بالنقل عنهم فى شىء من الإيجاز، بل يسترسل معهم، فيسوق إشكالاً قد يرد عليهم بالقسم الأول - فى قوله تعالى: ﴿واللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مختالٍ فَخُور﴾[4] وهو يعنى أن لفظة كل فى الآية الكريمة وهى فى حيز النفى تنسحب على جميع الأفراد، أى على كل المختالين الفخورين، ولا تفيد بمفهومها ثبوت الفعل لبعض الأفراد، فهو مخالف للمراد، والمعنى لا يستقيم عليه.

---

(1) المغنى ص 220.

(2) للمتنبى شرح الديوان 344/2.

(3) البيت فى الخزانة 173/1 و 445/1.

(4) سورة الحديد 57 الآية 23.

ولكنه بعد هذا يصوّب قول البيانيين، ويجيب عن الآية بأن دلالة المفهـوم إنما يعول عليها عندَ عدم المعارض، وهو هنا موجود، إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً[1].

وفى ثنايا كلامه فى الجملة وأقسامها وأحكامها ينبه إلى أن للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحـويين، والـزمخشرى يستعمـل بعضها، كقوله فى قول الله تعالى: ﴿قالوا نعبدُ إلَهكَ وإلَهَ آبائِكَ إبراهيمَ وإسماعيل وإسحاق إلَهاً واحداً ونحن له مسلمون﴾[2]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل (نعبد) أو من مفعوله، لاشتمالها على ضميريهما، أو أن تكون معطوفة على (نعبد)، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أى ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويُرَدّ عليه من لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوى وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين[3].

فهو يوضح ـ كما نرى ـ أن ثمة خلافاً فى بعض المصطلحات بين البيانيين والنحاة، وأن منها ما اشتبه أمره على بعض أئمة النحويين، فكأنه يريد أن يقول إنه ينبغى ألا يقع أحد فى مثل هذا الوهم.

ومن قبيل حرصه أيضاً على التفرقة بين هذه المصطلحات عند كل من علماء النحو وعلماء البيان، أنه عندما يتكلم عن الجملة المستأنفة، ويبين أنها نوعان: الجملة المفتتح بها النطق، والجملة المنقطعة عما قبلها ـ يعرّج على البيانيين، فيورد أنهم يخصّون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر، ويضرب لذلك الاستئناف البيانى مثالاً، هو قوله تعالى: ﴿هل أتاك حديث ضيفِ إبراهيمَ المكرمين إذ دخلوا عليه، فقالوا سلاماً قال سلام قوم مُنكَرُون﴾[4].

---

(1) المغنى ص 220، 221.

(2) سورة البقرة 2 الآية 133.

(3) المغنى ص 446.

(4) سورة الذاريات 51 الآيتان 24، 25.

ويوضح وجه ذلك فى قوله: «فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها. . . ومثله فى استئناف جملة القول الثانية: ﴿ونبئهم عن ضيفِ إبراهيمَ إذ دخلوا عليه فقالوا: سلاماً، قال: إنا منكم وَجِلُون﴾[1]، ثم يستمر فى هذا النوع من الاستئناف، فيضرب له مثالاً استؤنفت فيه جملتا القول هو قوله سبحانه: ﴿ولقد جاءت رسلُنا إبراهيمَ بالبشرى قالوا: سلاماً، قال: سلام﴾[2]، ثم لا يريد أن يترك هذا الاستئناف البيانى قبل أن يضرب له مثالاً من الشعر، كما ضرب له أمثلة من القرآن الكريم، فينشد لذلك قول الشاعر:

زَعَمَ العَـوَاذِلُ أننى فى غمـرَةٍ ... صَدَقوا ولكِنْ غمرتى لا تَنْجلى[3]

ثم يوضحه أن قول الشاعر (صدقوا) جواب لسؤال مقدّر تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟ ثم يعود إلى مثال قرآنى يشبهه، هو قول الله تعالى: ﴿يسبِّح له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ﴾[4] فيمن فتح باء يسبح[5].

وهكذا نراه يمعن فى الموضوع إمعاناً يبعد به عن أن يكون تناوله شيئاً عابراً، ويدخل به مدخل العناية والاهتمام.

هذا، ونراه يناقش رأى البيانيين فى زعمهم أن (ما) الكافة التى مع إنّ نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، وعلتهم فى ذلك أن «إنّ للإثبات وما للنفى» فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شىء واحد، لأنه تناقض، ولا أن يحكم

---

(1) سورة الحجر 15 الآيتان 51، 52.

(2) سورة هود 11 الآية 69.

(3) قائله مجهول انظر شرح أبيات المغنى 180/6.

(4) سورة النور 24 الآيتان 36، 37.

(5) المغنى ص 427، 428.

بتوجه النفى للمذكور بعدها، لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

ويقرر ابن هشام أن «هذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست إنّ للإثبات، وإنما هى لتوكيد الكلام إثباتاً أو نفياً.. وليست (ما) للنفى، بل هى بمنزلتها فى أخواتها»[1].

ولا يفتأ يذكر البيانيين حتى فى الأمور العابرة، فعندما تناول فائدة ضمير الفصل ذكر أنها ثلاثة أمور:

أحدها لفظى وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع.

والثانى معنوى: وهو التوكيد...

والثالث معنوى أيضاً: وهو الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه.

فابن هشام ينتهز كل فرصة سانحة ليصلنا بالبيان والبيانيين، وإنه ليذكّرنا ذلك بسلفه عبد القاهر الجرجانى فى وصله بين النحو والمعانى، فلله درُّ هؤلاء الأئمة الأعلام.

(ولعل اتصال ابن هشام بالبيان جعله لا يقف موقفاً نحوياً جامداً أمام المسائل النحوية، حتى لا يضيّق من اللغة واسعاً، فأكسبه رحابة وتفهماً وذوقاً يستطيع به أن يوجه هذه المسائل توجيهاً سليماً.)

فعندما أنكر السِّيرافى وابن جِنِّى الخفض على الجوار، وتأولا قول العرب تأولاً غير صحيح، وقالا فى ذلك كلاماً مُتكلَّفاً يقوم على كثير من الحذف والتقدير - رد ابن هشام رأيها على أساس ما فيه من تكلف، وأنه لا يجوز قولهما عند البصريين وإن أمن اللبس، وبعد ذلك بدأ يحل الموضوع على أساس من

---

(1) المغنى ص 341، 342.

المشاكلة والانسجام اللغوى بين لفظ لاحق ولفظ سابق مثل قولهم (هنأنى ومرأنى) والأصل أمرأنى، وقولهم (هو رِجْس نِجْس) بكسر النون، وسكون الجيم، والأصل نجس بفتح النون وكسر الجيم. . .

وقولهم: «أَخَذَهُ ما قدُم وما حدُث» بضم دال حدث، وقراءة جماعة ﴿سلاسلا وأغلالا﴾[1] بصرف سلاسل، وفى الحديث: ﴿ارجعن مأزورات غير مأجورات﴾ وأصلها موزورات بالواو من الوزر[2].

فإذن يمكن القول على هدى هذا الكلام بأن الجر فى قولهم: «وهذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» ليس إلا من قبيل هذا التشاكل بين الألفاظ المتجاورة أو بين الحركات الإعرابية فيها.

ابن هشام والتفسير

لعل مجال التفسير والمفسرين هو من أكبر المجالات فى كتاب المغنى بعد موضوعه النحوى، فخدمة التفسير هى هدف من أهم أهداف ابن هشام فى هذا الكتاب، ولعلنا نذكر دائماً تلك العبارة التى نكررها فى مناسباتها وهى قوله إنى «وضعت هذا الكتاب لإفادة متعاطى التفسير والعربية جميعاً»، وقوله عندما سئل عن عدم اتجاهه إلى وضع كتاب فى التفسير: «أغنانى المغنى». فلا غرو ـ بعد هذا ـ أن نجده ينقل كثيراً عن المفسرين، ويستدل بما ورد فى كتب التفسير من آراء وأحكام نحوية ويناقش هذه الآراء، فيضعف بعضها، ويرجح بعضها على البعض الآخر منها، ويقوى أحدها بغيره، ويرد بعضها ببعض.

---

(1) سورة الإنسان 76 الآية 4.

(2) المغنى ص 761، 762.

* ومن أمثلة ذلك أنه عند الكلام فى (أَنْ) المفسرة ينقل عن الزمخشرى بصيغة التضعيف زعمه[1] أنّ التى فى قوله تعالى: ﴿ أنِ اتَّخِذِى من الجبال بِيوتاً ﴾[2] مفسرة.

وينقل ابن هشام عن أبى عبد الله الرازى (الفخر) إبطال ذلك وردّه بأن قبله قوله تعالى: ﴿ وأَوْحَى رَبُّكَ إلى النَّحْلِ ﴾ والوحى هنا إلهام باتفاق، وليس فى الإلهام معنى القول، فإنما هى مصدرية، أى باتخاذ الجبال بيوتاً، والحق أن الفخر ليس عنده فى هذه الآية إبطال ولا ردّ، بل نقل قول صاحب الكشاف وسكت عنه[3].

* ومثله ما نقله عن الطبرى[4] فى تفسير قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إذا ما وَقَع آمَنْتُم به ﴾[5] من أن معناه أهنالك، وليست ثم التى تأتى للعطف، وقد وسم ابن هشام ذلك بأنه وهم، اشتبه عليه ثم المضمومة بالمفتوحة[6].

* ومثله أيضاً ما نقله عن الرازى من أنه عند قول الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون﴾[7]: إن الجملة معطوفة على ﴿ ويُنَجِّى اللَّهُ الذين اتَّقَوا ﴾[8] اعترض عليه بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية[9].

---

(1) المغنى ص 30، وانظر الكشاف 417/2.

(2) سورة النحل 16 الآية 68.

(3) المغنى ص 30، وانظر مفاتيح الغيب 330/5.

(4) المصدر السابق ص 127، وانظر تفسير الطبرى مجلد 35/7.

(5) سورة يونس 10 الآية 51.

(6) المغنى ص 127، 745.

(7) سورة الزمر 39 الآية 63.

(8) سورة الزمر 39 الآية 61.

(9) المغنى ص 646، وانظر مفاتيح الغيب 268/7.

* وعند الكلام عن (ما) ساق أن علة حذف الألف فيها هى الفرق بين الاستفهام والخبر، أى أنها تحذف فى ما الاستفهامية وتثبت فى ما الموصولة، وأما ثبوتها فى ما الموصولة فضعيف، ولهذا رد الكسائى قول المفسرين فى ﴿بما غفر لى ربى﴾ فى قوله تعالى: ﴿ليت قومى يعلمون بما غفر لى ربى وجعلنى من المكرمين﴾[1] إنها استفهامية، وإنما هى مصدرية[2] ثم يعجب ابن هشام من الزمخشرى حين جوّز كونها استفهامية فى الآية السابقة مع أنه فى موطن آخر ردّ على من قال فى ﴿بما أغويتنى﴾[3] إن المعنى بأى شىء أغويتنى بأن إثبات الألف قليل شاذ[4].

ثم يستبعد ابن هشام تجويز الزمخشرى وغيره أن تكون (ما) فى ﴿بما غفر لى ربى﴾ بمعنى الذى، لأن هذا التقدير لا يلائم المعنى المراد[5].

* وفى مبحث (هل) يسوق أنها تأتى بمعنى قد، وذلك مع الفعل، وأنه قد فسرها بهذا جماعة منهم ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر﴾[6] .

* وينقل عن الزمخشرى أنه قال فى كشافه: هل أتى أى قد أتى على التقرير والتقريب جميعاً[7].

ثم يقول إنه قد عكس قوم ما قاله الزمخشرى، فقالوا إن هل لا تأتى بمعنى (قد) أصلاً، ويرى (أى ابن هشام) أن هذا هو الصواب عنده، أمّا تفسير ابن

---

(1) سورة يس 36 الآيتان 26، 27.

(2) انظر: الكشاف 320/3.

(3) سورة الحجر 15 الآية 39.

(4) المغنى ص 331، وانظر الكشاف 70/2.

(5) المغنى ص 331، وانظر الكشاف 320/3.

(6) سورة الإنسان 76 الآية 1.

(7) المغنى ص 388، 389، وانظر الكشاف 194/4.

عباس فلعل المراد فيه أن الاستفهام فى الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقى، وقد صرح به جماعة من المفسرين، فقال بعضهم: (هل) هنا للاستفهام التقريرى[1].

* * *

ومما يقوى فيه رأياً على رأى آخر، ولكنه لم يصاحبه التوفيق فيه، ما صنعه عندما ساق أنه لا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كغيرها من الزوائد، فقد ذكر قول أبى حيان: وزعم الزمخشرى أنه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر، فقال فى قوله تعالى: ﴿ولمّا أنْ جاءت رُسلَنا لوطاً سِيءَ بهم﴾[2]: دخلت أن فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة إبراهيم فى قوله تعالى: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيمَ بالبشرى قالوا سلاماً﴾[3] تنبيهاً وتأكيداً على أن الإساءة كانت تعقب المجىء، فهى مؤكدة فى قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك فى قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول.

ويعقب ابن هشام على ذلك بأنه ليس فى كلام الزمخشرى تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه أبو حيان، وليس كلامه مخالفاً لكلام النحويين، لإجماعهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جىء به لتوكيده، ولما تفيد وقوع الفعل الثانى عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك.

يقول ابن هشام ذلك بعد أن يسوق نص كلام الزمخشرى فى سورة العنبكوت وهو: (أنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر فى وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا فى جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث.

---

(1) المغنى ص 389.

(2) سورة العنكبوت 29 الآية 33.

(3) سورة هود 11 الآية 69.

ويسترسل ابن هشام فى تعقبه لأبى حيان، فيذكر أن قصة إبراهيم التى فيها (قالوا سلاماً) ليست فى السورة التى فيها (سىء بهم) بل فى سورة هود، وليس فيها لما، أى أن أبا حيان اختلطت عليه عبارات الآيتين فى سورة هود وفى سورة العنكبوت، فالتلاوة الصحيحة للآية فى سورة هود: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً﴾[1] وفى سورة العنكبوت: ﴿ولما جاءت رسلنا إبراهيمَ بالبشرى قالوا إنا مُهلِكُوا أهلَ هذه القرية﴾[2].

ويزداد نكير ابن هشام على أبى حيان فى هذا الاستفهام الإنكارى: كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجىء ببطء؟ وإنما يحسن فى اعتقادنا تأخر الجواب فى سورة العنكبوت، إذ الجواب فيها (قالوا إنا مهلكوا أهل هذه القرية).

ويستمر ابن هشام فى توجيه سهام النقد إلى أبى حيان، فيقول إن التعبير بالإساءة لحن، ويوضح وجه هذا اللحن بأن الفعل - كما جاء فى التنزيل - ثلاثى فالصواب (المساءة) وهى تعبير الزمخشرى.

والحق أن أبا حيان برىء من كل ما نسبه إليه[3].

* ومن ذلك أيضاً أننا نجده فى مبحث (كلا) نقل أن الزمخشرى جوّز فى قراءة ﴿كلّا سيكفرون بعبادتهم﴾[4] كونه حرفَ الردع ونُـوِّن كما فى (سلاسلا) [5]، ويحكى عن أبى حيان رد هذا القول بأن هذا إنما يصح فى (سلاسلا) لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقاً، أو لشرط كونه مفاعل أو مفاعيل.

---

(1) سورة هود: 11 الآية 69.

(2) سورة العنكبوت 29 الآية 31.

(3) المغنى ص 32، 33، وانظر الكشاف 280/2 - 205/3. وانظر البحر المحيط 245/5 - 150/7.

(4) سورة مريم 19 الآية 82.

(5) سورة الإنسان 76 الآية 4.

ولكن ابن هشام يضيف إلى ذلك قوله بأنه ليس التوجيه عند الزمخشرى محصوراً فى ذلك، بل جوّز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية ثم إنه وصل بنيّة الوقف.

ثم يسترسل ابن هشام فيقول إن أبا حيان جزم بهذا الوجه فى (قواريرا) من قوله تعالى: ﴿ ويُطافُ عليهم بآنيةٍ من فضةٍ وأكوابٍ كانت قواريرا ﴾[1].

فهنا يعرض ابن هشام هذه الآراء النحوية والتخريجات الواردة على لسان بعض المفسرين[2]، ويناقشها بصورة تصبغ كتابه بهذا الصبغ التفسيرى الواضح.

* وفى غمار حديثه عن لام الابتداء، والاختلاف فى دخولها فى غير باب إنّ، يسوق أن الزمخشرى يقول فى تفسير قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾[3]: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر[4]، ويقول فى ﴿لأقسم﴾[5] هو لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم، لأنها عنده ملازمة للنون[6].

* ولكن ابن هشام يسوق هنا بصيغة التضعيف رأى الزمخشرى فى أن المبتدأ مقدر فى قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾ ولعله ضعفه لما يبدو فى هذا التقدير من تعسف.

* وكذلك فى حذف جملة الشرط يسوق أن الزمخشرى جعل منه قوله تعالى:

---

(1) سورة الإنسان 76 الآية 15.
(2) المغنى ص 208.
(3) سورة الضحى 93 الآية 5.
(4) انظر الكشاف 264/4.
(5) سورة القيامة 75 الآية 1﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾.
(6) المغنى ص 253، وانظر الكشاف 4/ 190، 264.

﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُم ﴾ [1] أى إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويرده أن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء[2].

* وعند الكلام بشأن تعليق الفعل، أو عدم تعليقه فى مثل «علمت زيداً لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم»، وقول جماعة من المغاربة إن العامل هنا معلق عن الجملة وهو عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثان، وقول بعضهم خلاف ذلك، لأن الجملة هنا فى موضع نصب، ولا يؤثر العامل فى لفظها، وإن لم يوجد معلق نحو «علمت زيداً أبوه قائم».

فى هذا المقام ينقل ابن هشام أنه قد اضطرب كلام الزمخشرى فى ذلك، حيث قال فى قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكم أَيُّكم أَحسنُ عملاً﴾[3]: إنما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم، لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كقولك «انظر أيهم أحسن وجهاً، واستمع أيهم أحسن صوتاً؛ لأن النظر والاستماع من طرق العلم»[4].

ويعقب ابن هشام على ذلك فيقول إنه لم يقف على تعليق النظر البصَرى والاستماع إلا من جهته. ثم يسوق قوله (أى قول الزمخشرى) فى تفسير الآية فى سورة الملك، أى فى تفسير قوله تعالى: ﴿ الذى خلق الموت والحياة لِيَبْلُوَكم أيكم أحسن عملاً وهو العزيز الغفور ﴾[5]: ولا يسمى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعاً مثل «علمت أيهما عمرو»، ويستمر ابن هشام فى سوق عبارة الزمخشرى التى يؤكد فيها عدم وجود التعليق هنا حيث يقول: «ألا ترى أنه لا يفترق الحال ـ بعد

---

(1) سورة الأنفال 8 الآية 17 .

(2) المغنى ص 720، وانظر الكشاف 149/2.

(3)سورة هود 11 الآية 7.

(4) انظر الكشاف 259/2.

(5) سورة الملك 67 الآية 2.

تقدم أحد المنصوبين ـ بين مجيء ماله الصدر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا فى «علمت زيداً منطلقاً، وعلمت أزيد منطلق»[1].

وبهذا يوضح ابن هشام ما فى كلام الزمخشرى من اضطراب حول هذا الموضوع.

* ومّما ينسبه كذلك للمفسرين فى معرض القول ببطلانه أورد قولهم فى ﴿ثُم إذَا دَعَاكم دَعْوَةً من الأرضِ إذا أنتم تَخْرُجُونَ﴾[2] إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها[3].

ومثله قوله: وزعم عصرى* فى تفسير له على سورتى البقرة وآل عمران فى قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعَهُم فى آذانهم مِنَ الصواعق حَذَرَ الموت﴾[4] أن (من) متعلقة بحذر الموت، وانتقاده هذين القولين بأن فيهما تقديم معمول المصدر، وفى الثانى زيادة على ذلك تقديم معمول المضاف إليه على المضاف[5].

* ومنه نَقْله عن كثير من المفسرين فى فواتح السور أنه يجوز كونها فى موضع جر بإسقاط حرف القسم، وردّه بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله تعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم فى سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن[6].

* ومنه أيضاً ما يسوقه من قول جماعة منهم الإمام فخر الدين فى قوله تعالى:

---

(1) المغنى ص 467، وانظر الكشاف 134/4.

(2) سورة الروم 30 الآية 25.

(3) المغنى ص 598.

(*) يقصد بالعصرى ابن عقيل شارح الألفية. انظر حاشية الشمنّى على المغنى 209/2 وحاشية الدسوقى 180/2. وحاشية الأمير 127/2.

(4) سورة البقرة 2 الآية 19.

(5) المغنى ص 599.

(6) المصدر السابق ص 654، 655.

﴿ فَبِمَا رحمةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾[1] إنها للاستفهام التعجبى، أى فبأى رحمة، وردّه لهذا القول بحجج من بينها ثبوت الألف فى (ما)[2].

ومن ذلك ما يسوقه من أن مكى ذكر فى قوله تعالى: ﴿لا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُم بالمنِّ والأذى كالذى يُنفِقُ مالَهُ رئَاءَ النَّاسِ ﴾[3] أن الكاف نعت لمصدر محذوف أى إبطالاً كالذى، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذى ينفق، ويرى (ابن هشام) أن يكون (كالذى) حالاً من الواو أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق. . . ويؤسس ابن هشام ذلك على أن هذا الوجه لا حذف فيه[4].

ومنه أيضاً ما يقول به من أن أبا البقاء قد وهم فى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ منه فليس منِّى، ومن لم يَطْعَمْهُ فإنه منِّى إلا من اغترف غرفة بيده﴾[3] فى تجويزه كون ما بعد إلا مستثنى من الثانية (ومن لم يطعمه فإنه منى) وذلك فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، والواقع أنه ليس كذلك بل هذا مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى[6].

ومنه كذلك ما يحكيه عن أبى البقاء من أنه نصب (ملعونين) على الحال من فاعل يجاورونك فى قوله تعالى: ﴿لا يُجَاوِرُونَك فيها إلا قليلاً ملعونين أينما ثُقِفُوا ﴾[7]، ويردّ ابن هشام ذلك، لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان دون عطف[8].

(1) سورة آل عمران 3 الآية 159.
(2) المغنى ص 331، وانظر مفاتيح الغيب 80/3.
(3) سورة البقرة 2 الآية 264.
(4) انظر المغنى ص 665 ـ مشكل إعراب القرآن 111/1.
(5) سورة البقرة 249/2.
(6) انظر المغنى ص 588 ـ إملاء ما منّ به الرحمن 480/1.
(7) سورة الأحزاب 33 الآيتان 60، 61.
(8) انظر المغنى ص 598 ـ إملاء ما منّ به الرحمن 199/4.

وما ينقله عن أبى البقاء أيضاً من قوله: إنه يَضْعف كون (تولوا) فعلاً مضارعاً فى قوله تعالى: ﴿فإن تَوَلَّوا فإنَّ الله عليمٌ بالمفسدين﴾[1]، لأن أحرف المضارعة لا تحذف. ويعقب عليه بأنه فاسد، لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور[2].

ومما نقله مصحوباً بتضعيفه ولكنه أخطأ فيه ما حكاه من قول مكى وغيره فى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الكَبِيرُ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلونَها﴾[3]، إن جنات بدل من الفضل، ويعقب على ذلك بأن الأولى أنه مبتدأ.

والصحيح أن مكى لم يذكر ما نسبه إليه ابن هشام، إذ يقول مكى بالرفع فى جنات على الابتداء ويدخلونها خبر، أو على إضمار مبتدأ، أى هى (جنات) ويدخلونها نعت لجنات. ويتضح من هذا أن مكى لم يرد فى عبارته ما يفيد القول بالبدلية[4].

ومن هذا القبيل ما حكاه ابن هشام من قول مكى وعيره فى قوله تعالى: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضل به كثيراً﴾[5] إن جملة (يضل) صفة لـ (مثلاً) أو مستأنفة. فقد عقب ابن هشام على ذلك فقال إن الصواب هو الثانى لقوله تعالى فى سورة المدثر: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً، كذلك يضل الله من يشاء﴾[6].

والحق أن ما نسبه ابن هشام إلى مكى لا وجود له فى كتاب «مشكل إعراب القرآن» الذى تعود ابن هشام النقل عنه؛ إذ إنه لم يتحدث عن جملة

(1) سورة آل عمران 3 الآية 63.
(2) انظر المغنى ص 686 ـ إملاء ما منّ به الرحمن 80/2.
(3) سورة فاطر 35الآيتان 32، 33.
(4) انظر المغنى ص 661، وانظر مشكل إعراب القرآن. مجلد 2 ص 217.
(5) سورة البقرة 2 الآية 26.
(6) سورة المدثر 74 الآية 31.

(يضل)[1] اللهم إلا إذا كان ابن هشام قد نقل ذلك عنه فى كتاب لم تصل أيدينا إليه.

وقد يتصل ببعض المفسرين مُورداً بعض ما يرى أنهم وقعوا فيه من سهو، ومن ذلك ما أشرنا إليه فى الاستطراد من صنيعه عندما ذكر أن اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره، فعندما استشهد بالآية الكريمة: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تَتخِذُوا بِطَانَةً من دُونِكُم لا يألُونكم خَبَالاً، وَدُّوا مَا عَنِتم قد بَدَتِ البَغضاءُ من أفواههم وما تُخْفِى صُدُورُهم أكبرُ﴾[2]، نجده يسوق أنه حصل للفخر الرازى سهو فقدم من دونكم على بطانة فى الآية، وأنه أخذ يبين وجه ذلك، فذكر أن محط النهى هو «من دونكم» لا بطانة، فقدم الأهم، ويعقب (أى ابن هشام) بأنه ليست التلاوة كما ذكر[3].

وقد رجعنا إلى الفخر فوجدنا كلامه يوهم ـ عند النظرة العابرة ـ أن ما صرح به ابن هشام صحيح، ولكنه فى الحقيقة غير صحيح؛ فالسهو إذن واقع منه لا من الفخر[4]، وقد نبه إلى ذلك ـ بحق ـ بعض الباحثين من أساتذتنا، فنقل عبارة ابن هشام وعبارة الفخر وناقش العبارتين، وبين أن المقصود هو التقديم فى التقدير لا فى التلاوة[5].

ويقيس على السهو الذى نسبه إلى الرازى ما وقع فيه أبو حيان ـ ممّا سبقت الإشارة إليه أيضاً ـ حين فسر فى سورة الأنبياء كلمة «زبرا» بعد قوله تعالى: ﴿وتقطعوا أمرهم بينهم﴾ وإنما هى فى سورة ﴿المؤمنون﴾ وترك تفسيرها هناك.

---

(1) انظر المغنى ص 657، وانظر مشكل إعراب القرآن، مجلد 1 ص 32، 33.

(2) سورة آل عمران 3 الآية 118.

(3) انظر المغنى ص 430، 431.

(4) مفاتيح الغيب 37/3.

(5) الدكتور إبراهيم رفيدة: النحو وكتب التفسير 1269/2.

وابن هشام ـ على خلاف ما نسبه إلى الفخر الرازى ـ نجده هنا مصيباً فيما نسبه إلى أبى حيان من وقوعه فى هذا الخطأ[1].

* * *

وإذا كان يُضَعِّف الكثير من آراء المفسرين أو يردها ويبطلها أو يَسِمُ صاحبها بالخطأ والسهو، فإننا نجده كذلك حين ينقل آراءهم يستحسن منها ما هو جدير بالاستحسان.

ومن ذلك نَقْلُه فى حذف جملة الشرط عن أبى البقاء العكبرى أنه جعل منه قوله تعالى: ﴿فذلك الذى يدعّ اليتيم﴾[2] أى إن أردت معرفته فذلك...

ويستحسن ابن هشام ذلك من أبى البقاء[3].

واستحسان بعض الآراء أو تصويبها كثير عند ابن هشام ولا سيما فى معرض المقابلة بين هذه الآراء مما سبقت إليه الإشارة.

* * *

ومن نقوله عن المفسرين ما قد يكون القصد من ورائه إثبات أنّ هذا رأى لذلك المفسر من جهة، واستيعاب المعانى والوجوه التى يسوقها ابن هشام فى الموضوع من جهة أخرى، وربما كان هذا هو الأهم فى نظره مراعاة لتحقيق الشمول والاستقصاء الذى هو من أبرز سماته.

ومن ذلك قوله فى معانى (إلى) إن من معانيها التوكيد، وهى الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿فاجعل أفئدة من الناس تهوى

---

(1) انظر المغنى ص 431، والبحر المحيط 337/6، 338.

(2) سورة الماعون 107 الآية 2.

(3) انظر المغنى ص 720 ـ إملاء ما منّ به الرحمن 485/4.

إليهم﴾[1] بفتح الواو. وخرّج ابن هشام هذه القراءة على تضمين تهوى معنى تميل، وبعض تخريجات أخرى لا يرضى عنها[2]، ولعله بهذه التخريجات ـ فى عمومها ـ يريد أن يوهن من استدلال الفراء إذا لم تكن هذه التخريجات مقصوداً بها مدّ أطناب الكلام فى الموضوع على طريقته.

* * *

ومما ينفرد به المفسر وينقله ابن هشام مصرحاً بردّه قول الفراء فى قوله تعالى: ﴿أرأيتك هذا الذى كرّمت علىّ﴾[3] إن التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه، مع أن غيره قالوا بعكس ذلك. والآية خالية مما ذكر، وثمة إشارة إليه فى تفسير آية الأنعام[4].

ومنه قوله فى اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾[5]. فهنا يحكى أنه لم يجب إلا القسم، وهذا هو الصحيح، وخالف فى ذلك الفراء، فزعم أن الشرط قد يجاب بعد تقدم القسم عليه[6].

وتنبيهه فى (لات) إلى قراءة ﴿ولات حين مناص﴾[7] بخفض الحين، ونقله زعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة، كما أن مذ ومنذ كذلك.

---

(1) سورة إبراهيم 14 الآية 37.

(2) المغنى ص 79. وانظر معانى القرآن 78/2.

(3) سورة الإسراء 17 الآية 62، وسورة الأنعام 6 الآية 40.

(4) انظر المغنى ص 198 ـ معانى القرآن 333/1، 127/2.

(5) سورة المائدة 5 الآية 73.

(6) المغنى ص 261.

(7) سورة ص 38 الآية 3.

وقد أجاب ابن هشام عن ذلك بما يفيد تفنيده[1].

* * *

وقد يسوق آراء المفسرين للاستدلال، ففى ثنايا مبحث (لولا) والكلام فى معانيها المختلفة يعرض للآية الكريمة ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلاّ قومَ يونس﴾[2] وقول بعض النحاة إن لولا فيها نافية بمنزلة لم، ويستظهر ابن هشام أن المعنى على التوبيخ، أى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجىء العذاب، فنفعها ذلك، ويستدل لرأيه هذا بأن كثيراً من المفسرين فسرها هذا التفسير. ثم يقول بأنه يلزم من هذا المعنى النفى؛ لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع، ويتطرق من هذا إلى دفع ما قد يتوهم من أن الزمخشرى يقول بأنها للنفى لقوله «والجملة فى معنى النفى»[3]، فيرد ابن هشام ذلك بأنه لم يقل صراحة إن لولا للنفى، ثم يقول إن هذا كان صنيعه فى قوله تعالى: ﴿فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا﴾[4] إذ قال «معناه نفى التضرع»[5] أى ولم يقل بأن لولا هى نفسها للنفى[6].

ومما يقارب ما سبق فى الاستدلال أنه عند الكلام فى حذف المعطوف ضرب له أمثلة كثيرة من القرآن قدر فيها حذفه وآخرها قوله تعالى: ﴿لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً﴾[7] أى إيمانها وكسبها، وقد نسب هذا التأويل إلى ابن عطية من المفسرين[8].

---

(1) انظر المغنى ص 282، وانظر معانى القرآن 397/2.

(2) سورة يونس 10 الآية 98.

(3) انظر الكشاف 254/2.

(4) سورة الأنعام 6 الآية 43.

(5) الكشاف 19/2.

(6) المغنى ص 305.

(7) سورة الأنعام 6 الآية 158.

(8) المغنى ص 696.

ويعتمد عليه فى دفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى وغيره فى تسويتهم بين عدم الإيمان، وبين الإيمان الذى لم يقترن بعمل فى عدم الانتفاع به. ومثل ذلك ينقل الرأى الذى قال به المفسر على سبيل الاعتداد به فى إضافة معنى جديد مفيد لم يعرض له النحاة أو غيرهم من العلماء، وذلك مثلما فعل فى «السين المهملة» حيث نقل عن الزمخشرى رأيه فى أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، إذ يقول فى تقريظ هذا الرأى «إنه لم ير من فهم وجه ذلك» ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده، وتثبيت معناه»، ثم يقول إن الزمخشرى أومأ إلى ذلك فى سورة البقرة فى ﴿فسَيكفِيكهم الله﴾[1] حيث قال: ومعنى السين أن ذلك كله كائن لا محالة. . ، وصرّح به فى سورة التوبة فى ﴿أولئك سيرحمهم الله﴾[2] فقال: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهى تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد[3].

فابن هشام ينتهز كل فرصة يمكنه فيها أن يتصل بالتفسير والمفسرين، حتى إنه لا يترك المناسبات الصغيرة نفسها تمر دون إشارة إلى بعض المفسرين ولو فى ثنايا الحديث عن غيرهم حين يدعو داع إلى ذلك، ومن ذلك صنيعه عندما تحدث عن واو الثمانية فى معرض تضعيفها، إذ يشير إلى أن القائلين بها ليسوا من أئمة النحويين، فهم بين أديب كالحريرى، ونحوى ضعيف كابن خالويه، ومفسر كالثعلبى[4].

وفعل مثل ذلك عند كلامه فى عطف الاسمية على الفعلية والعكس حيث ذكر فى ذلك ثلاثة أحوال: أولها الجواز مطلقاً، وثانيها المنع مطلقاً، وثالثها أنه يجوز فى الواو فقط.

---

(1) سورة البقرة 2 الآية 137.

(2) سورة التوبة 9 الآية 71.

(3) المغنى ص 147، 148. وانظر الكشاف 315/1، 202/2.

(4) المغنى ص 401.

فقد حكم بأن أضعف الثلاثة هو القول الثانى، وأنه لهج به الرازى فى تفسيره[1].

ولم تقتصر نقول ابن هشام عن المفسرين وكتب التفسير على ما أوردناه، فإنما هى أمثلة ونماذج ذكرناها، لأن المجال فى مثل هذا البحث ليس مجال استقصاء أو استيعاب، وإلا فإن المُطَّلِع على كتابه يدرك أنه نقل عن كثير من المفسرين أو من لهم كتب فى التفسير أو معانى القرآن نقولاً مستفيضة بلغت من الكثرة حداً يَلفت النظر.

وهكذا نجده يخالط المفسرين ويندمج فيهم بشكل لا يوجد معه مجال للشك فى عمق ثقافته فى التفسير، وقوة الآصرة بين التفسيز والمفسرين وبين كتابه المغنى.

وإذا كنا لم نتناول هذا الاتصال على أساس سرد ما يتصل بكل مفسّر سرداً مستوعباً كما أشرنا، بل على أساس ضرب الأمثلة المختلفة المتنوعة فى الغاية والهدف ـ فإننا مع ذلك نستطيع فى ضوء النقاط المعروضة فى هذا المبحث أن نقول إن ابن هشام أفاد كثيراً من الكشاف ونقل أكثر ما نقل عن الزمخشرى بين هؤلاء المفسرين، ويتفاوت بعده حظهم بين القلة والكثرة طبقاً لمقتضيات الموضوع الذى يعالجه وما له من صلة بالرأى التفسيرى الذى يورده، والمفسر الذى يقول به.

وثمة ملاحظة أخرى نود الإشارة إليها، وهى أن هذه النقول منها ما هو دقيق وصحيح النسبة إلى المنقول عنه، ومنها ما سها فيه ابن هشام، فلم يكن على صواب فى بعض ما نسبه إلى الأئمة السابقين عليه.

وقد نبهت إلى ما ورد من ذلك فى هذا المبحث.

---

(1)المصدر السابق ص 538، 539.

ابن هشام وسائر علوم القرآن

إذا كان التفسير أحد علوم القرآن، فإنه ـ مع هذا ـ قد استقل بنفسه لأهميته بالقياس إلى علوم القرآن الأخرى، وكثر التأليف فيه بشكل كبير، ولهذا نجد ابن هشام حين اتجه إلى القرآن وعلومه كان اتجاهه إلى التفسير من بين هذه العلوم أكثر من غيره، ولكننا مع ذلك نجده يلم بين حين وحين بغيره من علوم القرآن كأسباب النزول، والوقف والابتداء، والمكى والمدنى، والرسم القرآنى، وغير ذلك.

ومن مظاهر إلمامه بهذه العلوم استدلاله بالرسم فى إبطال زعم ابن الطراوة أن (أيّاً) فى قوله تعالى: ﴿لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشدُّ﴾[1]مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، فيعقب ابن هشام على هذا بقوله: (وهذا باطل برسم الضمير متصل بأى)[2].

---

(1) سورة مريم 19 الآية 69.

(2) المغنى ص 82.

وقوله فى (كأىّ) إنها اسم مركب من كاف التشبيه، وأى المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل فى التـركيب أشبه النـون الأصلية، ولهذا رسم فى المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف[1].

وقد يستدل بما ورد فى مصاحف بعض الصحابة، كقوله فى التعليل من معانى اللام المفردة إن منه قـوله تعـالى : ﴿لإيلاف قريش ﴾، وتعلقهـا بـ (فليعبـدوا) ، وقيـل بمـا قبله أى ﴿فجعلهم كعصف مـأكـول لإيـلاف قريش﴾[2] ورجّح بأنهما فى مصحف أبّى سورة واحدة[3].

ويستدل فى موطن آخر بمصحف أبّى أيضاً حين يقول: وكثيراً ما تأتى لعل بعد فعل الدراية نحو ﴿وما يدريك لعله يزّكى﴾[4] ثم يضيف إلى ذلك أن قول الله تعالى: ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[5] هو فى مصحف أبّى ﴿وما أدراكم لعلها ﴾[6].

وكما يستدل بمصاحف بعض الصحابة يستدل أيضـاً برسم المصحف العثمانى، ومن ذلك أنه ضعّف رأى بعض النحاة واعتبر من الوهم قوله بأن (هم أشد) من قوله تعالى: ﴿ثم لننزعنّ من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيّا﴾ مبتدأ وخبر، وأى مبنية مقطوعة عن الإضافة، وكان من أسانيد ابن هشام فى ذلك مخالفة هذا القول لرسم المصحف[8].

---

(1) المصدر السابق ص 203.

(2) سورة الفيل 105 الآية 5، وسورة قريش 106 الآية 1.

(3) المغنى ص 229.

(4) سورة عبس 80 الآية 3.

(5) سورة الأنعام 6 الآية 109.

(6) المغنى ص 278.

(7) سورة مريم 19 الآية 69.

(8) المغنى ص 657.

ومن استدلاله برسم المصحف أنه عند قول بعضهم فى ﴿إن هذان لساحران﴾[1] إنها إن واسمها، أى القصة (أى أن الهاء من هذان هى ضمير الشأن اسم إن) وذان مبتدأ - يقول ابن هشام فى الرد عليه: (وهذا يدفعه رسم إن منفصلة، وهذان متصلة)[2].

وكذلك عند قول الأخفش وأبى البقاء العكبرى[3] فى ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار﴾[4] إن اللام للابتداء، والذين مبتدأ والجملة بعده خبر - يقول تعقيباً على قولهما: (ويدفعه أن الرسم (ولا) وذلك يقتضى أنه مجرور بالعطف على ﴿الذين يعملون السيئات﴾ فى الآية الكريمة: ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إنى تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار﴾[5]، وليس مرفوعاً بالابتداء..)

ثم يستوفى ابن هشام مناقشة المسألة، فيقول إنه يمكن أن يُدّعى لهما أن الألف فى (لا) زائدة كالألف فى (لا أذبحنه)[6] والألف فى (لا أوضعوا)[7] فإن الألف فى كل منهما زائدة فى الرسم، ولكنه يجيب على ذلك بأن هذه الجملة لم تذكر لاستفادة معناها وحدها، بل للتسوية بينها وبين ما قبلها فى النفى، أى أنه لا فرق فى عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى الاحتضار، وبين من مات على الكفر.

وبعد توضيح المسألة بمثال قرآنى مشابه ينتهى إلى أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد[8].

---

(1) سورة طه 20 الآية 63.

(2) المغنى ص 660.

(3) انظر: إملاء ما منّ به الرحمن 172/1.

(4) سورة النساء 4 الآية 18.

(5) سورة النساء 4 الآية 18.

(6) سورة النمل 27 الآية 21.

(7) سورة التوبة 9 الآية 47.

(8) المغنى ص 660، 661.

ومثل ذلك ما ساقه من قول بعضهم فى قوله تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾[1] : إن (هم) الأولى ضمير رفع مؤكد للواو وكذلك الثانية. . ويرد ابن هشام ذلك، ويقول إن الصواب أن هم فى (كالوهم) وفى (وزنوهم) مفعول به، ويستند فى ذلك إلى رسم الواو بغير ألف (أى بغير الألف الفارقة).

ولكنه فى موطن آخر لا يزكى الاستدلال برسم المصحف، فعند قول أبى عبيدة إن (لات) كلمة وبعض كلمة، أى أنها لا النافية، والتاء زائدة فى أول لفظ (حين) مستنداً فى ذلك إلى أنه وجدها فى المصحف الإمام مختلطة بحين فى الخط، أى فى قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾[2]، يقول ابن هشام بأن ذلك لا دليل فيه، فكم فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس[3].

فهو يستدل برسم المصحف كثيراً، ولكنه فى هذه المرة يردّ الاستدلال به كما نرى، ولعله فعل ذلك لأن رأى أبى عبيد الذى يستند فيه إلى الرسم إنما هو رأى ضعيف لا يحظى بالقبول.

وقد يربط ابن هشام بين المعنى النحوى للأداة، ووضعها فى التنزيل، كقوله فى (كلّا) : «إنها عند سيبويه، والخليل، والمبرد، والزجّاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر، لا معنى له عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون الوقف عليها دائماً، والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كلّا) فى سورة فاحكم بأنها مكيّة، لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لأن أكثر العتو كان بها»، ولكنه يضعّف هذا الكلام تأسيساً على أن لزوم المكيّة إنما يكون عن اختصاص العتو بها، لا عن غلبته، ولأنه لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق، ويضيف إلى حجج التضعيف أنه لا يظهر معنى الزجر والردع فى (كلّا) المسبوقة ببعض آيات من الكتاب الكريم

---

(1) سورة المطففين 83 الآية 2.

(2) سورة ص 38 الآية 3.

(3) المغنى ص 281.

مثل قول الله تعالى: ﴿ثم إن علينا بيانه كلّا بل تحبون العاجلة﴾[1]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فى أى صورة ما شاء ركبك كلّا بل تكذبون بالدين﴾[2]،وقوله سبحانه: ﴿يوم يقوم الناس لربِّ العالمين كلّا إن كتاب الفجار لفى سجين﴾[3].

وقولهم إن المعنى : انته عن العجلة بالقرآن، وعن ترك الإيمان بالتصوير فى أى صورة ما شاء الله، وبالبعث ـ تعسف، ثم يذكر وجه هذا التعسف، ويسترسل فيضم حجة أخرى إلى الحجج السابقة على أساس أول ما نزل من القرآن فيقول: (وأيضاً فإن أول ما نزل خمس آيات من سورة العلق، ثم نزل ﴿كلّا إن الإنسان ليطغى﴾[4]فجاءت فى افتتاح الكلام). ثم يضيف إلى ذلك فائدة تختص بوجود (كلّا) فى القرآن، فيقول إن الوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلها فى النصف الأخير.

ثم ينقل عن الكسائى وأبى حاتم ومن سار على نهجهما أن معنى الردع والزجر ليس ملازماً لها، فزادوا فيها معنى آخر يصح على أساسه أن يوقف دونها ويبدأ بها، ولكنهم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى، فقال الكسائى ومن تابعه: تكون بمعنى (حقاً)، وقال أبو حاتم ومتابعوه: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، وقال النضر بن شُميل والفراء، ومن وافقهما: تكون حرف جواب بمنزلة إى ونعم، وحملوا عليه قول الله سبحانه: ﴿كلّا والقمر﴾[5] فقالوا معناه إى والقمر.

ويفضل ابن هشام رأى أبى حاتم على رأى غيره، لأنه أكثر اطراداً، ولأن قول الكسائى لا يتأتى فى بعض آيات يذكرها ابن هشام للاستدلال على

(1) سورة القيامة 75 الآيتان 19، 20.

(2) سورة الانفطار 82 الآيتان 8، 9.

(3) سورة المطففين 83 الآيتان 6، 7.

(4) سورة العلق 96 الآية 6.

(5) سورة المدثر 74 الآية 32.

صحة ما يقول به مثل قوله تعالى: ﴿كلّا إن كتاب الأبرار﴾[1]، ﴿كلّا إن كتاب الفجار﴾[2]، ﴿كلّا إنهم عن ربهم يومئذٍ لمحجوبون﴾[3]، مورداً سبب انعدام هذا التأتى وهو أنّ الأداة (أنّ) تكسر بعد (ألَا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقاً ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم.

ثم ينتقل إلى صلة معنى (كلّا) بالوقف والابتداء ـ الذى هو من مباحث علوم القرآن كما هو معلوم ـ فيقول إنه إذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، ويرجح حملها على الردع على أساس أنه المعنى الغالب فيها، ويمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ الغيبَ أمِ اتخذ عند الرحمن عهداً كلّا سنكتب ما يقول ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ واتخَذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عِزّاً كلّا سيكفرون بعبادتهم ﴾[5].

وفي نهاية هذه الجولة ينقل: أن جماعة منهم الطبرى ذكروا أنه لما نزل عدد خزنة جهنم ﴿ عليها تسعة عشر ﴾[6] قال بعضهم: اكفونى اثنين، وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل (كلّا) زجراً له.

ويصف ابن هشام قول الطبرى وجماعته بأنه رأى متعسف[7]. وهذا من قبيل الكلام عن أسباب النزول وهو جزء مما نحن بصدده.

فهذا بحث قرآنى رائع بشأن هذه الأداة فى القرآن.

ومن قبيل هذا الإلمام بأسباب النزول ما نجدهُ عنده من استدلال بها،

---

(1) سورة المطففين 83 الآية 18.

(2) سورة المطففين 83 الآية 7.

(3) سورة المطففين 83 الآية 15.

(4) سورة مريم 19 الآيتان 78، 79.

(5) سورة مريم 19 الآيتان 81، 82.

(6) سورة المدثر 74 الآية 30.

(7) المغنى ص 205 ـ 208.

وذلك عندما نقل جواز كون (من) موصولة أو موصوفة في قوله تعالى: ﴿ ومن الناس من يقول ﴾[1] وأن أبا البقاء ضعف القول بالموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم والمعنى هنا على الإبهام ـ فقد غض من تضعيف أبي البقاء بقوله: (وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبيّ وأصحابه)[٢].

ومنه أيضاً قوله عند حذف الجار من قوله تعالى: ﴿ وتَـرغَبُون أن تَنكِحُوهُن ﴾[3] إنما حذف الجار في الآية لقرينة ، وإنما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين فيها لاختلافهم في سبب نزولها[4] .

الجانب الفقهي عند ابن هشام

لم تكن الدراسات النحوية عند قدامى النحاة بعد سيبويه بعيدة عن التأثر بالتيارات المنطقية التي لم يخل منها الفقه وعلم الكلام وهذان أيضاً قد انعكس أثرهما على النحو بصورة نراها واضحة حتى في أسماء الكتب التي كانت تكرر نفسها كثيراً بين هذه الدراسات، ولا سيما الدراسات النحوية والفقهية، وقد لا نعدم أن نجد هذا الاتصال بادياً حتى في أقوال عابرة، كقول بعضهم مكثت أربعين سنة أفتي في الفقه من كتاب سيبويه، وقول الآخر عندما سئل عمن سها عن سجود السهو هل يسجد له، فأجاب بأنه لا سجود عليه اعتماداً على الحكم النحوي القائل بأن التصغير لا يصغر، بل إن من العلماء من كان يستفتي أحياناً في أمر ديني له خطره في حياة الناس، فيقول هذه مسألة نحوية فقهية[5]، فهذا يعبر عن الارتباط بين النحو والفقه.

---

(1) سورة البقرة 2 الآية 8 .

(2) المغني ص 627. وانظر: إملاء ما منّ به الرحمن 16/1.

(3) سورة النساء 4 الآية 127.

(4) المغني ص 669.

(5) المغني ص 54 .

وهذه كلها مهما يكن من أمرها فإنها تدل دون شك على مدى الاتصال بينهما.

وكان كثير من هؤلاء النحاة يستخدمون بعض مصطلحات الفقهاء والمناطقة مثل الكل والجزء، والكلى والجزئى، والجوهر، والجنس، والنوع، والماهية، والعلة والمعلول، وغير ذلك من ألفاظ ومصطلحات.

وقد انحدر هذا إلى المتأخرين من النحاة فتمسكوا به تمسك الخلف بما انحدر إليهم من إرث أسلافهم، فإذا كان عصر ابن هشام وجدنا النحاة مستمسكين بهذا الميراث بصورة واضحة، فبقيت مظاهر الفقه وأصوله والمنطق وعلم الكلام بادية فى مصنفاتهم، فلا عجب أن نرى لذلك أثره فى كتب ابن هشام، وربما كان أكثر وضوحاً فى كتبه الأخرى عنه فى المغنى الذى صرح تصريحاً باهتمامه فيه بالقرآن وتفسيره، وما يتصل بذلك من علوم القرآن، فكان فى تقديره كتاب تفسير إلى جانب كونه كتاباً فى العربية.

ومع هذا نجد ابن هشام يلم ببعض هذه المصطلحات فى كتابه كما فى قوله فى مسألة الطلاق: «. . . ولا تكون أل للجنس الحقيقى لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال (الحيوان إنسان) وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنساناً»[1]. وكما نجد فى رده على الأصوليين والبيانيين القائلين بأن (ما) من (إنما) نافية، حين يقول إن هذا مبنى على مقدمتين باطلتين، ومعروف أن المقدمات والنتائج هى فى الأصل من مصطلحات المناطقة.

ولكن إذا كنا لا نجد فى المغنى إسرافاً فى مثل هذه المصطلحات المشار إليها، فإننا مع ذلك نجد الروح الفقهى والأصولى بادياً فيما ينقله عن الفقهاء من مسائل الفقه كلما جدّت مسألة نحوية ذات صلة قريبة أو بعيدة بالأحكام الفقهية، وفيما يناقشه من هذه المسائل مبدياً رأيه فيها، فهو ليس بعيد الصلة بهذه المباحث الفقهية، فقد كان فقيهاً شافعياً، ثم تحول حنبلياً، فأتقن فقه الحنابلة فى مدة وجيزة[2].

---

(1) المغنى ص 54 .

(2) انظر الدرر الكامنة 415/2.

وإليك بعض مظاهر اتصاله بالفقه والفقهاء بادية فى كتابه.

نجده يسوق قصة الرشيد حين كتب إلى أبي يوسف القاضى صاحب أبي حنيفة يسأله عما يلزم القائل إذا رفع لفظة ثلاث، وإذا نصبها فى قوله:

فَإن تَرْفُقِى يا هندُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ
وإن تَخرُقِى يا هندُ فالخُرقُ أشأمُ[1]
فأنتِ طلاقٌ والطَّلاقُ عزيمةٌ
ثَلاثٌ، ومَن يَخرَقْ أعقُّ وأظْلمُ

ثم يحكى أن أبا يوسف قال لنفسه: إن هذه مسألة مشتركة بين النحو والفقه، ولا آمن الخطأ إن قلت برأيى، فأتيت الكسائى وسألته، فأجاب بأنه إن رفع لفظة (ثلاث) طلقت طلقة واحدة وإن نصبها طلقت ثلاثاً.

ولكن ابن هشام لا يجعل الموضوع هكذا قصة تحكى بل يناقش هذه المسألة مبدياً رأيه فى أن الصواب يتمثل فى أن كلاًّ من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، ثم يسترسل فيوضّح وجهة نظره فى جولة فقهية نحوية ينتهى منها إلى صحة الرأى الذى قال به[2].

وعند الكلام عن المعنى الأول من معانى الواو المفردة - وهو كونها للعطف - يناقش معنى الواو فى قوله تعالى: ﴿إنا رادُّوه إليكِ وجاعلوه من المرسلين﴾[3]، ويحكى عن الجوينى (إمام الحرمين) أنه ينقل فى كتابه البرهان عن بعض الحنفية قولهم: إنها للمعية[4].

وعند كلامه فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها يعرض لقول الله تعالى: ﴿ثم يعودون لِمَا قالوا﴾[5] ويقول إن المعنى: ثم

---

(1) الخزانة 70/2، وشرح أبيات المغنى 324/1.

(2) المغنى ص 54.

(3) سورة القصص 28 الآية 7.

(4) المغنى ص 392.

(5) سورة المجادلة 58 الآية 3.

يعودون للقول، والقول فى تأويل المقول، أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول العلماء: إن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة، لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر[1].

فهو يناقش المسألة مناقشة فقهية ينتهى فيها إلى القول الذى قال به جمهور العلماء، مع إلمامه بالمذهب الظاهرى الذى ينظر إلى المعنى على أساس ظاهر اللفظ .

ومن ذلك أنه عندما ينقل عن النحاة قولهم: إذا اعترض شرط على آخر مثل «إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالق» فإن الجواب المذكور هو للسابق منهما، أما جواب الثانى فمحذوف دل عليه الشرط الأول وجوابه، كما قالوا فى الجواب المتأخر على القسم والشرط، ثم يقول تأسيساً على ذلك: «ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور: إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر، وتؤخر المقدم، لأن التقدير حينئذ «إن شربت فإن أكلت فأنت طالق»[2].

وعند الكلام عن (حيث) يسوق أنها ندرت إضافتها إلى المفرد، والكسائى يقيسه. ثم يعرّج على الفقهاء فى هذا، فيقول بأنه يمكن أن يخرّج على قياس الكسائى قول الفقهاء (من حيث أن كذا)[3].

وعند الحديث عن (أم) يعقد مسألة يضمّنها قوله: «إذا عطفت بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا (سواء كان كذا أو كذا) وهو نظير قولهم (يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا)».

ثم يصوّب العطف فى الأول بأم وفى الثانى بالواو، فهو يخطئهم فى قولهم هذا، ويعقّب عليه بما كان صواباً فى اللغة[4].

---

(1) المغنى ص 603.

(2) المغنى ص 679.

(3) المصدر السابق ص 141 .

(4) المصدر نفسه ص 42.

وعند تناوله للفروق بين (كذا)، و (كأيّن) يقول بأن الأولى تمييزها واجب النصب فلا يجوز أن يجر بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين الذين أجازوا - دون تكرار أو عطف - أن يقال (كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ) قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل (له عندى كذا درهم) مائة، وبقوله (كذا دراهمَ) ثلاثة، وبقوله (كذا كذا درهماً) أحد عشر، وبقوله (كذا درهماً) عشرون، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح[1].

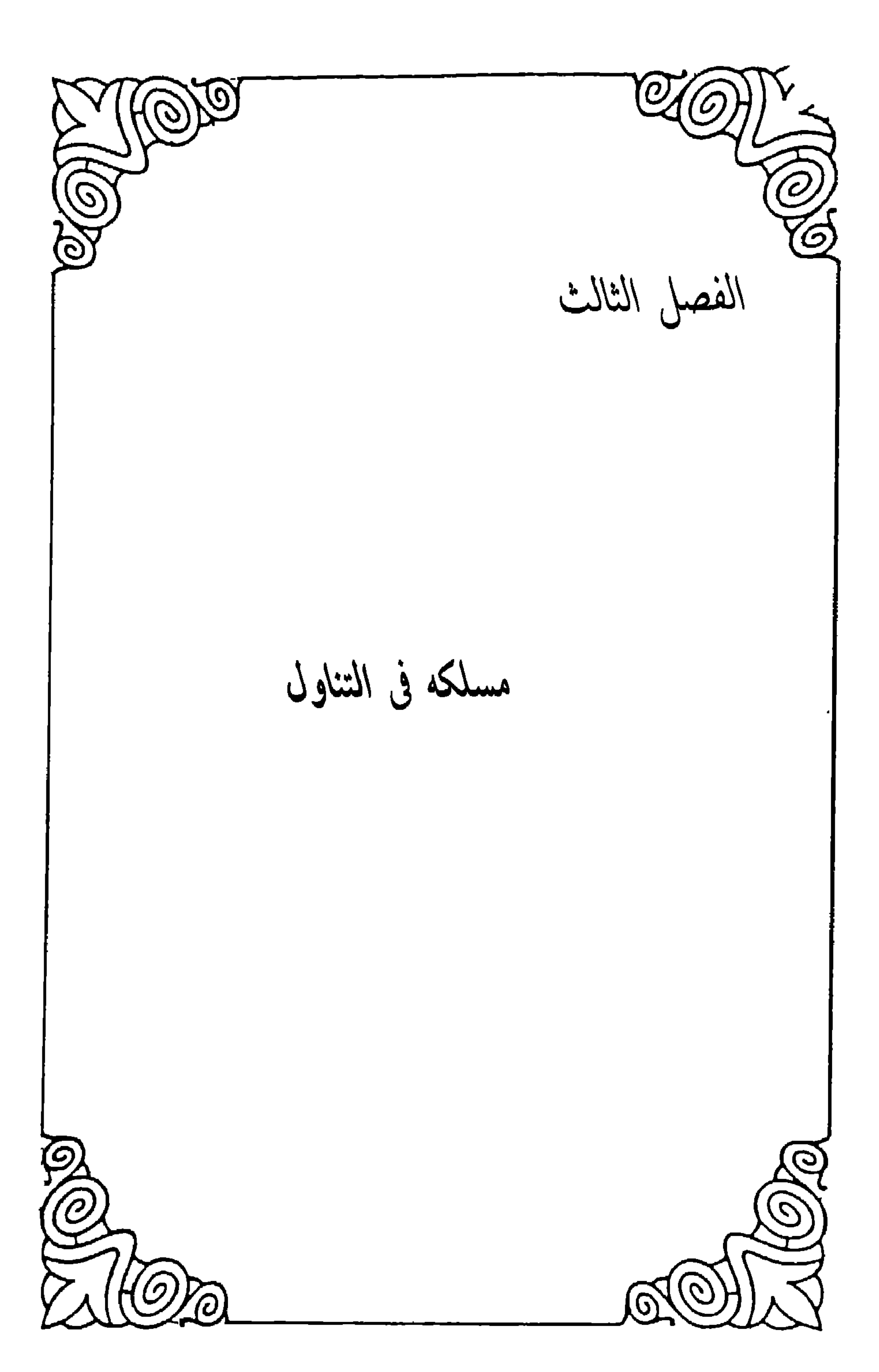
وينقل عن بعض الأصوليين - مع التضعيف - زعمهم أن (ما) الكافة مع إن فى (إنما) نافية، وأن هذا هو السر فى إفادتها للحصر، وناقش رأيهم، وأثبت بطلانه بإجماع النحاة[2].

وسبق أن أشرت إلى هذا النقل حين ساقه ابن هشام منسوباً إلى البيانيين فى المبحث الخاص بهم، وأعود فأذكره هنا، لأن الأصوليين يشاركونهم هذا الرأى. وقد آثرت أن أضع كلاً فى المبحث الخاص به، حتى لا يكون هنا أو هناك خلط أو تكرار يكون له تأثير على منهج البحث.

---

(1) المغنى ص 205.

(2) المصدر السابق ص 341، 342.



الفصل الثالث

مسلكه فى التناول



1 ـ عبارته وأسلوبه

أسلوب ابن هشام فى كتابه المغنى هو أسلوب الكتابة العلمية البعيدة عن ضروب البيان، وألوان البديع من سجع ومحسنات. اللهم إلا فى مقدمته التى تأنق فيها تأنق المصنفين عادة فى مثل هذه المقدمات كما سبقت الإشارة[1]، فهم يعدونها خطباً، ويعطونها ما كانوا يعطونه للخطب من أنواع المجاز والسجع والتورية والجناس.. مما يضفى عليها من براعة الاستهلال وجمال الأسلوب ويجعلها أهلاً لأن تكون مدخـلاً إلى ما يليها من موضوعات الكتاب.

ومن سمات ابن هشام الأسلوبية بعد هذه المقدمة أنه يهتم فى ثنايا كتابه بالإطناب الذى يتمثل فى استطراداته الكثيرة، وبسط الموضوع بسطاً يفيـد المبتدىء الذى يحتاج إلى تناول جوانب الموضوع بالشرح والبيان، كما يورد «ما

(1) انظر ص 57، 58 من هذا البحث.

يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من إيراد النظائر القرآنية. . وبعض ما اتفق فى المجالس النحوية»[1].

وإذا كان ابن هشام يتجه إلى الإطناب ماثلاً فيما توخاه فى الموضوع من بسط واستقصاء وشمول فإنه - مع ذلك - يعنى بالإيجاز فى عبارته، وترك الفضول من الكلام، فهو مع ذلك يبتعد عما أخذه عن غيره من إعراب الأمور الواضحة كالمبتدأ أو الخبر والجار والمجرور والعاطف والمعطوف إلا ما اقتضاه المقام، كأن يتوقف عليه توضيح بعض ما غمض فهمه من عبارات.

ويتجنب ما أشار إليه فى نقده لبعض المعربين من «إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام فى اشتقاق «اسم»أهو من السمة كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطأ؟ وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظاً»[2].

ثم هو يدعو غيره إلى عدم الفضول، فلا يتكلمون مثلاً عن الحذف إلا إذا كان هو الذى يقتضيه ظاهر الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل. . . أما قولهم فى مثل قوله تعالى: ﴿سرابيلَ تَقيكم الحرَّ﴾: إن التقدير والبرد ونحو قوله سبحانه: ﴿ وتلك نعمةٌ تَمُنُّها علىَّ أن عَبدتَ بنى إسرائيل ﴾[3] إن التقدير: ولم تعبِّدنى، ففضول فى فن النحو[4]. وكذا قولهم بحذف الفاعل لعظمنه وحقارة المفعول، أو بالعكس أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك.

ثم هو يدعو إلى الإيجاز أيضاً فى خاتمة أنهى بها الباب السادس فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، حيث يقول: ينبغى للمعرب أن

(1) المغنى، المقدمة ص 4.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) سورة الشعراء: 26 الآية 22.

(4) المغنى ص 724، 725.

يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فيقول فى نحو ضُرِب ؛ فعل ماض لم يسمّ فاعله، ولا يقول: مبنى لما لم يسم فاعله، لطول ذلك وخفائه، وأن يقول فى المرفوع به نائب عن الفاعل، ولا يقـول: مفعول ما لم يسم فاعله[1]. . . إلخ.

وابن هشام ينأى فى أسلوبه عن التكزار، وينعى على المعربـين مايقع فى كتبهم من ذلك، ويعلل هذا بأن كتبهم لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية، فهم يتكلمون عن التـركيب المعين بكلام، ثم حين تأتى نظائره يعيدون ذلك الكلام[2]، وأما هو فإنه ينأى كثيراً عن هذا التكرار.

وإن كنا نرى عبارته فى بعض الأحيان تتسم سهواً بهذا التكرار، ومن ذلك ما وقع له فى تنبيهٍ عَقَده فى آخر مبحث «إنّ»ذكر فيه أنها تأتى فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة الإناث من الأين. . وهو التعب. . أو مسنداً لغيرهن على أنه من الأنين. وأعاد بعض العبارات فى قوله: أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من الأين»[3].

فهو حين يدعو غيره إلى التزام الإيجاز إنما يفعل هذا، لأنه هو نفسه يلتزم ذلك فى عبارته.

وهذا الإيجاز يكون غالباً فى موضعـه، مؤدياً غـرضه دون إجحـاف بالأسلوب، وإن كنا فى أحوال قليلة نجده إيجازاً مخلاً.

ومن أمثلة ذلك ما يأتى:

* يحكى عن ابن عصفور فى المقرّب أنّ (أن) الزائدة الواقعة بين (لو) وفعل القسم هى حرف جىء به لربط الجواب بالقسم، ثم يحكم بأن هذا الرأى يبعـده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك.

---

(1) المصدر السابق ص 740.

(2) المصدر نفسه المقدمة ص 2.

(3) نفسه ص 38.

وكان حقه أن يقول: والحروف الرابطة ليست كذلك غالباً. فقد أورد عليه الدماميني في الشرح أن اللام في جواب لو المنفي رابطة، ومع هذا فالأكثر تركها كما في قوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾[1]، ولهذا أراد بعض أصحاب الحواشي كالأمير والدسوقي أن يعتذروا عنه بقولهم لعله أراد غالباً[2]. ولو قيّد كلامه بهذا القيد لما تعرض لمثل ذلك.

* * *

ومع هذا فعبارة ابن هشام يتوخى فيها الدقة والسلامة ما استطاع. ومن دقته في التعبير أننا حين نجد بعض النحاة قد يطلقون الأحكام مع المبالغة فيها تجوزاً وتساهلاً كقولهم مثلاً: وهذا هو الصحيح، وهم لا يريدون الصحة المقابلة للبطلان، بل يقصدون بذلك مجرد الأرجحية أو الرجحان ـ نجد ابن هشام أدق من غيره في استخدام مثل هذا التعبير، إذ الصحيح عنده هو ما يجب اتباعه، أو الحمل عليه[3].

ومن مظاهر الدقة عنده أنه يحكي بعض اللهجات لا يساير بعض النحاة الذين ينسبون اللهجات التي يسوقونها إلى القبيلة كلها، أو إلى بعض القبائل مجتمعة دون دقة أو تحفظ بل إنه قد ينسب اللهجة إلى بعض بطون القبيلة دون بعض حين يستدعي الأمر ذلك، فهو لا يلجأ إلى التعميم الذي قد تعوزه الدقة العلمية[4].

ولكنه قد تكون عبارته أحياناً غير دقيقة، كقوله في مبحث (بلى) إنها لا يجاب بها عن الإيجاب وذلك متفق عليه.

---

(1) سورة الأنعام 6 الآية 112.

(2) انظر المغني (مازن) ص 31، والأمير ص 32، والدسوقي ص 34. والدماميني مع الشمني 73/1.

(3) انظر المغني ص 78.

(4) انظر المصدر السابق ص 49.

فيرد الدسوقى فى حاشيته دعوى الاتفاق على ذلك بقوله: دعوى الاتفاق مناقش فيها لأنه إن أراد الإيجاب المجرد من النفى أصلاً ورأساً فقد علمت أن الرَّضِىّ حكى ما فيه من الخلاف، وإن أراد ما هو الأعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفى فالخلاف موجود ذكره المصنّف عن الشلوبين وغيره فى حذف النون[1].

وقد يؤدى فهمه لبعض العبارات على غير وجهها إلى إطلاق حكم لا يتسم بالدقة الكاملة، فعندما عرض بعض أمثلة الاستئناف الخفى، مثل قوله تعالى: ﴿إن العزة لله جميعاً﴾ بعد قوله تعالى: ﴿ولا يُحزِنك قولُهم ﴾[2]، حكى ما ذكر فى «جمال القراء» للسخاوى من أن الوقف على قولهم واجب[3]، ثم يقرر ما رآه صواباً، وهو أنه ليس فى جميع القرآن وقف واجب. فابن هشام ـ فيما يبدو ـ لم يتنبه إلى ما يريده السخاوى فيشير الأمير فى حاشيته إلى أن المنفى هو الوجوب الشرعى، ومراد السخاوى الصناعى[4].

وقد يسهو فى عبارته فيعتريها بعض هنوات هينات، نضرب لها أمثلة منها:

* عندما يقول فى تنبيه؛ مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف نراه يقول: والمعتبر أيضاً ما هو صدر فى الأصل، فالجملة نحو كذا وكذا فعلية، وكذا الجملة فى نحو (يا عبد الله) ونحو
* ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجَارَك﴾[5]، ﴿والأنعامَ خَلَقَها ﴾[6]، ﴿والليل إذا

---

(1) حاشية الدسوقى 112/1، وانظر المغنى (مازن) ص 383.

(2) سورة يونس 10 الآية 65.

(3) المغنى (مازن) ص 429.

(4) انظر الأمير على المغنى 47/2.

(5) سورة التوبة 9 الآية 6.

(6) سورة النحل 16 الآية 5 .

يغشى﴾[1]، لأن صدورها فى الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك، وخلق الأنعام. . .

فليس هناك توافق بين عجز العبارة وصدرها فيما يتصل بالمثال الأول إذ السياق يقتضى: أدعو عبد الله بدلاً من أدعو زيداً[2]. وهذا سهو يسير فى العبارة.

ومثل ذلك فى هذا السهو الطارىء قوله بشأن الآية الكريمة ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ فهو يقول بعد عرض رأى نحوى: والآية محتملة لغير ذلك، وهى أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء ـ والأصح أن يقول: هو أن يكون الكلام. . إلخ.

وأحياناً نجده يسهو فى عبارته فيشير إلى شىء يظن أنه سبق له أن قدمه، والواقع أنه لم يسبق له[3].

أو على عكس هذا نجده يمثل لمسألة ثم يبدو من مسلكه فى عبارة تالية أنه سها عن تمثيله السابق[4].

ومما يعتبر مخالفة يسيرة هينة تعد من باب ترك الأولى قوله: «الباب الخامس فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها» فتجنباً للتكرار اللفظى كان الأنسب أن يقول: «فى ذكر الأمور التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها» أو يقول: «فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من قبلها». وهذا شىء هين ولكنا نسوقه من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين، لأن دقة ابن هشام وتحريه عادة فى عبارته هى التى دفعتنا إلى الإلمام بمثل ذلك[5].

---

(1) سورة الليل 92 الآية 1.

(2) انظر المغنى ص 421.

(3) انظر المغنى (مازن) ص 521، حاشية الأمير على المغنى 92/2.

(4) الأمير على المغنى 30/1، 31. والدسوقى على المغنى 31/1.

(5) انظر المغنى ص 582.

ومن هذه الهنوات فى التعبير أنه عند حكايته قول أبى حيان: «ورد (جواب إذا) مقروناً بما النافية نحو ﴿وإذا تتلى عليهم آياتُنا بيناتٍ ما كان حُجَّتَهم﴾[1] الآية، وما النافية لها الصدر ـ يقول (ابن هشام): وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء[2].

ويعقب الأمير على ذلك بأنه كثيراً ما يقع فى كلام المؤلفين دخول اللام فى جواب (إنْ) حملاً على لو، وليس عربياً [3].

ومن ذلك أيضاً قوله: «وها أنا بائح بما أسررته»[4]حيث أدخل ها التنبيه على الضمير من غير أن يخبر عنه باسم إشارة، والشائع أن يخبر عنه به نحو قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾، وقد تكرر منه هذا فى ثنايا الكتاب، مثل قوله فى الباب الخامس (فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها): «وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد»[5] والأصح: وهأنذا مورد.

وقد تكون العبارة عنده غير مستقيمة فى بعض الأحيان، فعندما يتحدث عن الفرق بين أم الواقعة بعد همزة التسوية، والهمزة التى يطلب بها وبأم التعيين ـ يسوق أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب، وليست تلك كذلك، لأن الاستفهام معها على حقيقته[6].

فقوله: الاستفهام معها على حقيقته كلام غير مستقيم، فكأن السابقة

---

(1) سورة الجاثية 45 الآية 25.

(2) المغنى مع الأمير 91/1.

(3) الأمير على المغنى: الموضع السابق.

(4) المغنى، المقدمة ص 1.

(5) المصدر السابق ص 584.

(6) المصدر نفسه ص 40. المغنى مع الأمير 40/1.

عليها هى للاستفهام أيضاً، ولكنه على غير حقيقته، فهذه نبوة قلم من ابن هشام ولعله كان الأجدر أن يقول: لمجيئتها بعد همزة الاستفهام.

وقد أدى صنيعه هذا إلى أن تفهم عبارته على أن المقصود بقوله (على حقيقته) هو أنها الحقيقة المقابلة للمجاز، ولذلك رد عليه الأمير بالآية الكريمة؛﴿ أأنتم أشدُّ خلقاً أمِ السماءُ ﴾[1] فالاستفهام منه تعالى لا يكون على حقيقته، وهو فى الآية تقريرى.

وقد ثار حول الموضوع كلام كثير عند الدمامينى والسيوطى فى تفسير لفظة حقيقته، فما كان أغناه عن ذلك.

وقد يستعمل أحياناً ألفاظاً غير مستعملة فى الأساليب العربية، ففى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ورد فى عبارته قوله: «المطلق والمقيد غيران»[2] فهنا يسوق الأمير أن المصنف استعمل هذا اللفظ على قياس المولّدين مع أنه سبق له ـ فيما يكتسبه المضاف ـ القول بأنه لم يسمع[3].

ويتعقبه الدسوقى أيضاً، فيقول: كأن المصنف نسى ما قدمه فى الباب الرابع فى أواخر الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة من أن قولهم غيران وأغيار ليس بعربى[4].

كما يستخدم أحياناً ألفاظاً فى غير موضعها، ففى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من قبلها يقول تعقيباً على مسألة تتصل بالحذف: وهو حذف بلا دليل إذ لم تدع إليه الضرورة، وكان المناسب أن يقول: وهو حذف بلا داع، أو بلا فائدة بدليل التعليل الذى ساقه وهو قوله «إذ لم تدع إليه الضرورة»[5].

---

(1) سورة النازعات 79 الآية 27 .

(2) المغنى ص 599.

(3) حاشية الأمير على المغنى 127/2.

(4) حاشية الدسوقى على المغنى 180/2.

(5) المغنى (مازن) ص 621، وانظر حاشية الدسوقى 196/2.

وعندما يمعن فى النقد يحيد به القلم أحياناً عن القصد، فيستغرب أموراً قد لا يرى العلماء فيها غرابة، ومن أمثال ذلك قوله: ومن الغريب أن الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم «لمن منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً»[1]: إنه يجوز التقدير منّه إذ بعث، وأن تكون «إذ» فى محل رفع كإذا فى قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه[2].

ثم يسترسل قائلاً: فمقتضى هذا الوجه أن «إذ»مبتدأ، ولا تعلم بذلك قائلاً.

وهنا يحكى الشُّمنِّى فى حاشيته القول بذلك عن بعض النحاة، وينقل القول عن الشارح (الدمامينى) بأنه لا مانع حيث جاز خروجها عن الظرفية، ولا يحتاج إلى سماع يخصه[3].

ثم إنه على الرغم من إيغاله فى التخريجات يسهو أحياناً فيترك من هذا ما لو تنبه له لما تركه، ومن ذلك أنه عند حديثه عن الباء الزائدة للتوكيد ذكر أن مما تزاد فيه الباء المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[4]﴿وهُزِّى إليكِ بجذعِ النخلة﴾[5]، ﴿فلْيَمْدُد بِسَبَبٍ إلى السماء﴾[6]،﴿ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحاد﴾[7]،﴿فَطَفِق مسحاً بالسُّوقِ والأعناقِ﴾[8]،ثم

---

(1) الآية: ﴿لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً﴾، سورة آل عمران 3 الآية 164.

(2) المغنى (مازن) ص 85.

(3) حاشية الأمير على المغنى 75/1، وانظر حاشية الدسوقى 86/1.

(4) سورة البقرة 2 الآية 195.

(5) سورة مريم 19 الآية 25.

(6) سورة الحج 22 الآية 15.

(7) سورة الحج 22 الآية 25.

(8) سورة ص 38 الآية 33.

خص الآية الأخيرة بالتخريج إذ يقول: أى يمسح السوق مسحاً، ويجوز أن يكون صفة أو مسحاً واقعاً بالسوق[1].

هذا، وقد يتنكب ابن هشام مصطلحاً، ويُرجِّح عليه آخر، وكلا الاصطلاحين موضع نظر، فعندما يتحدث عن الجمل التى لا محل لها من الإعراب يبدؤها بالجملة الابتدائية ، ويرجح تسميتها بالمستأنفة على أساس أن الابتدائية قد تطلق على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل[2]، وهذا كلام معقول، ولكن يرد عليه أن المستأنفة هى الأخرى إذا كانت تصلح حين يكون هناك كلام مستأنف من كلام سابق، فإنها لا تصدق على الجملة المبتدأ بها الكلام.

فهذا الاصطلاح يرد عليه ما يرد على سابقه.

* * *

ولأسلوب ابن هشام سمات خاصة فيما يتصل بالترجيح والاستحسان، أو التضعيف والاستهجان وهى كثيرة الدوران فى كتابه. وتختلف هذه وتلك عنده تبعاً لاختلاف المقام.

فمن عبارات الترجيح والاستحسان قوله: وهذا الوجه أرجح، وهو متجه عندى، والصواب قول بعضهم كذا، وهو الصواب عندى، هذا هو وجه الكلام، هذا هو الصحيح، وهو حسن... إلخ.

أما عبارات التضعيف والاستهجان فهى الأخرى كثيرة منوعة بل هى أكثر تنوعاً من عبارات الترجيح، فمنها ما هو هادىء كقوله: «وهذا سهو وفيه نظر»ومن العجب كذا، كما توهم بعضهم، ومن الوهم كذا، زعم كذا، والتعبير بصيغة الزعم هو أكثرها دوراناً فى الكتاب.

---

(1) المغنى (مازن) ص 115، مع الأمير 100/1.

(2) المغنى، ص 427.

ومع هذا نـراه يستعمل الـزعم ومشتقاتـه أحيانـاً دون أن يريـد به التضعيف، وإنما يكون المقصود منه مجرد السرد كأنه يريد به القول المجرد كما كـان يفعل سيبـويه، بـل إنه قـد يرد لفظ «زعم» فى أول العبـارة ويـرد الاستحسان أو الترجيح فى آخرها.

ومن عبارات التضعيف والاستهجان الشديد قوله: «هذا وهم فاحش، هذا الرأى ضعيف لا يحمل التنزيل عليه، ووهم فلان إذ زعم كذا، وهذا خرق لإجماعهم، وهذا مردود، خارج عن كلام العرب. . .»إلخ.

فابن هشام لكثرة مناقشاته وأحكامه نجد عنده من هذه العبارات وغيرها ما لا نكاد نجده عند غيره.

* * *

2 ـ رعايته للمعنى ودعوته إليه

إذا كان الناس قد تواردوا على القول بأن الإعراب فرع المعنى، فإنى لم أجد بين النحاة من طبّقه كما طبقّه ابن هشام، ولا من دعا إليه كما دعـا هو إليه، فإنا نجد شواهد ذلك مبثوثة فى ثنايا كتابه بصورة لا تدع مجالاً للشك فى أن هذا كان له عنده أهمية بالغة.

ولعل من أبرز ما يوضح ذلك عنده أن الجهة الأولى من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من قبلها والتى جعلها مضمون الباب الخامس من كتابه ـ هى أن يراعىَ المُعربُ ما يقتضيه ظاهر الصناعة النحوية ويهمل المعنى، وجعل ابن هشام ذلك سبباً تَزِلُّ به الأقدام فى مواطن كثيرة[1] .

ويؤكد ابن هشام ـ فى ذلك ـ أن أول واجب يضعه المعرب نُصْب عينيه

(1) المغنى ص 582 وما بعدها.

هو أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً. ويسوق للتدليل على هذا ما حكى له من أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذه قول الشاعر:

لا يُبْعِدِ اللَّهُ التَّلَبُّبَ والـ
ـغاراتِ إذ قال الخَمِيسُ: نَعمْ[1]

فقال: نعم حرف جواب[2]، ثم نظر إلى معنى البيت، فلم يجد فيه ما يدل على صحة هذا الإعراب، لأن «نعم» ـ فى البيت ـ واحد الأنعام.

وينقل قول الشلوبين: إنه حكى له أن نحوياً من كبار طلبة الجزولى سئل عن إعراب كلمة (كلالة) فى قول الله سبحانه: ﴿وإن كان رجلٌ يُورَثُ كَلالةً أوِ امرأةٌ﴾[3]، فقال: أخبرونى ما الكَلالة؟ وبعد أن وقف على معناها بدأ فى الإعراب. ويخطّىء ابن هشام ذلك المُعرِب فى إعرابه، ويذكر وجه الصواب فيه، ولكنه يثنى عليه لأنه تريّث قبل الإعراب حين سأل عن المعنى أولاً وإن كان قد غَلِط، فيقول: «ولقد أصاب ذلك النحوى فى سؤاله، وأخطأ فى جوابه»[4].

وينقل فى ذلك أيضاً ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه (قيماً) من قوله تعالى ﴿ولم يجعل له عوجاً قيماً﴾[5]، صفة لعوجاً، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيماً؟ وترحّمت على من وقف من القراء على ألف التنوين فى (عوجاً) وقفة لطيفة دفعاً لهذا التوهم، وإنما (قيماً) حال[6].

ولكى يدلل ابن هشام على صدق نظرته فى وجوب هذا التلازم بين المعنى والإعراب يورد أمثلة كثيرة بُنى فيها على ظاهر اللفظ، ولم ينظر إلى المعنى فحصل الفساد، ومنها قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب: ﴿أصلاتُك تأمرك أن

(1) المفضليات ص 114.

(2) المغنى ص 582.

(3) سورة النساء 4 الآية 12.

(4) المغنى ص 583.

(5) سورة الكهف 18 الآية 1، 2.

(6) المغنى ص 589.

نَترُكَ ما يعبدُ آباؤُنا أو أن نفعَلَ فى أموالِنا ما نَشاءُ ﴾[1]؛ فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤون، ولو فعل ما كان هذا مدعاة إلى هذه المجابهة، بل كان من شأنهم أن يسروا بذلك، فهذا إنما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل.

ويعمل ابن هشام تنظيراً لذلك بقول الشاعر:

لـنْ مـا رأيتُ أبـا يَـزيـدَ مـقـاتـلاً
أدعَ الـقـتـالَ وأشـهـدَ الهـيـجاءَ[2].

فإنه من لم ينظر فى المعنى نظرة متأنية يظن أن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وهذا خطأ، فإن (أدع) منصوب بلن، وأشهد معطوف على القتال[3].

ومن هذه الأمثلة التى ساقها، قوله تعالى: ﴿وإنى خِفتُ الموالىَ من ورائِى﴾[4]، فإن المتبادر إلى الذهن عند عدم النظرة الفاحصة هو تعلق (من) بخفت، وهو فاسد فى المعنى، والصواب تعلقه بالموالى، لما فيه من معنى الولاية، أى خفت ولايتهم من بعدى، وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالى، أو مضاف إليهم، أى كائنين من ورائى، أو فعل الموالى من ورائى.

ومن هذه الأمثلة أيضاً قوله عز شأنه: ﴿ اللّهُ أعلَمُ حيثُ يجعل رسالَتَه﴾[5]، فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان، لأنه المعروف فى استعمالها، ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه فى

---

(1) سورة هود 11 الآية 87.
(2) انظر المزهر 588/1 وشرح أبيات المغنى 154/5.
(3) المغنى ص 584.
(4) سورة مريم 19 الآية 4.
(5) سورة الأنعام 6 الآية 124.

المكان، فهو مفعول به لا مفعول فيه، وحينئذٍ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بيعلم محذوفاً[1].

ومن تلك الأمثلة أيضاً قوله جل شأنه: ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف﴾[2]، فإن المتبادر تعلق (من) بأغنياء لمجاورته له، ويفسد هذا القول أنهم متى ظن ظان أنهم قد استغلوا من تعفّفهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هى متعلقة بيحسب، وهى للتعليل[3].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ألم تَـرَ إلى الملأ من بنى إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا﴾[4]، فإن المتبادر تعلق (إذ) بفعل الرؤية، وهذا فاسد، لأنه لم ينته علمه أو نظره إليهم فى ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أى ألم تر إلى قصتهم، أو خبرهم، إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم[5].

ويستمر ابن هشام فى أمثلته تلك حتى تربو على عشرين مثالاً، وحسبى منها ما ذكرته دليلاً على مدى اهتمامه بالمعنى، لأنه الأصل فيجب أن يكون سابقاً على الإعراب، حتى لا يكون ذلك الإعراب صناعياً بحتاً بعيداً عن المعنى الذى هو روح العبارة اللغوية.

ولا يقتصر ابن هشام على ما أورده فى هذا الباب من أمثلة كثيرة تؤكد التلازم بين المعنى والإعراب بل نجده فى مواطن أخرى من كتابه يؤسس الحكم النحوى على أساس من استقامة المعنى.

فعند عرضه لبعض المواطن التى قد يخفى فيها الاستئناف يذكر أن أحدهما: (لا يسمّعون) من قوله تعالى: ﴿وحفظاً من كل شيطان مارد لا

---

(1) المغنى ص 586.

(2) سورة البقرة 2 الآية 273.

(3) المغنى ص 587.

(4) سورة البقرة 2الآية 246.

(5) المغنى ص 587.

يسّمّعون إلى الملأ الأعلى﴾[1]، ثم يقول إن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسّمّع، وإنما هى للاستئناف النحوى، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً[2].

يكتفى ابن هشام فى هذا بما يقدمه من توجيهات إلى المعربين والطلاب، بل يطبّق ذلك تطبيقاً عملياً، فيقول عن نفسه إن أبا حيان سألنى: علام عطف (بحقلّد) من قول زهير:

تَقِىٌّ نَقِىٌّ لم يُكَثِّر غَنِيمةً
بِنَهْكَةِ ذى قُرْبَى وَلا بِحَقَلَّدِ[3]

قلت: حتى أعرف ما الحقلّد، فنظرناه فإذا هو سيىء الخلق، فقلت: هو معطوف على شىء متوهم إذ المعنى ليس بمكثّر غنيمة، فاستعظم ذلك(!)[4].

هذا منهج ابن هشام، واتجاهه فى مسألة المعنى والإعراب، نراه واضحاً جد الوضوح من الناحيتين النظرية والعملية على سواء، فليس جانب الصناعة وحده هو كل شىء عنده.

3 ـ اهتمامه بجانب الصناعة النحوية

إذا كنا قد رأينا فى المبحث السابق أن ابن هشام يهتم اهتماماً كبيراً بالمعنى، ويدعو إلى النظر فيه قبل أن يتجه المعرب إلى الإعراب ـ فإنه مع هذا

(1) سورة الصافات 37 الآيات 6 - 8.

(2) المغنى ص 429.

(3) ديوان زهير ص 24.

(4) المغنى ص 582، 583.

يهتم بجانب الصناعة أيضاً، لأنه إذا اتجه المعرب إلى المعنى وحده، فإنه قد يخطئه التوفيق، فَيُهدِرُ الشروط والأوضاع والأحكام العامة، كأن يُعمِل ما بعد أداة لها الصدارة فيما قبلها، أو أن يخرّج على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، أو على ما لم يثبت فى العربية أصلاً، أو أن يخرّج القراءة المتواترة على شىء لا يجوز إلا فى الشعر... إلى غير ذلك من خروج يجافى القواعد المعمول بها عند أرباب هذه الصناعة.

وقد فصّل ابن هشام ذلك تفصيلاً يدعونا إلى تناوله - ولو على وجه الإيجاز - لنستبين فى وضوح مدى اهتمامه بهذا الجانب حتى لا يتوهم متوهم أن اهتمامه برعاية المعنى لا يصحبه اهتمامه بجانب الصناعة أيضاً، وحتى يدرك فى جلاء أن رعاية أحدهما دون صاحبه مدعاة إلى الوقوع فى الخطأ، والتورط فى شىء يكون سبباً للاعتراض عليه.

ويخصص ابن هشام لهذا الجانب قسماً كبيراً من الباب الخامس الذى ذكر فيه الجهات التى يدخل الاعتراض على المعربين بسببها، وأورد له أمثلة كثيرة منها:

* قول بعضهم فى قوله تعالى: ﴿ وثَمُوداً فما أَبْقَى ﴾[1]: إن ثموداً مفعول مقدم للفعل أبقى، وهذا غير جائز فى الصناعة النحوية، لأن ما النافية لها الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والصحيح أنه معطوف على (عادا) فى الآية السابقة على هذه الآية، أو هو على تقدير «وأهلك ثمودا»[2].

* تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى: ﴿ ولَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيكُم ﴾[3]، بمحذوف، أى كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بلفظ (الفضل) المذكور، لأن خبر المبتدأ واجب الحذف بعد لولا[4].

---

(1) سورة النجم 53 الآية 51.

(2) المغنى ص 594.

(3) سورة النساء 4 الآية 83، وسورة النور 24 الآيات 10، 14، 20، 21.

(4) المغنى ص 59.

* وقول بعضهم فى قوله سبحانه: ﴿ مَلْعُونِين أينما ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾[1]: إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا، وهو مردود بأن الشرط له الصدارة، والصواب أنه منصوب على الذم[2].

* وقول بعضهم فى قول المتنبى يخاطب الشيب:

ابعَد بَعِدتَ بياضاً لا بياضَ له
لأنتَ أسودُ فى عينِي مِنَ الظُّلَمِ[3]

إن (من) متعلقة بأسود، وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل، وهذا ممتنع فى الألوان، والصحيح أن (من الظلم) صفة لأسود، أى أسود كائن من جملة الظلم[4].

* وقول بعضهم فى قولهم (سَقياً لك): إن اللام متعلقة بسقياً، وهو مردود؛ لأنه لو كان كذلك لقيل (سقياً إياك) فإن الفعل (سقى) يتعدى بنفسه[5].

* وقول الحَوفى: إن الباء من قوله تعالى: ﴿ فَنَاظِرَةٌ بم يرجِعُ المرسَلُون ﴾[6] متعلقة بناظرة، وهو مردود بأن الاستفهام له الصدارة[7].

* وقول الزمخشرى فى قوله عز وشأنه: ﴿ ومن آياتِه مَنامُكُم بالليلِ والنهار وابتغاؤُكم من فَضْلِه ﴾[8]: إنه من اللف والنشر، وإن المعنى هو: منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولاً

---

(1) سورة الأحزاب 33 الآية 60.

(2) المغنى ص 598.

(3) شرح الديوان 135/1.

(4) المغنى ص 598.

(5) المصدر السابق ص 599.

(6) سورة النمل 27 الآية 35.

(7) المغنى ص 597.

(8) سورة الروم 30 الآية 23.

للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل، وهذا لا يجوز فى الشعر فكيف به فى أفصح الكلام[1].

* وقول بعضهم فى قوله تعالى: ﴿فقليلاً ما يؤمنون﴾[2]: إن ما بمعنى من، ولو صح هذا لرفع قليل على أنه خبر[3].

* وقول بعضهم فى قوله تعالى: ﴿وما هو بمُزَحْزِحِه من العَذَابِ أن يُعَمَّر﴾[4]: إن (هو) ضمير الشأن، وأن يعمّر مبتدأ، وبمزحزحه خبر، ولو كان هذا الإعراب صحيحاً ما دخلت الباء فى الخبر[5].

* ومثله قول القائل فى حديث بدء الوحى (ما أنا بقارىء): إن ما استفهامية تقع مفعولاً لقارىء، ودخول الباء فى الخبر يمنع من هذا الإعراب[6].

* قول الزمخشرى فى قوله سبحانه: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾[7] بقراءة الرفع فى يدرك: إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله، أى ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا، يعنى فيكون الجواب محذوفاً دل عليه ما قبله، ثم يبتدىء ﴿يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مُشَيَّدة﴾ وهذا يرده قول سيبويه وغيره من الأئمة: إنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول (أنت ظالم إن فعلت) ولا تقول: (أنت ظالم إن تفعل) إلا فى الشعر[8].

ويورد من ذلك فى هذا الباب أمثلة كثيرة.

كما يورد منه أمثلة أخرى منبثة فى كتابه، ومن ذلك قوله فى (أيمن)

---

(1) المغنى ص 519، الكشاف 218/3.

(2) سورة البقرة 2 الآية 88.

(3) المغنى ص 599.

(4) سورة البقرة 2 الآية 96.

(5) المغنى ص 600.

(6) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(7) سورة النساء 4 الآية 78.

(8) المغنى ص 600.

المختص بالقسم: اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، وهمزته همزة وصل، لا جمع يمين وهمزته همزة قطع خلافاً للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أَفْلُس وأَكْلُب [1].

ومثل قوله عن (أمّا) الشرطية بالفتح والتشديد: إن دليل شرطيتها هو لزوم الفاء بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿ فأمَّا الذين آمنوا فَيَعلَمُون أنه الحقُّ من رَبِّهم، وأما الذين كفروا فيقُولون ﴾ [2] ولو كانت هذه الفاء عاطفة ما دخلت على الخبر، إذ لا يصح عطف الخبر على المبتدأ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولما لم يصح ذلك. وقد سبق القول بامتناع كونها للعطف ـ تعين أنها فاء الجزاء [3].

وقوله فى (خلا) تقول: «قاموا خلا زيداً» وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد:

* ألا كُلُّ شىءٍ ما خَلاَ اللَّهَ باطلُ *

وذلك لأن (ما) فى هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية [4].

وقوله فى مبحث (كلا): قد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو: ﴿رَبِّ ارجعُونِ لَعَلِّىَ أعملُ صالحاً فيما تَركتُ، كلا إنها كلمةٌ هو قائلها﴾ [5]، ويوضح وجهة نظره على أساس من الصناعة، أى على أساس ما هو مقرر عند النحاة وماثل فى اللغة من أنها لو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة إنّ، ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع، لأنها بعد الطلب [6].

وكل هذا وغيره من أمثلة كثيرة فى المغنى يؤكد اهتمام ابن هشام بمراعاة جانب الصناعة، وأنها أمر لازم لا يصح إهماله.

---

(1) المصدر السابق ص 106.

(2) سورة البقرة 2 الآية 26.

(3) المغنى ص 57.

(4) المصدر السابق ص 142.

(5) سورة المؤمنون 23 الآية 100.

(6) المغنى ص 207.

4 ـ طريقته فى عرض مذاهب النحاة وآرائهم

لا يكتفى ابن هشام بسرد هذه الآراء سرداً، بل نجده ينهج نهجاً يحمد له فى مناقشتها، وبسط الأدلة التى اعتمد عليها أصحابها، ودعم هذه الأدلة فى حال صحتها ودحضها فى حال بطلانها، وغالباً ما يتبعها بالحكم لها أو عليها، وفى كثير من الأحوال يردف هذا الحكم بأدلته التى اعتمد عليها فى إصداره.

وكتابه كله مفعم بهذه المناقشات بحيث يعدّ من قبيل تحصيل الحاصل ضرب الأمثلة له مهما كثرت.

وهو فى عرضه للآراء يتجنب العلل المصطنعة المتكلفة ويعارض الدليل بالدليل، والحجة بالحجة، حتى تظهر الحقيقة من خلال هذه المناقشات، ويكون الحكم مستنداً إلى أصول تتمثل فى السماع عن العرب، والقياس على المسموع، والإجماع، وصحة المعنى أو فساده وما إليها من قواعد راسخة تكون هى الفيصل فيما يصدره من أحكام.

هذا، ونجد أنه حين يردف مناقشته بالحكم قد يكتفى بإطلاق هذا الحكم دون أن يتبعه بالأسباب التى يستند عليها فيه على سبيل الاكتفاء أحياناً، أو لوضوح الأمر فيه أحياناً أخرى.

ومما ذكر ابن هشام حكمه فيه دون أن يشفعه بأسبابه أو أدلته:

* قوله فى مبحث (مع) إنها إذا سكنت فاسميتها باقية، وقول النحاس «إنها حرف بالإجماع» مردود[1].

* وقوله فى نون الوقاية إنه يجوز الفك والإدغام فى نحو تأمروننى، والنطق بنون واحدةٌ، وعلى الأخيرة قيل إن النون الباقية نون الرفع، وقيل إنها نون الوقاية، وهو الصحيح[2].

---

(1) المغنى ص 371.

(2) المصدر السابق ص 380.

* وقوله عن الواو الداخلة على المضارع المنصوب، إن الكوفيين سموها واو الصرف، وليس النصب بها خلافاً لهم[1]. فهو هنا ذكر الحكم، ولم يردفه بما يساناده ويوضحه اكتفاء - فيما أظن - بشهرته، لما تعارف عليه النحاة من أن الواو من الحروف غير المختصة فلا عمل لها إذن فيما تدخل عليه من الأسماء والأفعال. ومهما يكن من أمر فإن هذه من الحالات التى وقف فيها عند الحكم دون استرسال فى ذكر حججه وأدلته.

* * *

ومما أردف فيه الحكم بأسبابه ومبرراته ما فعله عند الحديث عن (هل) وأن من معانيها أنها تأتى بمعنى (قد) حيث ألمّ بمبالغة الزمخشرى وزعمه أنها أبداً تكون بمعنى قد. وناقش الموضوع مناقشة مستفيضة بين الزمخشرى نفسه وسيبويه وابن مالك وغيرهم، ثم ختم هذه المناقشة بقوله: «وقد عكس قوم ما قاله الزمخشرى، فزعموا أن (هل) لا تأتى بمعنى قد أصلاً. وهذا هو الصواب عندى»[2].

ففى نهاية المناقشة نراه يصدع بحكمه، ولكنه لا يكتفى بإيراد هذا الحكم بل يردفه بما يدعمه عن طريق إبطال دعوى من تمسك بضده وتفنيد أدلته.

* ومنه أنه حكى عن قوم زعمهم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع إلى معان منها أن تستعمل بمعنى (أو) فى مواضع، من بينها أن تكون بمعناها فى التقسيم نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف). وممّن نسب إليهم هذا القول ابن مالك، ثم عقب على هذا بأن «الصواب أنها فى ذلك على معناها الأصلى، إذ الأنواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هى الأصل فى التقسيم لكان استعماله فيها أكثر من استعمال الواو»[3].

---

(1) المغنى ص 399.

(2) المصدر السابق 389/1.

(3) المصدر نفسه ص 395، 396.

فهو هنا يدلل على صحة الحكم الذى أصدره بما لا يدع مقالاً لقائل.

* ومن ذلك أيضاً صنيعه عند الحديث عن أحوال اشتباه الجملة المعترضة بالحالية حيث ذكر أن من الأمور التى تميزها عنها أنها تكون (أى المعترضة) غير خبرية كالأمرية فى قوله تعالى: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تَبع دينَكم قل إن الهُدى هُدى الله أن يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم﴾[1]. فإنه على اعتبار (أن يؤتى أحد) متعلقاً بتؤمنوا يكون (قل إن الهدى هدى الله) اعتراض.

ثم أورد رأيه بأن الآية محتملة لغير ذلك، وهو أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، ويكون (قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) كلاماً جديداً، فليس فى الآية اعتراض[2].

ورجح هذا الوجه ذاكراً سند هذا الترجيح من القراءات، ومن الصناعة النحوية.

وقد نجده فى خلال سرد الآراء ومناقشتها يمعن فى تعقّب كل رأى بالحكم عليه ودعم هذا الحكم بما يوجهه قبل أن ينتقل إلى الرأى الذى يليه، ومن ذلك ما صنعه عند سوق التخريجات التى خرّجت عليها قراءة ابن عامر وعاصم ﴿وكذلك نجّى المؤمنين﴾[3] حيث ساق أنه قيل فى ذلك إن «الفعل ماض مبنى للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضى، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده. وقيل: مضارع أصله ننجى بسكون ثانيه، وفيه ضعف؛ لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم، وقيل: مضارع وأصله ننجّى بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حذفت النون الثانية، ويضعّفه أنه لا يجوز فى مضارع نبّأت ونقّبت ونزلت، ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا فى النّادر»[4].

---

(1) سورة آل عمران 3 الآية 73.

(2) المغنى ص 441، 442.

(3) سورة الأنبياء 21 الآية 88.

(4) المغنى ص 613.

وهكذا نرى ديدن ابن هشام فى عرض مذاهب النحاة وآرائهم، وإمعانه فى مناقشتها، والحكم لها أو عليها.

وقد يخلص من المناقشة النحوية إلى التحقيق التاريخى الذى يساعده على الحكم الصحيح كما فعل عند الحديث عن (كأن)، حينما ساق بيت أبى نخيلة:

كـأنَّ أذنيـهِ إذا تـشـوَّفـا قـادمـةً أو قلماً مُحـرَّفـا [1]

فبعد أن يسوق الأقوال الواردة فى توجيه هذا البيت، وما فيه من وجوه الإعراب ـ يسوق بصيغة التعريض القول بأن قائله أخطأ، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعى، ثم يقرر أن هذا وهم؛ فإن أبا عمرو توفى قبل الرشيد[2].

5 ـ اتجاهه إلى القواعد الكلية

يتجه ابن هشام إلى القواعد الكلية العامة التى يندرج تحتها جزئيات كثيرة وهذا الاتجاه شائع فى القسم الثانى من كتابه.

فإذا كانت الجملة لا تحظى فى كتب النحو إلا بتقسيمات عابرة كالجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وما إلى ذلك من تقسيم جزئى، ثم يأتى الكلام عن الجملة بعد ذلك متناثراً فى أبواب النحو من خلال سرد أحكامه المختلفة ـ فإنا نجد الأمر على عكس ذلك عند ابن هشام حيث نراه يخصّص للجملة باباً مستقلاً من كتابه هو الباب الثانى، الذى يضمّنه أحكامها العامة على وجه من التفصيل تناولته فى الفصل الخاص بالعرض والتحليل.

---

(1) انظر الخزانة 292/4.

(2) المغنى ص 211.

ويصنع هذا الصنيع نفسه فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور، فقد تناول أحكـامه على صعيد واحد مستوعباً فيه جل ما يتصل بذلك من أحكام عامة.

ثم إن الأبواب الأخرى للكتاب تتسم بهذا الاتجاه الكلى العام كالباب الرابع الذى خصّصه للأحكام التى تكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها، فقد ضمّنه أيضـاً أصولاً يؤول إليها الكثير من فروع النحو وجزئياته، وتتميّز فيها هذه الجزئيات بعضها عن بعض فى وضوح لا يحصل معه خلط بين الأشباه والنظائر كالفرق بين عطف البيان والبدل، وبين اسم الفعل والصفة المشبهة، وبين الحال والتمييز، وما إلى ذلك من فصول ضمّنها هذا الباب من أبواب كتابه.

وقد فعل مثل ذلك فى الباب الخامس حيث تناول الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من قبلها، وقد طال نَفَسُه فى هذا البـاب بصورة ملموسة فعرض الكثير من هذه المسائل العامة والقوانين الكلية التى تضم تحتها مسائل نحوية متعددة، فهو يضم الأشباه والنظائر بعضها إلى بعضها، مثل باب المنصوبات المتشابهة، والكلام حول ما الحجازية والتميمية، وحول لا التبرئة ولا الحجازية، وغير ذلك من موضوعات، وكذلك يقرن الضد إلى الضد والنقيض إلى النقيض، ويكوّن من ذلك أمراً كلياً عاماً لم يُسبق إليه - فيما أعلم - بين غيره من النحاة.

وإذا كان الاتجاه إلى القواعد الكلية يظهر واضحاً هكذا فى الأبواب التى ضمها القسم الثانى من الكتاب كما ذكرنا، فإنه مع هذا يزداد ذلك وضوحاً وبروزاً فى الباب الثامن من الكتاب، فقد صرح تصريحاً بأنه باب «فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الأمور الجزئية».

وقد جعل ذلك فى إحدى عشرة قاعدة، وصل إليها باجتهاده وتقصّيه.

وتتمثّل القاعدة الأولى من هذه القواعد فى أنه «قد يعطى الشىء حكم

ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما»، والقاعدة الثانية هى «أن الشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوره».

واستمر فى عرض هذه القواعد الكلية من مشابهة ومجاورة كما نرى، إلى تضمين، وتغليب، وقلب، وتقارض، وغير ذلك من أحكام عامة، وظل على سمته هذا حتى أحكم الحديث عنها فى صور من التأصيل تدعو إلى التقدير.

وبذلك سلم له منهجه من التكرار الذى عابه على النحاة، لأن كتبهم «لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية، فهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام»[1].

ولعل هذا من أهم الأمور التى دعت ابن خلدون إلى إطرائه والثناء عليه[2].

وليس معنى هذا أن صاحب المغنى لا يهتم بالجزئيات ولا يأبه بالفروع، بل إنه يتعرض لها، ولكن أكثر هذا التعرّض إنما يكون فى إطار هذه الكليات.

فالفرق بينه وبين غيره من النحاة كالفرق بين كتاب فى اللغة وكتاب فى أصول اللغة، وقد سبقت الإشارة إلى أن صاحب المغنى فى هذه الوجهة النحوية أشبه ما يكون بابن جنى فى كتابه الخصائص من الوجهة اللغوية.

6 ـ المناظرة (التنظير)

لا يكتفى ابن هشام بالشواهد والأمثلة التى يبثها فى موضوعات كتابه للاستدلال على رأى، أو توضيح قاعدة، بل يورد ذلك فى شكل مناظرة يوضح بها الموضوع أو يزيده وضوحاً، وكما تكون هذه المناظرة ماثلة بين هذه الشواهد والأمثلة من آيات أو أحاديث أو شعر أو قراءات أو غيرها ـ تكون

---

(1) المغنى ص 2.

(2) المقدمة ص 434، 435.

كذلك بين الآراء والأحكام، فقد يناظر بين رأى ورأى، أو بين حكم وآخر قصد الإيضاح، والأخذ بيد الطالب والقارىء لكتابه، حتى يصل كل منهما إلى ما يرجو من فهم دقائق المعنى، والوقوف على ما يحتويه من أسرار.

ومن أمثلة هذه المناظرة بين الشواهد أنه عند حديثه عن القلب يجعل من شواهده ما نقله الجوهرى فى﴿فكان قابَ قوسين﴾[1] أن أصله قابَى قوس، فقلبت الثانية بالإفراد، وهو حسن إن فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها. ثم يقول: ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابى:

إذا أحسنَ ابنُ العمِّ بعدَ إساءةٍ
فلستُ لشرَّىْ فعلهِ بحَمُولِ[2]

أى فلست لشَرِّ فِعلَيه[3].

ومن قبيل (التنظير) فى الحكم قوله فى (هل): حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابى دون التصور، ودون التصديق السلبى... ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة، وعكسها أم المتصلة[4].

ومن هذا قوله عند تمثيله للاعتراض بأكثر من جملة بآيات منها قوله تعالى حكاية عن والدة مريم عليها السلام: ﴿رَبِّ إنى وضعتُها أنثى، والله أعلَمُ بما وَضَعَتْ وليس الذكر كالأنثى، وإنى سمَّيتُها مريم﴾[5]، فيمن قرأ بسكون تاء (وضعت) إذ الجملتان المصدرتان بإنى من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى: وليس الذكر الذى طلبته كالأنثى التى وهبت لها. ويسوق قول الزمخشرى أنهما جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وإنه لقسم لو

---

(1) سورة النجم 53 الآية 9.
(2) شرح أبيات المغنى 123/8.
(3) المغنى ص 777، 778.
(4) المصدر السابق ص 386.
(5) سورة آل عمران 3 الآية 36.

تعلمون عظيم﴾[1]، ثم يعقب على ذلك بأن فى التنظير نـظراً، لأن الذى فى الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين كما فى الآية الأولى[2].

ومن هذا القبيل أن يكون التنظير حتى بين أمر عارض، وأمر عارض آخر يشابهه، كأن يكون بين لغز ولغز آخر، فمن مقاصد التنظير هنا، بل فى مختلف وجوهه إثراء كتابه بالمادة العلمية، وإكساب طلابه وقرائه حصافة وقدرة على جمع الأشباه والنظائر واكتناه ما بينها من وجوه الشبه التى قد يدق أمرها حتى على العلماء.

وقد تكون المناظرة وسيلة من وسائل إثراء الكتاب بالمادة العلمية، مثلما فعل عند سوقه مجلس الكسائى والأصمعى أمام الرشيد، واختلافهما عـلى إعراب لفظة فى شاهد ساقه، ثم سوق قصة أخرى مشابهة لها كانت بين ثعلب والرياشى[3].

ومن هذا ما يذكره من حكاية العسكرى فى كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحماره؟ فقال باعِهِ، فقيل له: لم قلت باعِهِ؟ قال: فلم قلت أنت بحمارِهِ؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فَلِمَ تجرُّ باؤك وبائى لا تجرّ؟.

ثم يسوق أن «مثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخى فى كتاب «أخبار النحويين» أن رجلاً قال لسمّاك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان»[4].

ولدقة ابن هشام فى تنظيراته نجده يرفض التنظير الذى لا يضعه بعض

---

(1) سورة الواقعة 56 الآية 76.

(2) المغنى ص 440. وانظر الكشاف 425/1، 426.

(3) المغنى ص 45، 46.

(4) المصدر السابق ص 745.

أئمة النحو موضعه، فهو يسوق قول أبي البقاء في ﴿ما ننسخ من آية﴾[1] إنه يجوز كون آية حالاً ومن زائدة[2]، كما جاءت آية حالاً في ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾[3] والمعنى أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، ففيه تخريج التنزيل على شيء إن ثبت فهو شاذ، أعني زيادة (من) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل، ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بما لا يناسب، فإن (آية) في ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ بمعنى علامة لا واحدة الآى. . .[4]

وقد يكون إيراد النظير على النظير هو من قول ابن هشام أو من منقوله، فإذا كان من قوله فحسبه أنه يحمل رأيه، وإذا كان من منقوله فإنه كثيراً ما يشفعه بالحكم له أو عليه من صحة وبطلان، أو تضعيف وترجيح.

وإذا كان هناك اختلاف في الرأى بشأن مسألة معينة، قد يأتي لكل رأى بنظير يقويه ويسانده، إذا ما كان له وجه، وكان النظير موجوداً دون تكلف أو اعتساف. ومن أمثلة ذلك ما تم بشأن الحديث عن (لا) في قوله تعالى: ﴿وما يُشْعِرُكُم أَنَّها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[5] فيمن فتح الهمزة، فقد اختلف فيها، فقيل إنها نافية وهو قول الخليل والفارسي، وقيل إنها زائدة، ورده الزجّاج بأنها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل إنها بمعنى لعل، ورجحه الزجّاج ونقل الإجماع عليه ورده الفارسي فقال: التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجح به الزجّاج كون لا غير زائدة. وهذه مناظرة قصد بها المقابلة بين رأيين.

ثم يردف قائلاً: «وقال قوم: أنّ مؤكّدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم، ويئس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي أنكم معذورون،

---

(1) سورة البقرة 2 الآية 106.

(2) انظر إملاء ما منّ به الرحمن 56/1.

(3) سورة الأعراف 7 الآية 72.

(4) المغني ص 360.

(5) سورة الأنعام 6 الآية 109.

لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذ»، ونظيره: ﴿إن الذين حقَّت عليهم كلمةُ ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كُلُّ آية﴾[1] وقيل التقدير لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أى لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره[2] ﴿وما مَنَعَنا أن نُرْسِلَ بالآياتِ إلا أن كذَّبَ بها الأولون﴾[3].

وأكثر من هذا أنه يناظر بين الخطأ والخطأ، ومن ذلك أنه عند قول الحَوفى: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فناظرةٌ بم يرجعُ المرسلون﴾[4] متعلقة بناظرة ـ رد هذا القول بأن الاستفهام له الصدر، ثم استرسل يقول مناظراً: ومثله قول ابن عطية فى (قاتَلَهُم الله أنَّى يُؤفكون ﴾[5] إن أنّى ظرف لقاتلهم الله، ويلزم أيضاً كون يؤفكون لا موقع لها، ويعقّب على هذا فى الآيتين بأن الصواب تعلقهما بما بعدهما.

ويستمر فى تنظيره فيقول: ونظيرهما قول المفسرين فى قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوةً من الأرض إذا أنتمتَخرُجُون ﴾[6]: إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها. . وهذا لا يصح فى العربية.

ويستمر كذلك فيورد نظيراً آخر هو قول بعضهم ﴿ملعونين أينما ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾[7]: إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا، ويرده أن الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذم.

---

(1) سورة يونس 10 الآية 96.

(2) المغنى ص 278.

(3) سورة الإسراء 17 الآية 58.

(4) سورة النمل 27 الآية 35.

(5) سورة التوبة 9 الآية 30، وسورة المنافقون 63 الآية 4.

(6) سورة الروم 30 الآية 25.

(7) سورة الأحزاب 33 الآية 61.

ويستمر فى ذلك فيورد قول من قال فى قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾[1]: إن (فى) متعلقة بزاهدين المذكور، وهذا ممتنع إذا قدرت (أل) موصولة وهو الظاهر[2].

فهو يتوسع كثيراً فى هذا (التنظير) جمعاً بين الأشباه والنظائر على صعيد واحد، وهو منهج لا يكاد يضارع فيه إذا وازنا بينه وبين غيره من النحاة.

7 ـ الإكثار من المسائل والتنبيهات

يتجه ابن هشام فى كثير من المباحث النحوية فى كتبه المختلفة بعامة، وفى كتابه المغنى بخاصة إلى أن يعقد كثيراً من التنبيهات والمسائل.

فهو ينوع فى طريقة عرضه للمادة فالأمور التى يراها أساسية فى البحث النحوى يجعلها متسقة فى داخل الإطار العام للموضوع، وإذا ما تراءى له من خلال تناوله لهذه الأحكام الأساسية أن هنالك بعض مسائل تتصل بها من قريب أو من بعيد، انتهز الفرصة فتناولها غالباً فى شكل تنبيه أو مسألة.

فهو عندما يفعل ذلك إنما يفعله ليذكر شيئاً له قيمته يتصل بالموضوع الذى يعالجه وإن لم يكن من صميمه.

فهو مثلاً عند تعريفه للجملة الاسمية بأنها التى صدرها اسم، والفعلية التى صدرها فعل ـ يعقد لذلك تنبيهاً يوضح فيه أن مراده بصدر الجملة المسند والمسند إليه فلا عبرة عنده بما تقدم عليهما من الحروف والظروف[3].

وعندما يريد أن يستدرك على النحاة فى تقسيمهم الجملة إلى صغرى وكبرى يعقد لذلك تنبيهين متتاليين ينبه فى أولهما إلى أن ما فسر به الجملة

---

(1) سورة يوسف 12 الآية 20.

(2) المغنى ص 597، 598.

(3) المصدر السابق ص 420، 421.

الكبرى من أنها الاسمية التى خبرها جملة ـ إنما هو مقتضى كلامهم، ولكنها كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل. وينبه فى الثانى إلى أنه إنما قال صغرى وكبرى موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال فُعلى أفعلَ بأل، أو بالإضافة ثم يناقش هذه المسألة مناقشة مستفيضة[1].

(1)

وقد يعقد بعض هذه التنبيهات ليضمّنها أموراً يخرجها من موضوع الكلام حتى لا يتوهم واهم أنها داخلة فيه. كالتنبيه الذى عقده فى نهاية المبحث الخاص بالأداة (أمّا) بالفتح والتشديد ليوضح فيه أنه ليس من أقسامها (أمّا) التى فى قوله تعالى: ﴿ أمّا ذا كنتم تعملون ﴾[2] ولا التى فى قول الشاعر (العباس بن مرداس):

أبـا خُـرَاشَـةَ أمّـا أنـت ذا نَـفَـرٍ
فـإن قـومـىَ لـم تـأكـلهـمُ الـضـبُـعُ[3]

بل فيهما كلمتان فالتى فى الآية: أم المنقطعة وما الاستفهامية والتى فى البيت هى: أن المصدرية وما المزيدة[4].

ومثله التنبيه الذى ساقه بعد (إمّا) بالكسر والتشديد؛ لينبه به إلى أنه ليس من أقسامها إمّا التى فى قوله تعالى: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً﴾[5]، بل هذه إن الشرطية وما الزائدة[6]. وكذلك التنبيه الذى ذكره بعد (إلّا) بالكسر

---

(1) المصدر السابق ص 425.
(2) سورة النمل 27 الآية 84.
(3) الخزانة 80/2، شرح أبيات المغنى 173/1.
(4) المغنى ص 61.
(5) سورة مريم 19 الآية 26.
(6) المغنى ص 64.

والتشديد، وضمّنه القول بأنه ليس من أقسامها تلك التى فى نحو: ﴿إلَّا تنصروه فقد نصرَه اللَّهُ﴾[1] وإنما هذه كلمتان: إن الشرطية ولا النافية[2].

والتنبيه الذى أورده بعد (ألّا) بالفتح والتشديد ليذكر فيه أنه ليس من أقسامها ألّا التى فى قوله تعالى: ﴿وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ألّا تَعلُو عَلَيَّ﴾[3]. بل هذه كلمتان: أن الناصبة ولا النافية؛ أو أن المفسرة أو المخففة من الثقيلة ولا الناهية[4].

والتنبيه الذى عقده بعد (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء؛ ليلفت النظر إلى أن قول المتنبى:

أيَّ يومٍ سررتني بوصالٍ
لم ترُعني ثلاثةً بصُدُودِ[5]

ليست فيه (أيّ) موصولة؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة[6]. فهذه المجموعة من التنبيهات ذات هدف واحد.

وقد يعقد التنبيه ليضمّنه المعانى اللغوية للفظ ورد فى صلب الموضوع، كما فعل فى تفسير معنى (القاب) فى الآية الكريمة التى أوردها استدلالاً على حذف ثلاثة متضايفات[7]، وهى قوله تعالى: ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾[8].

---

(1) سورة التوبة 9 الآية 40.
(2) المغنى ص 77.
(3) سورة النمل 27 الآيتان 29 - 31.
(4) المغنى ص 77.
(5) شرح الديوان ص 114.
(6) المغنى ص 83.
(7) المصدر السابق ص 691.
(8) سورة النجم 53 الآية 9.

ومن هذه التنبيهات ما يضمّنه بعض الإشكالات التى يمكن ورودها ويبيّن وجوه إشكالها، ثم يجيب عنها كما صنع فى مبحث ليت وغيره[1].

وقد يكون الإشكال فى تعبير متصل بالقراءات، فينبّه إلى ما يجوز فى توجيهه وما لا يجوز، ويعربه قصد توضيحه توضيحاً كافياً[2].

وأحياناً يكون التنبيه موجّهاً إلى النحاة أنفسهم يوجّههم فيه لما يلزم ومالا يلزم كقوله فى تنبيه أورده فى الكلام عن الحذف، إن «الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، كأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل. . .» وأمّا قولهم فى نحو ﴿سرابيلَ تقيكم الحر﴾[3] إن التقدير: والبرد، ونحو ﴿وتلك نعمةٌ تمُنُّها علىَّ أن عبّدْتَ بنى اسرائيل﴾[4]، إن التقدير: ولم تعبّدنى، ففضول فى فن النحو وإنما ذلك للمفسر[5].

وقد ينتهز فرصة الكلام فى مبحث معين فيعقد تنبيهاً يعرّج فيه على بعض المسائل النحوية المشهورة فى تاريخ النحو العربى، كما فعل عند الحديث عن (إذا)، فقد أورد تنبيهاً خصصه للمسألة الزنبورية ولإيراد تفصيلاتها، وما تم فيها من مناقشات وما آلت إليها نتيجتها.

وفى أحوال أخرى يعقد بعض التنبيهات قصد التطبيق والتدريب على بعض حالات متشابكة، ويوجهها إعرابياً ونحوياً كما فعل بشأن التنبيه الخاص بالقول المشهور (لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً)[6].

---

(1) المغنى ص 320.
(2) المصدر السابق ص 369.
(3) سورة النحل 16 الآية 81.
(4) سورة الشعراء 26 الآية 22.
(5) المغنى 724، 725.
(6) المغنى ص 535.

وقد يعقد التنبيه لعرض بعض الآراء الخاطئة كما فعل فى مبحث الواو حيث ذكر أن قوماً من النحاة زعموا أنها قد تخرج عن مطلق الجمع، ويناقش هؤلاء النحاة ويبين ما فى كلامهم من خطأ ويذكر وجه الصواب فيه[1].

ومن ذلك التنبيه الذى ذكره ليبيّن فيه ما وقع لبعض العلماء من وهم، كما فعل عند الحديث عن ثم بالضم إذ أورد تنبيهاً أشار فيه إلى أن الطبرى قال فى تفسير قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به ﴾[2] إن معناه أهنالك، وليست ثم التى تأتى للعطف، وبعد هذا يعقب عليه بأن ذلك وهم، فقد اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها[3].

وهذا من التنبيهات القصيرة التى يعرض فيها لأمر خاطف وله عنده نظائر[4].

ولكن قد تطول التنبيهات فيكون فيها أوجه مختلفة ومناقشات وخلافات، كما فى التنبيهات التى عقدها بشأن الاستئناف حيث ذكر فى أول هذه التنبيهات أن من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أطنب فى ذكرها، وفى ثانيها أنه قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، وهو نوعان: أفاض فى عرضهما، وفى الثالث أن من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أو غير مستأنف، وساق له أمثلة مستفيضة[5].

* * *

وإذا كان هذا شأنه مع التنبيهات، فكذلك شأنه مع المسائل فى كونها هى الأخرى تعليقات ينثر فيها الأحكام والفوائد.

---

(1) المغنى ص 395، 396.

(2) سورة يونس 10 الآية 51.

(3) المغنى ص 107.

(4) المصدر السابق ص 38، 138، 172، 180، 200، 301.

(5) المصدر السابق ص 428 ـ 432.

فمثلاً فى خلال الحديث عن (إذا) وبيان الأوجه المختلفة فيها نراه يورد مسألة يبين فيها اختلاف النحاة حول ناصب (إذا) ويسوق أن الناصب لها هو شرطها وهو قول المحققين خلافاً لقول الأكثرين بأن الناصب هو الجواب.

وهذه من المسائل المهمة التى ضمّنها ابن هشام كتابه.

وقد تطول هذه المسائل كذلك طولاً يتيح له إيراد الأوجه المختلفة، وعرض آراء كثير من النحاة ومناقشتهم، مع كثرة الأمثلة التى يوردها، كما فعل فى مبحث (لو) إذ أورد فيها مسائل ضمّنها كثيراً من أحكام هذا المبحث إلى جانب ما ورد من هذه الأحكام فى صلب المبحث[3].

وقد تكثر تنبيهاته ومسائله، فتتجاوز التنبيه والتنبيهين، والمسألة والمسألتين إلى تنبيهات ومسائل كثيرة متوالية[2].

وقد بلغت هذه التنبيهات والمسائل فى المغنى كثرة قلّما يوجد مثلها فى كتاب نحو آخر، فعدد التنبيهات فى الكتاب يربو على مائة تنبيه، وعدد المسائل يزيد على ستين مسألة.

وقد يستخدم فى التعبير أحياناً عن هذه التعليقات لفظة (خاتمة)[3] فى نهاية بعض الأبواب، ولفظة (فرع)[4] فى أثنائها ولكن ذلك قليل عنده فنجد عنده فرعين وخاتمتين.

وربما يقول قائل إن بعض هذه التنبيهات والمسائل من الخير إدماجها فيما تتبعه من مباحث الكتاب وموضوعاته، ولكن الحق أن أغلب هذه التعليقات لا يقل أهمية عن صلب البحث فى هذا الكتاب.

* * *

---

(1) المصدر نفسه ص 296 ـ 301.

(2) نفسه ص 462 ـ 464، 614 ـ 619، 622 ـ 630.

(3) نفسه ص 668، 740.

(4) نفسه ص 231، 506.

8 ـ الاستطراد عنده

لغزارة مادة ابن هشام وطول نَفَسِه نجده يستطرد أحياناً فى خلال عرضه للمادة النحوية فى كتابه المغنى، فقد يخرج عن المعنى الأصلى الذى هو بصدده إلى معان تتصل به من قريب أو من بعيد، ثم يعود بعد جولة تقصر أو تطول إلى أصل الموضوع. ومن أمثلة ذلك: أنه عند كلامه عن همزة الإنكار يقول: إنه من جهة إفادة هذه الهمزة نفى ما بعدها يلزم ثبوته إن كان منفياً، لأن (نفى النفى إثبات) ولهذا كان قول جرير فى عبد الملك:

ألستم خيرَ من ركب المطايا
وأندى العالمين بطونَ راحِ[1]

مدحاً، بل قيل إنه أمدح بيت قالته العرب.

فالحق أن هنا شيئاً من الاستطراد، فكونه مدحاً ناشىء عن أنه نفى للنفى أى إثبات أنهم أفضل الشجعان والكرماء، وهذا ليس خارجاً عن إطار الموضوع، أمّا قوله: «بل قيل إنه أمدح بيت قالته العرب» فهذا ليس داخلاً فى مبحث همزة الإنكار هذه، بل هو شىء زائد عليها، مستفاد من قول نقاد الأدب[2].

ومن هذا الاستطراد أنه عندما عرض لما حكى عن اليزيدى من أنه قال فى قول العَرْجى:

أظلومُ إنّ مصابَكُم رجلاً
ردّ السَّلامَ تحيَّةً ظُلُم[3]

إن الصواب إعراب رجل بالرفع خبراً لإن، ذكر أن هذا الإعراب يفسد المعنى فى البيت، وحمله هذا على أن يستطرد فيقول: وله أى للبيت حكاية

---

(1) انظر الديوان ص 82.

(2) المغنى ص 11.

(3) شرح أبيات المغنى 371/1، 41/8.

مشهورة بين أهل الأدب، ويقص حكاية أبى عثمان المازنى ورفضه مائة دينار عرضها عليه بعض الذميين ليقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع شدة حاجته حفاظاً على ما فى الكتاب من آيات قرآنية أن يمكِّن منها ذِمِّياً. ثم اتفق أن غنّت جارية هذا البيت بحضرة الواثق، فاختلف الحاضرون فى نصب رجل ورفعه، وأصرّت الجارية على النصب قائلة إنها قرأته هكذا على أستاذها المازنى، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة لسؤاله، فقال بالنصب، وبيّن وجهه، وتغلّب على معارضة اليزيدى له، فاستحسن الواثق جوابه، وأمر له بألف دينار، ورده مكرماً. فقال للمبرد ـ وكان قد لامه على تفريطه فى صفقة الذمى ـ تركنا لله مائة فعوضنا ألفاً[1].

فهذا واضح فيه الاستطراد كما نرى.

ومّما اعتبره بعض شراح المغنى من قبيل الاستطراد أنه فى ثنايا الكلام عن الأمور التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها جعل من ذلك قول بعضهم إن أصل (بسم) كسر السين أو ضمّها على لغة من قال سِم أو سُم ثم سُكِّنت السين لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم، والأولى قول الجماعة إن السكون أصل.

فقد عقّب عليه الأنطاكى فى شرحه بأنه إنما ذكر هذا المثال استطراداً، لأنه ليس من الأمور التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[2].

ولعل هذا ليس من قبيل الاستطراد، بل من قبيل السهو؛ فهذا أمر لغوى لا شأن له بالمعرب.

أما الاستطراد الحقيقى فمن أمثلته أيضاً أن ابن هشام عندما تحدث فى المعنى الخامس من معانى الباء المفردة، وهو المصاحبة ـ أورد الخلاف فى الباء من قول الله تعالى: ﴿فسبح بحمد ربك﴾[3] فحكى القول فيها بالمصاحبة. . .

---

(1) المغنى ص 593، 594.

(2) المصدر السابق ص 611. شرح الأنطاكى ورقة 382.

(3) سورة النصر 110 الآية 3.

والقول بالاستعانة، وبعد أن أعطى كلاً من هذين القولين حقه من المناقشة والتوضيح استطرد من الخلاف فى معنى الياء بالآية الكريمة إلى الخلاف فى ﴿سبحانك اللهم وبحمدك﴾ فيسوق القول بأنها جملة واحدة على أن الواو زائدة، والقول بأنها جملتان على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف، أى وبحمدك سبحتك، كما يحكى قول الخطّابى[1]: «المعنى وبمعونتك التى هى نعمة توجب علىّ حمدك سبحتك لا بحولى وقوتى»[2]. . .

فهذا الخلاف الذى يسوقه أخيراً هو خلاف استطرادى فى الواو زائدة أو عاطفة يتجه به الكلام إلى أن يكون جملة أو جملتين، ولا صلة له بمعنى الباء التى هى أصل الكلام، فهى مع كل من وجهى هذا الخلاف فى الواو باقية على معنييها السابقين.

وقد يبالغ ابن هشام فنجد عنده استطراداً بعد استطراد: ومن ذلك: أنه عند الحديث عن (أم) ينشد قول الشاعر:

أم كيف ينفعُ ما تُعطى العلُوقَ به
رئمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبنِ [3]

تم يعقب عليه بقوله: وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشد الكسائى فى مجلس الرشيد بحضرة الأصمعى فرفع (رئمان)، فرد عليه الأصمعى وقال إنه بالنصب، فقال له الكسائى: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر. فهذه القصة تعد استطراداً على الموضوع.

---

(1) عبدالله بن محمد بن حرب بن خطاب، من نحاة الكوفة. له كتب فى النحو منها كتاب الحدود، (ت 410 هـ) البغية ص 387.

(2) المغنى ص 109، المغنى مع الأمير 97/1.

(3) قائله أفنون التغلبى، ماسمه ظالم أو صريم بن معشر. والبيت فى الخزانة 455/4، وشرح أبيات المغنى 240/1 .

وقد يستطرد منها إلى استطراد آخر يشابهها حيث يقول: «ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتى الرياشى ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشى يوماً: كيف تروى (بازل) من قوله:

ما تنقمُ الحربُ العَـوَانُ منِّى   بـازلُ عامـينِ حَدِيثٌ سنِّى[1]»

فقـال ثعلب: ألمثلى تقـول هذا؟ إنمـا أصير إليـك لهـذه المقـطعـات والخرافات!! يروى البيت بالـرفع عـلى الاستئناف وبـالخفض على الإتبـاع وبالنصب على الحال.

وهذا الاستطراد الأخير صلته بالموضوع الأصلى ضعيفة أو منبتة، وإنما سوّغ وجوده عنده الاشتراك والمشابهة بين كل من هاتين القصتين فى وقوع كل منهما فى شكل مناظرة صغيرة، أو مجلس بين عالمين، فساقه ذكر الأولى إلى ذكر الثانية[2].

ومن هذا الاستطراد المزدوج ما فعله عندما نبه إلى أن اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره وهو نوعان: أحدهما: ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً. والثانى: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك لكونه جملة تامة، وذكر من أمثلته قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بِطَانَةً من دونِكُم لا يألونكم خَبَالاً، وَدُّوا ما عنتّم، قد بدت البغضاءُ من أفواههم وما تُخْفِى صُدُورُهم أكبر﴾[3].

فبعد الكلام عن هذه الآية فى موضوع الاستئناف استطرد من ذلك إلى أنه حصل للإمام فخر الدين (الفخر الرازى) فى تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل ما الحكمة فى تقديم «من دونكم» على «بطانة»، وأجاب بأن محط النهى

---

(1) قائله مجهول، وتمثل به أبو جهل. انظره فى المقتضب 318/1.

(2) المغنى ص 45، 46.

(3) سورة آل عمران 3 الآية 118.

هو «من دونكم» لا «بطانة»، فلذلك قدّم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر. أى أن لفظة «بطانة» واردة فى الآية قبل «من دونكم»[2].

والواقع أن هذا الكلام خارج عن الموضوع الأصلى وإنما جاء استطراداً بمناسبة ذكر هذه الآية الكريمة.

ولم يقتصر ابن هشام على هذا الاستطراد بل انتقل منه إلى استطراد آخر يشابهه، يتمثل فى أن أبا حيان فسر فى سورة الأنبياء كلمة (زبراً) بعد قوله تعالى: ﴿ وتَقَطَّعوُا أمرَهُم بينَهُم ﴾[2]. وإنما هى فى سورة «المؤمنون»[3] وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعراباً[4].

فإذا كان الاستطراد الأول دعا إليه ذكر الآية الكريمة فإن الاستطراد الثانى بعيد كل البعد عن الموضوع ولا صلة له به أصلاً، والصلة القائمة بينه وبين الاستطراد الأول هى ما اشتركا فيه من سهو، غير أن السهو يتمثل أولاً فى التقديم والتأخير بين كلمتين فى إحدى الآيات، ويتمثل ثانياً فى وضع كلمة فى سورة على حين أنها فى سورة أخرى. وأمثلة هذا الاستطراد كثيرة عنده.

9 ـ الألغاز

كان الإلغاز ـ فيما يبدو ـ سمة من سمات بعض العصور المتأخرة التى تلت عصر ازدهار الخلافة العباسية، وكان يعد ضرباً من ضروب المهارة، وسبيلاً من سبل تعليم الطلاب، وإيقاظ أذهانهم ولم تكن الألغاز مقصورة على علم بعينه أو فرع بذاته من فروع الدراسات اللغوية والدينية، فقد كان اللغز لوناً من ألوان البديع، وكان معرضاً للمفاكهة عند بعض الأدباء، ومجالاً من مجالات المراسلات والمداعبات فيما بينهم. ولكنا نجده فى الفقه والنحو والأدب

---

(1) المغنى ص 430، 431 ـ وانظر الفخر الرازى 37/3.

(2) سورة الأنبياء 21 الآية 93 ونصها: ﴿ وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون ﴾.

(3) سورة المؤمنون 23 الآية 53 ونصها: ﴿ فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا ﴾.

(4) المغنى ص 431 ـ وانظر البحر المحيط 337/6، 338.

أكثر منه فى غيرها. وقد كتبت فى الألغاز كتب مستقلة كما فعل الزمخشرى وابن هشام نفسه وغيرهما. ولكن إلى جانب هذه الكتب نجد الكثير من أمثال هذه الألغاز متناثرة فى ثنايا كتب النحو عند المتأخرين ممّن جاءوا بعد ابن هشام كالبدر الدمامينى، وخالد الأزهرى، ومن صنع صنيعهما من العلماء.

فلم يكن ابن هشام بدعاً فى ذلك بين بعض سابقيه ومعاصريه والخالفين بعده. وقد نرى غير كتابه الذى خصصه لهذه الألغاز والأحاجى بعض ألغاز متناثرة فى كتابه المغنى لا يتجه بها إلى المعاياة بل يذهب بها مذهب الإفادة، ولهذا لا نجدها من قبيل الطِّلّسمات المسرفة فى الغموض والإغراب.

فمن أمثلة هذه الألغاز أنه عند الحديث عن الألف المفردة ويعنى بها الهمزة، نجده ينبه إلى أن الهمزة قد تقع فعلاً، وذلك أنهم يقولون (وأى) بمعنى وعد، ومضارعه (يئى).. كما تقول: وَفَى يَفِى، ووَنَى يَنِى - والأمر منه (إه) بحذف اللام للأمر، وبالهاء للسكت فى الوقف، وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور:

إنّ هِـنْـدُ المَـلِيـحـةُ الحَـسـنَـاءَ
وَأْىَ مــن أَضْـمَـرتْ لِخِـلٍّ وَفَـاءَ[1]

ثم يوضّح هذا اللغز فى قوله: فإنه يقال: كيف رَفع اسم إن، وصفته الأولى؟والجواب: أن الهمزة (أى همزة إن) فعل أمر والنون للتوكيد... وهند منادى مثل ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾[2]، والمليحة نعت لها على اللفظ.. والحسناء إما نعت لها على الموضع، وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أى عدى يا هند الخلة الحسناء[3].

---

(1) البيت لأبى يعقوب بن يوسف الدباغ الصقلى النحوى (انظر شرح أبيات المغنى 57/1، ...).

(2) سورة يوسف 12 الآية 29.

(3) المغنى ص 13.

وعند الحديث عن الأداة (لمّـا) يقول: ومن مشكـل (لمّا) هـذه قول الشاعر:

أقـولُ لـعـبـدِ اللهِ لمَّـا سِـقـاؤُنـا
ونحنُ بـوادى عـبـدِ شمسٍ وهـاشـمِ[1]

فيقال: أين فعلاها؟ وجوابه: أن سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره (وهى) بمعنى سقط، والجواب محذوف تقديره قلت...... والمعنى: لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْه[2].

ويقول فى مجال الكلام عن (لمّا) هذه:

وأما المركبة من كلمتين، فكقوله:

لمّـا رأيـت أبـا يـزيـدَ مـقـاتـلاً
أدعَ الـقـتـالَ وأشـهـدَ الهـيـجـاءَ[3]

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب لمّا، وبم انتصب أدع؟ وجواب الأول أن الأصل (لن ما) ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب، وَوُصِلاَ خطاً للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين.

ونظيره فى الإلغاز قوله:

عـافَتِ الـمـاءَ فـى الـشـتـاءِ فـقـلـنـا
بـرِّديـهِ تُـصـادِفـيـهِ سَـخِـيـنَـا[4]

فيقال كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل «بلْ رِديه» ثم كُتِب على لفظه للإلغاز. وعن الثانى أن انتصابه بلن، وما الظرفية

---

(1) نسب إلى تميم بن رافع المخزومى (انظر شرح أبيات المغنى 153/5).

(2) المغنى ص 311.

(3) تقدم فى ص 265.

(4) مجهول القائل: انظره فى شرح أبيات 155/5، الصبان 84/3.

وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، فيسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفاً على أدع، بل نصبه بأن مضمرة، وأن والفعل عطف على القتال، أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء[1].

وقد يسوق لغزاً قائماً على أمر خاطىء اشتهر بين النحاة ثم يذكر صواب ذلك.

ومن هذا قوله فى أحد الأمور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها. قولهم فى كاد: إثباتها نفى، ونفيها إثبات، فإذا قيل (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل (لم يكد يفعل) فمعناه أنه فعله، دليل الأول ﴿وإن كادوا لَيَفْتِنُونَكَ عن الذى أوحينا إليك﴾[2]. وقوله: كادت النفس أن تفيض عليه ودليل الثانى ﴿وما كادوا يفعلون﴾[3] وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرى لغزاً فقال:

أنحـوىَّ هـذا العصـرِ مـا هى لفـظةٌ
جـرت فى لسـانَىْ جـرهـمٍ وثـمـودِ
إذا استعملت فى صـورةِ الجحـدِ أُثبتتْ
وإن أُثبتـت قـامـت مـقـامَ جُحـودِ[4]

ثم يذكر الصواب فى ذلك وهو «أن حكمها كحكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى، وإثباتها إثبات، وبيانه: أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى (كاد يفعل) قارب الفعل، وأن معنى (ما كاد يفعل) ما قارب الفعل، فخبرها منفى دائماً، أما إذا كانت منفية فواضح، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى

---

(1) المغنى ص 313، 314.
(2) سورة الإسراء 17 الآية 73.
(3) سورة البقرة 2 الآية 71.
(4) انظر الأشمونى مع الصبان 368/1 .

عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله ﴿إذا أَخْرجَ يـدَه لم يكد يراها﴾[1]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال (لم يرها) لأن لم ير قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة، فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفاً عدم حصوله[2].

وهكذا نجد ابن هشام يجعل من اللغز فرصة للإفادة، وينأى به عن أن يكون معرضاً للتعجيز والمعاياة.

10 ـ وضوح الجانب التعليمى فى منهجه

إذا كان الجانب التعليمى يتضح أحياناً فى منهج بعض النحاة من خلال بعض مصنفاتهم، فإننا نراه كذلك عند ابن هشام فى كتبه المختلفة، ولكننا نجده أكثر وضوحاً فى كتابه المغنى؛ فهو يقول فى مقدمته: «وتتبعت فيـه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقّحتهـا»، ويقول عن المغنى فى هذا المعنى أيضاً: «وأضع فرائده على طرف الثُّمام لينالها الطلاب بأدنى إلمام»[3].

وإنا لنرى مصداق ذلك واضحاً عنده، فى أسلوب المحاورة التى تقوم على التساؤلات والاعتراضات ثم الإجابة عنها، وإزالة ما عساه أن يكتنفها من غموض.

ومن مظاهر ذلك قوله: فإن قلت كذا... قلتُ كذا، أو قلنا كذا، وقوله: فإن قيل كيت وكيت... قلنا كذا وكذا. ويكرر ابن هشام ذلك فى كتابه.

ومن أمثلته أنه عند الكلام عن (أو) وأن من معانيها التخيير، وهى

---

(1) سورة النور 24 الآية 40.

(2) المغنى ص 738.

(3) المصدر السابق ص 1.

الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو «تزوج هنداً أو أختها» و «خذ من مالى ديناراً أو درهماً» يقرر ذلك ويوضحه فى قوله: فإن قلتَ: فقد مثّل العلماء بآيتى الكفارة[2] والفدية[2] للتخيير مع إمكان الجمع. قلتُ: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة، وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتى كل منهن فدية، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية، والباقى قربة مستقلة عن ذلك[3].

وإذا كان ابن هشام يعقد هذه المحاورة مرة واحدة غالباً فى كل مسألة يفعل فيها ذلك، فإننا نجده ـ مع هذا ـ يكررها أحياناً مرتين متتاليتين (و أكثر من هذا)[4].

ومن أمثلة ذلك أنه عند الحديث عن (أمّا) بالفتح والتشديد يقول: إنها شرطية بدليل لزوم الفاء بعدها نحو قوله تعالى: ﴿فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحقُّ من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون﴾[5] ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها.

فإن قلت: قد استغنى عنها فى قوله:

* فأَمَّا القِتالُ لا قِتَالَ لديكمُ *[6]

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان:

* من يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرها[7] *

---

(1) سورة المائدة 5 الآية 89.
(2) سورة البقرة 2 الآية 196.
(3) المغنى ص 64.
(4) انظر المصدر السابق ص 490، 491، 521، 522.
(5) سورة البقرة 2 الآية 26.
(6) تمامه «ولكن سيراً فى عراض المواكب» وهو للحارث بن خالد انظر الخزانة 217/1 .
(7) تمامه «والشر بالشر عند الله مثلان» وهو لعبد الرحمن بن حسان: انظر الخزانة 547/4.

فإن قلت: حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوهُهُم أَكَفَرتُم بعد إيمانِكُم﴾[1]، قلت: الأصل فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول؛ فتبعته الفاء فى الحذف[2].

وقد يغير ابن هشام فى مسلكه تغييراً قليلاً لا يخرج بنا عما نحن بصدده، كأن يقول: ومما يسأل عنه كذا... والجواب كذا.

وقال لى بعضهم... فقلت.

ومثال ذلك قوله:

ومما يسأل عنه قول الشاعر فى صفة فرس صافن أى ثان فى وقوفه إحدى قوائمه:

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يَزالُ كأنَّه
مِمَّا يقوم على الثلاثِ كسيرَا[3]

فيقال كان الظاهر رفع كسيراً خبراً لكأن.

والجواب أنه خبر ليزال، ومعناه كاسر أى ثان، كرحيم وقدير[4]...، ومن ذلك أيضاً قوله: قال لى بعضهم: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر فى الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلِطوا فى قولهم إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه[5].

* * *

(1) سورة آل عمران 3 الآية 106.

(2) المغنى ص 58.

(3) لم يذكر قائله، وانظر شرح شواهد المغنى 729/2.

(4) المغنى ص 352.

(5) المصدر السابق ص 742.

ولعل من قبيل هذا الجانب التوضيحى والتعليمى ما نجده من اتجاهه أحياناً إلى إثارة ذهن الطالب والقارىء لاستيعاب بعض الأحكام بذكر التساؤلات التى تأخذ شكل عنوان للموضوع، فيطرح سؤالاً يجعله عنواناً، ويجعل المضمون الذى تحت هذا العنوان الاستفهامى جواباً عليه وبياناً له، ومن أمثلة ذلك قوله فى سرد أحكام الظرف، والجار والمجرور: هل يتعلقان بالفعل الناقص؟ هل يتعلقان بالفعل الجامد؟ هل يتعلقان بأحرف المعانى؟[1] هل المتعلَّق الواجب الحذف فعل أو وصف؟[2] إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟ [3].

ومن مظاهر هذا الاتجاه التعليمى عند ابن هشام ـ غير ماسبق ـ لجوؤه إلى الشرح والإعراب كثيراً لتوضيح التخريجات التى يعرضها فى المسألة الواحدة أو الشاهد الواحد[4]، وغالباً ما يكون هذا فى ثنايا أبحاثه وموضوعاته، ولكنه أحياناً يعقد لذلك بعض التنبيهات، كالتنبيه الذى عقده بعد ذكر أقسام العطف عقب العطف على المعنى، وضرب فيه أمثلة كثيرة لهذا القسم من أقسام العطف[5]، وقد أردف ذلك بتنبيه تطبيقى آخر حول العطف على اللفظ والعطف على المعنى فى العبارة المشهورة «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً»[6]

ومن هذا القبيل من الإعراب التوضيحى والتطبيقى ما أخذ به نفسه من أن يعمد إلى أبيات يبثّها فى كتابه ويأخذ فى إعرابها فى ثنايا مباحثه المختلفة، وكثيراً ما تكون هذه الأبيات من شعر المتنبى.

فعندما يتحدث عن ورود (أم) محتملة للاتصال والانقطاع، وأنها فى قول الزمخشرى يجوز أن تكون معادلة بمعنى أى الأمرين كائن على سبيل التقرير

---

(1) المصدر نفسه ص 488، 489.

(2) نفسه ص 498.

(3) نفسه ص 683.

(4) نفسه ص 405 وما بعدها.

(5) نفســه ص 333.

(6) نفسه ص 535 .

لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة ـ نجده يسوق عقب ذلك بيتاً لأبي الطيب المتنبي:

أُحَادٌ أم سُداسٌ في أحادِ لُيَيْلتنا المنوطةُ بالتنادِي؟[1]

ويقلب البيت على وجوهه المحتملة على سبيل التوضيح والتطبيق[2].

وعند حديثه عن «الألف المفردة» وجواز حذفها، والاستشهاد لذلك، نجده يتطرق من هذا إلى إيراد بيت للمتنبي على سبيل الاستئناس، وبذل مزيد من التوضيح، هو قوله:

أحيا وأيسر ما قاسيتُ ما قتلا والبين جارَ على ضعفي وما عدلا[3]

ثم يأخذ في إعرابه وشرحه.

وبعد الكلام عن (إذ) يعقد تنبيهاً يضمّنه أنها إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية احتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي:

أمِنَ ازديارَكِ في الدُّجى الرُّقَبَاءُ
إذ حيثُ كنتِ من الظَّلامِ ضِيَاءُ[4]

ثم يمعن في شرحه وتوضيحه[5].

ومن قبيل الإمعان في هذا الشرح والتوضيح أنه بعد إنهاء الكلام عن (مِن) الجارة نراه يسوق سبع مسائل متتابعة يخص كلاً منها بآية كريمة يناقش فيها (من) هذه مبيّناً إعرابها ونوعها ومتعلَّقها في تطبيق دقيق على الموضوع

---

(1) تقدم في ص 141.

(2) المغنى ص 47.

(3) شرح ديوان المتنبي 108/1.

(4) شرح الديوان 267/1.

(5) المغنى ص 91.

يستبين منه الدارسون الفرق بين (من) الابتدائية، والتعليلية والزائدة، وغيرها[1].

* * *

ويظهر هذا الاتجاه التعليمى واضحاً عنده فى أنه عندما يعرض الأمور التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ويورد منها ترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة - نراه معنيّاً كل العناية بذكر مسائل من ذلك ليتمرّن بها الطالب مرتّبة مع الأبواب ليسهل كشفها، فيسوق تمريناً على باب المبتدأ يضمّنه كثيراً من المسائل التدريبية[2]، وعلى باب (كان) وما جرى مجراها، ويضمّنه أيضاً كثيراً من المسائل[3]، وعلى المنصوبات المتشابهة[4] ما يحتمل المصدرية والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، وما يحتمل المصدرية والحالية، وما يحتمل المفعول به والمفعول معه، وكذلك الشأن فى الاستثناء وتحته بعض المسائل؛ ثم ما يحتمل الحالية والتمييز، والحال التى يحتمل كونها من الفاعل وكونها من المفعول، والحال التى لها باعتبار عاملها وجهان، والتى تحتمل التعدد والتداخل.

ثم يتطرق إلى إعراب الفعل ويعقد له تدريباً فى مسائل يناقش فيها وجوه هذا الإعراب، وكذلك الشأن فى الموصول إذ يتبعه ببضع مسائل تطبيقية أيضاً، والتوابع وتحتها مسائل من هذا النوع، وحروف الجر ويضمّنها هى الأخرى مسائل تطبيقية مشابهة. ثم يذكر أماكن من الحذف لتدريب الدارسين، كما صرح بذلك[5].

---

(1) المصدر السابق ص 362 وما بعدها.

(2) المصدر نفسه ص 614، 617.

(3) نفسه ص 617 - 619.

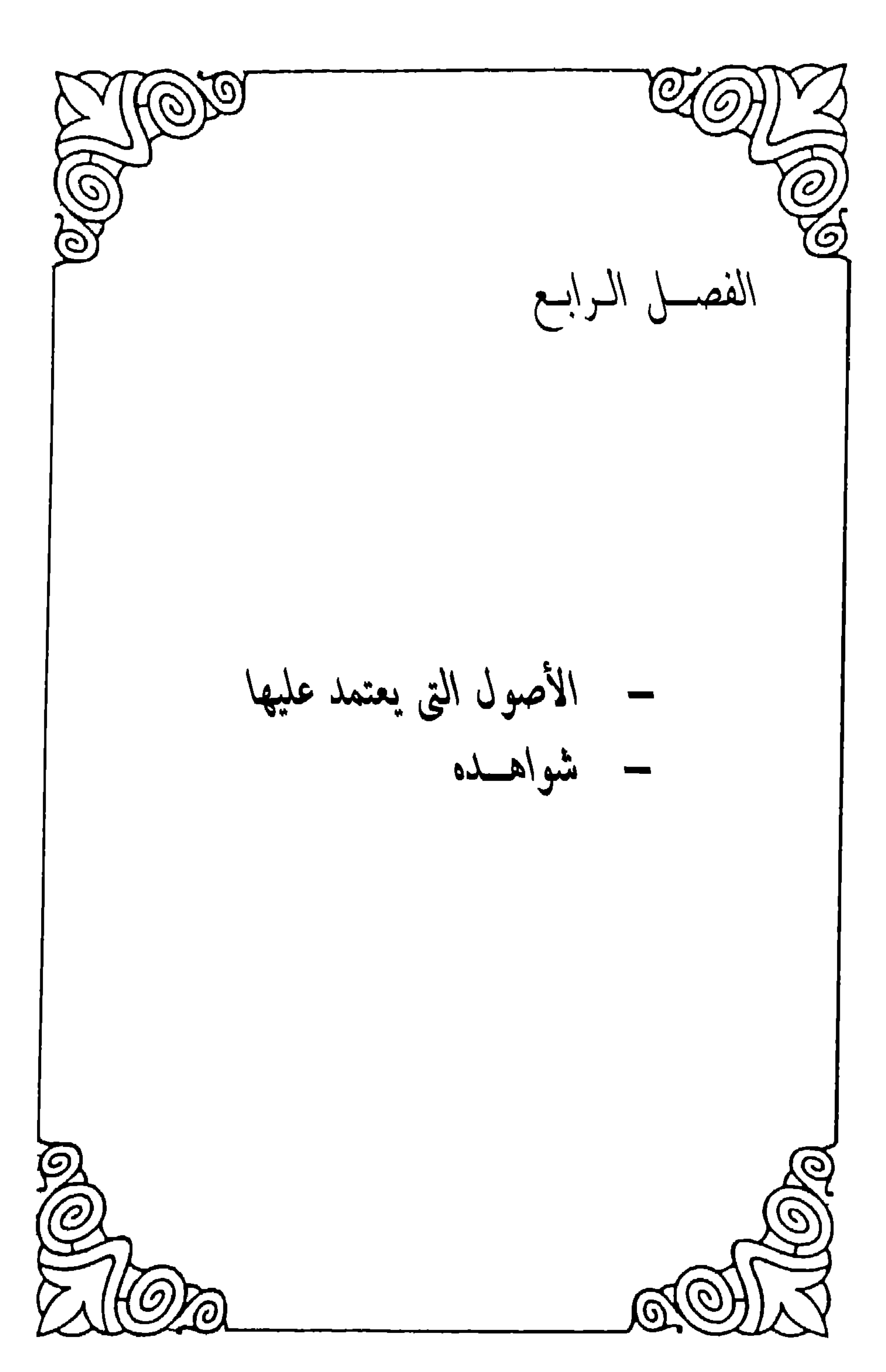
(4) نفسه ص 620 وما بعدها.

(5) نفسه ص 688 وما بعدها.

وأكثر من هذا أنه خصّص باباً من أبواب كتابه ـ هو الباب السابع ـ لكيفية الإعراب تعليماً للطلاب، وقد صرّح هو نفسه بذلك فى قوله: «والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون».

وهكذا يتضح لنا فى جلاء ذلك الاتجاه التعليمى الذى أفسح له ابن هشام جانباً كبيراً من هذا الكتاب بصورة لم تظهر بهذا الوضوح عند غيره ممّن عساهم أن يكونوا قد ظهرت عندهم هذه الظاهرة التعليمية.

* * *



الفصـــل الرابـع

- الأصول التى يعتمد عليها
- شواهــده

الأصول التى يعتمد عليها
فى المناقشة والاستدلال والحكم

لا أعنى بالحديث عن هذه الأصول التعريف بها أو التعمق فيها من سماع أو قياس أو غيرهما، فقد سبق للباحثين والدارسين أن تناولوا هذه الأصول بشكل يجعل الحديث عنها أشبه شىء بالحديث المعاد؛ ولهذا رأيت الاكتفاء - ولا سيما فى بحث كهذا البحث - ببيان مدى اهتمام ابن هشام بهذه الأصول، واستناده إليها فيما يصدره من أحكام كثيرة فى ثنايا المغنى.

وأهم هذه الأصول التى اعتمد عليها ابن هشام هى السماع، والقياس، والإجماع، وصحة المعنى أو فساده.

السماع:

نظراً لأهمية السماع باعتباره الأصل الأول من الأصول النحوية نجد له عند ابن هشام وضعه من حيث الاستناد إليه، والاستدلال به فى تأسيس الأحكام النحوية، والتنبيه على ما هو مسموع بأنه مسموع ليعطيه توثيقاً خاصاً، حتى لو لم يكن مشهوراً أو أغفله بعض كبار الأئمة كسيبويه أو غيره؛

فهو مثلاً عندما يعرض لحروف النداء يسوق أن (آ) بالمد حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره[1].

ومن أمثلة ما حكّم السماع فيه وجوداً أو عدماً ما صنعه فى مبحث لكن ساكنة النون، حيث نقل إجازة الكوفيين (قام زيد لكن عمرو) على العطف، وأردفه بالحكم عليه بأنه ليس بمسموع[2].

وبشأن ما ورد من أن لغة تميم «ليس الطيب إلا المسكُ» بالرفع، ولغة الحجاز بالنصب، ينقل ابن هشام أن الفارسى خرّج ذلك على أوجه وتأويلات وضحها، وذكر إلى جانبها توجيهاً آخر، ثم أصدر حكمه على كل ذلك فى قوله: «وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يردّ هذه التأويلات»[3] أى أنه لا معنى لأى تأويل أو تخريج يتناول ما ورد به السماع.

ومن قبيل الاعتماد على السماع فى إبداء الأحكام قوله عن سيبويه إنه قد شافه العرب وفهم مقاصدهم، وتحكيم رأيه أحياناً على هذا الأساس[4]، لا على أساس الاحترام والتقدير الذى يُكِنُّه له، فهو مع هذا الاحترام حر الرأى إزاء شيخ النحاة، فشأنه معه يكاد يكون مثل شأنه مع غيره من أئمة النحو عندما يناقش آراءهم.

ومن ذلك حكمه على رأى النحاة بالصحة والفساد بمدى مطابقته لكلام العرب أو عدم مطابقته، وإليك من هذا قوله: «وأما قول الزمخشرى: إذا قلت «الله رحمن» أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب: إنه اختلف فى صرفه، فخارج عن كلام العرب[5].

---

(1) المغنى ص 14.

(2) المصدر السابق ص 324.

(3) المصدر نفسه ص 326، 327.

(4) نفسه ص 390.

(5) نفسه ص 514.

وفى أحد المواضع التى يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهو أن يجر بربّ مفسّراً بتمييز ولكنه يلزم التذكير، فيقال رُبَّهُ امرأةً، لا رُبَّهــا، ينقل عن الكوفيين جواز مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع، ولكنه لا يوافقهم عليه لعدم السماع[1].

وفى حذف المستثنى يذكر أنه يكون بعد إلا وغير المسبوقين بليس، ثم يحكى أن بعضهم أجاز ذلك بعد لم يكن، ولكنه يصف هذا القول بأنه غير مسموع[2].

وعند سرد الخلاف فى (أل) الداخلة على «بنات أوبر» فى قول الشاعر:

ولقد جَنيتُك أكمؤاً وعساقلاً
ولقد نهيتك عن بناتِ الأوبرِ[3]

بيْن القول بالضرورة، أو للمح الأصل يسوق رأياً بصيغة التضعيف هو أنها للتعريف. وأن «ابن أوبر» نكرة كابن لبون فـ(أل) فيه مثلها فى قول الشاعر:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ فى قَرَنٍ
لم يستطع صَوْلةَ البُزلِ القَناعيسِ[4]

وينسب ذلك للمبرد، ثم يرده بأنه لم يسمع ابن أوبر إلا ممنوعاً من الصرف[5].

---

(1) نفسه ص 544.

(2) نفسه ص 706.

(3) لم يذكر قائله. انظر العينى 498/1، وشرح أبيات مغنى اللبيب 310/1.

(4) المغنى ص 53.

(5) المصدر السابق ص 75.

القيـــاس:

كثيراً ما يستخدم ابن هشام القياس فى مناقشاته، وفى عرضه للآراء، فيجعله معياراً يصف به بعض مذاهب النحاة وآراءهم.

ومن ذلك قوله: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس[1].

ومنه فى مبحث (ما) عند الحديث عن قراءة الرفع فى قوله تعالى: ﴿إن الله لا يستحى أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها﴾[2] حيث يقول إن الأكثرين على أن ما موصولة، أى الذى هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين[3]، وكثيراً ما يجعله فيصلاً فى الأحكام.

فعند كلامه فى القلب، وقوله: إن أكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان:

كـأن سبيئـةً مِنْ بيتِ رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ ومـاء[4]

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم.. نجده بعد هذا يقول: وأما قول ابن أسد: إن كان زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس[5].

وفى الكلام على ما تقع فيه الجملة مفعولاً يناقش اختلافهم. فى نحو «عرفت زيداً من هو» بين القول بأن جملة الاستفهام حال، ويحكى ردّه، والقول بأنها مفعول ثان، ويحكى ردّه بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس[6].

---

(1) المغنى ص 118.

(2) سورة البقرة 2 الآية 26.

(3) المغنى ص 348.

(4) شرح ديوانه ص 59.

(5) المغنى ص 776.

(6) المصدر نفسه ص 466.

وفى حذف (أل) يسوق أن قول الخليل فى «ما يحسن بالرجل خير منك أن تفعل كذا»: هو على نية فى خير، ويردّ هذا الرأى ثم يورد رأى الأخفش فى أن اللام زائدة، ولكنه يعقب عليه بقوله: «ليس هذا بقياس، والتركيب قياسى»[1].

وفى خلال الحديث عن أن المفسرة يسوق أن عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ويصف الزمخشرى بأنه ذهل عن ذلك، وأن ممن نص عليها من المتأخرين ابن السيد وابن مالك، ويقرر أن القياس معهما فى ذلك[2].

* * *

وقد يستفيد من السماع والقياس معاً فى المسألة الواحدة، فعندما يتحدث عن تنوين التنكير يقول بأنه يقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصه، ومه، وإيه؛ وفى العلم المختوم بويه بقياس، نحو «جاءنى سيبويهِ وسيبويهٍ آخر»[3].

ويقول عند الكلام فى الأمور التى يتعدى بها القاصر: إن المتعدى إلى اثنين لا يتم نقله بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلا فى رأى وعلم، وقاسه الأخفش فى أخواتها القلبية الأخرى. ثم يحكى بصيغة التضعيف الرأى القائل بأن النقل كله سماعى، والرأى القائل بأنه قياسى فى القاصر والمتعدى لواحد.

ويحكم فى آخر المطاف بأن الحق أنه قياسى فى القاصر سماعى فى غيره[4].

ومما يستفيد فيه من القياس والسماع مجتمعين أنه عند الكلام فى (خلا)، يقول: «إنها على وجهين: أحدهما أن تكون حرف جار للمستثنى،

---

(1) نفسه ص 717.

(2) نفسه ص 30.

(3) نفسه ص 386.

(4) نفسه ص 577.

والثانى أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له. . . تقول قاموا خلا زيداً، وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد:

* ألا كل شىء ما خلا الله باطلُ * [1]

وذلك لأن (ما) هنا مصدرية فدخولها يعين الفعلية. . .

ثم يضعف رأى الجرمى وموافقيه فى قولهم إنه قد يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة، ويستدل على بطلان رأيهم بالقياس والسماع؛ فهم إن قالوا هذا بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده مثل ﴿عمّا قليل﴾[2]، ﴿فبما رحمة﴾[3]، وإن جنحوا إلى السماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[4].

ومما جمع فيه بين السماع والقياس أيضاً قوله: العرب لم تبدل مضمراً من مظهر وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس[5].

ومنه قوله بشأن المسألة الزنبورية: «وأما سؤال الكسائى فجوابه ما قال سيبويه، وهو فإذا هو هى».

وأما فإذا هو إياها «إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء»[6].

الإجماع:

يعتبر ابن هشام الانفراد برأى يجافى ما أجمع عليه النحاة خرقاً لهذا

---

(1) تمامه «وكل نعيم لا محالة زائل» وهو للبيد بن ربيعة الخزانة 340/1. انظر الديوان ص 131.

(2) سورة المؤمنون 23 الآية 40.

(3) سورة آل عمران 3 الآية 159.

(4) المغنى ص 142.

(5) المصدر السابق ص 498.

(6) المصدر نفسه ص 96.

الإجماع، يقول بشأن الألف المفردة (الهمزة) إنها تأتى على وجهين: أحدهما أن تكون حرفاً ينادى به القريب.

ثم يحكى أن ابن الخباز نقل أن الهمزة تكون لنداء المتوسط، وأن الذى للقريب «يا» ثم يسوق أن هذا خرق لإجماعهم، أى أن إجماع النحاة على عكس ذلك، وهذا خروج صارخ على هذا الإجماع، وكذلك صنع مع الجلولى عندما زعم أن تاء التأنيث فى الأفعال اسم[1].

وكثيراً ما يستند إلى هذا الإجماع فى تبنّى رأى أو إصدار حكم، ولذلك أمثلة كثيرة فى كتابه، منها أنه عند حديثه عن (أىّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء، يذكر أن من أوجهها أن تكون موصولاً نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ من كلِّ شيعَةٍ أيُّهم أشَدُّ﴾[2].

وفى خلال حديثه، وعرضه للآراء ومناقشتها نراه يقول: «وزعم ابن الطَّراوة أن (أيّاً) مقطوعة عن الإضافة؛ فلذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، وهذا باطل... بالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة»[3] فهو يستند إلى الإجماع فى إبطال هذا الرأى.

كما قال بشأن إبطال الزعم بأن (ما) الكافة التى مع إنّ نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ـ إن هذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين[4].

وإذا كان يعتد بإجماع النحاة هذا الاعتداد، فإنه يهتم كذلك بإجماع البصريين، ويستند إليه فى بعض أحكامه، وذلك أنه عندما قال ابن الحاجب فى الآية الكريمة: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بيناتٍ ما كان حُجَّتَهم إلا أن قالوا

---

(1) نفسه ص 5، 124.

(2) سورة مريم 19 الآية 69.

(3) المغنى ص 82، 657.

(4) المصدر السابق ص 342.

ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾[1]، إن إذا هذه غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد (ما النافية) كما عمل ما بعد (لا) فى يوم من قوله تعالى: ﴿يوم يَرَونَ الملائكةَ لا بشرَى يومئذٍ للمجرمين﴾[2]، وإن ذلك من التوسع فى الظرف ـ نجد ابن هشام يَرُدُّ هذا القول بأمور منها أن (ما) لا تقاس على (لا)؛ فإن (ما) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين[3].

ولعل هنالك شيئاً من الخلاف بين ابن هشام وبعض سابقيه كابن جنى فى شأن الإجماع ومدى جواز مخالفته، فابن جنى يعقد لذلك باباً يسميه «باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة»، ويضمّن هذا الباب قوله: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يَرِد ممّن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة؛ لأنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمّتي لا تجتمع على ضلالة»، وإنما هو علم ينتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره»[4].

ومع هذا فإن ابن جنى لا يطلق ذلك القول على عواهنه، ولا يترك الحبل على الغارب لهؤلاء الذين يحلو لهم أن يخالفوا تحقيقاً لشهوة المخالفة، بغير تثبّت منهم، ودون تمكن من ناصية العلم، وقدرة على الاجتهاد. فهو ينصح المخالف ألا يخلد إلى سانح خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره، فإذا تسلح بسلاح العلم وكان ثْبتاً متمكناً، فله أن يمضى الرأى فيما يريه الله منه غير مغالب به، ولا غاض من السلف فى شىء منه.

---

(1) سورة الجاثية 45 الآية 25.

(2) سورة الفرقان 25 الآية 22.

(3) المغنى ص 103.

(4) الخصائص 189/1، 190.

فربما رأينا فرقاً بين كل من هاتين النظرتين إلى الإجماع مع اعتدادهما به، ولكن لعل ابن هشام هو الآخر لم ينع على مخالف الإجماع كما رأينا إلا حين يكون رأيه صارخاً فى الشذوذ، وهكذا تكاد تتفق النظرتان دون خلاف يؤبه له.

صحة المعنى وفساده:

أبطل قول الكوفيين إن من التنازع قول امرىء القيس:

* كفانى ولم أطلب قليلٌ من المالِ *[1]

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول...

فقال إن الصواب أنه ليس من التنازع فى شىء؛ لاختلاف مطلوبى العاملين، فإن (كفانى) طالب للقليل، وأطلب طالب للملك محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى[2].

وعندما أراد التنبيه على أن من الاستئناف ما قد يخفى وجعل من ذلك (لا يسمّعون) من قوله تعالى: ﴿وحفظاً من كل شيطان مارد لا يسمّعون إلى الملأ الأعلى﴾[3]، قال: إن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسّمع، وإنما هى للاستئناف النحوى، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً[4].

وهناك أمثلة أخرى لهذا كله اجتزىء منها بما ذكرت.

---

(1) صدره«ولو أنّ ما أسعى لأوفى معيشة» وهو فى ديوانه ص 145 وفى الخزانة 158/1.

(2) المغنى ص 562.

(3) سورة الصافات 37 الأيات 6- 8

(4) المغنى ص 429.

الشواهد

لم يعد إطلاق الشاهد النحوى - كما كان عند قدامى النحاة - مقصوراً على ما قامت عليه القاعدة، أو ما استدل به على صحة رأى، وبطلان آخر. بل توسع النحاة حتى أدخلوا فى نطاق الشواهد كل ما يوضح القواعد من أمثلة تساق فى خلال الموضوع قصد التوضيح وإزالة الإبهام ما دامت من القرآن والحديث، وما انحدر إلينا من تراثنا العربى: شعره ونثره، وإنى أيضاً إنما أقصد بالشواهد مجموع هذا كله دون فصل بين الشاهد والمثال عند معالجة هذه الشواهد وبيان ما تتسم به من خصائص وسمات، ولكن قد تتم التفرقة بينهما من حين إلى حين إذا اقتضى المقام ذلك.

وسآخذ نفسى بالاهتمام بدراسة الشاهد النحوى من أى نوع كان، حتى لا تغلب على الشواهد الصبغة الشعرية التى نجدها عند المصنفين الذين صنفوا فى إعراب الشواهد أو شرحها كشرح شواهد المغنى للسيوطى، أو شرح الشواهد الكبرى والصغرى للعينى، أو خزانة الأدب للبغدادى (وهى شرح شواهد شرح الكافية)، وغيرهم من السابقين واللاحقين، وكذلك عند المحققين الذين قاموا بتحقيق بعض الكتب النحوية مثل الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد فى تحقيقه لأوضح المسالك، وشرح ابن عقيل.. فإن هؤلاء وغيرهم ممن ساروا على شاكلتهم جعلوا اهتمامهم منصباً على الشاهد الشعرى إعراباً وشرحاً، فكأن هذا الشاهد الشعرى هو كل شىء، وما عداه ليس بشىء.

وإليكم ما عنّ لى من ملاحظات حول ما اختطه ابن هشام لنفسه فى تناوله للشواهد فى كتابه المغنى:

الشواهد القرآنية

يضع ابن هشام نصب عينيه دائماً ما سبقت الإشارة إليه من أن كتابه هو كتاب للنحو والتفسير جميعاً، ولهذا نجد الشواهد القرآنية كثيرة عنده كثرة غامرة، فلا يكاد يمر بضعة أسطر فى كتابه إلا ويتخللها شاهد قرآنى أو أكثر من شاهد، وتجد الآية الواحدة مستفاداً بها فى مواطن كثيرة من الكتاب، وقد بلغ عدد الآيات الواردة فيه زهاء ألفى آية، أو جزء من آية، ومنها آيات كثيرة تواردت أكثر من مرة، واستشهد بها فى مواطن متعددة، وعلى هذا الأساس يقفنا إحصاء هذه الشواهد القرآنية على أنها تقارب ثلاثة آلاف شاهد، وهو قدر لا نجده فى كتاب نحوى فى مثل حجمه، وربما لا نجده فى كتاب آخر فى أضعاف حجمه، وهذا يوائم ما هو معروف من اتجاه ابن هشام وهدفه من تأليف كتابه.

وإذا كان ابن هشام يكثر - كما نرى - من الاستشهاد والتمثيل بآيات الكتاب الكريم كثرة واضحة، فإن ذلك يبدو أشد كثرة ووضوحاً فى القسم الخاص بالأدوات. ولعل السر فى هذا هو أن الكلام فى معانى الأدوات، وتعددها، وتنوعها، وحلول بعضها محل بعض هو فى كثير من جوانبه أمر سماعى لا يسعفه فيه إلا القرآن الكريم وما يليه - فى كثرة الاعتماد عليه - كالشعر الذى سنخصه بمبحث مستقل فى هذا الفصل.

وكما يُكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية فى المسائل النحوية نجده لا يغفل الاستشهاد بها فى المسائل البيانية أو غيرها من المسائل التى يستطرد إليها.

مسلكه فى إيراد الشواهد القرآنية:

وقد اتخذ ابن هشام مسلكاً خاصاً سار عليه فى إيراده لهذه الشواهد القرآنية يتمثل فيما يلى:

* يذكر ابن هشام شواهده تلك دون أن يقدم لها ـ فى الغالب ـ بما يتقدمها من عبارات ألف ذكرها بعض العلماء كأن يقولوا: «وذلك مثل قوله تعالى» أو «كقول الله تعالى». .

ونضرب لذلك مثلاً قوله فى مبحث إلا[1]: إن من معانيها الاستثناء نحو ﴿فشربوا منه إلا قليلاً﴾[2] ونحو ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾[3].

وقوله (فى ذكر أحكام يكثر دورها)[4]: قد تقع الحال جامدة نحو. . . ﴿وتنحتون الجبال بيوتاً﴾[5]، وقوله: هند منادى (أى حذفت أداة النداء منه مثل[6]. ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾[7] وأمثلة هذا كثيرة عنده. .

ولكنا نجده يقول فى حالات قليلة: «. . . نحو قوله جل اسمه»[8].

وقد يذكر بين يدى الشاهد ما قد يغنيه عن التصدير بهذه العبارة فى صورها المختلفة، كقوله مثلاً «فى مبحث إذا الفجائية»[9] ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مصرحاً به نحو ﴿فإذا هى حية تسعى﴾[10]، ﴿فإذا هى شاخصة﴾[11].

وفى بعض الأحيان يتطلب الموقف ذكر هذا التصدير، لأن السياق

---

(1) المغنى ص 73.

(2) سورة البقرة 2 الآية 249.

(3) سورة النساء 4، الآية 66.

(4) المغنى ص 515.

(5) سورة الأعراف 7 الآية 74.

(6) المغنى ص 13.

(7) سورة يوسف 12 الآية 29.

(8) المغنى ص 388، 389.

(9) المصدر السابق ص 92.

(10) سورة طه 20 الآية 20.

(11) سورة الأنبياء 21 الآية 97.

يقتضيه كقوله[1]: وجاء فى التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ.. وهو قوله تعالى: ﴿كمن هو خالد فى النار﴾ [2].

وقوله فى حذف همزة الاستفهام: وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها على﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿هذا ربى﴾ [4].

* * *

وإذا كان ابن هشام يذكر أحياناً بعض آيات الشواهد كاملة، فإنه غالباً ما يتجه فى إيراد هذه الآيات الكريمة إلى الاقتصار على موطن الشاهد منها، ولعل الذى حدا به إلى ذلك هو اتجاه الرعيل الذى كان يعاصره إلى حفظ القرآن الكريم حفظاً يمكنه من متابعة الرجل، أى أن القارىء كان يستطيع حينذاك أن يعرف عن طريق الاستظهار والحفظ سياق الكلمة أو الكلمتين فى كل آية تمرّ به، بل كان يستطيع كذلك أن يعرف موطن كل آية فى سورتها من الكتاب الكريم.

ولكن اليوم قد تبدلت الحال غير الحال، فأصبحت الكثرة الكاثرة من المتعلمين والقراء لا تمكنهم مناهج التعليم، ولا ظروف الحياة من حولهم أن يهتموا بحفظ القرآن كما كان يهتم به أسلافنا.

وقد تكفل بعض محققى «المغنى» بذكر الآيات كاملة فى حواشى النص ليسدوا ما نجم عن ذلك من قصور عند القراء والدارسين[5].

---

(1) المغنى ص 6.
(2) سورة محمد 47 الآية 15.
(3) سورة الشعراء 26 الآية 22.
(4) سورة الأنعام 6 الآية 76.
(5) انظر: حواشى المغنى، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد على حمد الله.

وأغلب الظن أن ابن هشام قد نظر فى ذلك نظرة أخرى تتمثل فى حصر انتباه القارىء فى الشاهد نفسه، فذلك يلقى أكثر الضوء عليه، ويجعله أقرب ما يكون إلى الفهم والاستفادة، وهذه وجهة نظر لها قيمتها وتقديرها، ولكن الذى لا نستطيع مسايرته فيه، هو إيغاله الشديد فى ذلك أحياناً، حتى إننا نجده فى ثنايا الكتاب يقتصر على محل الشاهد، ولو كان كلمة واحدة أو كلمتين.

ومن ذلك تمثيله لما سكّن لتوالى الحركات[1] نحو «يأمركم»[2] و«يشعركم»[3] فى بعض القراءات.

ومن ذلك تمثيله لنون التوكيد خفيفة وثقيلة[4] بقوله تعالى: ﴿ليسجننّ وليكونا﴾[5]، وتمثيله لتوكيد المضارع بالنون بعد إمّا[6] بقوله سبحانه: ﴿وإمّا ينزعنك﴾[7].

وقد بلغ من حرصه الشديد على الاكتفاء بأقل الألفاظ من الآية أنه قد لا يتم وجود الشاهد فى الجزء الذى ذكره منها، فيردف هذا الجزء الذى ذكره بلفظة (الآية) إشارة إلى أنه ينبغى قراءة بقية الآية للحصول على الشاهد، أو استكمال ما يتصل به.

ومن أمثلة ذلك قوله[8]: إن الزمخشرى قال فى قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة﴾[9] الآية: إن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت.

---

(1) المغنى، ص 300، 530، 531.

(2) من الآية: ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾، سورة الأنعام 6 الآية 109.

(3) من قوله تعالى: ﴿إنما يأمركم بالسوء والفحشاء﴾، سورة البقرة: 2 الآية 169.

(4) المغنى ص 374.

(5) سورة يوسف 12 الآية 32.

(6) المغنى ص 375.

(7) سورة الأعراف 7 الآية 200.

(8) المغنى ص 92، 583.

(9) سورة الروم: 30 الآية 25.

وطبعاً هذا التقدير لا يتحقق إلا بذكر بقية الآية، أو استحضارها فى الذهن، ولهذا نجده يشير إلى ذلك على النمط الذى ألمعنا إليه، ولكنه لا يلتزم هذا دائماً، فقد يقتصر على جزء من الآية ليس فيه موطن الشاهد، ولا يذكر لفظة كهذه للإشارة إلى ذلك. ومن هذا قوله فى باب ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: «... وأما من قرأ ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ بفتح الباء ـ فالذى سوغ فيها أن يُذكر الفاعل بعدما حذف أنه إنما جملة أخرى غير التى حذف منها»[1] ولم يردف ذلك بلفظة كاللفظة السابقة تدل القارىء على أن يتم الآية، ليتم له تفهم المسألة مادام لم يَذكر موطن الشاهد كاملاً، وهو قوله تعالى: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله﴾[2].

فحبذا لو سار على نهج واحد فى ذلك.

ومن شدة اهتمام ابن هشام بالقرآن أننا نجده لا يقتصر فى الاستشهاد على موضع معين من آية أو سورة فحسب، بل نجده يستدل كذلك بالقرآن فى مجموعه ، كما أنه يستدل أحياناً برسم المصحف[3] وبمصاحف الصحابة[4] كما سبقت الإشارة.

ومثال الأول أننا نجده يقول فى قوله تعالى (فى قراءة الحرميين): ﴿أَمَن هو قانت آناء الليل﴾[5]، وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبعده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير (يا)"[6]. فهذا من قبيل الاستدلال بالقرآن جميعه فى بعض الأحيان، كما أشرنا.

---

(1) المغنى ص 583.

(2) سورة النور 24 الآيتان 36، 37.

(3) انظر المغنى، ص 203، 78.

(4) المغنى ص 229.

(5) سورة الزمر 39 الآية 9.

(6) المغنى ص 5.

ومثال الثانى ما يحكيه عن الجمهور من أنهم يكتبون الأداة (إذن) بالألف، إذ يقول: فالجمهور يكتبونها بالألف، وهكذا رسمت فى المصحف[1]. فهو يستدل برسم المصحف لصحة ما اتجه إليه الجمهور فى ذلك.

* * *

وإذا كانت الآيات القرآنية قد تضافرت فى كتابه تضافراً كبيراً، فإنها تكثر عنده كذلك فى شكل قراءات متواترة قرأ بها بعض القراء السبعة، أو قراءات آحاد قرأ بها غيرهم، أو قراءات شاذة قرأ بها بعض القراء الآخرين.

القراءات المتواترة فى مجال التمثيل

من تمثله بالقراءات المتواترة[2] قراءة الحرميين (نافع وابن كثير) ﴿أَمَن هو قانت آناء الليل﴾[3] على أن الهمزة للنداء، وقراءتها ﴿وإنْ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾[4] على أنّ (إن) مخففة من الثقيلة[5].

وقراءة بعض السبعة[6]: ﴿إن كل نفس لمّا عليها حافظ﴾[7] على (إن) النافية.

---

(1) المغنى ص 16، وانظر ص 657، 660، 661.

(2) المصدر السابق ص 5.

(3) سورة الزمر 39 الآية 9.

(4) سورة هود 11 الآية 111.

(5) المغنى ص 20.

(6) المصدر السابق ص 18.

(7) سورة الطارق 86 الآية 4.

واستشهاده على إهمال (إنّ)[1] بقراءة حفص ﴿إنّ هذان لساحران﴾[2]، وكذلك قراءة ابن كثير مع تشديد نون هذان[3].

وقراءة ابن كثير أيضاً ﴿كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك، الله العزيز الحكيم﴾[4] بفتح الحاء[5].

وقراءة نافع ﴿حتى يقول الرسول﴾[6] برفع يقول، وهى شاهد (مثال لأحد أوجه حتى وهو كونها حرف ابتداء تدخل على الجمل[7].

وقراءة ابن عامر وحمزة وحفص ﴿وإنّ كلاً لّما ليوفينهم ربك﴾[8] بتشديد نون إن وميم لّما باعتبارها مثالاً لـ(لّما) المركبة من كلمات عند من قال: الأصل (لَمَن ما)[9].

وقراءة هشام ﴿ولا يحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً﴾[10] بالغيبة[11].

وقراءة شعبة: ﴿يسبح له فيها﴾[12] بفتح الباء[13].

---

(1) المغنى ص 20.
(2) سورة طه 20 الآية 63.
(3) المغنى ص 20.
(4) سورة الشورى 42 الآية 3.
(5) المغنى ص 684.
(6) سورة البقرة 2 الآية 214.
(7) المغنى ص 137.
(8) سورة هود 11 الآية 111.
(9) المغنى ص 312.
(10) سورة آل عمران 3 الآية 169.
(11) المغنى ص 546.
(12) سورة النور 24 الآية 36.
(13) المغنى ص 684.

وقراءة قنبل: ﴿وإليه النشور وأمنتم﴾[1]، ﴿قال فرعون ءامنتم﴾[2]. وقد أوردها ابن هشام فى سياق الحديث عن الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها[3].

إلى غير ذلك من أمثلة كثيرة.

القراءات الشاذة فى مجال التمثيل:

من القراءات الشاذة التى أوردها وتمثل بها، أنه عندما عرض قول جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجان (الرفع والنصب) نحو: ﴿وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾[4]، ﴿فإذاً لا يؤتون الناس نقيراً﴾[5] ـ ساق أنه قرىء شاذاً بالنصب فيهما[6].

وقراءة سعيد بن جبير: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾[7] بإن المكسورة الخفيفة على إعمالها عمل ليس[8].

وقراءته أيضاً: ﴿إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾[9] ويتمثل بها ابن هشام لدخول اللام الزائدة فى خبر أنّ[10].

---

(1) سورة الملك 67 الآيتان 15، 16.

(2) سورة الأعراف 7 الآية 123.

(3) المغنى ص 408.

(4) سورة الإسراء 17 الآية 76.

(5) سورة النساء 4 الآية 53.

(6) المغنى ص 17.

(7) سورة الأعراف 7 الآية 194.

(8) المغنى ص 20.

(9) سورة الفرقان 25 الآية 20.

(10) المغنى ص 257.

وكذلك قراءة بعضهم: ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾[1] ببناء زين للمفعول، ورفع القتل والشركاء[2].

وقراءة ابن مسعود[3]: ﴿إن تعذبهم فعبادك﴾[4] للتمثيل لحذف المبتدأ بعد فاء الجواب.

وسوقه فى حذف التنوين[5] قراءة من قرأ: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾[6]، ﴿ولا الليل سابق النهار﴾ بترك تنوين أحد، وسابق، ونصب النهار.

وقراءة زيد بن على: ﴿والذين مَن قبلَكم﴾[7] بفتح الميم واللام، ووجه شذوذها أنه لا يدخل موصول على موصول[8].

وهكذا نجد من أمثلة ذلك الشىء الكثير.

* * *

القراءات المتواترة فى مجال الاستدلال:

وعند عرضه الآيات وللقراءات فى خلال استشهاده أو تمثيله نجد أن من هـذه الآيات ما يذكره فى مقام الاستدلال والاحتجاج.

ومن ذلك قوله إن الفراء شرَط ـ فى العطف على المحل ـ «لصحة الرفع» قبل مجىء الخبر خفاء إعراب الاسم، لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه

---

(1) سورة الأنعام 6 الآية 137.

(2) المغنى ص 684.

(3) المصدر السابق ص 698.

(4) الآية: ﴿ إن تعذبهم فإنهم عبادك ﴾، سورة المائدة 5 الآية 118.

(5) المغنى ص 717.

(6) سورة الإخلاص 112 الآيتان 1، 2.

(7) سورة البقرة 2 الآية 21.

(8) المغنى ص 625.

الكسائى، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ[1]. وحجتهما قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾[2] الآية.

ومنه قوله فى حذف الموصول الاسمى[3] إنه أجازه الكوفيون والأخفش وتبعهم فى ذلك ابن مالك... ومن حجتهم فيما ذهبوا إليه قول الله تعالى: ﴿وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾[4].

ومنه أيضاً قوله بشأن الآية الكريمة: ﴿وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر﴾[5]: «فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله، وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة، أو عاملة عمل ليس» إذ يسوق بعد هذا قوله: «يقوّى العطف أنه لم يقرأ فى سورة سبأ فى قوله سبحانه: ﴿عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة﴾[6] إلا بالرفع، لأنه لم يوجد الخفض فى لفظ مثقال[7].

وعندما قال الزمخشرى بشذوذ اقتصار الرابط على الضمير وحده دون الواو فى الجملة الحالية ـ رده ابن هشام[8] مستدلاً بوروده فى مواضع كثيرة من التنزيل، منها قوله تعالى: ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾[9]. ﴿والله يحكم لا

---

(1) المغنى ص 527.
(2) سورة المائدة 5 الآية 69.
(3) المغنى ص 692.
(4) سورة العنكبوت 29 الآية 46.
(5) سورة يونس 10 الآية 61.
(6) سورة سبأ 34 الآية 3.
(7) المغنى ص 266.
(8) المغنى ص 558، 559.
(9) سورة البقرة 2 الآية 36. سورة الأعراف 7 الآية 24.

معقب لحكمه﴾[1]، ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾[2]، ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾[3].

وقد ضم ابن هشام إلى الشواهد السابقة شاهداً أخطأ فيه سهواً[4]، فقد عدّ بين الآيات السابقة «فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون»، ولا توجد في التنزيل آية بهذا النص، وهذا الإمام ـ رحمه الله ـ خلط ساهياً بين قوله تعالى: ﴿ فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون﴾[5] وبين الآية موضوع الاستشهاد، وهي قوله سبحانه: ﴿ ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ﴾[6].

وعندما عرض [7] لما قيل في نحو ﴿والضحى والليل﴾[8] من أن الواو تحتمل العاطفة والقسمية، عقب على هذا بأن الصواب الأول مستدلاً بوجود الفاء في أول سورة المرسلات: ﴿والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً﴾[9]، وفي أول سورة النازعات: ﴿والنازعات غرقاً والناشطات نشطاً والسابحات سبحاً فالسابقات سبقاً﴾ [10].

ومن استدلاله بإحدى القراءات السبع ما أورده في قوله تعالى: ﴿أنا

---

(1) سورة الرعد 13 الآية 41.

(2) سورة الفرقان 25 الآية 20.

(3) سورة الزمر 39 الآية 60.

(4) انظر: المغني، الحاشية 1، ص 559.

(5) سورة آل عمران 3 الآية 187

(6) سورة البقرة 2 الآية 101.

(7) سورة الضحى 93 الآيتان 1، 2.

(8) المغني ص 629.

(9) سورة المرسلات 77 الآيتان 1، 2.

(10) سورة النازعات 79 الآيات 1 - 4.

آتيك﴾[1] وأنها مثال من أمثلة ما يحتمل الجملة الكبرى وغيرها، إذ يحتمل أن يكون (آتيك) فعلاً مضارعاً ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه. . . وترجيحه للرأى الأخير بأن حمزة يميل الألف من آتيك، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها عن الهمزة[2].

وكما يستدل ببعض القراءات المتواترة نجده كذلك يستدل بقراءة الجماعة[3] على إبطال قول الكرمانى فى قوله تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾[4]، إن (من) نصب على الاستثناء فحمل قراءة السبعة على النصب، وإنما تأتى قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع فى قوله تعالى: ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾[5]، وأن أكثرهم قرأ به فى قوله سبحانه: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾[6].

القراءات الشاذة فى مجال الاستدلال:

ومن قبيل الاستدلال بالقراءات الشاذة ما ساقه فى مبحث (أو) من أن من معانيها الإضراب مثل بل بشرطين: تقدم نفى أو نهى، وإعادة العامل، وأن الكوفيين وأبا على وابن جنى وابن برهان قالوا بأنها تأتى للإضراب مطلقاً، ومما احتجوا به قراءة أبى السمّال ﴿أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم﴾[7] بسكون واو أو[8].

---

(1) سورة النمل 27 الآية 40.

(2) المغنى ص 426.

(3) المصدر السابق ص 608.

(4) سورة البقرة 2 الآية 130.

(5) سورة النور 24 الآية 6.

(6) سورة النساء 4 الآية 66.

(7) سورة البقرة 2 الآية 100.

(8) المغنى ص 67.

وكذلك فى مبحث (إذ) يذكر أن من وجوهها التعليل وأن الفارسى وابن جنى أثبتاه فى مثل الآية الكريمة: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون﴾[1]. ويسترسل فيقول: إذا لم تقدر (إذ) تعليلاً فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: «يا ليت بينى وبينك بعد المشرقين﴾ أو إلى القرين.

ويردف ابن هشام ذلك بتزكية رأيها فى قوله: (ويشهد لهما قراءة بعضهم إنكم بالكسر على الاستئناف)[2].

وفى مبحث (حاشا) والإلمام بأحد معانيها وهو أن تكون تنزيهية نحو «حاشا لله»[3] والقول بفعليتها عند الكوفيين والمبرد وابن جنى يصدر حكمه بأن الصحيح كونها اسماً مرادفاً للبراءة من كذا، مستدلاً بقراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتنوين، كما يقال (براءة للهمن كذا)[4].

وفى أحد معانى (غير) وهو الاستثناء يورد شاهداً قرآنياً، هو قوله تعالى: ﴿لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر﴾[5] ويسوق أنه يقرأ برفع غير... على أنه استثناء وأبدل على حد ﴿ما فعلوه إلا قليلمنهم﴾[6]، ويؤيد قراءة النصب فى ﴿غير المغضوب عليهم﴾[7]. فهذا التأييد على أساس قراءة من القراءات هو نوع من الاحتجاج والاستدلال[8].

---

(1) سورة الزخرف 43 الآيتان 38، 39.

(2) المغنى ص 87.

(3) سورة يوسف 12 الآية 31.

(4) المغنى ص 130.

(5) سورة النساء 4 الآية 95.

(6) سورة النساء 4 الآية 66.

(7) سورة الفاتحة 1 الآية 7.

(8) المغنى ص 170.

وفى مبحث (كلّا) يسوق أنه قرىء ﴿ كـلّا سيكفرون بعبـادتهم ﴾[1] بالتنوين على أنه مصدر (كَلَّ) إذا أعيا، ويردف أن الزمخشرى جوّز كونه حرف الردع ونوّن. ثم يسوق قراءة بعضهم ﴿ والليل إذا يسر ﴾[2] بالتنوين قائلاً: وهذه القراءة مصحِّحة لتأويل الزمخشرى، إذ الفعل ليس أصله التنوين[3].

فهذا التصحيح هو نوع من الاستدلال بهذه القراءة الشاذة. .

وفى مبحث (كل) يحكى أن الفراء والزمخشرى أجازا أن تقطع كـل المؤكد بها عن الإضافة لفظاً[4] تمسكا بقراءة بعضهم «إنا كلًّا فيها»[5].

ويقول فى مبحث (لو): أكثرهـم لم يثبت ورود لو مصدرية. .

ويقول المانعون فى نحو ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾[6] إنها شرطية. ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾[7]، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن[8].

وفى زيادة (ما) بين المتبوع وتابعه مثل ﴿أن يضرب مثلاً ما﴾[9] ينقل عن الزجاج قوله: «ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين». ثم يعبر عن تأييده على أساس سقوطها فى قراءة ابن مسعود[10].

---

(1) سورة مريم 19 الآية 82.

(2) سورة الفجر 89 الآية 4.

(3) المغنى ص 208.

(4) المصدر السابق ص 213.

(5) سورة غافر 40 الآية 48.

(6) سورة البقرة 2 الآية 96.

(7) سورة القلم 68 الآية 9.

(8) المغنى ص 294.

(9) سورة البقرة 2 الآية 26.

(10) المغنى ص 348.

وأورد من أمثلة الجمل التى تحتمل الإنشائية والخبرية قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾[1] ثم بين رأى الجمهور فى أن «حصرت صدورهم» جملة خبرية، وقول الأخفش بأنها حال من فاعل جاء. وقد أيد (ابن هشام) هذا القول بقراءة الحسن «حصرة صدورهم»[2].

وينقل عن الهروى أن لولا قد تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فلولا كانت قرية آمنت نفعها إيمانها إلا قوم يونس﴾[3]، ثم يقول إن الظاهر أن المعنى على التوبيخ وهو تفسير بعض الأئمة، ويؤيده قراءة أبىّ وعبدالله (فهلا كانت)[4].

وتلك أمثلة قليلة للقراءات على اختلافها ماثلة فى المغنى لم نقصد بها الحصر، ولكن حسبنا أن نشير إلى أنها كثيرة عند ابن هشام كثرة تلفت النظر، وكثرتها على هذا النحو إنما هى صورة لكثرة الشواهد القرآنية بعامة.

* * *

مسلكه فى عرض هذه القراءات:

نجده يجتزىء من هذه القراءات غالباً بذكر موطن الشاهد من الآية (فى القراءة المعروضة)، كما أشرنا إلى ذلك فى الآيات السابقة (قراءة الجماعة).

وإلى هذا نراه عند تعرضه للقراءة المتواترة يصرح غالباً باسم القارىء أو

(1) سورة النساء 4 الآية 90 .

(2) المغنى ص 480.

(3) سورة يونس 10 الآية 98.

(4) المغنى ص 305.

القراء أصحاب هذه القراءة[1] أو يقول قراءة السبعة[2] أو قراءة بعض السبعة[3] أو قراءة الجماعة[4].

أما إذا كانت هذه القراءة شاذة، فإنه قد لا يصرح باسم القارىء، بل يسوق القراءة بصيغة البناء لغير الفاعل، مثل قرىء بكذا[5]، أو قرىء شاذاً بكذا[6]، أو يقول: وقراءة من قرأ كذا[7]، وقراءة بعضهم كذا[8].

ولكنه قد يصرح أيضاً باسم القارىء، كقراءة ابن مسعود[9]، وقراءة أبيّ[10]، وقراءة الحسن[11]، وقراءة ابن محيصن[12]، وقراءة سعيد بن جبير[13]، وقراءة زيد بن على[14]، وقراءة أبي السمال[15]، وقراءة عمرو بن فائد[16].

ومن مسلكه فيها أيضاً أنه قد يكتفى منها بشاهد يستدل به على المسألة

(1) انظر المغنى ص 5، 20، 137، 312، 408، 426، 546، 684.
(2) المصدر السابق ص 505.
(3) المصدر نفسه ص 18.
(4) نفسه ص 608.
(5) نفسه ص 208.
(6) نفسه ص 17.
(7) نفسه ص 717.
(8) نفسه ص 87، 130، 208، 614، 661، 684، 754.
(9) نفسه ص 305، 698.
(10) نفسه ص 305.
(11) نفسه ص 480.
(12) نفسه ص 609، 610.
(13) نفسه ص 20.
(14) نفسه ص 625.
(15) نفسه ص 67.
(16) نفسه ص 594.

المعروضة، مع أنه قد توجد قراءة أخرى تتضافر مع تلك القراءة ولكنه يتركها أحياناً اكتفاء أو إيجازاً.

ومن أمثلة ذلك أنه عندما تحدث عن الآية الكريمة: ﴿قالوا يا شعيبُ أصلواتك تأمرك أن نُتركَ ما يعبدُ آباؤنا أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء﴾[1] فهو عندما ذكر أنه قد يتبادر إلى الذهن أنّ (أن نفعل) معطوف على (أن نترك) وفى هذا فساد المعنى نجده يقرر الصواب فى ذلك، وهو أنّ (أن نفعل) معطوفة على (ما) التى هى مفعول للترك، ثم يعقب على ذلك بقوله: نعم من قرأ (تفعل) و (تشاء) فلعطف على (أن نترك).

وقد عقب الأمير على ذلك فى حاشيته[2] على المغنى مضيفاً إلى هذه القراءة قراءة أخرى هى قراءة أبى عبد الرحمن السلمى وطلحة بن مصرّف (نفعل) بالنون، و (تشاء) بالتاء.

ونجد لهذا أمثلة أخرى عنده..
وبذلك نكون قد أنهينا الكلام فى الشواهد القرآنية.

شواهد الحديث

لم يحدثنا القدامى من علماء العربية ـ فيما يبدو ـ عن مدى موافقتهم على الاستشهاد بالحديث، أو مخالفتهم لذلك، ولعل كثيرين منهم كانوا يتحرجون من الكلام فى الموضوع، ولكن مسلكهم ـ فى عمومه ـ كان يتجه نحو الإقلال من الاستشهاد به، حتى إننا لنجد أن كتاب سيبويه نفسه لا يحوى إلا بضعة أحاديث على كثرة الشواهد الشعرية فيه أولاً، والشواهد القرآنية ثانياً.

ولعل هذا الاتجاه كان هو السائد عند كثير من قدمائنا.

---

(1) سورة هود 11 آية 87.
(2) الحاشية 120/1.

ولكن الكلام حول صحة الاستشهاد بالحديث، أو عدم صحة ذلك إنما نشأ ـ فيما أعلم ـ عند المتأخرين من النحاة، فمنهم من أبدى موافقة صريحة كابن خروف، وابن مالك، وابن هشام وغيرهم.

ومنهم من أظهروا معارضتهم فى ذلك ـ متذرعين بأسباب تردّد ذكرها ـ كابن الضائع وأبى حيان وغيرهما.

ومنهم من فتح باب الاستشهاد بالحديث واسعاً، وأضاف إليه صحة الاستشهاد بكلام أهل البيت، كالرضى الذى كان يستشهد كثيراً بعبارات منسوبة للإمام على كرم الله وجهه.

وابن هشام ـ كما ذكرنا ـ كان من القائلين بصحة الاستشهاد بالحديث، والمحبذين لهذا الاستشهاد، وقد ظهر هذا واضحاً جلياً فى كثرة ما نجده من شواهد الحديث فى كتبه النحوية بعامة، (وفى كتابه المغنى بخاصة. فقد بلغ عدد شواهد الحديث فى هذا الكتاب 63 حديثاً منها 12 حديثاً مستفاد بها فى الكتاب أكثر من مرة، وبهذا يصل مجموع شواهد الحديث فيه إلى 78 شاهداً.)

مسلكه فى عرض الحديث والآثار:

أحياناً يذكر الحديث من غير أن يقدم له بقوله: قال الرسول ﷺ أو ما يشبه ذلك عادة من تقديم، ويستعيض عن ذلك بالإشارة إلى أنه حديث، ومن ذلك قوله:

وفى الحديث: «صومى عن أمك»[1].

.. الحديث: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهوِّدانه أو يُنصِّرانه»[2].

---

(1) المغنى ص 157.

(2) المصدر السابق ص 134. رواه الشيخان (فتح البارى 197/3 ـ 199) ولفظ مسلم ما من مولود إلا يولد (النووى على مسلم 207/16 ـ 210) الموطأ ص 192/ بنفس لفظ البخارى.

جاء فى الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا»[1].

وفى الحديث: «لتأخذوا مصافكم»[2].

وفى الحديث: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»[3].

وقد يقدم للحديث بما يشبه ذلك كأن يقول: فى صحيح البخارى كذا[4] فى معجم الطبرانى كذا[5].

ولكنه فى أحيان أخرى يصرح بهذا التصدير فنجده يقول:

* وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق؟» فقال: «وإن زنى وإن سرق»[6].

* وقوله عليه الصلاة والسلام «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[7].

* فى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه. . .[8].

* . . .وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها»[9].

---

(1) المصدر نفسه ص 204.

(2) نفسه ص 247، 251.

(3) نفسه ص 234. انظر البخارى (106/6) ومسلم (193/7).

(4) المغنى ص 200.

(5) المصدر السابق ص 130.

(6) المصدر نفسه ص8. متفق عليه واللفظ لمسلم 94/2 المطبعة المصرية، فتح البارى 387/13/ دار المعرفة (تصوير) عن الطبعة الأولى بولاق 1301 هـ.

(7) المغنى ص 22. انظر صحيح مسلم 41/7.

(8) المغنى ص 121.

(9) المصدر السابق ص 219.

* . . . قوله ﷺ: «ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه، ليس أبا الدرداء»[1].

(وفى تناوله للآثار، غالباً ما يذكر الأثر مقروناً بإسم قائله، كأبى بكر وعمر[2]، وعثمان وقتادة[3]،وعائشة[4]،وابن مسعود[5]، وابن الزبير[6]، وأبى الدرداء[7].

وقلّ أن يسوقه غير منسوب لصَحَابى بعينه، أو لصحابة بأعيانهم، فنجده فى حالات نادرة ينقله عن بعض الصحابة دون تعيين أو تحديد[8])

* * *

ويكثر أن نجد ابن هشام فى نقله للشواهد المستقاة من الحديث يتجه إلى الاقتصار على جزء من الحديث يحوى موطن الشاهد كما يفعل فى القرآن والشعر سواء بسواء.

ومن ذلك صنيعه فى حذف همزة الاستفهام حيث ساق جزءاً من الحديث يحوى حذف الهمزة هو: «وإن زنى وإن سرق»[9].

وفى مبحث (إن) المكسورة الخفيفة نجد ذلك أيضاً فى قوله عليه الصلاة والسلام: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[10].

---

(1) المغنى ص 325.

(2) المصـدر السابق ص 288.

(3) المصدر نفسه ص 765.

(4) نفسه ص 780.

(5) نفسه ص 203، 655، 732.

(6) نفسه ص 37.

(7) نفسه ص 647.

(8) نفسه ص 759.

(9) نفسه ص 8.

(10) المغنى ص 22.

وفى حذف الفاء من جواب الشرط أورد جزءاً من حديث اللُّقَطَة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها»[1].

وكذلك فى واو علامة المذكرين فى لغة طيىء أو أزد شنوءة «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[2].

وقد أدت به عملية الاكتفاء هذه إلى الوقوع فى السهو فى هذا المثال الأخير، فإن هذه الجملة جزء من حديث مطول، وقد روى هذا الجزء الإمام مالك فى الموطأ[3]، فسها ابن مالك ومن بعده ابن هشام فى الاعتماد عليه فى الاستشهاد لهذه اللغة، فأصل هذا الحديث: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار. . .»[4].

وسلك ابن هشام كذلك هذا المسلك من الاكتفاء أحياناً فى بعض ما أورده من آثار كما سبق من قول عائشة رضى الله عنها عن أبيها (أبى بكر): «وأنه متى يقوم مقامك لا يُسمعُ الناس»[5].

* * *

وإذا كان كثيراً ما يكتفى بموطن الشاهد من الحديث كما ذكرنا، فإنه - مع هذا - قد يذكر الحديث كاملاً أو قريباً من ذلك.

ومنه الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش، واسترضعت فى بنى سعد بن بكر»[6].

---

(1) المصدر السابق ص 178.

(2) المصدر نفسه ص 404 صحيح البخارى 352/13، 387 وصحيح مسلم 133/5.

(3) الموطأ 170/1.

(4) حاشية الخضرى على ابن عقيل 162/1. وانظر منحة الجليل (حواشى ابن عقيل) 473/1. ومجلة كلية التربية، العدد العاشر، بحث ص 111.

(5) المغنى ص 780.

(6) المصدر السابق ص 122. انظر سنن أبى داود - مناسك - 56، والدارمى مناسك 34.

والحديث: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[1].

والحديث: «لولا قومكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة»[2].

والحديث: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»[3].

والحديث: «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل منه»[4].

والحديث: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[5].

* * *

وابن هشام حين يورد الأحاديث والآثار نجده يأتى بها غالباً للتمثيل، ولكنه - مع هذا - يورد بعضها للاستدلال، وإليك أمثلة لذلك:

يستدل على أن (بلى) قد يجاب بها الاستفهام المجرد بما فى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان من أن الرسول ﷺ قال لأصحابه «أترضون أن يكون لكم ربع الجنة»؟ قالوا بلى، وفى صحيح مسلم فى كتاب الهبة حين قال «أنت الذى لقيتنى بمكة» فقال له المجيب: بلى، ولكن ابن هشام يعقب على ذلك بأنه قليل[6].

---

(1) المغنى ص 115. صحيح البخارى 86/5، وصحيح مسلم 41/2.

(2) المغنى ص 302. البخارى 353/3 ولفظه لولا حدثان قومك بالكفر، ورواه مسلم بلفظ البخارى 88/9، 91.

(3) المغنى ص 478.

(4) المصدر السابق ص 127. البخاري واللفظ له 298/1، مسلم 187/3، سنن ابن ماجه 124/1/ الرواية (لايبولن أحدكم فى الماء الراكد).

(5) المغنى ص 36 رواه البخارى بلفظ أن أشد الناس عذاباً عند الله المصورون 322/10، وفى صحيح مسلم أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون 92/14.

(6) المغنى ص 121 البخارى 460/11 ولفظه أترضون أن تكونوا ربع إلخ.

وعند قوله إن الصواب فى (كل) المضافة إلى معرفة أنّ الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها ـ يستدل لذلك بالحديث القدسى: «يا عبادى كلكم جائع إلا من أطعمته». وبقوله عليه الصلاة والسلام: «كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها»، وقوله: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»[1].

ويستدل على أنه يجوز فى قوله تعالى: ﴿ما أغنى عنه ماله وما كسب﴾[2] أن (ما كسب) مراد بها الولد بما جاء فى الحديث «أحق ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»[3].

ويستدل على إعمال (ما) أحياناً حملاً على (أنْ) بقول الرسول الكريم: «كما تكونوا يولّى عليكم»[4].

وإعطاء إن الشرطية حكم لو فى الإهمال بما روى فى الحديث: «فإلا تراه فإنه يراك»[5].

وإهمال متى حكماً لها بحكم إذا بما سبق من قول أم المؤمنين عائشة: «.. وأنه متى يقوم مقامك لا يُسمعُ الناس»[6].

ويستدل على موافقة (كأيّن) (كم) فى الاستفهام بقول أُبَيّ بن كعب لابن مسعود رضى الله عنهما «كأيّن تقرأ سورة الأحزاب آية؟»[7] أى كم آية تقرؤها، ولهذا أجاب ابن مسعود: ثلاثاً وسبعين.

فتلك أمثلة لهذا الاستدلال من الحديث والآثار.

---

(1) المغنى ص 218، 219.

(2) سورة المسد 111 الآية 2.

(3) المغنى السابق ص 703. سنن أبى داود259/2 ، ابن ماجه 768/2، 769 .

(4) المغنى ص 779. أخرجه الديلمى من حديث أبى بكر مرفوعاً، وأخرجه البيهقى/ انظر تمييز الطيب من الخبيث لابن الربيع ص 141، 142.

(5) المغنى ص 779 رواه مسلم (فإنك إن لا تراه فإنه يراك) 163/1.

(6) المغنى ص 780.

(7) المصدر السابق ص 203.

الشواهد الشعرية

هذا النوع من الشواهد عند ابن هشام يلى الشواهد القرآنية عنده من حيث الاهتمام بها، والاعتماد عليها فى التمثيل والتنظير والاستدلال فقد بلغ عدد هذه الشواهد سبعة وثلاثين وألف بيت أو شطر غالباً أو جزءاً من شطر فى بعض الأحيان، ولكن من هذه الشواهد ما هو مكرر فى الكتاب مرة أو أكثر من مرة طبقاً للمقتضيات الدافعة إلى التمثيل به، أو الاحتجاج والاستدلال فى ثنايا الكتاب، وبهذا يصل مجموع هذه الشواهد إلى (1217) سبعة عشر ومائتين وألف شاهد.

مسلكه فى عرض هذه الشواهد:

وابن هشام ـ على طريقته التى لمسناها فى الاكتفاء بموطن الشاهد من القرآن والحديث فى كثير من الأحيان ـ نجده يسلك طريق الاكتفاء كثيراً فى الشواهد الشعرية، فيكتفى مثلاً بالشطر الأول من البيت أو الشطر الأخير منه طبقاً لمقتضيات الأحوال، ومتطلبات الشاهد نفسه. وأحياناً يجعل الشاهد من أجل هذا فى شطر وبعض شطر، وذلك فى مثل ما أنشده من قول الشاعر:

... ... لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المُقيَّدا[1]

وما أنشده من قوله:

... ... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى[2]

ومن قوله:

إذا جئت فامنح طَرْفَ عينيكَ غيرَنا لكى يحسبوا[3]... ... ...

---

(1) المغنى ص 318. البيت للفرزدق (الديوان 180/1).

(2) المغنى ص 342 والبيت للفرزدق انظر ديوانه 153.

(3) المغنى ص 193.

وقد يكتفى فى بعض الأحيان بأقل من شطر من البيت، وذلك فى مثل:

... ...لا يقرأنَ بالسُّوَرِ[1]

... ... صوت الحمارِ اليُجَدَّعُ[2]

شـــربن بمـــاء البـحـــر[3].. ... ...

... ... حتى نعله ألقـــاهـــا[4]

... ... بين الدّخول فحوملِ[5]

... ...فانظُر بمن تثقُ[6]

حـــلفـــتُ لهـــا بـــالله[7]. ... ...

ولـــو تـــلـتـــقـــى[8]... ... ...

ولـــو أن ليـــلى[9]... ... ...

ونجد من أمثال ذلك شيئاً ليس بـالقليـل[10].

وقد يكون الأمر على عكس ذلك أحياناً فيسوق فى الشاهد الواحد أكثر من بيت وذلك غالباً حين يتطلبه وضوح المعنى أو استكمال الشاهد. مثل ما أنشده من قول الشاعر عمر بن أبى ربيعة:

---

(1) المصدر السابق ص 27. تقدم فى ص 195.

(2) المصدر نفسه ص 50. البيت بتمامه:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً - إلى ربنا صوت الحمار اليجدَّعُ

وهو لذى الخرق الطهوى انظر الخزانة 14/1.

(3) المصدر السابق ص 119. البيت لأبى ذؤيب الهذلى.

(4) المصدر نفسه ص 136. ينسب البيت للمتلمس ولأبى مروان النحوى. الخزانة 445/1.

(5) نفسه 174. تقدم فى ص 202.

(6) نفسه 184. قائله: سالم بن وابصة. انظر شرح أبيات المغنى 244/3، ونوادر اللغة لأبى زيد 490.

(7) نفسه 188. البيت لامرىء القيس وهو فى ديوانه ص 141 والخزانة 221/4.

(8) نفسه 293. قائله أبو صخر الهذلى (شرح شواهد المغنى) 643/2.

(9) نفسه والصفحة نفسها. لتوبة بن الحِمَيِّر (شرح شواهد المغنى 644/2).

(10) نفسه ص 149، 215، 230، 308، 332، 394.

بَـدا لىَ منهـا مِعصمٌ حين جَـمَّـرَت
وكـفٌّ خضـيـبٌ زُيِّـنـت بـبـنـانِ
فـوالله مـا أدرى وإن كـنـت داريـاً
بـسبـع رَمَيْن الـجـمـرَ أم بِـثَمَـان[1]

وقول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

يـعـود الـفـضـلُ منك عـلى قـريش
وتَـفـرُجُ عـنهـمُ الـكُـرَبَ الـشِّـدَادَا
فـما كـعـبُ بنُ مـامـةَ وابـن سُـعـدى
بِـأجـودَ مـنـك يـا عـمـرُ الجَـوادَا[2]

وقول الحارث بن وعلة:

قـومـى هـمُ قـتـلوا أمـيْـمِ أخـى
فـإذا رمـيـتُ يـصـيـبـنى سـهـمـى
فـلـئـنْ عـفـوتُ لأعـفُـونْ جـللاً
ولئنْ سـطوتُ لأُوهِـنَـنْ عـظمـى[3]

ونجد أمثلة أخرى من هذا من شواهده[4].

ولكن أغلب شواهده يتراوح بين البيت أولاً (770) سبعين وسبعمائة بيت، والشطر ثانياً (411) أحد عشر وأربعمائة شطر. غير أننا نلاحظ أن القسم الأول من الكتاب تكثر فيه الأبيات الكاملة خلافاً للقسم الثانى الذى تكثر فيه الشطور وما دونها فى بعض الأحيان.

---

(1) المغنى ص 7. انظر الخزانة 447/4، الديوان ص 399.

(2) المغنى ص 14. الخزانة 254/2، الديوان ص 135.

(3) المغنى ص 129. انظر شرح شواهد المغنى 363/1.

(4) المغنى ص 16، 42، 45، 46، 54، 63، 66، 67، 126...

ولعل هذا - إلى جانب ظروف موطن الشاهد - راجع إلى أنه يعمد إلى ذكر كثير من الأبيات كاملة فى أول الكتاب، ثم يكتفى بذكر موطن الشاهد منها فيما ورد من ذلك مكرراً فى ثناياه.

وإن كنا نجده فى بعض الأحيان يخالف هذا الاتجاه، فيذكر الشطر أولاً، ثم إذا أعاده فى مناسبة أخرى أو فى موطن آخر أعاده بيتاً كاملاً، ولكن هذا نادر عنده[1].

* * *

وابن هشام فى عرضه لهذه الشواهد يقل عنده ذكر أسماء قائليها، كأبى ذؤيب الهذلى[2] والنابغة[3]، ونُصيب[4]، وأبى طالب[5]، وامرىء القيس[6]، والأسود بن يعفر[7]، والأحنف بن قيس[8]، وغيرهم من الشعراء فى بعض الأحيان. وفى أحيان أخرى لا يذكر اسم الشاعر صريحاً بل يسوقه مغموراً فى قومه، كأن يقول: قال بعض العرب، قال الهذلى[9].

ولكنه فى أغلب الأمر لا يشير إليه أصلاً بل ينسب الشاهد إلى ضمير الغائب، أو إلى الشاعر (أىّ شاعر)، وهذا هو الاتجاه السائد عنده، وقد أدّى إمعانه فيه إلى أنه قد يذكر شاهداً قرآنياً، ينسب فيه القول إلى ضمير الغائب

---

(1) المصدر السابق ص 68، 193، 346.

(2) المصدر نفسه ص 6، 97، 189، 255.

(3) نفسه ص 66.

(4) نفسه ص 106.

(5) نفسه ص 144، 315، 683.

(6) نفسه ص 129، 136، 161، 267، 294.

(7) نفسه ص 224.

(8) نفسه ص 747.

(9) نفسه ص 255.

دون تمييز بينهما، ولعله يعتمد فى ذلك على وضوح كل من القرآن والشعر، ولكن لعله كان من الأفضل أن يختلف سمت العرض فى كل منهما.

وقد أدى ذلك أيضاً إلى أنه عند الكلام فى دخول (إن) المخففة على الفعل الماضى يقول إن الأكثر أن يكون الماضى ناسخاً... ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو قوله:

شَلَّت يمينُك إن قتلتَ لمُسلماً
حلَّت عليكَ عقوبةُ المتعمِّدِ[1]

فينشد الشاهد منسوباً إلى ضمير الغائب المذكر، مع أن البيت لامرأة هى عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل الصحابية، قالته فى رثاء زوجها الزبير ابن العوام تخاطب قاتله[2].

كذلك نراه يصنع هذا الصنيع نفسه فى بيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب الهذلى فى رثائه:

بأنْكَ ربيع وغيثٌ مَريعٌ
وأنْكَ هناك تكون الثِّمالا[3]

فهذا البيت الذى قد ينسب لغيرها خطأ، هى - فى الحق - قائلته ضمن قصيدة فى رثاء أخيها.

وابن هشام حين يتحدث عن أن المفتوحة المخففة وما اشترط فى اسمها من أن يكون ضميراً محذوفاً، وفى خبرها من أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران - نجده يستشهد لوجودهما معاً أحياناً كما فى

(1) المغنى ص 21. البيت «لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل» الخزانة 348/4 شرح أبيات المغنى 116/1.

(2) البغدادى، شرح أبيات المغنى ص 90/1، 91. السيوطى، شرح شواهد المغنى ص 71/1.

(3) المغنى (مازن) ص 29. المغنى مع الأمير 30/1. الخزانة 352/4.

البيت السابق ذكره، فيقول: وقد اجتمعا معاً فى قوله: «الضمير هنا ضمير المفرد الغائب المذكر، مع أنها امرأة شاعرة.

هذا، ونجد رواية البيت فى ديوان الهذليين على النحو التالى:

بـأنّـك كـنـت الـربـيـعَ الـمَـرِيـعَ
وكـنـت لـمـن يَـعـتَـفِـيـك الـثِّـمـالا[1]

وفى شرح أشعار الهذليين:

بـأنّـك كنت الـربيـعَ المُغِيـثَ
لـمن يَـعـتَـرِيـكَ وكـنـت الـثِّـمَـالا[2]

وهاتان الروايتان الأدبيتان البعيدتان عن مظنة تحريف الشواهد النحوية ـ فى بعض الأحيان ـ تخرجان البيت عن مجال الاستشهاد على ما نحن بصدده.

ثم إنه عندما كان يريد أحياناً أن يذكر الشاعر بلقب يشترك فيه هذا الشاعر أحياناً مع غيره، كان لا يزيد هذا اللقب شيئاً من التوضيح يستقل به الشاعر عمن يشاركه فيه، فالنابغة مثلاً لم يكن نابغة واحداً، وكان أكثر من اشتهر به النابغة الذبيانى بحيث إذا أطلق هذا اللقب لا يكاد يتجه إلا إليه. ومع هذا نجد ابن هشام يسوق شاهداً فى إعمال (لا) حيث يقول: إنها لا تعمل إلا فى النكرات خلافاً لابن جنى، وابن الشجرى، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة:

وحَـلَّت سَـــوادَ القـلـب لا أنـــا بـــاغـيـــاً
سِـــواهـــا ولا عن حُبِّهـــا مُتـــرَاخِـيـــاً[3]

---

(1) ديوان الهذليين: القسم الثالث ص 123.

(2) السكرى: شرح أشعار الهذليين 585/2.

(3) المغنى: ص 264، 265.

ولكن هذا البيت هو للنابغة الجعدي[1]، فكان الأفضل أن يذكر ذلك صاحب المغني إزالة لما عساه أن يكون هنالك من لبس.

وإذا كانت تلك بعض هنواته القليلة الناجمة عن طريقته في معاملة أصحاب الأشعار التي أنشدها في كتابه، فإن له بعض هنات تتصل بالشواهد نفسها، وذلك أنه قد يوجد عنده تحريف في الشاهد، وهذا التحريف بعضه يؤثر على موطن الاستشهاد فيه، وبعضه لا تأثير له في ذلك، وإن كان تحريفاً في أي حال.

ومن الأول أنه عند قوله في مبحث (كل) إنه يجب مراعاة معناها بحسب المضاف إليه النكرة - ساق شاهداً على مجيئه مثنى في قول الفرزدق:

وكُلُّ رفيقي كلِّ رحلٍ وإن هُما
تعاطى القَنا قوماً هُما أخَوان[2]

وعلى أساس روايته (قوماً) بالتنوين نراه يقول: «وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى وإعراباً، فلنشرحه» وأخذ يشرحه على غير وجهه.

والصحيح هو (قوماهما) مثنى مرفوع مضاف، وليس مفرداً منصوباً منوناً. وقد عقب الأمير في حاشيته على المصنف في هذا[3].

ونقل السيوطي قول العيني أيضاً إن البيت إعرابه مشكل وكذا معناه. واسترسل فحكى شرح العيني للبيت على أساس هذه الرواية الملحونة، ثم عقب على ذلك بقوله: هذا كله تخليط، ومنشؤه أنه ظن أن قوماً مفرد منصوب، وإنما هي مثنى مرفوع مضاف إلى هما، وتقدير البيت:

وكل رفيقين في أي رحل هما أخوان، وإن هما تعاطى القنا قوماً هما، فلا يضرّهما كون قومهما متعاديين[4].

---

(1) شرح أبيات المغني 378/4، شرح شواهد المغني 613/2.

(2) المغني (مازن) ص 215، مع الأمير ص 166. الديوان ص 329.

(3) الأمير على المغني 166/1.

(4) شرح شواهد المغني 526/2، 527.

ومثل ذلك نجد نظرة البغدادى إلى هذا البيت تخريجاً وشرحاً[4].

ومن التحريف الذى لا يؤثر على موطن الشاهد عنده ما ساقه فى أن المفتوحة المخففة من أنها تقع زائدة بعد إذا كقوله:

فـأمـهــلـه حـتى إذا أنْ كـأنـه
مُـعـاطى يـدٍ فى لُجَّـةِ المـاء غـامـرُ[2]

فهنا يقول السيوطى: هكذا أنشده المصنف، وفيه تحريف فى موضعين والصواب:

فـأمـهــلـه حـتى إذا أنْ كـأنـهُ
مُـعـاطى يـدٍ من جَمَّـةِ المـاء غـارفُ[3]

ونقل الأمير ذلك عن السيوطى.. وما نجده عند السيوطى نجده عند البغدادى أيضاً[4].

التمثيل والاستدلال:

أغلب هذه الشواهد الشعرية مقصود به التمثيل لتوضيح القواعد، سواء فى ذلك ما هو داخل فى عصور الاحتجاج أو خارج عنها خلافاً لماهو مفهوم عند كثيرين من المتأخرين الذين يتناولون كتب ابن هشام وغيره بالشرح والتعليق، أو من المحدثين الذين يقومون بتحقيق هذه الكتب، أو من يلم من أولئك وهؤلاء بهذه الشواهد شرحاً وإعراباً، فهم غالباً ما يظنون أن كل الشعر الذى أورده ابن هشام وغيره من أشعار القدامى إنما قصد به الاستشهاد بمعناه الحقيقى، أما أشعار المولدين فهى وحدها التى تكون فى نظرهم للتمثيل، كشعر المتنبى وابن الرومى وغيرهما.

(1) انظر: شرح أبيات المغنى 208/4.
(2) المغنى ص 32. والبيت لأوس بن حجر.
(3) شرح شواهد المغنى 112/1، 113. وانظر: الأنطاكى ورقة 32.
(4) شرح أبيات المغنى 164/1.

ولهذا نجدهم يبادرون إلى الاعتذار عن ابن هشام حينما ينشد بيتاً لأحد هؤلاء الشعراء بأنه إنما قصد به التمثيل لا الاستشهاد[1] بمعنى الاحتجاج والاستدلال. وكان السيوطى فى شرحه لشواهد المغنى يسقط الأبيات التى كان ينشدها ابن هشام لأمثال أولئك الشعراء[2].

أما البغدادى فكان ـ فيما يبدو ـ أكثر دقة حين توسع فى عنوان كتابه فسماه (شرح أبيات المغنى) ليصدق على جميع ما أنشده ابن هشام من هذه الأمثلة وتلك الشواهد.

* * *

وإذا كان أكثر ما أنشده إنما هو للتمثيل كما رأينا، فإنه مع هذا ينشد الكثير من الشواهد قصد الاستدلال.

ومن ذلك أنه فى خلال حديثه عن (رُبَّ) نراه يقول: والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فإنْ أهلك فرُبَّ فتىً سيبكى
علىَّ مهذَّبٍ رخصِ البنانِ[3]

فالاستدلال فى هذا صريح كما نرى.

وعند حديثه فى مبحث الفاء نفسها نراه يقول إن كون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب، وقد يستأنس له عندى بمجىء عكسه فى نحو قوله:

وأنتِ التى حبَّبتِ شغباً إلى بدا
إلىَّ وأوطانى بلادٌ سواهُما

(1) انظر: حواشى المغنى (تحقيق: د. مازن)، ص 7، 47، 91، 126.

(2) انظر: شرح شواهد المغنى، (شواهد ثم) 258/1، حيث أسقط بيت ابن الرومى ص 126 من المغنى، وانظر المرجع السابق 1056/2 حيث أسقط أبياتاً للمتنبى ص 7 من المغنى.

(3) المغنى ص 146. شرح شواهد المغنى 407/1، وشرح أبيات المغنى 203/3، الخزانة 484/4.

. المعنى شغباً فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حـللتِ بهـذا حَـلّةً ثـم حـلّةً
بهـذا، فـطابَ الـواديـان كـلاهُمـا[1]

وعند الحديث عن الجهات التى تخالف (لا) فيها (ليس) يسوق أن ذكر حبر (لا) قليل، حتى إن الزجّاج لم يظفر به، فادعى أنها تعمل فى الاسم حاصة، ويرده قوله:

تَـعَـزّ فـلا شـىءٌ عـلى الأرض بـاقـيـا
ولا وزرٌ ممـا قـضـى اللّهُ واقـيـا[2]

وفى مبحث (لا) نفسها يذكر أنه غلِط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة فقط، ويردّ عليهم نحو قوله:

تعـز فـلا شىء عـلى الأرض بـاقـيـا[3]
البيت . . .

وكما يسوق الشواهد مستدلاً بها نجده أيضاً ينقل استدلال غيره، ومن ذلك ما ينقله عن السهيلى من أنها تأتى حرفاً بدليل قول زهير:

ومهمـا تكن عنـد امـرىءٍ من خليقـةٍ
وإن خـالَهـا تَخفَى على النـاس تُعْلَم

ثم يذكر أنه تبعه ابن يسعون واستدل بقوله:

قـد أُوبِيَتْ كُلَّ مـاء فـهى ضـاويـةٌ
مـهـما تُصِبْ أُفُقـاً مـن بَـارقٍ تَشِمِ[4]

---

(1) المغنى ص 175.
(2) المصدر السابق ص 264. شرح شواهد المغنى 612/2، ابن عقيل 313/1.
(3) المغنى ص 265.
(4) المصدر السابق ص 367. البيت «لساعدة بن جؤية» الخزانة 453/3.

وينقل استدلال الكوفيين على أن اللام فى المستغاث بقية اسم وهو آل[1] بقول الشاعر:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم
إذا الداعى المثوِّب قال يَالاَ

ومن نقله لاستدلال غيره أيضاً ما حكاه عن الجَرمى من قوله: لا تفيد الفاء الترتيب فى البقاع بدليل قوله[2].

... ... بين الدَّخول فحومل

ومنه أنه عند الكلام فى (لوما) ينقل بالتضعيف رأياً للمالَقى فى أنها لم تأتِ إلا للتحضيض، ثم يرده بقول الشاعر:

لو ما الإصاخةُ للوشاةِ لكان لى
من بَعْدِ سُخطكَ فى رِضاكَ رَجاءُ[3]

وفى مبحث (لعل) يسوق أنها تتصل بها (ما) الحرفية، فتكفها عن العمل، لعدم اختصاصها حينئذ، ويستدل لذلك بقول الشاعر:

... ... لَعَلَّما أضاءت لك النارُ الحمارَ الُمقيدَا[4]

فتلك أمثلة للاستدلال فى إنشاد ابن هشام، وغيرها كثير عنده.

---

(1) المغنى ص 241. والبيت «لزهير بن مسعود الضبى» وهو فى الخزانة 228/1.
(2) المصدر السابق ص 174. تقدم فى ص 339-348.
(3) المصدر نفسه ص 306، تقدم فى ص 82.
(4) نفسه ص 118 تقدم فى ص 338.

الأمثال والأقوال المشهورة

يكثر النحاة عادة من الاستشهاد بالقرآن والشعر على تفاوت بينهم فى ذلك، ثم يختلفون فى الاستشهاد بالحديث ـ على تفاوت أيضاً حتى بين القائلين بالاستشهاد ـ قلة أو كثرة كما أشرنا، ولكن لا يخلو الأمر من أن نجد فى كتب النحاة شيئاً من الاستشهاد بالأمثال ومنثور الكلام، وهذا على قلته ـ بالقياس إلى الشعر ـ ربما كان ذا فاعلية كبيرة نظراً لأنه كلام يقال فى الاختيار خالياً من الضرورات التى يتعرض لها الشعر ورواياته المختلفة التى قد تضعف الاحتجاج به فى بعض الأحيان.

ولهذا رأيت أن ألم بهذا النوع من الشواهد فى إيجاز.

(استشهد ابن هشام منه بأكثر من عشرين مثلاً أو قولاً من أقوال العرب، تكرر بعضها فى الكتاب مرتين أو أكثر، وبهذا بلغ عدد هذا النوع من الشواهد ثلاثين شاهداً.

وقد ساق ابن هشام بعض هذه النصوص النثرية على سبيل التمثيل، وجعل بعضها من قبيل الاستدلال.

فمما ساقه على سبيل التمثيل ذلك المثل المعروف «أعقُّ من ضَبٍّ» بمناسبة قوله إن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، وقول ابن الشجرى إن الأكل فى نحو (أكلونى البَراغيث) هو بمعنى العدوان والظلم[1].

وفى مسوغات الابتداء بالنكرة ذكر منها وقوع الاسم النكرة بعد فاء الجزاء ومثّل لذلك بقوله: «إن مضى عيرٌ فعيرٌ فى الرباط»[2].

وفيما يجب فيه تعلق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف ذكر من حالاته أن يستعمل المتعلق محذوفاً فى مَثَل أو شبهه، وذلك مثل قولهم عندما يتذكر

---

(1) المغنى ص 405.

(2) المصدر السابق ص 524.

أمراً قدم به العهد «حينئذ الآن» أصله: كان ذلك حينئذ واسمع الآن، وقولهم للمُعرِس «بالرِّفاء والبنين» على حذف الفعل أعرست[1].

ومنه ما قاله في حذف أن الناصبة: «هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها، نحو: خذ اللص قبل يأخذَك، مُرْهُ يحفِرَهـا، ولا بد من تتبَعَها»[2].

وعندما ذكر مسوغات الابتداء بالنكرة ساق منها أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى، ومما مثل به للأول «ضعيف عـاذٍ بِقُرمُلَة»[3]، وللثـانى بقولهم: شرٌّ أهرَّ ذا ناب، قَدرٌ أحَلَّك ذا المجاز: ثم عقب على ذلك بقوله: إذ المعنى شَرٌّ أيُّ شرٍ، وقَدَرٌ لا يُغَالَب[4].

وفى مبحث (عند) يقول إنها ظرف لمكان الحضور، وتأتى أيضاً لزمانه نحو «الصبر عند الصدمة الأولى»[5].

وفى مجال حذف الفعل يضرب أمثلة كثيرة منها: «لا أكلّمه ما أَنَّ حِراءَ مكانه، وما أنّ فى السماء نجماً» أى ما ثبت[6].

ومما أورده على سبيل الاستدلال ما سمع من أهل العالية من قولهم: «إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية» وهو شاهد للغة القليلة التى تُعمـل إنْ عمل ليس[7].

وقد يمثل أحياناً للمسألة تمثيلاً هو أقرب ما يكون إلى الاستدلال، لأن لفظه التمثيل، وفحواه الاستدلال. وذلك فى قوله إنّ (لو) خاصة بالفعل وقد

---

(1) المغنى ص 497.

(2) المصدر السابق ص 712.

(3) المصدر نفسه 520.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) نفسه ص 168.

(6) نفسه ص 703.

(7) نفسه ص 19، 20.

يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسّره ما بعده. . . كقولهم: «لوذاتُ سوارٍ لطمتنى»[1]، وقول عمر ـ رضى الله عنه ـ «لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة»؟[2].

وقد يسوق المثل شاهداً غير نحوى وذلك مثل حكايته أن أبا على كان ينشد بمناسبة إعطاء المجاور أحياناً حكم مجاوره فى اللغة: «قد يُؤخذ الجار بجرم الجار».

هذا، وبانتهاء شواهد ابن هشام فى كتابه المغنى يصل هذا البحث إلى النهاية، ويوفى على الغاية.

والله ولى التوفيق، وله الحمد فى الأولى والآخرة،

---

(1) المغنى ص 296.

(2) المصدر السابق والصفحة نفسها.

الخاتمه

فى تناولى لهذا الموضوع (منهج ابن هشام من خلال كتابه المغنى) أبرزت حياة ابن هشام العلمية إبرازاً يوائم ما اتسم به منهجه الفريد فى التصنيف النحوى، حيث اتجه إلى تناول الكليات التى هى أشبه ما تكون بالأصول التى قلما تناولها نحوى على نحو ما فعل ابن هشام.

وهذه الكليات والأصول هى منطلق لما فى كتب النحو من جزئيات.

وتكلمت فى الحروف والأدوات كلاماً يوضح هذا الاتجاه عند ابن هشام ومنزلته فيه بين من كتبوا فى الموضوع من معاصريه كالمرادى وسابقيه: الهروى والرمانى والمالقى . . . ووازنت بين تناوله وتناول غيره.

وبينت أنه إذا كان قد أفاد من غيره كما فى سنة الحياة فى الأخذ والعطاء والتأثر والتأثير فإنه ـ مع هذا ـ أكبر من أن يعتمد على غيره اعتماداً يخل بالأمانة أو يؤثر على منزلته السامقة بين العلماء، وقد استطعت فى هذا المجال أن أدحض الفرية القائلة بأنه نقل عن المرادى أو غيره ممن كتبوا فى الأدوات والحروف.

وأوضحت مدى اتصال كتابه بالتفسير أولاً، وسائر علوم القرآن ثانياً اتصالاً يتمثل فى هذه الكثرة الكاثرة من الشواهد القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة، والامتزاج بالمفسرين مشاركاً ومناقشاً مع ترجيح رأى وتضعيف آخر.

كما أبرزت اهتمامه بلغات العرب ولهجاتهم.

وقد عمدت إلى عرض الموضوعات التى تناولها ابن هشام فى المغنى عرضاً تحليلياً يجلّى جزئيات كل موضوع، ويصل بين الكتاب وقرائه وصلاً ييسر على القارىء فهم أسراره ودقائقه.

ووضحت موقف ابن هشام من المدارس النحوية ومن أئمة النحو السابقين على عصره، ومن علماء اللغة والبيانيين والفقهاء وغيرهم.

وقد عرضت لمسلكه فى التناول، ورعايته للمعنى مع اهتمامه بجانب الصناعة النحوية بحيث يسيران جنباً إلى جنب فكل منهما متمم للآخر.

وعنيت بالنهج الذى سلكه فى عرض مذاهب النحاة، واهتمامه بالمناظرة، والألغاز، وكثرة المسائل والتنبيهات عنده، وغرضه من إيرادها، وكثرة الاستطراد وأهدافه. وأهمية الجانب التعليمى فى منهجه.

ثم أبرزت الأصول التى يعتمد عليها من سماع وقياس وإجماع..

وتناولت شواهده ونبهت إلى ما تعارف عليه الدارسون والباحثون من نظرة غير صائبة، مؤداها أن الشواهد إنما تتمثل فى الشعر دون سواه.

وفرقت فى هذه الشواهد (بمعناها العام) بين ما هو للتمثيل وما قصد من ورائه الاستدلال، وخصصت كل قسم منها بأمثلة استقيتها من واقع الكتاب.

وبينت من خلال الشواهد أن ابن هشام هو من أولئك الأئمة البارزين الذين استشهدوا بالحديث وعنوا به عناية كبيرة خلافاً لبعض معاصريه كأبى حيان أو سابقيه كابن الضائع ومن سلك سبيلهما من المانعين.

فالبحث أبرز فى شكل جلى ما لابن هشام من شخصية فذة تجلّت فى سعة علمه، وأصالته فى البحث، واستقلال فكره، وطول نفسه فى معالجة كل مسألة يتناولها، وفى كل موضـوع يخوض فيه.

وقد وضح البحث خصائص ابن هشام فى منهجه ذاك بصورة لم يسبق إليها دارس أو باحث . فكل ما كان إنما هو شذرات منثورة هنا وهناك.

أما هذا البحث فقد وضع النقاط على الحروف، ووضح شخصية ابن هشام ومنهجه أيما توضيح.

فالحمد لله أولاً وآخراً

ثبت المصادر والمراجع

* القرآن الكريم. (المصحف الشريف برواية حفص).

* ابن الأنبارى وجهوده فى النحو، د. جميل علوش. الدار العربية للكتاب ليبيا، تونس 1981 م .

* ابن جنى النحوى، تحقيق: د. فاضل السامرائى، دار مكتبة الفكر طرابلس الجماهرية.

* أبو حيان النحوى وخديجة الحديثى، الطبعة الأولى، مطابع دار التضامن، بغداد 1966م.

* أبو زكرياء الفراء، د. أحمد مكى الأنصارى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

* أساس البلاغة، الزمخشرى، دار صادر بيروت1965م.

* إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.

* **أصول التفكير النحوى، د. على أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية** التربية1973م .

* **الإتقان فى علوم القرآن، جلال الدين السيوطى، الطبعة الثالثة، مصطفى البابى** الحلبى.

* **الأزهية فى علم الحروف، على بن محمد الهروى، تحقيق: عبد المعين الملوحى،** دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق71م.

* **الأشباه والنظائر، السيوطى، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية** المتحدة1975م .

* **الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدى،** الطبعة الأولى. جامعة بغداد. دار الفكر1970م .

* **الأعلام، خير الدين الزركلى، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت.**

* **إملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء العكبرى، مطبعة عيسى البابى الحلبى** وشركاه.

* **إنباه الرواة، القفطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة** دار الكتب المصرية1950م.

* **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد** الحميد، الطبعة الخامسة، مطبعة السعادة بمصر، 1967م.

* **الإيضاح فى علل النحو، أبو القاسم الزجاجى، تحقيق: د. مازن المبارك،** الطبعة الثانية ـ دار النفائس، بيروت1973م.

* **إيضاح المكنون، لاسماعيل باشا البغدادى، الطبعة الثالثة، المكتبة الإسلامية** بطهران1967م .

* **البحر المحيط، لأبى حيان النحوى، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، السعودية** الرياض.

* **البدر الطالع، الشوكانى، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر 1348 هـ .**

* البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضى، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربى، بيروت لبنان1981م.

* البرهان فى علوم القران، الزركشى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر 1980 م .

* بغية الوعاة، السيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة بيروت.

* تاريخ الأدب العربى، بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر.

* التبر المسبوك فى ذيل السلوك، السخاوى، مكتبة الكليات الأزهرية.

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، المكتبة العربية، مصر، 1967 م . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر.

* الجنى الدانى فى حروف المعانى، المرادى، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب 1973م.

* جمهرة اللغة، ابن دريد، دار صادر، بيروت.

* حاشية الأمير على المغنى، الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه.

* حاشية الأمير على شرح الشذور، الأمير، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه.

* حاشية الخضرى على ابن عقيل، الخضرى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه.

* حاشية الدسوقى على المغنى، الدسوقى.

* حاشية الشنوانى على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، محمد شمام، الطبعة الثانية، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس.

* حاشية السجاعى على شرح القطر، السجاعى، تعاضدية الهدى تونس1948م.

* حاشية الشمنى على المغنى، الشمنى، المطبعة البهية، مصر.

* حاشية الصبان على شرح الأشمونى، الصبان، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه.

* حجة القراءات، لأبى زرعة، تحقيق: سعيد الأفغانى، الطبعة الأولى، منشورات جامعة بنغازى 1974م.

* حسن المحاضرة، السيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة. 1967م.

* خزانة الأدب، عبد القادر البغدادى، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت.

* الخطط المقريزية، للمقريزى، دار صادر، بيروت.

* الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين، محمد خير الحلوانى، دار القلم العربى بيروت.

* دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: محمد ثابت أفندى، أحمد الشنتناوى، إبراهيم زكى خورشيد، عبد الحميد يونس، 1933م.

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر.

* الدرر الكامنة، ابن حجر، دار الجيل، بيروت.

* دلائل الإعجاز فى علم المعانى، عبد القاهر الجرجانى، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1978 م.

* دولة بنى قلاوون فى مصر، د. محمد جمال الدين سرور، مطبعة الاعتماد، مصر.

* ديوان الهذليين، ط دار الكتب 1965 م.

* رصف المبانى فى شروح المعانى، المالقى، تحقيق محمد أحمد الخراط، مطبعة زيد ابن ثابت، دمشق 1975 م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك نشر دار الكتاب اللبنانى 1974 م .

شذرات الذهب، لابن عماد الحنبلى، نشر مطبعة المكتب التجارى بيروت لبنان.

شرح أبيات المغنى، عبد القادر البغدادى، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، مطبعة زيد بن ثابت دمشق.

شرح أشعار الهذليين، السكرى، تحقيق: عبد الستار، محمود شاكر، مطبعة دنى، القاهرة.

شرح الأشمونى، الأشمونى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية.

شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى، وبه حاشية الشيخ ياسين، دار بكر.

شرح الدمامينى على المغنى، بدر الدين الدمامينى، المطبعة البهية مصر.

شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، دار الاتحاد العربى للطباعة 1968 م .

شرح الرضى على الكافية، رضى الدين الاسترابادى، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.

شرح شواهد ابن عقيل، عبد المنعم الجرجاوى، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى.

شرح شواهد المغنى، السيوطى، دار مكتبة الحياة بيروت لبنان.

شرح كتاب سيبويه، السيرافى، مخطوطات معهد المخطوطات القاهرة.

شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، تحقيق: د . هادى نهر، مطبعة جامعة بغداد 1977 م .

شرح المفصل، ابن يعيش، دار صادر، بيروت.

* **غنية الأريب عن شروح مغنى اللبيب**، مصطفى رمزى الأنطاكى، مخطوط بدار الكتب الظاهرية، دمشق تحت رقم (8485 عام).

* **الفروق فى اللغة**، لأبى هلال العسكرى، الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة بيروت 1979 م .

* **فى أصول النحو**، سعيد الأفغانى، الطبعة الثالثة، جامعة دمشق، نشر دار الفكر.

* **القاموس المحيط**، للفيروز آبادى، نشر مؤسسة الحلبى وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة.

* **القاهرة، تاريخها ونشأتها**، لشحاتة عيسى إبراهيم، دار الهلال.

* **الكتاب**، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الثانية 1977م .

* **الكشاف**، الزمخشرى، دار الفكر، بيروت.

* **كشف الظنون**، حاجى خليفة، الطبعة الثالثة، نشر المكتبة الإسلامية، طهران.

* **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

* **اللامات**، الزجاجى، تحقيق: د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1969 م .

* **مجالس ثعلب**، أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

* **مجلة كلية التربية**، العدد العاشر، 1979 م .

* **مجموعة الأفعال والتصريف**، سيبويه، مخطوط بدار الكتب الظاهرية، دمشق، تحت رقم (9573).

* **المحكم**، ابن سيده، تحقيق: مصطفى السقا، د. حسين نصار، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى 1958 م .

* **المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، تحقيق: المجلس العلمى بفاس، 1975 م .

* **المخصص**، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت.

* **المدارس النحوية**، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

* **المزهر**، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد الله، على محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

* **مشكل إعراب القرآن**، مكى بن أبي طالب، تحقيق: ياسين محمد السواس، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث.

* **معانى القرآن**، الفراء، عالم الكتب، بيروت.

* **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

* **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، د. عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، الطبعة الأولى، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، الجماهيرية.

* **معنى الحروف**، الخليل بن أحمد الفراهيدى، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (10732) م.

* **مغنى اللبيب**، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد على حمد الله، مراجعة سعيد الأفغانى. الطبعة الثانية دار الفكر، 1969 م.

* **مفاتيح الغيب**، الفخر الرازى، المطبعة العامرة الشرقية بمصر، الطبعة الأولى 1308 هـ.

* **المفصل مع ابن يعيش**، دار صادر، بيروت.

* **المقتضب**، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

* **مقدمة ابن خلدون**، ابن خلدون، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

* **المقرب**، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد.

* الصحاح، الجوهرى، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار الكتاب العربى، مصر.

* ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى، د. عبد الفتاح الدجنى، نشر وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى 1974 م .

* عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيى الدين عبد الحميد .

* الممتع فى التصريف، فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1978 م.

* منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر.

* من تاريخ النحو، سعيد الأفغانى، نشر دار مكتبة الفكر، طرابلس ليبيا.

* الموجز فى النحو، تحقيق: مصطفى الشويمى، بن سالم دامرجى، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

* نتائج الفكر النحوى، السهيلى، تحقيق: د . محمد إبراهيم البنا، نشر جامعة قاريونس، مطابع الشروق، بيروت 1978 م .

* النجوم الزاهرة، ابن تغرى بردى، المؤسسة المصرية العامة، مصورة عن دار الكتب.

* النحو وكتب التفسير، د . إبراهيم رفيدة، الطبعة الثانية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، الجماهيرية.

* النحو الوافى، عباس حسن، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.

* نشأة النحو، محمد الطنطاوى، تعليق: عبد العظيم الشناوى، محمد عبد الرحمن الكردى، الطبعة الأولى، 1968 م .

* النواسخ فى كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمى، دار الرسالة للطباعة، بغداد.

* هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادى، مطبعة استانبول، 1951 م.

* همع الهوامع، السيوطى، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، د . عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت 1975 م .

* **وفيات الأعيان** ، ابن خلكان، تحقيق : د . إحسان عباس، دار صادر، بيروت .

* * *



الفهارس العامة

1 ـ فهرس الآيات القرآنيه

2 ـ فهرس أبيات الشعر

(حرف الميم)

فهــرس

القسم الأول

الفصل الأول

حياة ابن هشام العامه

الفصل الثانى
الحروف والأدوات

الفصل الثالث
عرض وتحليل للقسم الثانى من الكتاب

القسم الثانى

الفصل الأول

الفصل الثانى

اتصاله باللغة والدراسات القرآنية والبلاغية والفقهيه

الفصل الثالث

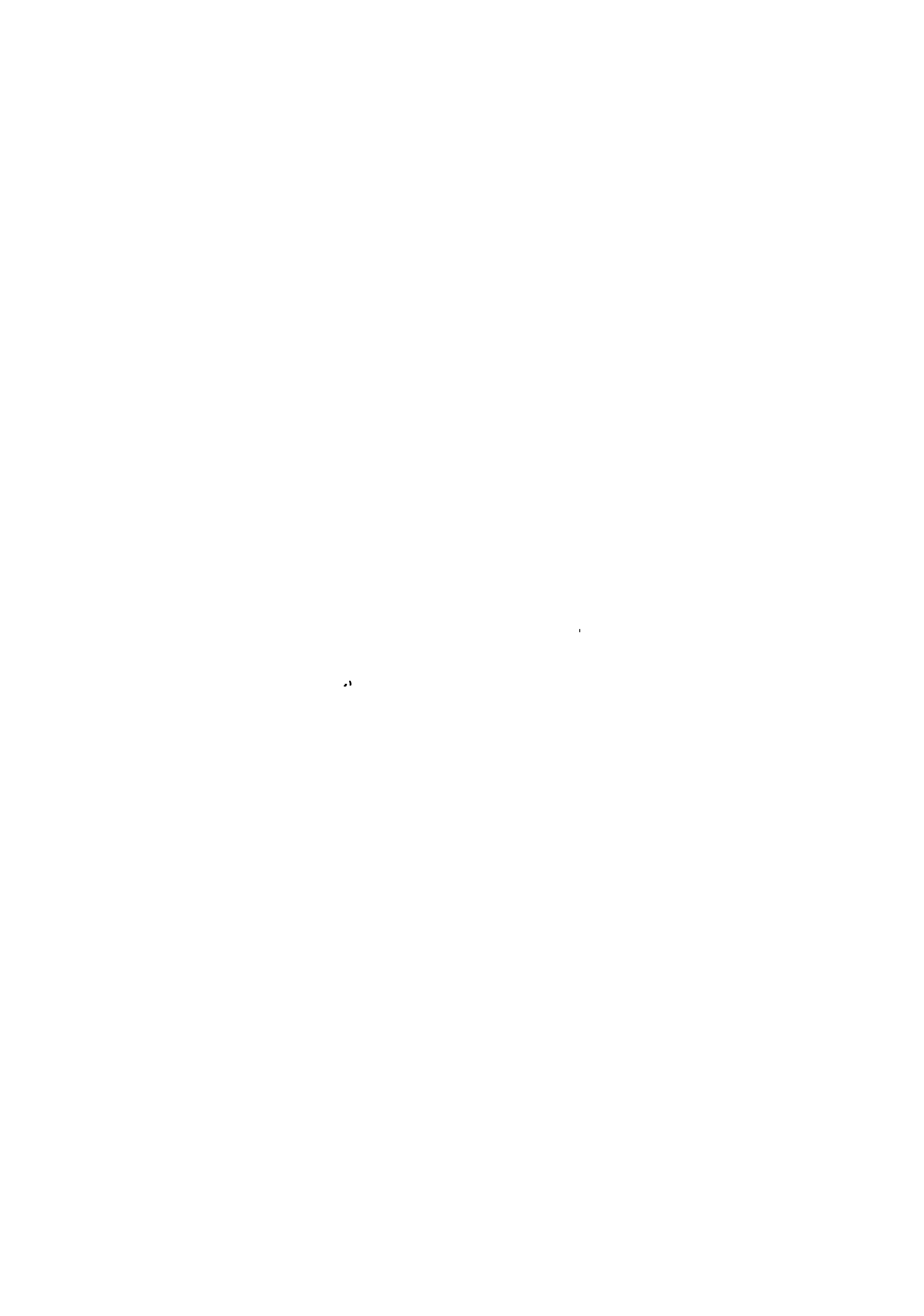
مسلكه فى التناول

الفصل الرابع
الأصول التى يعتمد عليها

الفهارس العامه







لابن هشام منزلة سامقة بين معاصريه، لما كان له من قدم راسخة في العلم، وباع طويل في التأليف والتصنيف، وقدرة فائقة على التطويف في هذه الآفاق الرحبة، التي يعيش فيها قارئ كتبه، والمطلع على جليل آثاره.

يتناول هذا الكتاب دراسة ابن هشام ومنهجه من خلال كتابه المغني، وصولاً إلى أسرار هذا الكتاب الفريد في تناوله، وقصداً إلى تحليله تحليلاً يصل بينه وبين قرائه.

3000 درهم
داخل الجماهيرية